وزارة التعليم العالـــي والبحث العلمـــي

جامعة بـــاجي مختار – عنـــابة – **كلية**
الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

Université Badji Mokhtar –Annaba
Faculté des Sciences Humaines et Sciences Sociales

قســـم علـــم الاجتماع

مذكـــــرة تخـــرج

مقدمة لنيل شهادة المـاجستير

ظاهرة العود إلى الانحراف: دراسة للظروف الأسرية

دراسة ميدانيـــة على مستوى:

**** مؤسسة إعـادة التربية – عنـــابة * مؤسسة إعادة التأهيل – البـوني.***

الشعبـــــة

علـــم اجتمـــاع الجريمـــة والانحـــراف

للطالب: سمـــير يـــونس

مدير المذكرة: مـراد زعيمي - الرتبة: أستاذ التعليم العالي - المؤسسة: جامعة باجي مختار – عنابة

أمام اللجنة:

الرئيس:

- الاسم واللقب: موسـى لحـرش **- الرتبة:** أستاذ محاضر **- المؤسسة:** جامعة باجي مختار -عنابة

الفاحصان:

- الاسم واللقب: علي سموك **- الرتبة:** أستاذ محاضر **- المؤسسة:** جامعة باجي مختار -عنابة

- الاسم واللقب: زكية بوطبة **- الرتبة:** أستاذة محاضرة **- المؤسسة:** جامعة باجي مختار -عنابة

السنة الجـامعية: 2005- 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــــــال تعـــــــــــالى:

(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا

ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) "النمل 19"

قـــــــال تعـــــــــــالى:

(ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير) "الممتحنة 04"

(رب أشرح لي صدري (25) ويسر لي أمري (26) واحلل عقدة من لساني (

27) يفقهوا قولي) "طه 25-26-27"

(وقل رب زدني علما) "طه – 114"

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل أن وفقني لانجاز هذه الدراسة،

وأن سخّر لعبده الضعيف الممكن والمستحيل.

ولا يتم شكر الله تعالى إلا بشكر عباده الذين كثيرا ما ساعدوني لكي يظهر هذا العمل على هذا الشكل، ولهذا أتقدم:

بالشكر الجزيل والتقدير إلى حضرة الأستاذ الدكتور: مراد زعيمي، أولا من أجل قبوله تولي مهمة الإدارة العلمية لهذه المذكرة، وثانيا من أجل بدل ما في وسعه من جهد في سبيل الإشراف العلمي والأدبي طيلة مراحل الدراسة.

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير الخالص إلى مجموعة الأساتذة الكرام الذين أسدوا إلي الجميل بتقديم يد المساعدة العلمية والمعنوية، وأخص بالذكر الأستاذين الدكتورين المحترمين علميا وأدبيا: موسى لحرش ، وعلي سموك.

بالإضافة أتوجه بالشكر الكبير إلى كل جنود الخفاء الذين سخّرهم الله تعالى لمساعدتي – لانجاز هذه الدراسة - من إطارات سامية، ومختصات في علم النفس الإكلينيكي وموظفين على مستوى مؤسستي إعادة التربية عنابة وإعادة التأهيل البوني، وموظفين على مستوى جميع المكاتب الجامعية -ابتداء بجامعة عنابة وصولا إلى جامعة الجزائر العاصمة. وكذلك الموظفين على مستوى مكتبة قصر الثقافة لعنابة، وعلى مستوى مكتبة الحامة (القديمة والملحقة) على مستوى العاصمة.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

رسالة شكر وتقدير وعرفان وامتنان، أزفها لكم عبر هذه الدراسة.

الطالب: سمير يونس

الإهداء

أتقدم بإهداء ثمرة جهدي إلى أكبر نعمة منَّها الله عز وجل علي – بعد الإسلام – أمي ثم إخوتي، وإلى خالي محمد .

إلى روح الفقيد: عبد الجواد بونورة رئيس محكمة ومستشار لدى الوزير.

إلى جميع الأحباب والأصدقاء والزملاء.

إلى جميع فاعلي الخير من أجل الارتقاء الإنساني والحضاري بالمجتمع الجزائري وبجميع المجتمعات الإسلامية والإنسانية.

الطالب: سمير يونس

المحتويـــات	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
المقدمة	12-10
الفصل الأول: المعالجة المفهمية للانحراف والعود إليه	
تمهيد	14
الفرع الأول: معالجة الانحراف.	15
المبحث الأول: التناول اللغوي.	16
المبحث الثاني: التناول الاصطلاحي.	16
المطلب الأول: التناول السوسيولوجي.	16
المطلب الثانـي: التناول السيكولوجي.	20
المبحث الثالث: التعريف الإجرائي.	21
الفرع الثاني: معالجة العود إلى الانحراف.	22
المبحث الأول: التناول اللغوي.	23
المطلب الأول: العود هو عبارة عن الرجوع (إلى الأمر أو الشيء أو الفعل الأول).	23
المطلب الثاني: العود هو عبارة عن سقوط أو رجوع بعد إعراض.	24
المطلب الثالث: العود هو عبارة عن الاستمرار أو جعله عادة.	25
المطلب الرابع: خلاصة التناول اللغوي لمادة العود.	26
المبحث الثاني: التناول الاصطلاحي.	27
المطلب الأول: التناول الطبي.	27
المطلب الثاني: التناول على مستوى الشريعة الإسلامية.	27
المطلب الثالث: التناول العقابي.	28
المطلب الرابع: التناول القانوني.	31
المطلب الخامس: التناول الإجرامي.	37
المطلب السادس: التناول السوسيولوجي.	40
المبحث الثالث: التعريف الإجرائي.	45
خلاصة الفصل.	46

الفصل الثاني: المداخل النظرية المعالجة لظاهرة الانحراف (العود إلى الانحراف)	
تمهيد	49
الفرع الأول: التصنيفات المعرفية للنظريات العلمية المعالجة للظاهرة الإنحرافية.	50
المبحث الأول: التناول المعرفي على أساس معيار درجة التجريد.	51
المطلب الأول: النظريات الكبرى (المـاكرو).	51
المطلب الثاني: النظريات الصغرى (الميكـرو).	51
المطلب الثالث: النظريات الوسيطة.	51
المبحث الثاني: التصنيف على أساس الوحدة الأساسية في الدراسة.	52
المطلب الأول: النظريات الشخصية.	52
المطلب الثاني: النظريات الترابطية أو الموحدة.	52
المبحث الثالث: التصنيف النظري وفق المعيار الكرونولـوجي.	55
الفرع الثاني: مجموعة النظريات الفردية أو الشخصية	57
المبحث الأول: مجموعة النظريات البيولوجية (الاتجاه الأنتربولـوجي الجنائي في المدرسة البيولوجية الإجرامية).	58
المطلب الأول: المدرسة الوضعية الإيــطالية.	58
المطلب الثاني: المدرسة التكوينية الأمريكية.	64
المبحث الثاني: مجموعة النظريات النفسية	68
المطلب الأول: نظرية نمط التفكير الإجرامي	68
المطلب الثاني: الإجرام نتيجة طاقة غريزية زائدة عن الحد.	69
المطلب الثالث: تفسير السلوك الإجرامي على أساس اضطراب الشخصية (السيكوباتية)	70
المطلب الرابع: تفسير السلوك الإجرامي انطلاقا من نظرية التعزيز.	71
المطلب الخامس: السلوك الإجرامي حسب بعض رواد التحليل النفسي.	71
الفرع الثالث: مجموعة النظريات الاجتماعية	75
المبحث الأول: الطرح البيئي الجغرافي	76
المطلب الأول: إسهامات جيري.	77
المطلب الثاني: إسهامات كيتليه.	79
المبحث الثاني: النظريات السوسيولوجية في تفسير الانحراف.	80
المطلب الأول: رواد المدرسة الفرنسية.	84
المطلب الثاني: رواد المدرسة الأمريكية.	87
خلاصة الفصل.	100

الفصل الثالث: الظروف البيئية الأسرية المميزة للشخص العائد إلى الانحراف	
تمهـيد	103
الفرع الأول: البيئة والعود إلى الانحراف.	104
المبحث الأول: تصنيف العوامل البيئية.	105
المطلب الأول: العوامل الخارجية العامة.	106
المطلب الثاني: العوامل الخارجية الخاصة.	106
المبحث الثاني: مميزات البيئة الخاصة بالعائد إلى الانحراف.	107
المطلب الأول: النسبية.	108
المطلب الثاني: الوحدة.	108
المطلب الثالث: متعددة.	108
الفرع الثاني: ظروف البيئة الأسرية الخلصة بالعائد إلى الانحراف.	110
المبحث الأول: التعريف بالأسرة.	112
المطلب الأول: من الناحية النظرية.	112
المطلب الثاني: من الناحية الإجرائية.	114
المبحث الثاني: تصنيفات أنواع الأسر.	115
المطلب الأول: التصنيف على أساس الشكل.	115
المطلب الثاني: التصنيف على أساس الانتساب.	116
المطلب الثالث: التصنيف على أساس الإقامة.	116
المطلب الرابع: التصنيف على أساس السلطة.	117
المطلب الخامس: التصنيف على أساس الوظيفة وأنماط التفاعل في تحقيق الأهداف.	117
المبحث الثالث: الأنظمة الداخلية للأسرة.	118
المطلب الأول: النظام الزواجي.	119
المطلب الثاني: النظام الأبوي (الوالدي).	121
المطلب الثالث: النظام الأخوي.	122
المبحث الرابع: التفكك (المـادي – المعنوي) الخاص بأسرة العائد إلى الانحراف.	124
المطلب الأول: التفكك المادي.	124
المطلب الثاني: التفكك المعنوي.	129
خلاصة الفصل	135

الفصل الرابع: معالجة منهجية وميدانية لموضوع الدراسة	
تمهيد	137
الفرع الأول: المعالجة المنهجية لظاهرة العود إلى الانحراف من الناحية الميدانية.	138
المبحث الأول: طبيعة الدراسة.	139
المبحث الثاني: المنهج المعتمد.	140
المبحث الثالث: أداتي جمع البيانات.	141
المطلب الأول: استمارة المقابلة المقننة.	141
المطلب الثاني: الاستمارة.	144
المبحث الرابع: مجالات الدراسة.	144
المطلب الأول: المجال الزمني.	144
المطلب الثاني: المجال المكاني.	144
المطلب الثالث: المجال البشري.	146
المبحث الخامس: التعريف بعينة الدراسة.	146
الفرع الثاني: تحليل وتفسير البيانات الميدانية.	149
المبحث الأول: عرض وتفسير الحالات.	150
المبحث الثاني: النتائج العامة للدراسة.	210
قائمة المصادر والمراجع	213
الملاحق	221
الاستمارتين	222
الجداول الإحصائية	260
ملخص الدراسة (باللغة العربية واللغة الفرنسية)	

يعتبر الانحراف من الظواهر الاجتماعية التي شغلت ومازالت تشغل اهتمام رجال العلم والسياسة في المجتمعات بصفة عامة، نظرا لنتائجها السلبية على جميع المستويات مجتمعيا -بالرغم من اعتبار هذه الظاهرة قضية أساسية بالنسبة للمجتمعات المتقدمة وحتى تلك النامية. وليس ببعيد عن هذه الوضعية يتواجد المجتمع الجزائري -منذ الاستقلال على الأقل- أمام تنامي انتشار ظاهرة الانحراف، بشتى أشكاله ودرجاته والتي من بينها **العود إلى الانحراف**. فهي كظاهرة اجتماعية ظلت من ناحية التناول الأكاديمي الجزائري مسكوت عنها وغير محل للاهتمام العلمي المحترم، حيث نادرا ما يُهتم بمعالجتها على مستوى الأطروحات والرسائل العلمية، مع العلم أنه منذ الاستقلال هناك فقط ثلاثة رسائل ماجستير **(*)** نوقشت في موضوع العود -حسب اطلاع الطالب.

لكن ولحد الساعة لم يتم فتح النقاش من أجل معالجة ظاهرة العود إلى الانحراف في رحاب الطرح السوسيولوجي على مستوى الجامعة الجزائرية. وهذا رغم انتشار هذه الظاهرة الاجتماعية، مع **تنامي نسب العائدين إلى الانحراف**، والذين من بينهم هؤلاء العائدين إلى المؤسسات العقابية، حيث بلغت نسبتهم **45 % على مستوى الوطن** - حسب إدلاء المدير العام لإدارة السجون [1]. مع العلم أن الطالب توصل إثر الدراسة الميدانية إلى نسبة تقارب **64 %** من العائدين على مستوى مؤسسة إعادة التأهيل بالبوني وإلى ما يقارب نسبة **30 %** على مستوى مؤسسة إعادة التربية بعنابة، وهذا خلال 2005 و2006[(**)].

وموازاةً للغموض المعرفي والميداني -من الناحية السوسيولوجية- فيما يخص ظاهرة العود إلى الانحراف في المجتمع الجزائري، هناك دراسات أكاديمية جد محترمة أجريت على مستوى المجتمعات الغربية وحتى منها العربية؛ والتي من خلالها حاول المختصون إيجاد تفسير لهذه الظاهرة، يتجاوز **ابستيمولوجيا معضلة غياب التنظير فيما يخص ظاهرة العود إلى الانحراف** من جهة، ومن جهة أخرى **إشكالية عدم وجود هناك تحديد اصطلاحي لمفهوم العود** على مستوى العديد من التخصصات المهتمة بهذه الظاهرة، وأكثر من ذلك عدم توفر إجماع حتى على مستوى التخصص العلمي الواحد[(***)].

ورغم هذه الصعوبات النظرية وحتى منها المنهجية والميدانية توصل المختصون إلى إيجاد تفسير لهذه الظاهرة، إذ أثبتوا علاقة تأثرها بالعديد من العوامل المختلفة. فهناك من يعالج هذه الظاهرة على أساس أنها **ذات منشأ سيكولوجي مرتبط بشخصية العائد** [2]. في حين هناك من يعتقد أن العود إلى الانحراف هو **نتاج المجتمع وما يتضمنه من عوامل مختلفة** ، منها: الاقتصادية، السياسية، الأمنية، التشريعية العقابية،

*** أولى هذه الرسائل كانت سنة 1987 في تخصص القانون. ثانيها سنة 2001 في تخصص الشريعة الإسلامية. آخرها سنة 2005 في تخصص علم النفس.**

[1]- حميد يس: "45 بالمائة من المحبوسين متعودون على السجن". **جريدة الخبر اليومي**، (الجزائر)، العدد 4402، 24 ماي 2005، ص 3.

**** للمزيد أرجع إلى: الملاحق ص 259 وما بعدها.**

***** يتضح هذا الأمر بصفة أكثر على مستوى الفصل الأول من الدراسة فيما يتعلق بالجانب التعريفي والفصل الثاني فيما يخص البعد النظري.**

[2]- مصطفى العوجي: **التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية**. ط1، مؤسسة بحسون، بيروت، 1993، ص 140.

السوسيولوجية والسيكولوجية...الخ. كما أن هناك فريق آخر يعالج هذه الظاهرة باعتبار أن العائد يمثل حالة قائمة بذاتها فيما يخص **خصوصية ونسبية العوامل المؤدية لتواجده في هذه الوضعية**.

وبغض النظر عن المدخل النظري الذي يُنظر من خلاله لموضوع الدراسة، فإنه تمت هناك جملة من النتائج المتحصل عليها في سياق البحث في ظاهرة العود إلى الانحراف، ومن بينها هناك علاقة تربط ما بين العائد إلى الانحراف و **البيئة الأسرية -كظروف[*] مادية وأخرى معنوية-** التي ينتمي إليها. كما أن هذه البيئة الاجتماعية تتميز بجملة من الخصائص من نواحٍ مختلفة، منها: الديمغرافية، التعليمية، الاقتصادية، الانحرافية والإجرامية، العلائقية، التربوية والإيكولوجية...إلخ

انطلاقا مما سبق، وفي ظل الغموض السوسيولوجي الذي يكتنف ظاهرة العود إلى الانحراف على مستوى المجتمع الجزائري عموما، سيتم على مستوى هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء **من الناحية الاستكشافية**، عن طريق توظيف **منهج دراسة الحالة** على عينة 20 سجين متواجدين بمؤسستين عقابيتين بولاية عنابة: مؤسسة إعادة التربية -عنابة، ومؤسسة إعادة التأهيل –البوني. وهذا بهدف معرفة الظروف الأسرية الخاصة بالعائد إلى الانحراف. وعلى هذا الأساس كان التساؤل المركزي للدراسة على النحو التالي:

مـــا هـي الظـــروف الأسريـــة المميـــزة للعـــائد إلـــى الانحـــراف؟

حيث سيتم التركيز على الظروف الخاصة بعائلة العائد وكذلك بأسرته الخاصة -إن كانت له أسرة.

إذ سيتم التركيز على معرفة الظروف المتعلقة بـ:

1- الجوانب: المدنية، الصحية، التعليمية، المهنية، الانحرافية والإجرامية لجميع الأفراد.

2- الجوانب العلائقية فيما بين جميع الأعضاء.

3- الظروف الإيكولوجية الخاصة بإقامة الأسرة (العائلة-الأسرة الخاصة).

بالإضافة، فقد تضمنت الدراسة **مقدمـــة** حاول الطالب من خلالها إثارة إشكالية للبحث تدور حول مشكلة **العود إلى الانحراف (دراسة للظروف الأسرية)** ، وهذا من خلفية تمثل قناعة لديه بأنه من الممكن أن تكون هذه الظروف الأسرية تمثل خصوصية تميزها عن ظروف الأسر التي ليس بها عائدين إلى الانحراف.

قد تضمنت المذكرة إضافة إلى هذه المقدمة أربعة فصول جاءت على النحو التالي:

*** يتم توظيف مصطلح الظروف على مستوى هذه الدراسة للإشارة إلى جملة من المميزات والخصائص الاجتماعية المتعلقة بأسرة الشخص العائد إلى الانحراف –العائلة أو الأسرة الخاصة به- وذلك من نواح سوسيو-أسرية مختلفة، والتي من بينها: الناحية الديمغرافية، المستوى التعليمي والتربوي، الحالة الاقتصادية، الواقع العلائقي، المسار ألانحرافي والإجرامي، الجانب الإيكولوجي...إلخ.**

الفصل الأول:

الخاص **بالمعالجة المفهمية** للانحراف والعود إليه، حيث حاول الباحث على مستواه التركيز على مختلف التعاريف الاصطلاحية حول **"العود"** مع محاولة الخروج بتعريف إجرائي ينسجم مع موضوع الدراسة.

الفصل الثاني:

تضمن عرض **بعض المداخل النظرية** المعالجة لظاهرة الانحراف (العود إلى الانحراف). فقد تم في هذه المرحلة إبراز معظم التنظير المعالج للظاهرة الانحرافية عبر التخصصات البيولوجية والسيكولوجية والسوسيولوجية. وهذا بهدف محاولة إجراء مقاربة للطرح المقدم على مستوى كل تخصص لموضوع الدراسة، مع التركيز أكثر على مقاربة الطرح السوسيولوجي.

الفصل الثالث:

جاء لدراسة **الظروف الأسرية** المميزة للشخص العائد إلى الانحراف، حيث عولجت الأسرة على أساس أنها بيئة اجتماعية خاصة تتميز بظروف مختلفة تميز الشخص العائد إلى الانحراف.

الفصل الرابع:

تضمن **المعالجة المنهجية للإطار الميداني** لموضوع الدراسة حيث تم توضيح طبيعة الدراسة والمنهج المعتمد، مع تحديد أداتي جمع البيانات. ومن جهة أخرى حددت مجالات الدراسة مع إجراء تقديم للعينة. وفي القسم الموالي من هذا الفصل **عُرضت الحالات العشرين (20)** محل الدراسة من أجل محاولة **تفسير كل حالة على ضوء الإطار النظري للدراسة** . أما في نهاية هذا الفصل فقد خرج الباحث بجملة من **النتائج العامة** التي أراد من خلالها الإجابة على التساؤل المركزي للدراسة.

وإضافة لهذه الفصول تضمنت المذكرة قائمة للمصادر والمراجع وعددا من الملاحق بالإضافة لملخص الدراسة باللغتين العربية والفرنسية.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذا العمل يعد مجرد محاولة علمية متواضعة لدراسة ظاهرة العود إلى الانحراف، ولأول مرة من الناحية السوسيولوجية في المجتمع الجزائري على حد علم الباحث، فهذه الدراسة بقدر ما هي عبارة عن تحد –في ظل الصعوبات النظرية والميدانية التي تجاوزها الباحث- هي كذلك إرهاص أولي يتضمن الجوانب الإيجابية والسلبية في ذات الوقت، والتي سيسعد الطالب بتلقي النقد فيما يخصها من طرف المطلعين على هذا العمل المتواضع.

تمهيد:

يهدف من وراء عرض هذا الفصل (المعالجة المفهمية للانحراف والعود إليه) إلى محاولة رفع بعض الغموض، الذي يكتنف عملية تعريف العود إلى الانحراف من الناحية العلمية مع العلم أنه كمادة بحثية، واسع الاستخدام على مستوى العديد من العلوم الإنسانية.

وقبل الخوض في تعريف (أو محاولة تعريف) العود إلى الانحراف، يتم أولا من الناحية المعرفية والمنهجية تعريف مادة الانحراف.

الفرع الأول: معالجـــــــة الانحـــــــراف

المبحث الأول: التناول اللغوي.

المبحث الثانـــي: التناول الاصطلاحي.

المطلب الأول: التناول السوسيولوجي.

المطلب الثانـي: التناول السيكولوجي.

المبحث الثالث: التعريف الإجرائي.

الفرع الأول: معالجة الانحراف.

المبحث الأول: التناول اللغوي.

أولا: وردت في تفسير مفردة الانحراف لغة معاني كثيرة، منها ما جاء به (أحمد العابد وآخرون)، حيث انحرف هو : <<مال عن الاعتدال، أو خرج عن طريق أو أمر>> [1].

وهي المعاني ذاتها في اللغتين الفرنسية déviation–déviance ، والإنجليزية deviance-deviation

ثانيا : وقد عرف مفردة الانحراف (جيليون وآخرون) (Gillion et d'autres)، على أن الانحراف يقصد به:

<<... أي ضرب من السلوك الذي يخرج عن الأطر الاجتماعية>> [2].

يمكن القول أن أهم ما جاء به هذا الطرح اللغوي هو:

1 - أن الانحراف ينشأ لما هناك ميلان الشخص في سلوكه عن منحى أو منحنى معين.

2 - الانحراف لكي يتأكد من حدوثه، فهو كفعل يقارن بمرجعية ما هو معتدل من أفعال.

3 - كذلك هو كفعل يعبر عن خروج الشخص عن دائرة الامتثال إلى حيز الامتثال للأطر الاجتماعية.

المبحث الثاني: التناول الاصطلاحي.

على مستوى الطرح العلم –إنساني فيما يخص مادة الانحراف، فهناك اختلاف في أوجه النظر إليها.

المطلب الأول: التناول السوسيولوجي.

أولا: الانحراف عند (أحمد زكي بدوي) هو:

<<... البعد عن درجة معينة في مقياس من المقاييس وهذه الدرجة هي المتوسط عادة، والانحراف في السلوك هو الخروج البين عن الطريق السوي أو المألوف أو المعتاد، بحيث يصبح السلوك غير مقبول اجتماعيا. ومن أنواع الانحراف: الإدمان، تعاطي المخدرات>> [3].

---

[1]- أحمد العابد وآخرون: **المعجم العربي الأساسي**. ب ر ط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دون مدينة نشر، 1989، ص 308.

[2] - Gillion et d'autres: **petit Larousse en couleurs**. SNE, librairie Larousse, Paris, 1972, P275.

[3]- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص106.

يتبين من هذا التعريف أن الانحراف:

1 - هو الخروج أو البعد عن درجة معينة مقبولة اجتماعيا –ثقافيا.

2 - هذه الدرجة هي المتوسط عادة (الاعتدال في السلوك).

3 - الخروج عن هذه الدرجة- التي تمثل درجة السواء أو المعتاد من السلوك - يلاقى بعدم التقبل الاجتماعي (الرفض /النبذ الاجتماعي).

لكن هذا التعريف :

- لا يبين طبيعة الطريق السوي أو المألوف أو المعتاد، أي بمعنى لا يوضح ماهية: السواء أو العادي.

ثانيا : وهذا ما يوضحه (دينكن ميشال)، حينما يتعرض بالشرح لمفهوم الانحراف، فيقول :

<< ... أنه يستعمل لتوضيح السلوك الذي لا يتماشى مع القيم والمعايير، والعادات والتقاليد الاجتماعية، التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوكية أفراده>>[1].

مقارنة بما جاء به (أحمد زكي بدوي) وضح (دينكن ميشال):

1 - السلوك المنحرف هو خروج عن القيم وفقدان للمعايير والتمرد على العادات والتقاليد الاجتماعية والمروق عليها.

2 - السلوك المنحرف هو ردة فعل معادية (متجاوزة) لثقافة المجتمع التي تصمم أو تضبط قواعد الامتثال أو الانحراف لدى الأفراد داخل المجتمع.

رغم ما جاء به (دينكن ميشال) في تعريفه لمادة الانحراف، إلا أنه:

- لم يوضح موقف المجتمع، بمختلف مؤسساته الاجتماعية، اتجاه هذا الفعل الإنحرافي، هل يا ترى يلاقى بالقبول أم بالاستهجان والرفض؟

ثالثا : وإجابة على هذا السؤال، أورد (كلينارد) تعريفا لمادة الانحراف، حيث يرى أن السلوك :

<< ... الإنحرافي هو السلوك الذي يجلب السخط الاجتماعي من لدن أفراد المجتمع لتحديه العرف، والتقاليد الاجتماعية>>[2].

على مستوى هذا التعريف يضيف (كلينارد) إلى ما جاء به (دينكن ميشال):

- أن الخروج من ثقافة المجتمع يلاقى بالسخط الاجتماعي، أي بمعنى آخر، عدم الامتثال جزاؤه عقاب اجتماعي.

---

[1]- دينكن ميشال: **معجم علم الاجتماع**. ترجمة: إحسان محمد حسن، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص73.

[2]- دينكن ميشال: المرجع السابق، ص73.

لكن على مستوى هذا التعريف لم يتم توضيح :

1- تحديد طبيعة الرد الاجتماعي اتجاه الفعل الإنحرافي، فهل باتري هي نسبية من حيث درجة وشكل العقاب، تبعا لـ :

أ- البعد الإنساني (الفاعلين) و (المستقبلين للفعل الإنحرافي)،

ب- البعد الزمان – مكاني،

ج- البعد البيئي (الثقافة المحيطة).

2- كذلك لم يوضح صاحب التعريف، لماذا هناك انحراف؟ بمعنى آخر، هل هذا الفعل يحدث اعتباطا ؟ أم هو نتيجة لمقدمات أو ظروف أو عوامل معينة؟(*)

رابعا : ويحاول –إجابة عن هذا السؤال- (فريدريك معتوق) وضع تعريفه للانحراف، فهو :

<< ... ابتعاد عن المألوف في التصرف، وينتج الابتعاد عن التصرف المألوف، عن صراع بين القيم والمعايير الاجتماعية بين الفرد والمجتمع الذي يعيش في إطاره>> [1].

- انطلاق من طرح هذا التعريف يمكن القول :

1 - الانحراف هو كذلك – مقارنة بالتعاريف السابقة- ابتعاد عن الفعل العادي.

2 - هذا الفعل هو نتاج لصراع بين ما سنه المجتمع من قيم ومعايير اجتماعية، والفرد المُطالب بالامتثال لها.

- لكن (فريديك معتوق) :

- لم يوضح لماذا يحدث هذا الصراع؟ بمعنى آخر لماذا لا يمتثل الفرد لهذه القيم والمعايير الاجتماعية؟

خامسا : ويحاول (ميرتون) في تعريفه للانحراف أن يعطي إجابة على السؤال السابق، فالانحراف عنده هو:

<< ... حالة دائمة تنشأ نتيجة صراع مستمر بين أهداف غير محددة من جهة وبين وسائل محددة لا تكفي لتحقيق هذه الأهداف من جهة أخرى>> [2].

لعل أهم ما جاء به (ميرتون) على هذا المستوى :

1- هو أن الانحراف يحدث نتيجة تواجد صراع بين الأهداف الواجب أن يحققها الفرد في المجتمع، وتلك الوسائل المتاحة أمامه، لتحقيق هذه الأهداف.

2- هذا الصراع هو حصيلة تناقض، أو عدم انسجام بين هذه الأهداف- التي هي بمثابة آمال نشأت في بيئة المجتمع- وتلك الوسائل التي وفرتها الظروف المميزة للمجتمع.

---

* **هذه الملاحظة تخص كذلك التعاريف التي سبقت معالجتها.**

[1]- فريدريك معتوق: **معجم العلوم الاجتماعية (انجليزي-فرنسي- عربي)**. مراجعة وإشراف: محمد دبس، ط2، أكاديميا، بيروت، 2001، ص131.

[2]- عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**.ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص239.

3- هذا التناقض بين هذين العنصرين الأساسيين- الهدف والوسيلة- عبارة عن عدم (مواءمة/ ملائمة) الوسيلة لتحقيق الهدف على مستوى المجتمع.

4- في ظل عدم مواكبة الوسيلة لدرجة قيمة الهدف في المجتمع، يلجأ الفرد كخطوة موالية، إلى انتهاج سلوكات تتجاوز تلك الوسائل المتواضع عليها مجتمعيا، وتحقق له أهدافه المشروعة، بوسائل مستحدثة وغير مشروعة.

5- (ميرنون) من وراء هذا الطرح يريد أن يقول، أن الانحراف هو مسؤولية المجتمع، كثقافة وكنظام اجتماعي، أو على الأقل أن الفرد ينحرف لما المجتمع يدفعه لذلك في غالب الأحيان.

لكن هذا الطرح المقدم من قبل (ميرنون).

6- يخص انعدام الانسجام أو التوازن بين الوسائل والأهداف، في توجيه الفرد للانحراف، فهو لا يأخذ بعين الاعتبار لماذا لما يوجد هناك تناسق بين العنصرين، يحدث كذلك الانحراف؟ من جهة أخرى، لماذا لا يحدث الانحراف في جميع حالات الانسجام بين كل من الوسائل والأهداف؟

7- مجرد جعل العامل الاجتماعي ذو التأثير الأوفر أو الغالب في توجيه الفرد إلى الانحراف، يتجاوز معرفيا الاتجاه الفكري الذي يؤمن بتعدد العوامل في نشوء الظاهرة الاجتماعية بما فيها الإنحرافية. ففي بعض الأحيان : هناك عامل المرض (العضوي، العقلي، النفسي) الذي يقف وراء الممارسة الإنحرافية.

- يلاحظ انطلاقا من تعاريف الطرح السوسيولوجي المقدم سابقا أن:

1- السلوك الإنحرافي قد تم تعريفه -بصفة عامة- من حيث نوعية هذا السلوك : إيجابية أو سلبية، بمعنى آخر سلوك لا اجتماعي، مضاد للمجتمع.

2- لكن الانحراف لا يعد في جميع الحالات بالسلوك المنافي لمصلحة المجتمع، فقد يكون الانحراف باعثا للتقدم والتطور، فالانحراف كذلك في بعض الحالات إيجابي واجتماعي ومقبول اجتماعيا.

3- كذلك لم يتم -هنا- التعمق في معالجة مادة الانحراف، وهذا لرفع الغموض حول قضية أو بعد الظروف المجتمعية- الشخصية، الأسرية، الاقتصادية، الأمنية ... إلخ- المحيطة بالفعل الإنحرافي وقد ينظر لهذه الظروف المجتمعية، وفق منظور منهجي خاص، على أنها قد تكون عوامل مؤدية أو مساهمة في توجه الشخص نحو ارتكاب الانحراف.

4- الطرح السوسيولوجي ظل [*]، بشكل كبير، ينظر إلى الفعل الإنحرافي من رؤية ماكروسوسيولوجية، أكثر منها، رؤية تبحث في فردية الفعل المنحرف، الذي من الممكن أن يتعلق بالجانب السيكولوجي لشخصية المنحرف.

5- فرغم توفر الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف الاجتماعية لماذا ينحرف الشخص، في ظل تحييد –ولو مؤقت- لأثر البعد النفسي؟

---

* **انطلاقا من المادة المعالجة على مستوى هذا البحث.**

المطلب الثاني: التناول السيكولوجي

على مستوى هذا الطرح يتم الإجابة على بعض الأسئلة التي طرحت على مستوى الطرح السوسيولوجي.

أولا : فمثلا قام كل من (توماس هوبز) و(سيقموند فرويد) بدراسة للسلوك المنحرف وعرفاه على أنه:

<<ما هو إلا صراع بين رغبات وطموحات، ودوافع الفرد من جهة، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة أخرى. وما الانحراف إلا نتيجة لفشل وسائل الضبط الاجتماعي في السيطرة على الدوافع الطبيعية الكامنة عند الإنسان>> [1].

ركز على مستوى هذا التعريف على:

1- اعتبار أن السلوك الإنحرافي هو موضوع صراع بين البعد الداخلي الفردي، المتمثل في الرغبات والدوافع والطموحات، وبين البعد الخارجي البيئي المتمثل في وسائل الضبط الاجتماعي للسلوك (الممهلات أو حتى الكوابح) من جهة أخرى:

2- السلوك الإنحرافي هو نتيجة فشل الوسائل الضبطية الاجتماعية - وهنا يتعلق الأمر بالتربية الموجهة لتنشئة الشخص- في التنسيق، بهدف ردم الهوة، ما بين الشخصية وبيئتها السوسيو- ثقافية.

لكن هذا التعريف لا يتضح على مستواه:

3- لما كان هناك فشل/ أو عجز للوسائل الضبطية؟ أهو راجع لعدم فاعلية هذه الوسائل؟ أم يرجع الأمر إلى طبيعة مرضية تميز الشخصية الإنحرافية؟

4- من جهة أخرى، لم يبين التعريف جانبا مهما في التعامل مع السلوك المنحرف المستقبلي، فيما يخص أشخاص لم ينساقوا فعليا وراء الممارسة الإنحرافية؟ بمعنى آخر هل يمكن استشراف الفعل المنحرف على مستوى الممارسات الإنسانية، والتي تميزها جملة من الظروف المجتمعية؟

ثانيا: وفي هذا المجال يرى (شيلدون)، أن الانحراف:

<<... هو سلوك غير متوافق تؤدي إليه مقدمات تجعله متوقعا>> [2].

1- أهم ما جاء به هذا التعريف هو أن الانحراف كفعل يحدث نتيجة عوامل، ولا يحدث اعتباطا.

2- كذلك انطلاقا من معرفة عوامل أو حتى مميزات وظروف الممارسة الإنحرافية، يمكن التوقع والتنبؤ بحدوث ممارسات إنحرافية مستقبلا، في حالة توافر تلك الظروف، والتي قد تكون من بينها العوامل النفسية.

لكن رغم ما جاء به هذا التعريف من إضافة، إلا أنه:

1- لم يبين وفق أي معيار يصنف السلوك متوافق أو ممثل؟ مع العلم تمت معالجة هذه المسالة في التعاريف السابقة.

---

[1]- دينكن ميشال: مرجع سابق، ص73

[2]- منير العصرة: **انحراف الأحداث ومشكلة العوامل**. ب ر ط، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1974، ص26.

2- كذلك لم يقدم توضيحا حول (ماهية الفاعل) من حيث: السن، الجنس، المكانة الاجتماعية، الدور الاجتماعي ... إلخ فهذا من شأنه أن يميز بين الشخص المنحرف والمتوافق.

3- ضف إلى ذلك لم يتم تحديد عاملي (الزمان والمكان) من ناحية الممارسة الاجتماعية بدقة، وأثرهما على تصنيف أو تنميط سلوك شخص ما على أنه منحرف، أو عكس ذلك.

4- بصفة عامة، إن هذا التعريف يفتقر إلى الأخذ بعين الاعتبار ببعد النسبية من ناحية: الفاعلين، والمستقبلين للفعل، والجانب الزمني، والجانب المكاني، والجانب الثقافي.

المبحث الثالث: التعريف الإجرائي.

انطلاقا مما سبق يمكن أن يعرف الانحراف على أنه:

فعل اجتماعي يتميز بـ:

1- عدول فاعله عن إتباع ما اتفق عليه، أو سنه المجتمع من قيم ومعايير ضابطة للسلوك البشري.

2- ظروف زمانية –مكانية وأخرى مجتمعية : الطبيعة الشخصية، الظروف الأسرية، الجوانب الأمنية، الظروف الاقتصادية ... إلخ. وهي ظروف نسبية التواجد.

الفرع الثاني: معالجة العود إلى الانحراف

المبحث الأول: التناول اللغوي.

المطلب الأول: العود هو عبارة عن الرجوع (إلى الأمر أو الشيء أو الفعل الأول).

المطلب الثاني: العود هو عبارة عن سقوط أو رجوع بعد إعراض.

المطلب الثالث: العود هو عبارة عن الاستمرار أو جعله عادة.

المطلب الرابع: خلاصة التناول اللغوي لمادة العود

المبحث الثاني: التناول الاصطلاحي.

المطلب الأول: التناول الطبي.

المطلب الثاني: التناول على مستوى الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: التناول العقابي.

المطلب الرابع: التناول القانوني.

المطلب الخامس: التناول الإجرامي.

المطلب السادس: التناول السوسيولوجي.

المبحث الثالث: التعريف الإجرائي.

الفرع الثاني: معالجة العود إلى الانحراف.

المبحث الأول: التناول اللغوي.

انطلاقا من الطرح اللغوي المعالج لمفردة العود، عن طريق جملة التعاريف اللغوية المختلفة، يمكن استخلاص أهم ما جاءت به، وهذا من ناحية:

- تصنيف هذه التعاريف إلى مجموعات تعريفية، تركز كل منها على تعريف معين ينسب لمفردة العود.
- استخراج أهم ما ركزت عليه هذه التعاريف بالرغم من تنوعها اللغوي.

المطلب الأول: العود هو عبارة عن الرجوع (إلى الأمر أو الشيء أو الفعل الأول).

أولا- حيث ورد في (المنجد في اللغة والإعلام)، ما يلي:

<<عاد معاودة وعوادا>> : الرجل رجع إلى الأمر الأول» [1].

ثانيا- كما عرفه (أحمد حبيب السماك)، على النحو التالي:

<<العود بفتح العين وسكون الواو من عاد يعود عودة وعودا بمعنى الرجوع، فيقول عاد فلان إلى الشيء، وعاد فيه، بمعنى رجع إليه أولا، أو فيه بعد أن بدأه أول مرة>> [2].

ثالثا- وذكر في تعريف آخر كذلك، أنه هو:

<<ثاني البدء وهو الرجوع إلى الشيء بعد البدء فيه، ويكفي الرجوع للشيء مرة واحدة ليسمى الفعل عودا ويسمى فاعله عائدا>> [3].

رابعا- وقد ورد في تعريف (الجوهري)، ما يلي:

<<وعاد إليه يعود عودة وعودا: رجع. والمعاودة: الرجوع إلى الأمر الأول، يقال للشجاع بطل معاود لأنه لا يمل المراس>> [4].

---

[1]- كرم البستاني وآخرون: **المنجد في اللغة والإعلام**. ط36، دار المشرق، بيروت، 1997، ص536.

[2]- أحمد حبيب السماك: **ظاهرة العود إلى الجريمة (في الشريعة الإسلامية والفقه الجنائي الوضعي)** . ب ر ط، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1985، ص24.

[3]- أحمد حبيب السماك: المرجع السابق، ص25.

[4]- ابن منظور: **لسان العرب.** تقديم: عبد الله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأول في الكلمة: يوسف الخياط، ب ر ط، دار لسان العرب، بيروت، 1988، ص920.

وما يمكن استخلاصه من هذه المجموعة التعريفية هو أن العود يتضمن:

1- الرجوع إلى أمر أو شيء أو فعل أو حالة ما، سبق للشخص المعني بالأمر عهد به.

2- هذا الانتقال من طور إلى طور (من مرحلة إلى مرحلة) يميزه التماثل في محددات كل مرحلة.

3- كما يتميز العود كذلك أنه هناك مرحلة أو موقف أو فعل أو ظرف، يكون بمثابة الفيصل بين الوضعية الأولى والوضعية الثانية اللتان في الحقيقة سيّان.

4- ومن شروط حالة العود لغويا هو مجرد معاودة الشخص لذات الفعل مثلا، لكي ينعت عائدا أو معادا.

لكن ما لا يفهم بوضوح على مستوى هذه التعاريف، هو:

1- لماذا تم إقلاع الشخص في المرة الأولى؟ ولماذا عاد إلى ذات الأمر مرة ثانية؟

2- كذلك لم تبين هذه التعاريف البعد القيمي لهذا الانتقال، بمعنى هل العود إلى الأمر الأول، مثلا فعل إيجابي مقبول، أو أنه يصنف ضمن الأفعال غير المقبولة؟

المطلب الثاني: العود هو عبارة عن سقوط أو رجوع بعد إعراض.

أولا- وفي هذا الصدد يرى (جيرار كورنو) في تعريف العود إلى الإجرام ما يلي :

<<عن اللاتينية القروسطية Recidiva، واللاتينية Recidivus» ما يسقط مجددا «بالضبط، وبالتالي ما يعود إلى>> [1].

ثانيا: كذلك جاء في منجد الطلاب، التالي:

<<عاد يعود عودا، عودة>> ومعادا لكذا وإلى كذا : صار إليه، ارتد إليه بعدما أعرض عنه>> [2].

انطلاقا مما جاء به هذان التعريفان يمكن الخروج بما يلي:

1- فعل العود يتضمن –كذلك- الانتقال من حالة معينة إلى حالة أدنى منها.

2- كذلك فعل التواجد أو الصيرورة إلى موقف/ وضعية معينة، يكون بعد إعراض أو عزوف عن مباشرة ذلك الفعل المفضي إلى هذه الوضعية، أو إعراض أو رفض من التواجد في ذات الظروف-بصفة عامة.

3- ويمكن القول كذلك- ربطا بما جاء في المجموعة الأولى من التعاريف- أن أهم ما يميز مرحلة/وضعية/ ظرف القطيعة، بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، من العود، هو الرفض والامتناع عن العودة إلى ذات الوضعية.

4- لكن ما يلاحظ، على مستوى هذه المجموعة، هو عدم إيضاح أن هذا السقوط، الذي جاء بعد إعراض، هل يمثل حالة محدودة زمنيا ثم تنتهي، أم هي مرشحة للدوام والاستمرار؟

---

[1]- جيرار كورنو: **معجم المصطلحات القانونية**. ترجمة: منصور القاضي، الجزء II، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص1151.

[2]- كرم البستاني وآخرون: مرجع سابق، ص536.

5- من زاوية أخرى، لم يأت هذان التعريفان بتوضيح فيما يخص هذا الارتداد، الذي جاء بعد إعراض، حيث لم يقدما أسبابه أو ظروفه المميزة.

المطلب الثالث: العود هو عبارة عن الاستمرار أو جعله عادة.

أولا: وفي هذا المجال جاء في قاموس (أكسفورد الإنجليزي)، فيما يخص الشخص العائد (إلى الجريمة)، ما يلي:

<<هو ذلك الشخص الذي يستمر في ارتكاب الجرائم، والذي يبدي عدم القدرة على التوقف عن ذلك، رغم التعرض للعقاب>> [1].

ثانيا: أضف إلى ذلك ما ورد في (المنجد في اللغة والإعلام):

<<عاد معاودة وعوادا الرجل ... الشيء: جعله من عادته>>[2].

انطلاقا مما ورد سابقا، يمكن الوقوف على النقاط التالية:

1- فعل العود يقتضي –من جهة أخرى- حالة الاستمرار، ومتابعة إرتكاب الشخص لذات السلوك، أو حتى التواجد في ذات الموقف.

2- موقف العود يمكن إرجاعه إلى عدم مقدرة العائد على الإقلاع أو التوقف عن ممارسة ذات الفعل، أو التواجد في ذات الموقف.

3- يمكن أن تكون المرحلة الفاصلة بين بدء الفعل لأول مرة، ثم الرجوع إليه مرة أخرى، عبارة عن مرحلة تعرض فيها الشخص للعقاب وبالتالي يمكن أن يكون العقاب من مميزات مرحلة القطيعة بين الوضعيتين.

4- قد تصل درجة استمرار تواجد العائد في الظروف ذاتها، لدرجة أن يكون الفعل/ الموقف/الوضعية، عبارة عن عادة خاصة بالشخص.

---

[1]- Salley et d'autres: **Oxford advanced Laerner's.** sixth editions, oxford university press, London, 2000, p1059.

[2]- كرم البستاني وآخرون : مرجع سابق، ص536.

المطلب الرابع: خلاصة التناول اللغوي لمادة العود.

ما يلاحظ فيما يخص الطرح اللغوي في معالجته لمادة العود، هو:

عدم إجماع التعاريف الموضوعة على تحديد واضح ودقيق وموحد لمادة العود، فقد سجل الباحث –من ناحية- اختلاف فيما بينها ولكن من ناحية أخرى، وعند التعامل مع هذه التعاريف، من زاوية تكاملية، يمكن الخروج بتعريف لغوي، هو نتاج خلاصة تركيبية لما تم معالجته من تعاريف سابقة.

فالعود لغويا هو بالأساس انتقال، قد يكون:

1- عبارة عن رجوع بعد انقطاع، قد يرجع هذا الانقطاع إلى رفض أو امتناع.

2- أو هو عبارة عن سقوط وردة بعد مرحلة قطيعة فاصلة.

3- أو يفسر على أنه مجرد استمرار، قد يفضي إلى جعله عبارة عن عادة خاصة بالشخص –حتى بعد العقاب.

ويمكن إيجاز الطرح اللغوي في معالجة العود في المخطط التالي:

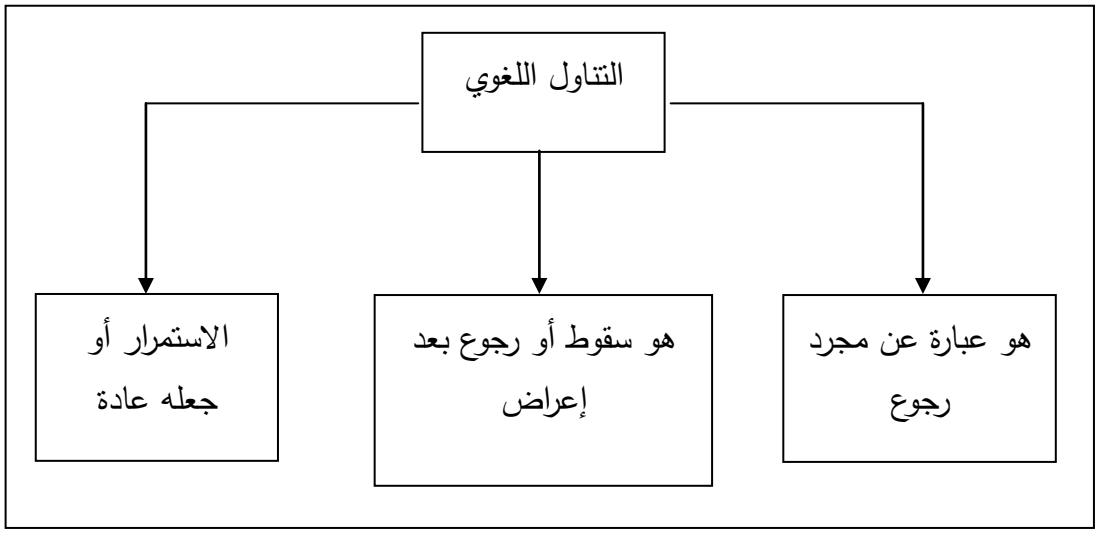

مخطط رقم (1): يبين أهم ما ركزت عليه تعاريف الطرح اللغوي.

المبحث الثاني: التناول الاصطلاحي.

المطلب الأول: التناول الطبي

رجوع المرض بعد اكتمال الشفاء

أولا: يراد بمفردة العود [*] في حقل العلوم الطبية، حسبما جاء به (ب. كوفرة) (P. couvrat) على أنه يتضمن:

<< ... فكرة الشفاء من الإصابة الأولى، متبوعة بمرض جديد مماثل للإصابة السابقة>>[1].

ثانيا: أو هو بأكثر دقة يعرف عند (ج.ر لاقوان J.R Lavoine) عبارة عن حالة:

<< ... ظهور المرض من جديد بعد الشفاء، وهذا راجع إلى تعفن جديد، عن طريق نفس الجراثيم>> [2].

انطلاقا من هذا الطرح الطبي، يمكن القول أن العود من الناحية الطبية:

1- مرور الشخص عبر ثلاث مراحل، ينتقل خلالها، من حالة الشفاء إلى حالة أخرى من الشفاء من جديد، ولكن مرورا بمرحلة قطيعة بين الحالتين المتماثلتين، وهي مرحلة الوقوع أو السقوط في المرض.

2- المرض في جميع الحالات يكون هو ذاته، من حيث الأعراض والمسببات.

3- الشفاء في جميع الظروف يكون كليا، بمعنى آخر شكليا وضمنيا.

4- لكن ما لم يبينه الطرح الطبي في معالجته لمادة العود هو كيفية حدوث الشفاء، فهل بالضرورة يمر الشخص بتكفل طبي: من أدوية وما لزم كذلك من رعاية طبية؟ أو يقتصر الحال فقط على مناعة الجسم في التصدي للجراثيم الغازية؟

أو الأمر يتعلق بتوفر الرعاية الطبية ومناعة الجسم معا من أجل الشفاء؟

المطلب الثاني: على مستوى الشريعة الإسلامية.

شروط قيام حالة العود:

بالرغم من كون علماء الشريعة الإسلامية عالجوا (حالة العود) إلى الانحراف (الجريمة)، وشددوا العقاب على العائدين مراعاة لظروفهم، إلا أنه هناك:

أولا: من يرى مثل (أحمد حبيب السماك) ما يلي:

***- تجدر الإشارة هنا أنه تم تقارب بين استعمال مفردة «العود» في الطب مع استعمال مفردة الانتكاسة (La rechute). إلا أنه هناك اختلاف بينهما، حيث أن الانتكاسة تتضمن رجوع مرض كان في طور الشفاء ولم يتم الشفاء منه تماما.**

[1] - P. couvrat : « Le récidivisme : ses diverses dimensions ». **Le résidivisme,** 21 congrès de l'association de cimmologie 1ère édition, presses universitaires de France, Paris, 1982, p17.

[2] - J.R Lavoine et G. Ostapizff : « de quelques récidivistes ». **le récidivisme**. Ibid, p153.

<<من خلال البحث في معظم مصنفات مذاهب الفقه الإسلامي تبين الآتي: على الرغم من استعمال فقهاء الشريعة الإسلامية رضي الله عنهم لكلمة العود في مصنفاتهم الفقهية منذ اللحظات الأولى لقيام المذاهب وتحريرها إلا أننا لم نقف على تعريف اصطلاحي في هذه المصنفات يبين لنا مفهوم العود عندهم ...>>[1].

ثانيا: ولكن رغم غياب تحديد ماهية العود في الشريعة الإسلامية، حسب ذات المؤلف، إلا أنه يمكن استخلاص شروط قيام حالة العود إذ:

<<ذهبت جميع المذاهب الإسلامية إلى عدم اعتبار الجاني عائدا مهما كانت تكررت جرائمه، ما لم تكن قد نفذت عليه فعلا عقوبة سابقة. فتنفيذ العقوبة السابقة هو المعيار الذي يفرق بين المجرم العائد وغيره>> [2].

قدم التناول الاصطلاحي في الشريعة الإسلامية جملة من المعطيات لعل من أهمها تحديد شروط قيام حالة العود، والتي هي:

1- هناك تجريم أولي في حق شخص ما ارتكب الجريمة السابقة.

2- ينجم عن هذا التجريم إصدار حكم يوجب تنفيذه.

3- يلي هذا التنفيذ اقتراف نفس الشخص لجريمة موالية لانقضاء توقيع العقاب.

4- تنفيذ العقاب هو شرط أساسي، مهما اختلف شكل أو شدة العقاب.

انطلاقا مما جاء به الطرح الشرعي، يمكن القول أنه لم يسجل على مستواه:

1- الوقوف أو تحديد الظروف المجتمعية المميزة للشخص العائد.

2- وإنما تم فقط الاقتصار، على المعالجة الشكلية / الإجرائية (التنظيمية) لقيام العود دون معرفة ماهية الحالة.

تجدر الإشارة فيما يخص الطرح الشرعي أنه وثيق الصلة أو الارتباط ببعض ما جاءت به المعالجة العقابية.

المطلب الثالث: التناول العقابي.

من العلوم الإنسانية التي عالجت ظاهرة العود –تحديد تعريف لمادة العود- هناك علم العقاب، وتتميز معالجة مفكريه بتنوع واختلاف في تعريفهم لهذه المادة فهو:

أولا: العودة إلى السجن من جديد.

1- استشهد (فاروق سيد عبد السلام) بتعريف وضعه (نورفال Norval) سنة 1957، والذي جاء فيه:

<<إن المجرم العائد في نظر علم العقاب هو السجين الذي سبق إيداعه في السجن من قبل بسبب الحكم عليه في جريمة ....>>[3].

---

[1]- أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص25.

[2]- أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص52.

[3]- فاروق سيد عبد السلام: **العود إلى الجريمة من منظور نفسي اجتماعي.** تقديم: فاروق بن عبد الرحمان مراد، ب ر ط، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1409هـ، ص18.

انطلاقا من هذا الطرح العقابي في تحديد تعريف العود، يمكن استخلاص ما يلي:

1- العود العقابي يشترط لقيامه عدة شروط:

أ- حدوث جريمة سابقة على حدوث الجريمة الحالية.

ب- إصدار حكم بالتجريم في حق مرتكبها.

ج- تنفيذ هذا الحكم.

ك- ضرورة أن يكون الحكم المنفذ عبارة عن سلب للحرية وبالضبط الوضع في السجن.

هـ- اقتراف هذا الشخص من جديد جريمة أخرى.

ز- تنفيذ هذا الحكم.

ح- ضرورة أن يكون هذا الحكم من جديد-منفذا على مستوى السجن.

2- بمعنى آخر العود العقابي –من خلال هذا الطرح- هو بالأساس العودة إلى السجن من جديد.

3- لكن بالرغم من أن (العودة إلى السجن) هي شكل من أشكال الفعل العودي الإنحرافي، إلا أن العود هو أوسع نطاقا من ذلك.

4- كذلك هذا التعريف هو ضيق من حيث نطاق العقوبة المسلطة في حق الشخص، واقتصارها فقط في حدود السجن دون سواه. في حين هناك أشكال أخرى للعقوبة أكثر فعالية منه.

ثانيا: العودة إلى الجريمة بعد معاملة إصلاحية أو عقابية.

1- وفي تعريف آخر ورد في كتاب لـ (صالح السعد)، جاء فيه فيما يخص العائد، ما يلي:

<<يرى علماء العقاب عند تصنيف مجرما ضمن فئة المجرمين العائدين، ضرورة .... خضوع المجرم لمعاملة عقابية أو إصلاحية تكون سابقة لجريمته الأخيرة>> [1].

إذن هذا التعريف يوسع نطاق المعاملة الخاصة بالشخص المرتكب لأكثر من جريمة أو بمعنى أدق نتيجة اقترافه من جديد لجريمة أخرى، إذ تتعدى تلك المعالمة مجرد الوضع في السجن من جديد- عكس ما جاء في التعريف الأول- ليشمل بالإضافة للمعاملة العقابية إمكانية المعاملة الإصلاحية التكفلية، على مستوى مؤسسات أخرى.

بمعنى آخر:

2- يتفق هذا التعريف مع ما سبقه في:

أ- اشتراط وجود اقتراف لجريمتين.

ب- اشتراط إصدار أحكام تجرم الشخص في الحالتين.

---

[1]- صالح السعد: **علم المجنى عليه (ضحايا الجريمة)**. ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص46.

ج- اشترط إمكانية تنفيذ العقوبة بالسجن في الجريمة الأولى فقط.

3- لكنه يختلف عن التعريف السابق في:

أ- عدم اشتراط أن يكون الحكم الأول أو الثاني بالضرورة عبارة عن الأمر بالوضع بالسجن.

ب- فتح نطاق العقاب في الجريمتين، ليشمل بالإضافة للمعاملة العقابية، معاملة إصلاحية تقويمية للسلوك(*).

بغض النظر، عن عدم وجود إجماع عام لدى علماء العقاب، فيما يخص وضع تعريف موحد للعود العقابي، يمكن القول أن المحور الأساسي لقيام حالة العود العقابي.

1- هو وجوب توفر شرط تنفيذ العقوبة في الجريمة الأولى (**)، وهذا من أجل التيقن عمليا من عدم نجاعة أو فعالية هذه العقوبة، في تقويم سلوك الشخص في المرة الأولى إبان ارتكابه لجرمه.

لكن ما يلاحظ فيما يخص الطرح العقابي أنه متأثر بشدة بالطرح القانوني في معالجة مادة العود –سيأتي عرض المعالجة القانونية فيما يلي. فهذه المعالجة العقابية تتميز بطرح شكلي/ خارجي لمادة العود، وأكثر من ذلك تشترط توفر العقاب أو الإصلاح الرسمي القانوني فقط، وتصنيف الأشخاص ضمن فئة العائدين. وهذا ما ينفي وجود عود من نوع آخر ألا وهو العود الإنحرافي غير الرسمي، أو الكامن غير المحصى من قبل المؤسسة الرسمية.

وانطلاقا مما سبق يمكن توضيح الطرح العقابي في هذا المخطط:

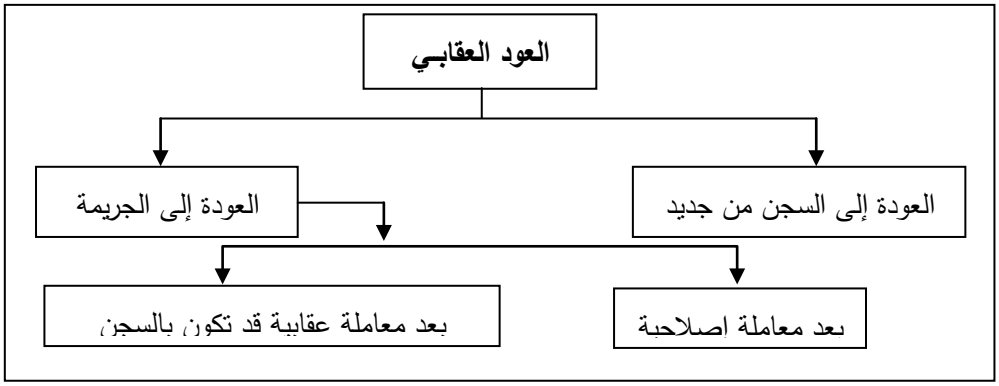

مخطط رقم(2): يبين أهم ما ركزت عليه التعاريف العقابية.

المطلب الرابع: التناول القانوني.

التناول القانوني لموضوع العود (تحديد ماهيته) من قبل المختصين، لم يتوج بإجماع اصطلاحي حول هذا المفهوم القانوني(*)، حيث أن الدراسة الببليوغرافية للمادة القانونية المعالجة لهذه المفردة أفضت إلى تصنيف جملة التعارف المختلفة إلى مجموعات رئيسية كل مجموعة تركز على بعد معين.

*** للاستزادة أكثر، ارجع إلى محمود أبوزيد: المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب . ط1، دار غريب، القاهرة، 2003، ص514.**

**** للاستزادة يمكن الرجوع إلى: أحمد حبيب السماك، مرجع سابق، ص30.**

أولا: توفر الحكم النهائي في الجريمة الأول ثم الرجوع إلى الإجرام فيما بعد.

1- في هذا الباب ذكر (عبد القادر عودة) في تحديده لتعريف العود ما يلي:

<<يطلق العود في إصطلاحنا القانوني على حالة الشخص الذي يرتكب جريمة بعد أخرى حكم فيها نهائيا أي: أن العود ينشأ عن تكرار وقوع الجرائم من شخص واحد بعد الحكم نهائيا عليه في إحداها أو بعضها >> [1].

2- كذلك ذكر (أحمد فتحي بهنسي) في تعريفه لحالة العود، الآتي:

<<العود أن يرتكب الجاني جريمة أو أكثر يحكم عليه من أجلها نهائيا ثم يعود بعد ذلك إلى ارتكاب جريمة جديدة>> [2].

3- كما جاء في تعريف العود ما أورده (جيرار كورنو)، حيث رأى أنه:

<<إقدام فرد حكم عليه القضاء نهائيا بعقوبة عن جرم ما على ارتكاب جرم آخر، إما من الطبيعة عينها ... أو من طبيعة مختلفة...>>[3].

4- وقد عرفه (رمسيس بهنام) في كتابه على النحو التالي:

<<العودة إلى الإجرام أن يرتكب الشخص جريمة بعد الحكم عليه نهائيا في جريمة سابقة>> [4].

5- وتناول هذا المفهوم بالشرح (عبد الفتاح مراد)، حيث حدده، كما يلي:

<<هو أن يقترف المرء جريمة يحكم عليه نهائيا بسببها ثم يعود إلى ارتكاب جريمة أخرى ...>> [5].

6- وقد جاء القاضي (فريد الزغبي) بتعريف للعود كذلك، فحدده على النحو التالي:

<<هو عود المجرم إلى ارتكاب جريمة أو أكثر بعد صدور الحكم عليه في صورة نهائية مبرمة بالتجريم فالعقاب بسبب جريمة أو جرائم أخرى سبق له إقترافها فحوكم عليها ...>> [6].

*** في الطرح القانوني تمت هناك مفردات قانونية وثيقة الصلة بمفردة العود إلى درجة الخلط فيما بينها على مستوى القانونيين من بينها:**

التكرار: 1- هناك من يرادف مفردة العود بمفردة التكرار، مثلا: القاضي فريد الزغبي في: الموسوعة الجزائية ص282. كذلك عند: علي عبد القادر القهوجي : قانون العقوبات (القسم العام). ب ر ط، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص.366

2- وهناك من يفرق بين العود récidivisme والتكرار reiteration حيث ترى عقلية خالف في: نظام العود في قانون العقوبات الجزائري، ص18: أن التكرار بالرغم أنه يشترط فيه توفر شرط صدور الحكم النهائي، فيما يخص الجريمة السابقة مثل العود، إلا أنه هناك شروط قانونية، يتحدد وفقها قيام حالة عود، وبدونها حالة التكرار.

جرائم العادة: حيث عرفها أحمد حبيب السماك (مرجع سابق) ص34، على أنها: <<الجريمة التي تتكون من عدة أفعال لو أخذ كل منها منفردا لكان غير معاقب عليه، إلا أن هذه الأفعال يكون معاقبا عليها متى تكررت من ذات الفرد >>. إذن جرائم العادة تفتقر مقارنة بالعود، لعنصر الحكم النهائي الفاصل.

تعدد الجرائم: حيث رأى جندي عبد المالك في موسوعته الجنائية، أن حالة تعدد الجرائم هي: <<حالة الجاني الذي يرتكب جريمتين أو أكثر قبل أن يحكم عليه نهائيا في واحدة منها. أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص 39. إذن لوجود حالة تعدد الجرائم يجب عدم توفر حكم نهائي يفصل بين الجرائم المقترفة عكس حالة العود.

خلاصة القول: إن هذه الجرائم السابقة هي بالأساس عبارة عن << الرجوع من جديد للجريمة>>.

[1]- عبد القادر عودة: **التشريع الجنائي الإسلامي (مقارنا بالقانون الوضعي).** مجلد1، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986، ص766.

[2]- أحمد فتحي بهنسي: **(الموسوعة) الجنائية في الفقه الإسلامي**. ج4، ب ر ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1991، ص77.

[3]- جيرار كورنو: مرجع سابق، ص1152.

[4]- رمسيس بهنام: **النظرية العامة للمجرم والجزاء.** ب ر ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب ت، ص172.

[5]- عبد الفتاح مراد: **موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات (إنجليزي، فرنسي، عربي).** ب ر ط، ب د ن، مصر، ب ت، ص 1204.

[6]- فريد الزغبي: **الموسوعة الجزائية**. المجلد5، ط3، دار صادر، بيروت 1995، ص282.

7- كما وضعت المحامية (ابتسام القرام) تحديدا لمفردة العود، حيث هو عندها:

<< .. قيام مجرم بارتكاب جريمة أخرى زيادة عن التي ارتكبها في السابق وذلك بعد صدور حكم نهائي فيها ... >> [1].

8- وفي هذا الموضوع كتب (عبد الله سليمان) قائلا:

<<يقصد بالعود الوصف القانوني الذي يلحق بشخص عاد إلى الإجرام بعد الحكم عليه بعقوبة بموجب حكم سابق بات، ضمن الشروط التي حددها القانون>> [2].

9- كما جاءت (عقيلة خالف) باستشهاد حول تعريف العود في قانون العقوبات الجزائري:

<<العود هو ارتكاب جريمة جديدة، بعد سبق الحكم نهائيا على جريمة سابقة مع توافر الشروط القانونية التي تتحقق فيها العلاقة ما بين الجريمتين>> [3].

جملة هذه التعاريف على مستوى هذه المجموعة، تركز بالأساس من الناحية القانونية على الشروط التي بموجبها توجد هناك حالة عود قانوني (إجرامي)، فيما يخص شخص معين، إذ لكي يتحقق العود لدى القانونيين يجب توفر ما يلي:

1- اقتراف جريمة معينة.

2- إصدار حكم في حق مرتكب هذه الجريمة، مع وجوب أن يكون هذا الحكم نهائيا.

3- الرجوع من جديد إلى عالم الإجرام.

لكن هذه التعاريف يمكن أن تصنف ضمن التعاريف العامة لمفهوم العود إذ لم يتم في حدود نطاقها:

1- تحديد طبيعة الحكم النهائي في الجريمة السابقة، طبيعة العقوبة هل هي سالبة للحرية أو غير ذلك مدتها، هل هي نافذة غير نافذة ... إلخ؟

2- تحديد وجوب أو عدم وجوب توفر شرط تنفيذ الحكم الأول النهائي، وهذا من الناحية الزمنية، قبل إقدام ذات الشخص على اقتراف الجريمة الثانية، وهذا لكي يعد ضمن العائدين.

3- توضيح وضعية الشخص اتجاه الجريمة التالية:

هل هو فقط يتواجد في حالة التحقيق معه مثلا؟ أم هو يحاكم من أجلها؟

أو هو قد تبينت إدانته فيها ....إلخ؟

4- وضع تحديد زمني يفصل بين الجريمتين من حيث توقيت الحدوث وهذا بافتراض أن هذه التعاريف تهتم بهذا البعد في تحديدها لحالة قيام العود.

---

[1]- ابتسام القرام: **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري (عربي-فرنسي).** ب ر ط، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص ص 233-234.

[2]- عبد الله سليمان: **شرح قانون العقوبات الجزائية (القسم العام، الجزء الأول: الجريمة).** ب ر ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص ص 377، 378.

[3]- عقيلة خالف: **نظام العود في قانون العقوبات الجزائية.** (أطروحة لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، معهد العلوم القانونية والإدارية بن عكنون، جامعة الجزائر). إشراف : د. دليلة فركوس، 1987، ص19.

ثانيا : تنفيذ معاقبة الشخص على الجريمة الأولى.

هذه التعاريف – الموجودة على مستوى هذه المجموعة- تركز على ضرورة تنفيذ العقوبة الصادرة في حق الشخص، جراء اقترافه لجرمه الأول (السابق) وهذا قبل شروعه في ارتكاب الجرم الثاني (اللاحق).

وتحقق شرط التنفيذ يجعل من الشخص عائدا من الناحية القانونية لدى واضعي هذه التعاريف.

وهذه المجموعة تنقسم بدورها إلى فئتين:

1- الفئة الأولى: شرط تنفيذ العقوبة دون تحديد طبيعتها.

أ- حيث جاء في تعريف (محمد أبو زهرة) أن العود هو:

<<... في اصطلاح القانونين أن يتكرر من الشخص ارتكاب جريمة معينة بعد أن يعاقب عليها>> [1].

ب- كذلك ورد في كتاب لـ (أحمد حبيب السماك) أنه:

<<هناك من التشريعات الوضعية من يتشدد ... فيشترط ضرورة تنفيذ هذا الحكم السابق ... [مثلا] القانون السويسري والقانون التركي ...>> [2].

2- الفئة الثانية: تنفيذ الحكم النهائي ذي الطبيعة السالبة للحرية.

وفي هذا الصدد ذكر (مصطفى عبد المجيد كارة) ما يلي:

<<الشخص العائد هو من يقوم بارتكاب أفعال مجرمة، بعد إدانته في جريمة سابقة (أو أكثر) والحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ثم الإفراج عنه بعد تنفيذ العقوبة أو العقوبات الصادرة ضده كلها أو جزء منها ....>>[3].

أهم ما جاءت به تعاريف هذه المجموعة الثانية:

1- هو إدراج شرط تنفيذ العقوبة في الجريمة الأولى (السابقة).

2- اتساع مجال طبيعة العقوبة الواجب تنفيذها، مثلا : سالبة للحرية، غير سالبة.

لكن هذه التعاريف هي الأخرى تفتقر إلى نوع من الدقة، وهذا على مستوى:

1- توضيح وضعية الشخص اتجاه الجريمة الثانية.

2- وضع تحديد زمني بفصل بين الجريمتين من حيث الحدوث.

ثالثا : الشخص يحاكم جراء ارتكاب الجريمة الثانية (اللاحقة).

1- فقد عرف (رمسيس بهنام) العود ضمن هذه المجموعة على أنه:

<<... لا يتحقق في الجاني إلا إذا كان قد سبق الحكم عليه نهائيا في جريمة سابقة قبل ارتكابه الجريمة التي يحاكم من أجلها ...>> [4].

---

[1]- محمد أبو زهرة: **العقوبة**. ب ر ط، دار الفكر العربي، لبنان، ب ت نشر، ص 280.

[2]- أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص33.

[3]- مصطفى عبد المجيد كارة: **السجن كمؤسسة اجتماعية (دراسة عن ظاهرة العود)** . ب ر ط، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987، ص37.

[4]- رمسيس بهنام: مرجع سابق، ص182.

2- وهناك من يذهب أبعد من مجرد محاكمة الشخص، إلى مستوى إصدار حكم بعقوبة سالبة للحرية، حيث العود هو:

<<حالة الجانح المتواجد تحت وطأة الحكم الأول النهائي والذي ارتكب فعلا إجراميا، يستوجب جراء ذلك الوقوع تحت عقوبة سالبة للحرية>> [1].

إنطاقا مما سبق يتبين أنه، بالرغم من اتفاق التعريفين على شرط أن يحاكم الشخص على الجريمة الثانية (التالية)، إلا أنهما يمكن أن يصنفا إلى مستويين:

أ- المستوى الأول: يمثله التعريف الأول.

يحدد هنا علاقة الشخص بالجريمة الثانية، وهي المحاكمة عليها، والتي قد تفضي إلى الإدانة أي التجريم أو مجرد التبرئة.

ب- المستوى الثاني: يمثله التعريف الثاني.

يحدد هذا التعريف طبيعة علاقة الشخص مع الجريمة التالية المرتكبة بمحاكمة أفضت بتجريمه والأمر بسلب حريته[*] مع العلم أن هذا الشخص لا يزال معاقب جراء اقترافه للجريمة السابقة.

لكن بالإضافة لما تقدم من نقد تعاريف المجموعتين التعريفيتي ن السابقتين : يمكن التركيز على مستوى هذه المجموعة على :

عدم معالجة هذه المجموعة لتحديد البعد الفاصل زمنيا بين الجريمتين.

رابعا : تحديد المدة الزمنية بين وقوع الجريمتين.

1- حيث عرف التشريع الجنائي اليوناني العود على أنه:

<<... يكون في حالة عود الشخص الذي سبق الحكم عليه بعقوبة سالبة لجناية أو جنحة عمدية وارتكب في خلال 5 سنوات بعد تنفيذ العقوبة كلية أو جزئيا جناية أو جنحة عمدية جديدة معاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية>> [2].

2- وقد ورد في تعريف القضاء الجزائري للعود على أنه :

---

[1] - **les récidivistes chez les autochtones**: www.csc-scc.gc.ca/textpdlct/forum/eo53/eo53c_f.shtml

*** يجب أن يكون الحكم الثاني هو إعادة الوضع في مؤسسة فيدرالية، ارجع إلى:**

Rey Belcourt et autres : la récidivie chez les délinquantes www.csc-scc.gc.ca/textpdlct/ forum/eo53/ eo53d_f.shtml

[2]- عقيلة خالف: مرجع سابق، ص12.

<<... حالة الشخص المحكوم عليه نهائيا في جريمة أولى ثم أقدم على ارتكاب أخرى في غضون فترة لم يمض عليها خمس سنوات>> [1].

أهم ما ورد على مستوى هذه المجموعة هو:

3- تحديد البعد الزمني الذي يجب أن يتوفر ما بين زمني حدوث الجريمتين، وهو مقدر في مدة أقصاها 5 سنوات.

4- هذان التعريفان يهتمان بالعود الخاص وهو هنا المؤقت زمنيا.

5- هذا التعريف (1) يجيب على بعض النقد الموجه للمجموعات التعريفية السابقة.

بصفة عامة، يمكن القول فيما يخص الطرح القانوني، المتطرق إليه على مستوى هذه التعاريف، أن:

1- الطرح القانوني في محاولة معالجته لمفهوم العود، انحصر تناوله له في نطاق ضيق نوعما، لا يعبر واقعيا من ناحية الممارسة الاجتماعية في المجتمع، على كافة الأشكال الأخرى للعود الإنحرافي، والتي تعجز مؤسسات الضبط الاجتماعي (الرسمية) عن الكشف عنها أو إثباتها، أو حتى منعها داخل نطاق سلطتها أو تخصصها.

2- بالرغم مما جاءت به المعالجة القانونية من اجتهاد في تحديد ماهية العود، ظل اهتمامها منصبا فقط على العود الإجرامي، وهذا في تغييب للعود الإنحرافي، الذي يعد العود الإجرامي شكل منه فقط وليس كله.

3- من جهة أخرى، لا يعني بالضرورة أن كل من لم ثبتت إدانته القانونية، من أجل تجريمه في ارتكاب جرم ما، أنه لم يرتكبه حقيقة، والعكس صحيح، حيث ليس كل من أدانته المحكمة- ولو بحكم نهائي -هو مجرم واقعيا.

كذلك الحال بالنسبة للعود الإنحرافي، فليس كل من عجزت معه المؤسسة الرسمية الضبطية من التأكد من عوده، هو غير عائد، والعكس صحيح.

4- على مستوى آخر، يظل الطرح القانوني –رغم أهميته من الناحية العملية- طرحا شكليا، يهمش أو لا يهتم بجد بتلك الظروف المجتمعية التي تميز الشخص العائد إلى الانحراف- أو حتى الإجرام- وهذا مثلا : من ناحية طبيعة الشخصية، والظروف الأسرية ... إلخ.

وانطلاقا مما سبق يمكن تلخيص ما تقدم من طرح قانوني على مستوى هذا المخطط:

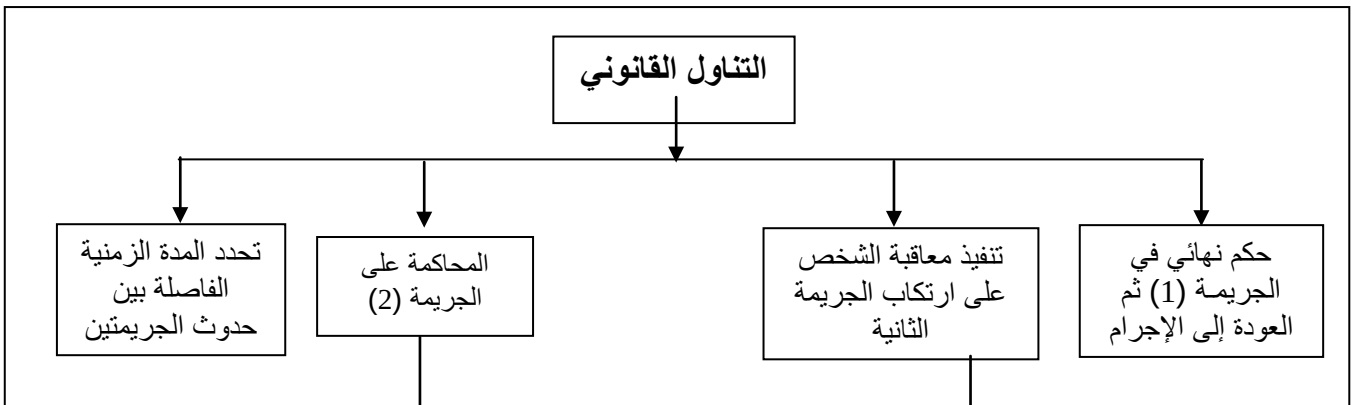

مخطط رقم (3): يوضح المجموعات التعريفية في الطرح القانوني

المطلب الخامس: التناول الإجرامي.

فيما يخص المعالجة الإجرامية لمادة العود، وعلى الرغم من الاختلاف المسجل بين الإجراميين، يمكن تصنيف التعاريف على مستواها إلى:

أولا: حكم سابق بالسجن مع العودة إلى السجن.

1- حيث جاء في تعريف (بيار تورني Pierre Tournier)، أن العود لديه (على مستوى دراسته الميدانية المجراة) هو: عبارة عن العودة إلى السجن [1].

أ- يمثل هذا التعريف الاتجاه الجد متشدد في تصنيف المجرمين ضمن فئة العائدين، على مستوى علم الإجرام.

ب- اقتصار دائرة العود الإنحرافي أو حتى الإجرامي -على مستوى هذا التعريف- فقط على أولئك الأشخاص النزلاء الذين سبق لهم التواجد في السجن ثم رجعوا إليه من جديد. في حين هناك أشكال أخرى للعود جديرة بالدراسة.

ج- هذا التعريف متأثر جدا باتجاه متشدد في علم العقاب، الذي يشترط في كون العقوبة هي عبارة عن السجن فقط (في حالة العود)، وهذا لتبيان قيام حالة العود من عدمه.

ثانيا : حكم سابق فيما يخص الجريمة السابقة.

1- في هذا المجال ذكر (محمود أبو زيد) تعريفا للعود على النحو الآتي:

<< ... [هو] مباشرة الشخص الذي سبق الحكم عليه أعمالا قد تؤدي إلى سقوطه حتى لو لم يكن القانون يرتب عليها عقوبات بمعناها التقليدي، وعليه فينظر إلى العود على أنه الظرف الموضوعي الذي بموجبه يعتبر الشخص في حالة خطرة بعد سبق الحكم عليه في جريمة>>[2].

2- كذلك يعتقد (بيناتال M. Pinatel) أنه:

<<يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وجود حكم سابق كشرط ضروري لقيام العود في علم الإجرام>> [3].

3- ويقول (معتصم زكي السنوي) في معرض تعريفه للعود، أن:

<< ... علماء الإجرام [يرون] أن العائد هو كل من يرتكب جريمة ثم يعود لارتكاب جريمة أخرى، ولا يهم بعد ذلك أن يكون قد حكم عليه أم لم يحكم>> [4].

---

[1] - Pierre Tournier : « Le retour en prison (analyse de la cohorte des condamnés d'une peine de trois ans et plus libérés en 1973) » **.Le récidivisme :** op.cit, p65.

[2]- محمود أبو زيد: **المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب**. ط1، دار غريب، القاهرة، 2003، ص514

[3] - P.couvrat: op.cit, p18.

[4]- معتصم زكي السنوي: «أسباب العود للجريمة» . **الأمن والحياة (مجلة أمنية ثقافية إعلامية)** . العدد 247، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، 2003، ص38.

4- وقد جاءت (أشغال المؤتمر الدولي الثالث لعلم الإجرام) لتضع تعريفا للعود، إذ يتضمن:

<<صورة الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائيا لجريمة ثم ارتكب جريمة جديدة سواء ثبتت عليه رسميا أم لم تثبت>> [1].

مقارنة بالمجموعة التعريفية الأولى، تعاريف هذه المجموعة تتصف بالمرونة أكثر، إذ:

1- أهم شيء لديها لقيام حالة أو الظرف الموضوعي للعود، هو توفر على مستوى الشخص شرط صدور حكم سابق في حقه، فيما يخص جريمة سابقة على الجريمة الحالية، أو هي سابقة عن الموقف المشتبه فيه، والذي يتواجد الشخص فيه.

2- لا يهم على مستوى هذه التعاريف، تنفيذ الحكم من عدمه في إثبات عودة الشخص للإجرام من جديد، أو حتى شرط نهائية الحكم.

3- ليست لطبيعة الحكم الصادر في الجريمة الأولى/ السابقة، جراء اقترافها من قبل الشخص، من أهمية في شروط قيام ظرف العود.

4- اتساع أفق المعالجة الإجرامية لتشمل الظروف المميزة للشخص، لهدف تحديد حالة عوده من عدمه، بدون مجرد التزمت في المعالجة الشكلية القانونية.

لكن رغم ما تقدم ذكره، إلا أن هذه المجموعة تبقى ولو نظريا:

عاجزة عن احتواء باقي أشكال العود الصامت أو الضمني أو الخفي أو غير القانوني بلغة أخرى.

فليس بالضرورة أن كل العائدين إنحرافيا دخلوا في نطاق المعاملة القضائية، وبالتالي صدر في حقهم حكم سابق جزاء لجرمهم.

ثالثا: العود الإنحرافي الرسمي وغير الرسمي.

1- فقد ورد عند (صالح السعد) في تعريفه للعود ما يلي:

<<المجرم العائد كل من ارتكب جريمة بعد أن سبق إدانته في جريمة أخرى. أو من عومل معاملة عقابية أو إصلاحية مجرم عائد، بل ويضيفون [علماء الإجرام] إليهم فئة المجرمين الذين لم يقعوا في أيدي القانون بالرغم من تكرار ارتكابهم للجرائم>> [2].

2- وقد عرفه كذلك (محمود أبو زيد) على النحو التالي:

<<... البعض الآخر عند علماء الإجرام يعتبر المجرم عائدا إذا تكرر خروجه على المعايير الاجتماعية والقواعد العامة التي يقوم عليها المجتمع. وهو مفهوم من الواضح أنه يتسع ليشمل المجرمين الذين لم يقعوا في يد القانون على الرغم من ارتكابهم الجرائم>> [3].

الإضافة التي جاءت بها تعاريف هذه المجموعة تتمثل في:

---

[1]- أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص28.

[2]- صالح السعد: مرجع سابق، ص46.

[3]- محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص514.

1- التعامل مع مادة العود كمفهوم ذي جانبين، قد يكون من جانب رسميا قانونيا، كما قد يكون من جانب آخر غير رسمي، ولكن يظل إنحرافيا.

2- من زاوية أخرى هناك اهتمام جاد على مستوى هذه المجموعة، وهذا باعتبار أن مصطلح العود يعبر عن سلوك إنحرافي يتمثل من الناحية المجتمعية في لا اجتماعيته، فالمرجعية القيمية هنا تتعدى الإطار القانوني.

3- هذه المجموعة انطلقت مما جاءت به المجموعة الثانية من حيث اشتراط شروط لقيام العود- وهنا فيما يخص العود الإنحرافي الرسمي:

أ- جريمة أولى (سابقة).

ب- إدانته على ارتكاب هذه الجريمة ويتجسد ذلك إما عن طريق:

- مجرد إصدار حكم (عقابي/إصلاحي).
- تنفيذ هذا الحكم (العقابي/الإصلاحي).

ج- ارتكاب جرم ثان/لاحق.

والجدير بالذكر هنا، أنه رغم اجتماعية التناول الإجرامي على هذا المستوى، إلا أنها تبقى-من الناحية المنهجية الميدانية- إشكالية غياب توفر حكم سابق تعرقل التصنيف الواقعي للمجرمين ضمن فئة العائدين.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن حوصلة الطرح الإجرامي في المخطط التالي:

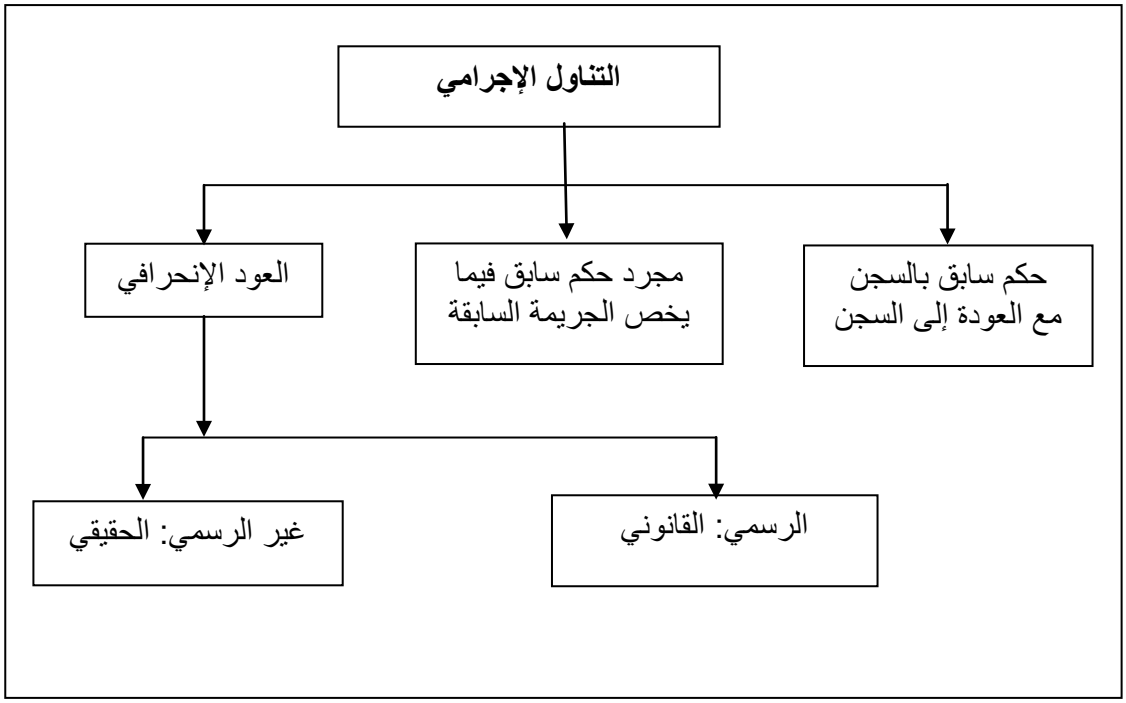

مخطط رقم (4): يوضح أهم ما يميز الطرح الإجرامي على مستوى التعاريف فيما يخص العود.

المطلب السادس: التناول السوسيولوجي.

انطلاقا من البحث النظري في المادة السوسيولوجية المعالجة لمفردة العود الانحرافي، يمكن القول أنه لا يوجد هناك إجماع على تعريف موحد لهذه المفردة، هذا من جهة. من جهة أخرى هناك غياب شبه كلي للتأصيل السوسيولوجي في معالجة هذه المفردة. ففي الغالب السوسيولوجيون الذين عالجوها- حسب إطلاع الباحث- متأثرين بشدة بعلم القانون أو علم العقاب أو علم الإجرام.

وعلى ضوء التعاريف التي جمعت يمكن اقتراح التصنيف التالي:

أولا: شرط إصدار حكم في الجريمة الأولى (السابقة).

ويمكن تصنيف هذه التعاريف المنضوية تحت هذه المجموعة إلى:

1- الفئة الأولى: صدور حكم نهائي قبل ارتكاب الجريمة التالية.

وفي هذا الصدد يرى (أحمد زكي بدوي) فيما يخص العود ما يلي:

<<هو أن يقترف المرء جريمة يحكم عليه نهائيا بسببها ثم يعود إلى ارتكاب جريمة أخرى ...>> [1].

فيما يخص زمن حدوث الجريمة التالية، لا يحدد هذا التعريف:

بالضبط توقيتها مقارنة بمسألة تنفيذ العقوبة -باعتبار أنه هناك حكم نهائي- فهل الجريمة التالية تكون بعد التنفيذ أم قبله أم حتى أثناءه؟

2- الفئة الثانية: الجريمة التالية تكون بعد تنفيذ الحكم في الجريمة الأولى.

وعلى مستوى هذه الفئة، ليس الإشكال متعلق بميقات حدوث الجريمة الثانية، فالأمر هنا مفصول فيه، فهي بعد التنفيذ، ولكن يتعلق الأمر بطبيعة الحكم المنفذ وهنا تنقسم هذه الفئة إلى:

أ- الفئة الفرعية الأولى: تنفيذ العقوبة بصفة عامة (بدون تحديد).

وفي هذا المجال يعرض (مصلح صالح) تعريفا للعود، إذ هو عبارة عن:

<<ارتكاب جريمة أخرى بعد انتهاء هذه العقوبة>> [2].

وهذا التعريف رغم أنه يحدد شرط حدوث الجريمة الثانية، وهو بعد تنفيذ الحكم بالعقوبة، وهذا من أجل قيام حالة العود، إلا أنه لم يحدد بدقة طبيعة هذه العقوبة أهي مثلا سالبة للحرية أم لا ؟

ب- الفئة الفرعية الثانية: بعد تنفيذ عقوبة السجن جزاء على الجريمة الأولى (أو السابقة).

وتتضمن هذه الفئة الفرعية، من حيث تحديد المسؤولية القانونية للشخص في الجريمة الثانية، إحدى الحالات التالية:

الحالة الأولى: حالة العودة إلى السجن.

---

[1]- أحمد زكي بدوي: مرجع سابق، ص347.

[2]- مصلح الصالح: **الشامل قاموس (إنجليزي - عربي)**. ط1، دار عالم الكتب، المملكة السعودية، 1999، ص442.

وفيما يخص هذه الحالة هناك تعريف لـ (فيليب كومبسي Philippe Combessie)، حيث العود هو: مستعمل لما هناك حكم جديد بالسجن [1].

ويمثل هذا الطرح التعريف الأكثر تشددا وضيقا في التناول السوسيولوجي لمفردة العود- حسب إطلاع الباحث- مع العلم أنه على مستوى هذا الطرح، هناك تناسي شبه تام لباقي الأشكال الخاصة بالانحراف العودي في المجتمع.

الحالة الثانية: توفر صدور حكم في الجريمة اللاحقة.

في هذا المستوى ورد –كذلك- في كتاب (فليب كومبسي) تعريف آخر:

<< ... هناك من يعتقد أن العود هي حالة المرور على السجن ثم هناك حكم جديد ... >> [2].

بالرغم من كون هذا التعريف يتعامل مع العود بصفة أكثر ليونة في تحديد الشروط –إذ لا يشترط بالضرورة وجود الحكم الثاني القاضي بالسجن مرة ثانية- إلا أنه:

1- يبقى تناوله شكليا، ومستوحى ضمنيا من التناول القانوني بشكل كبير.

2- وهنا يوجد نوع من عدم الدقة –ولو من الناحية الميدانية- فيما يخص عدم حصر السلوكات الإنحرافية أو حتى الإجرامية غير المحصاة قانونيا، ضمن العناصر التي يجب أن يؤخذ بها للتأكد من وجود عود إلى الانحراف لاحقا.

الحالة الثالثة: مجرد رجوع متكرر إلى السلوك الإجرامي.

حيث جاء في تعريف العود لكل من (محمد علي محمد وآخرين)، ما يلي:

<<رجوع متكرر إلى السلوك الإجرامي خاصة بعد الحبس>> [3].

مقارنة بالحالتين السابقتين، جاء هذا التعريف:

بتوسيع في نطاق طبيعة الفعل الإنحرافي أو الإجرامي المقترف في الجريمة الموالية، حيث قد يكون رسميا قانونيا، كما قد يكون غير ذلك.

لكنه رغم ذلك:

ضيق من طبيعة الحكم المنفذ جزاء على الجرم المرتكب في المرة الأولى، حيث قرنه بالخصوص بعد مرحلة الحبس، وهذا ما يجعله يتوحد –بشكل ما- ببعض ما جاء به الطرح القانوني مثلا.

فيما يخص الطرح السوسيولوجي المقدم على مستوى المجموعة الأولى ومحاولة بعض أصحابه تشمة، من الذوبان الشبه كلي في دائرة تخصصات أخرى، يبقي:

---

[1] - Philippe combessie : **Sociologie de prison**. SNE, La découverte, Paris, 2001, p95.

[2] - Philipe combessie : Ibid, p95.

[3] - محمد علي محمد وآخرون: **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية (لطلاب قسم علم الاجتماع)**. تقديم: عاطف غيث، ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص377.

1- طرحا بعيدا كثيرا عن المعالجة السوسيولوجية الجادة، مثلما هو الحال بالنسبة لباقي مفردات القاموس العلم –اجتماعي.

2- ففي الحقيقة هذا الطرح –على مستوى هذه المجموعة- ظل حبيسا للنظرة القانونية أو العقابية أو حتى الإجرامية، وفي بعض الأحيان ينساق وراء بعض المتشددين على مستوى هذه التخصصات.

3- لم يتم تسجيل تركيز المعالجة السوسيولوجية على البعد الوظيفي لهذا المفهوم وإنما تم تناوله شكليا خارجيا.

4- لم يتم الاهتمام بالخصائص النفسية والاجتماعية المميزة للشخص العائد.

ثانيا: الاستمرار في الجريمة.

1- في هذا الميدان ورد تعريف في كتاب لـ (ألبرت أوجين Albert Ogien) حول الشخص العائد، حيث:

<<هو ذلك الذي يقوم بارتكاب جرم، وهو لا يستطيع أولا يريد أن يتوب أو أن يعدل عن ارتكاب الجرم من جديد>> [1].

هذا التعريف أقل ما يقال عليه هو:

1- أنه أخرج النقاش حول تعريف العود، من دائرة التناول القانوني أو العقابي أو حتى الإجرامي، وهذا ولو جزئيا.

2- فالعود لدى الكاتب هو سلوك لا اجتماعي قبل أن يكون لا قانوني.

3- انصب هذا التعريف أساسا على تبيان أن الاستمرار في الإجرام يكون نتيجة مقدمات وليس هو مجرد فعل أو سلوك معزول، بمعنى آخر أن مرتكب هذا الانحراف تميزه خصائص/مميزات/ظروف مجتمعية.

لكن رغم ما تقدم يمكن تسجيل الآتي:

1- هذا الطرح أكثر ما يميل إلى الطرح النفسي –الجنائي منه إلى الطرح السوسيو-جنائي، إذ جعل ظاهرة العود متعلقة فقط إما:

أ- بعدم استطاعة الفرد عن التوقف عن ارتكاب المزيد من الجرائم.

ب- أو عدم رغبته الشخصية في ذلك.

2- هذا التعريف أغفل أهمية أبعاد/ظروف/خصائص أخرى لها علاقة بعدم رجوع الفرد –هذه المرة- إلى المجتمع من جديد، ومن ضمن هذه الظروف الخاصة بالشخص العائد: الطبيعة الشخصية، الظروف الأسرية

فيما يخص النتاج السوسيولوجي المعالج لمادة العود –هنا على مستوى هذا البحث – يمكن الخروج بالملاحظة الرئيسية التي مفادها : أنه رغم البحث عن تعاريف في علم الاجتماع تعالج مادة العود إلى الانحراف، في الكثير من المراجع الخاصة لهذا العلم(*)، إلا أنه تم تسجيل الآتي:

---

[1] - Albert Ogien : **Sociologie de la déviance.** 2ème éditions, Armand Colin, Paris, 1999, p24.

1- وجود تأليف في مادة العود إلى الجريمة، في ظل تهميش شبه كلي لفعل العود إلى الانحراف.
2- حتى فيما يخص التناول السوسيولوجي، فيما يخص فقط العود إلى الجريمة، فهناك انسلاخ معرفي للمفكرين في هذا العلم، عن المنحى العام في المعالجة السوسيولوجية للمفاهيم، حيث سجل طغيان المنحنى العقابي أو الإجرامي أو القانوني أو النفسي في الطرح العلم-اجتماعي.
3- يمكن إرجاع كل ذلك إلى اعتبار أن مادة العود في علم الاجتماع هي مادة دخيلة، وليست أصيلة. يحاول علماء الاجتماع، التكيف معها، عن طريق فهمها أولا في ميادينها الأصلية، ثم محاولة مقاربتها سوسيولوجيا بعد حين، وهذا من أجل المساهمة في تأصيلها سوسيولوجيا.

وعلى ضوء ما تقدم عرضه من طرح سوسيولوجي يمكن تقديم المخطط الموالي(**):

*** تجدر الإشارة هنا أن البحث في المادة النظرية من حيث تعريف العود في علم الاجتماع شمل ما يزيد عن 10 قواميس (معاجم) في علم الاجتماع بالإضافة إلى أكثر من: مرجعين في علم الاجتماع (الانحراف، السجن).... إلخ.**
**** انتقل إلى الصفحة الموالية.**

المبحث الثالث: التعريف الإجرائي لمفردة العود إلى الانحراف.

هو فعل انتقال الشخص من جديد إلى ارتكاب الانحراف، مهما كانت أشكاله، وهذا بعدما تم ضبط اقترافه للانحراف فيما سبق، بصفة رسمية (قانونية) أو غير رسمية (مجردا اجتماعيا).

يعالج على مستوى هذا التعريف الإجرائي حالة الشخص الذي سبق له وأن انحرف، وهذا : إما بصفة رسمية (قانونية) حيث من الممكن أن يكون قد تعرض جراء انحرافه –من الناحية القانونية- إلى جزاء عقابي أو تدبير إصلاحي. كما قد يكون تم تسجيل انحرافه بصفة غير رسمية أي من الناحية الاجتماعية ثم من جديد تواجد أو يتواجد وهو بصدد ارتكاب الفعل الإنحرافي. وهنا لا يؤخذ بعين الاعتبار ضرورة تماثل الانحراف كفعل في المرة الأولى، مع الفعل المرتكب في المرة التالية. كذلك لا يكون للفاصل الزمني بين الفعلين من أهمية تذكر. من ناحية أخرى لا يهم العمر لدى الشخص العائد إلى الانحراف: سواء أكان حدثا أو بالغا راشدا. أضف إلى ذلك قد يكون العائد إلى الانحراف رجلا أو امرأة. كما قد يكون هذا العائد بصدد تنفيذ عقوبة جراء فعل انحرافي قد ارتكبه فيما مضى.

من جانب أخر تحيط بهذا الفعل الإنحرافي (العود إلى الانحراف) جملة من الظروف المجتمعة، من بينها: الظروف الأسرية للعائد، سواء بالنسبة لعائلته أو حتى بالنسبة لأسرته (إن كان رب أسرة).

كذلك هناك الظروف الشخصية (المميزات)، كالماضي الإجرامي، المستوى التعليمي، الوضعية الاقتصادية، الوضعية المدنية ... إلخ

خلاصة الفصل:

الطرحات المفهمية التي تم معالجتها على مستوى هذا الفصل، قدمت بوضوح جملة من المعطيات النظرية، حيث يمكن ذكر البعض منها:

1- أغلبية هذه الطرحات يغلب عليها الطابع القانوني في معالجتها المفهمية للعود إلى الانحراف- وأكثر تدقيقا العود إلى الجريمة- فمعظم ما قدمته من تعاريف للعود يدور في الغالب في فلك الطرح القانوني.

2- هناك بعض التحرر النظري –المفهمي في تحديد تعريف العود إلى الانحراف، وهذا على مستوى بعض جزئيات التناولات الاصطلاحية التالية:

أ- التناول الإجرامي: وبالضبط حالة العود إلى الانحراف غير الرسمي.

ب- التناول السوسيولوجي: فيما يخص حالة مجرد الاستمرار في الإجرام.

3- في حين تجدر الإشارة أن المعالجة اللغوية لمفردة العود إلى الانحراف جاءت بتناول أكثر تحررا- مقارنة بما ورد على مستوى أغلب التعاريف الاصطلاحية.

ويمكن –وبكل تحفظ علمي- الاعتماد على بعض ما جاء به التناول اللغوي، وهذا من أجل ضبط مجرد انطلاقة مبدئية، من أجل محاولة فهم تعريف العود إلى الانحراف على مستوى سوسيولوجيا الانحراف. وهذا مع الاعتماد كذلك على بعض ما جاءت به التعاريف الاصطلاحية الأخرى.

4- ينبغي كذلك التذكير بأنه –انطلاقا من هذه المعالجة المتواضعة لبعض التعاريف الاصطلاحية- ليس هناك تمت إجماع على وضع تعريف عام للعود إلى الانحراف، وإنما هناك تعاريف جزئية تتعلق في بعض الأحيان بطبيعة التخصص المعرفي مثلا: العود اللغوي، العود الشرعي، العود القانوني .... إلخ.

من جهة أخرى، يمكن القول كذلك أنه بالرغم من محاولة رفع بعض الغموض عن العود إلى الانحراف من الناحية المفهمية –في ظل الافتقار لمعالجة سوسيولوجية محترمة علميا لهذا المفهوم- إلا أنه من الناحية النظرية يظل هذا الموضوع (العود إلى الانحراف) يتطلب معالجة على مستوى الطرح النظري (النظريات الإنحرافية) التفسيري، تكون أكثر عمقا –عما تقدم طرحه –وخاصة فيما يخص ما تعلق من ظروف مجتمعية مميزة لهذه الظاهرة الاجتماعية، مثلا: الظروف الأسرية، وكذلك الظروف/المميزات الشخصية.

تمهيد:

يتم على مستوى هذا الفصل، التطرق إلى معالجة بعض النظريات الانحرافية التي تناولت تفسير السلوك الانحرافي.

فالهدف من هذا التقديم لهذه النظريات ليس الحصر الشامل لها، وإنما العمل على التركيز على البعض منها، مع الاجتهاد في إبراز أهمها من حيث الطرح العلمي في معالجة الانحراف.

وفيما يخص التناول العلمي لبعض النظريات الانحرافية – الأهم منها- سيتم هنا عرضها بهدف آخر يتمثل في معالجة "العود إلى الانحراف" كسلوك إنساني، وفي بعض الأحيان كظاهرة اجتماعية، ولكن هذه المعالجة تقوم أساسا على منطلق فكري، يتمثل في اعتبار أن العود إلى الانحراف هو بمثابة ظاهرة انحرافية أو سلوك انحرافي، وهذا في ظل غياب النظير العلمي في ميدان الانحراف فيما يخص ظاهرة العود إلى الانحراف – حسب اطلاع الباحث.

فالهدف على مستوى هذا البحث هو ليس تبني نظرية علمية من أجل تفسير الظاهرة، ولكن محاولة استثمار بعض مما جاءت به هذه النظريات على المستوى النظري والميداني، وهذا كما سبق ذكره في ظل غياب تنظير في مجال العود إلى الانحراف، من جهة. ومن جهة أخرى عدم وجود -حسب اعتقاد الباحث – من جملة بعض النظريات المقدمة، ما يغطي موضوع البحث كليا.

الفرع الأول: التصنيفات المعرفية للنظريات العلمية المعالجة للظاهرة الانحرافية

المبحث الأول: التناول المعرفي على أساس معيار درجة التجريد.

المطلب الأول: النظريات الكبرى (الماكرو).

المطلب الثاني: النظريات الصغرى (الميكرو).

المطلب الثالث: النظريات الوسيطة.

المبحث الثاني: التصنيفات على أساس الوحدة الأساسية في الدراسة.

المطلب الأول: النظريات الشخصية.

المطلب الثاني: النظريات الترابطية أو الموحدة.

المبحث الثالث: التصنيف النظري وفق المعيار الكرونولوجي.

الفرع الأول: التصنيفات المعرفية للنظريات المعالجة للظاهرة الانحرافية.

يمكن تصنيف النظريات الانحرافية وفق عدة طروحات، على مستوى كل طرح يتم اعتماد معيار، يتم بموجبه إجراء عملية تصنيف النظريات، ومن بين هذه التصنيفات هناك:

المبحث الأول: التناول المعرفي على أساس معيار درجة التجريد.

على مستوى هذا الطرح يتم تصنيف النظريات الانحرافية إلى درجات متفاوتة من حيث عمق التجريد، فهناك:

المطلب الأول: النظريات الكبرى (الماكرو).

<< ... يكون مجال النظريات الكبرى عريضا، حيث أنه من أبرز خصائصها اهتمامها بتفسير البناء الاجتماعي وما يمارسه من تأثير... تطرح تصورا عن كيفية ارتباط الجريمة بذلك البناء... ومن أبرز نماذج هذه النظريات الكبرى نظرية الأنومي، ونظريات الصراع>>[1].

المطلب الثاني: النظريات الصغرى (الميكرو).

<< ... تركز هذه النظرية – في تفسيرها للسلوك الإجرامي-على افتراض مؤداه أن المجتمع يتميز بخصائص معينة، ثم استخدام هذه الخصائص في تفسير كيف أن بعض الأفراد قد يصبحون مجرمين (أي دراسة أسباب الجريمة). وهنا ينصب اهتمام أو تركيز هذا [الشكل] من النظريات على مجموعة من الناس، وبصفة عامة فإن نطاق النظريات الصغرى يتراوح ما بين النظريات الاجتماعية وبين النظريات النفسية والبيولوجية..ومن أمثلة هذا النمط من النظريات نظريات الضبط الاجتماعي ونظريات التعلم>>[2].

المطلب الثالث: النظريات الوسيطة.

<< ... يسعى هذا النمط من النظريات إلى تفسير كيف يمارس البناء الاجتماعي تأثيره، وكيف يصبح الأفراد مجرمين، وفي الواقع فإن النظريات الوسيطة غالبا ما تتضمن كل من الاتجاه الوبائي (أي تفسير معدلات الجريمة في فئات المجتمع) ودراسة أسباب الجريمة (أي تفسير السلوك الإجرامي نفسه). ومن أمثلة هذه النظريات نظرية الثقافة الخاصة... ونظرية الفرص المتباينة>>[3].

---

[1]- فرانك ب، ويليامز III ومارلين د. ماك شان: **السلوك الإجرامي (النظريات).** ترجمة وتعليق: عدلي السمري، تقديم: محمد الجوهري، ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 24.

[2]- فرانك ب، ويليامز III ومارلين د. ماك شان: المرجع السابق، ص 25.

[3]- فرانك ب، ويليامز III ومارلين د. ماك شان: مرجع سابق، ص 25.

يتبين من الطرح السابق القائم على أساس معيار درجة التجريد في تصنيف النظريات الانحرافية، أنه بالإضافة إلى المنطلقات الفكرية التي تقوم عليها كل نظرية، فهي بصفة ضمنية تقوم على أساس منهجي، يحدد لها مدى نطاق تحليلها للظاهرة الانحرافية. فهناك من ركز على التحليل الكلي باعتبار الانحراف ما هو إلا جزء من البناء الاجتماعي، أي لا يمكن تفسيره إلا في نطاقه: المنطلق هو الكل لمعرفة الجزء. في حين هناك من النظريات من اعتمدت أسلوب التحليل الجزئي الذي يهتم بالأساس بمعرفة ماهية الظاهرة الانحرافية. من جانب آخر هناك طرح منهجي معتمد لدى بعض النظريات؛ قائم على أساس الجمع بين التحليلين السابقين في معالجة الظاهرة الانحرافية، فهو يفسرها انطلاقا من الكل (البناء الاجتماعي) وصولا إلى الجزء (الظاهرة،)، وكذلك ينظر إليها من الجزء في إطار الوصول إلى فهم الكل. فهو إذن يجمع بين الطرح الكلي والطرح الجزئي في دراسة الانحراف، ويمكن أن يطلق عليه تسمية الطرح المزدوج (الثنائي) أو المتعدد.

المبحث الثاني: التصنيف على أساس الوحدة الأساسية في الدراسة.

على مستوى هذا التصنيف يتم تقسيم النظريات الانحرافية بالنظر إلى اعتبار أن السلوك الانحرافي هو نتاج إما: البعد الفردي الشخصي، أو هو حصيلة عملية التكيف مع ظروف البيئة المحيطة بالفرد، إذن هناك:

المطلب الأول: النظريات الشخصية.

<< ... تهتم بالسمات الفردية، فهي التي تتناول نوعية الأشخاص وما يحملون من سمات بيولوجية ونفسية يمكن أن تقود سلوكهم إلى الانحراف كالتركيبات البيولوجية والنفسية التي يمكن أن تكون معيارا للتمييز بين الشخص الشاذ جنسيا وبين الأشخاص الأسوياء من الناحية الجنسية >>[1].

المطلب الثاني: النظريات الترابطية أو الموحدة.

<< ... مثل هذه النظريات تؤكد على مدى ارتباط الفاعل (المنحرف) بالمتغيرات الظرفية التي تسهم في تكوين الانحراف حيث ترى أن الانحراف يقع حين تشترك بعض أنماط الشخصية الفردية التي تسهم في تكوين الانحراف كما هو الحال في جرائم النصب وجرائم الاحتيال التي تقع نتيجة تعرض بعض الشخصيات الضعيفة لظروف مالية أو اقتصادية ضاغطة شديدة >>[2].

---

[1]- دون سي. جيبونز وجوزيف ف. جونز: **الانحراف الاجتماعي (دراسة في النظريات والمشكلات).** ترجمة: عدنان الدوري، ط1، ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص 154.

[2]- دون سي. جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 155.

فيما يخص هذا الطرح الذي يصنف النظريات الانحرافية إلى قسمين أساسيين، حيث يجمع القسم الأول البعد الفردي في تفسير الظاهرة الانحرافية، وذلك باعتبار أن الانحراف هو نتاج عوامل بيولوجية وأخرى نفسية تميز الشخص المنحرف، وهذا بمعزل عن تأثير البيئة المحيطة به. فالانحراف هذا هو فقط متعلق بالشخصية سواء من الناحية البيولوجية أو النفسية أو العقلية. وهناك من يطلق على هذا النمط من النظريات مصطلح المذهب الفردي؛ الذي يضم المدرسة الوضعية الايطالية، والمدرسة التكوينية الأمريكية، والمدرسة النفسية، ومن أشهر نظرياتها نظرية التحليل النفسي.

أما فيما يخص القسم الثاني فهو يقوم أساسا على فكرة أن الانحراف هو نتاج بعدين: الأول يتعلق بشخصية الفرد، والثاني يتعلق بالبيئة وما تتضمنه من ظروف مميزة، بمعنى آخر: الانحراف هو حصيلة تفاعل / أو اتحاد هذين البعدين ويمكن أن يطلق على هذا القسم مصطلح المذهب المتعدد العوامل، الذي ينطلق من فكرة: أن الانحراف من آجل تفسيره يجب النظر إليه من الجوانب المختلفة المساهمة في حدوثه (النفسية، العقلية، البيولوجية، الاجتماعية) وهناك من يزيد على تلك العوامل، عوامل أخرى متعلقة بالبيئة الطبيعية المحيطة بالفعل الانحرافي.

من جانب آخر، هذا الطرح السابق في تصنيف النظريات الانحرافية يقوم على فكرة مبدأ السببية في حدوث الانحراف.

والجدير بالذكر هنا، أنه هناك من يضيف إلى المذهب الفردي ومتعدد العوامل، مذهبا آخر هو المذهب الاجتماعي الذي يعتقد مؤيدوه أن الانحراف هو نتاج العوامل الاجتماعية.

وفيما يتعلق بتقسيم النظريات الانحرافية إلى مذاهب ثلاث كبرى فهذا لا يعني بالضرورة أنه هناك إجماع بين علماء الانحراف على هذا التصنيف - فهناك ممن يعمل بهذا التصنيف، نجد مثلا:

- فوزية عبد الستار [1].
- عبد الرحمن محمد أبو توتة [2].
- محمد سلامة محمد غباري [3].

ولكن هناك من يقسم هذه النظريات إلى: بيولوجية، ونفسية، واجتماعية، مثل:

- فاروق سيد عبد السلام [4].
- دون سي جيبونز [1].

---

[1]- فوزية عبد الستار: **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب.** ط5، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص ص 35- 72.

[2]- عبد الرحمن محمد أبو توتة: **علم الإجرام.** د ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص ص 81- 146.

[3]- محمد سلامة محمد غباري: **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين (ودور الخدمة الاجتماعية معهم)** . د ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص ص 38- 88.

[4]- فاروق سيد عبد السلام: مرجع سابق، ص ص 25- 35.

- السيد رمضان [2].

وبالإضافة إلى هذه التصنيفات هناك من يقسم نظريات الانحراف إلى:

- نظريات بيولوجية.
- نظريات نفسية.
- نظريات اجتماعية.
- نظريات تكاملية.
- نظريات ذات الاتجاه النوعي.

ومن بين من تبنى هذا التصنيف هناك مثل:

- بدر الدين على [3].

كذلك من الدارسين لعلم الجريمة من يذهب في تصنيفه للنظريات إلى درجة تقسيمها إلى:[4]

- النظرية التقليدية (القديمة، الجديدة).
- النظرية الوضعية.
- النظرية الجغرافية.
- النظرية الاقتصادية.
- النظرية البيولوجية.
- النظرية النفسية.
- النظرية السوسيولوجية.
- نظرية الدفاع الاجتماعي.

بالإضافة إلى التصنيفات السابقة هناك مثل: نبيل محمد توفيق السمالوطي [5] الذي يصنف النظريات الانحرافية إلى مدارس نظرية هي:

- المدرسة الفلسفية (اللاعلمية).
- المدرسة الجغرافية.
- المدرسة البيولوجية.

---

[1]- دون سي. جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص ص 151- 185.

[2]- السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة.** د ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995، ص ص 135-137.

[3]- بدر الدين على: "عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة ". **النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي.** د ر ط، أبحاث الندوة العلمية السادسة، الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1407، ص ص 17- 31.

[4]- صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: **التدين علاج الجريمة**. ط2، مكتبة الرشد، الرياض، 1419، ص ص 68- 77.

[5]- نبيل توفيق السمالوطي: **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي.** ط1، دار الشروق، جدة، 1987، ص ص 167-303.

- المدرسة السيكولوجية.
- المدرسة السوسيولوجية.
- الاتجاه التكاملي.
- التفسير الإسلامي.

فيما يخص التصنيفات التي تم عرضها سابقا، تجدر الإشارة أن هذا التقسيم في كثير من الأحيان هو تقسيم شكلي نسبيا، فلا يعني هذا بالضرورة أن هذه التصنيفات من ناحية المضمون تختلف في معالجتها للسلوك الانحرافي، إلا أنه هناك اختلافات من حيث تبني الاتجاه التعددي في تحليل الظاهرة الانحرافية من جهة، كذلك هناك من ينساق وراء الاتجاه النوعي الذي يعلن صراحة عدم تمكن رواد الفكر التعددي في تفسير الانحراف من وضع نظرية عامة تعالجه. في حين هناك من يقترح توجها إسلاميا في فهم الظاهرة الانحرافية[*].

بالإضافة لما سبق من تصنيفات هناك من يضع تصنيفا آخر ولكن هذه المرة على أساس المعيار الكرونولوجي.

المبحث الثالث: التصنيف النظري وفق المعيار الكرونولوجي.

فهناك من علماء الانحراف من قسم المدارس العلمية الانحرافية وفق معيار تاريخي، أي بمعنى على أساس تاريخ تأسيسها العلمي، فهذا (سذرلاند) يقسمها إلى 5 مدارس كبرى، انطلاقا من المدرسة التقليدية سنة (1775)[**]، مرورا بالمدرسة الشخصية (1875)، وصولا إلى المدرسة الاجتماعية 1915.[1]

انطلاقا من التناول الذي جاء به كل من (سذرلاند) وزميله (كريسي) في تقسيم مدارس الإجرام، والذي يمكن أن ينظر إليها ضمنيا على أنها عبارة عن مجموعة نظريات، ويمكن ملاحظة أنه تم اعتماد معيار التخصص العلمي بالإضافة إلى المعيار الكرونولوجي.

- فالمدرسة التقليدية (القديمة، الجديدة) يمكن نسبيا انسابها إلى تناول قانوني لظاهرة الانحراف، أو حتى إلى الطرح العقابي.
- كذلك المدرسة الجغرافية (1830): وهي ركزت على دراسة البيئة، الثقافة وتكوين السكان[2].
- هناك المدرسة الاشتراكية (1850): ذات التوجه الاقتصادي الحتمي في تفسير سبب حدوث الانحراف.
- كذلك المدرسة الشخصية: التي ضمت كل من علم البيولوجيا، وعلم النفس، وعلم الطب النفسي.

*** للاستزادة أكثر: محمد شحاته ربيع وآخرون: علم النفس الجنائي. ب ر ط، دار غريب، القاهرة، 2004، ص 148.**

**** إلا أنه هناك من يذهب بعيدا في تاريخ تأسيس المدرسة التقليدية في علم الجريمة إلى سنة 1764، وذلك مع تأليف العالم الإيطالي بيكاريا لكتاب "الجرائم والعقوبات"، انظر: محمد عبد الخالق محمد فضل وآخرون: الموسوعة العربية العالمية. المجلد 8، ط2، مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص 299.**

[1] - نبيل توفيق السمالوطي: المرجع السابق، ص 158.

[2] - نبيل توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 158.

- بالإضافة إلى المدرسة الاجتماعية: والتي فتحت أفق الدراسة الانحرافية –بعدما كانت مقتصرة على التوجه القانوني أو الشخصي مثلا- على ميدان علم الاجتماع.

وفي نهاية التقديم إلى النظريات الانحرافية، تجدر الإشارة فيما يخص التصنيفات النظرية السابقة (على أساس التجريد، وحدة التحليل الأساسية، المعيار الكرونولوجي)، إلى أنها لا تمثل كل التصنيفات الموجودة في هذا المجال، فهناك مثلا: التصنيف على أساس الصراع والإجماع في المجتمع[1].

والهدف من عرض هذه التصنيفات هو من أجل التأكيد على أن النظريات الانحرافية بالرغم من التنوع العلمي في معالجتها للسلوك الانحرافي، إلا أنه يمكن تجاوز هذا البعد التخصصي ووضعها في قوالب معرفية معينة.

وفي إطار هذا البحث يتم اعتماد / انتهاج خطة تصنيف النظريات الانحرافية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

*** مجموعة النظريات الفردية أو الشخصية:** تضم بدورها مجموعتين نظريتين:

1- مجموعة النظريات البيولوجية: يتم التركيز على مستواها على البعد التعددي في تفسير الظاهرة الانحرافية وهذا عند كل من إنريكو فيري ودي تيليو.

2- مجموعة النظريات النفسية: يتم التطرق إلى البعض منها مع التركيز على أنه بالإضافة لمدرسة التحليل النفسي في تفسير الانحراف هناك نظريات نفسية أخرى عالجت هذا الموضوع.

*** مجموعة النظريات الاجتماعية:**

يتم الاهتمام أكثر ضمن هذه المجموعة بالنظريات السوسيولوجية –ومن بينها متعددة العوامل- مع لفت الانتباه أن المدرسة الاجتماعية لا تقتصر على النظرية السوسيولوجية وإنما هناك نظريات أخرى: كالجغرافية مثلا.

[1] - دون سي. جيبونز وجوزيف. جونز: مرجع سابق، ص 27.

الفرع الثاني: مجموعة النظريات الفردية أو الشخصية.

المبحث الأول: مجموعة النظريات البيولوجية (الاتجاه الأنتروبولوجي الجنائي في المدرسة البيولوجية الإجرامية).

المطلب الأول: المدرسة الوضعية الايطالية.

أولا: طرح سيراز لمبروزو.

ثانيا: طرح بنينيو دي توليو.

ثالثا: طرح أنريكو فيري.

المطلب الثاني: المدرسة التكوينية الأمريكية.

أولا: طرح إرنست هوتون.

ثانيا: طرح ويليام شيلدون.

ثالثا: طرح الزوجين جلوك.

المبحث الثاني: مجموعة النظريات النفسية.

المطلب الأول: نظرية نمط التفكير الإجرامي.

المطلب الثاني: الإجرام نتيجة طاقة غريزية زائدة عن الحد.

المطلب الثالث: تفسير السلوك الإجرامي على أساس اضطراب الشخصية (السيكوباتية).

المطلب الرابع: تفسير السلوك الإجرامي انطلاقا من نظرية التعزيز.

المطلب الخامس: السلوك الإجرامي حسب بعض رواد التحليل النفسي.

أولا: نظرية ارتقاء الشخصية عند فرويد.

ثانيا: طرح أوقيست إشورن.

ثالثا: ألفريد أدلر وتفسير السلوك الإجرامي.

الفرع الثاني: مجموعة النظريات الفردية أو الشخصية.

المبحث الأول: مجموعة النظريات البيولوجية (الاتجاه الأنتروبولوجي الجنائي في المدرسة البيولوجية الإجرامية).

يرجع اهتمام المفكرين بظاهرة الانحراف إلى حقبة زمنية سابقة بكثير لمرحلة التناول العلمي لهذه الظاهرة، فقد كان ذلك الاهتمام عبارة عن طرح لا علمي يقوم على التفسير الميتافيزيقي لظاهرة الانحراف والجريمة.

لكن مستوى الطرح المعالج لظاهرة الانحراف والجريمة ارتقى إلى درجة التناول العلمي الوضعي، وذلك مع بداية إنتاج المدرسة الفردية العضوية، وما قدمته من أدبيات ذات الأساس العضوي - نسبيا- في فهم وتفسير السلوك الإجرامي، وبالضبط الشخص المجرم.

ويؤرخ علميا لبداية الطرح العلمي في ميدان التناول التفسيري للسلوك الإجرامي، مع الإنتاج العلمي للمدرسة الوضعية الإيطالية[*]، وخاصة ما قدمه رائد ومؤسس هذه المدرسة "سيزار لمبروزو".

إلا أن الاهتمام بتفسير الإجرام عضويا لا يتعلق نظريا فقط بما قدمته المدرسة الوضعية الإيطالية وراودها، وإنما هناك – على سبيل المثال كذلك- المدرسة التكوينية الأمريكية، وتصنف هاتان المدرستان ضمن الاتجاه الأنتروبولوجي الجنائي في المدرسة البيولوجية الجنائية.

المطلب الأول: المدرسة الوضعية الايطالية.

يتم تناول السلوك الإجرامي – على مستوى طرح هذه المدرسة – انطلاقا من اعتماد خطوات المنهج العلمي الوضعي القائم على التجربة والملاحظة[1].

ولهذا، يجمع الكثير من المهتمين بعلم الإجرام، أن البداية الحقيقية لعلم الإجرام الحديث، يؤرخ لها مع بداية الطرح الوضعي للمدرسة الإيطالية[2].

*** تجدر الإشارة هنا:**

- أنه هناك من يذهب بعيدا في التأريخ العلمي للسلوك الإجرامي، مثل "عبد الرحيم العطري" الذي يرى أن القرن 16 م يمثل بداية الاهتمام العلمي بظاهرة الجريمة. للاستزادة ارجع إلى:

عبد الرحيم العطري، المؤسسة العقادية وإعادة التاج الجنوح. www. Rezgar. com/ debat

- كذلك ورد أنه تمت هناك محاولات علمية قبل (لمبروزو) في التفسير العلمي للسلوك الإجرامي، وذلك مع "... العالم الإيطالي ديلابورتا في سنة 1640 [ومحاولة] الربط بين السلوك الإجرامي وبين أجزاء الوجه المختلفة"، للاستزادة ارجع إلى: سليمان عبد المنعم سليمان: أصول علم الإجرام القانوني. بـ رط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1994، ص 231.

[1] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 69.

[2] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 82.

وهناك من يعد الإنتاج العلمي لهذه المدرسة بمثابة ثورة معرفية على الطرح الكلاسيكي القائم على فكرة: أن المجرم يتجه نحو الانحراف والجريمة بمحض إرادته – فهو مخير في انتهاك السلوك الإجرامي[1]. فجاء طرح هذه المدرسة لينفي هذا المعتقد– فالمجرم مجبر على الانصياع للسلوك الإجرامي.

من الفرضيات المهمة التي تقوم عليها هذه المدرسة، هناك:

1- << أن السلوك الإنساني يسير بمبدأ الجبرية، فلا يكون لإرادة الإنسان دور كبير في تحديد سلوكه"[2].

وهذه الجبرية يمكن أن ترتبط بجانب بيولوجي وراثي صرف، أو جانب بيو – نفسي، أو جانب متعدد الأبعاد بيو – نفسي – بيئي (اجتماعي - طبيعي).

2- " الافتراض بوجود اختلاف بين ما يسبب السلوك الإجرامي والسلوك غير الإجرامي بين المجرمين وغير المجرمين..."[3].

إضافة لما سبق، رغم كون المدرسة الوضعية هي ذات تفسير بيولوجي بالأساس، إلا أنه هناك عدة اتجاهات على مستواها، يمثل كل اتجاه – نسبيا – رائد من روادها.

أولا: طرح سيراز لمبروزو (1835- 1909).

يعتبر (سيراز لمبروزو) مؤسس وأبرز رواد هذه المدرسة الإجرامية، وضع نظرية مشهورة – في هذا المجال – (المجرم المطبوع) التي ظهرت سنة 1859.

1- من أبرز فرضيات لمبروزو:

أ- << النموذج الإجرامي يتميز بسمات أو صفات تشريحية وعقلية ونفسية يطلق عليها تسمية وصفات انحلالية...>>[4].

ب- إن السمات الانحطاطية المميزة للمجرم لا تعتبر سبب للجريمة بذاتها، وإنما هي صفات تميز الشخص المجرم من غير المجرم. << ومع ذلك فهي قد تزيد من قابلية الفرد ويضاعف استعداده لارتكاب الجريمة أكثر من غيره>>[5].

وتجدر الإشارة، فيما يخص الإسهام العلمي للمبروزو، أنه بالرغم من البداية الفكرية التي انتهجها في تفسيره للسلوك الإجرامي عن طريق إرجاعه إلى حتمية (بيولوجية – وراثية) تدفع الشخص لكي يكون مجرما – حيث اعتبر في البداية أن المجرم المطبوع يمثل جميع أصناف المجرمين [*]، إلا انه في آخر

---

[1] - عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي.** ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص 125.

[2] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 69.

[3] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 69- 70.

[4] - عدنان الدوري: المرجع السابق، ص 122.

[5] - عدنان الدوري: المرجع السابق، ص 123.

*** لكنه صنفهم إلى - 5 أنماط من المجرمين – من بينهم: المجرم المعتاد والمجرم بالصدفة، حيث يرجع سبب الإجرام في الصنف الأول إلى تأثير ظروف اجتماعية مع تسجيل إصابته بضعف عقلي في حين الحالة الثانية: هم أشباه المجرمين، حيث يرجع إجرامهم إلى ظروف البيئة المحيطة بهم. للاستزادة ارجع إلى: عدنان الدوري: المرجع السابق، ص ص 124 – 125/ فرانك. ب. وليامز III ومارلين د.ماك شان: مرجع سابق، ص ص 60- 62.**

إنتاجه العلمي خفف من حدة الحتمية الوراثية، وهذا جراء النقد الذي وجه له، وكذلك حادثة الجندي المصروع، فأدخل عوامل أخرى تؤثر في انتهاج الجريمة من بينها:

* الطبيعية مثل: درجة الحرارة[1].

* البيئة الاجتماعية مثل: ارتفاع المستوى التعليمي وكثافة السكان وزيادة حجم الثروة[2].

وفيما يخص العوامل الأخرى (الطبيعية - الاجتماعية) التي أدرجها (لمبروزو) في تفسيره لسلوك المجرم، ترى سامية حسن الساعاتي أنه قد <<... خفف من حدة تنظيراته إذ أدخل العامل الاجتماعي في حسبانه وذلك بأن جعل بيئة المنحرف وظروفه عوامل محركة لنزاعاته الإجرامية المترسبة في داخله والبادية على مظهره، أو مهيجة لجهازه العصبي الداخلي المختل الوظائف، أو مثيرة لحالته النفسية السيئة...>>[3].

ويمثل هذا الطرح (البيولوجي الوراثي – المعدَّل نسبيا) بمثابة انفتاح (لمبروزو) خارج انتمائه الفكري، نحو إمكانية أولية تؤسس باحتشام علمي لبعد آخر في تفسير الجريمة – يمكن تسميته فيما يخص (لمبروزو) (بالبعد غير البيولوجي الوراثي).

2- تقدير بعض ما جاء به طرح لمبروزو:

أ- على الرغم من انتهاج الدراسة العلمية الوضعية للشخص المجرم، وكذلك الانفتاح على أثر عوامل أخرى (طبيعية - اجتماعية) في حدوث الجريمة، وكذلك عدم اعتبار أن كل المجرمين هم مجرمون بالميلاد إلا أن (لمبروزو) يؤخذ عليه عدة مآخذ من الناحية:

ب- المنهجية:

توصل لمبروزو جراء دراساته الميدانية إلى اعتبار أنه تمت هناك اختلافات بين المجرمين وغير المجرمين من الناحية البيو – نفسية.

إلا أنه اقتصرت عينة الدراسة لديه سوى على المجرمين، غافلا اعتماده لمجموعة ضابطة من غير المجرمين، وهذا للتأكد من صحة أو مصداقية النتائج التي توصل إليها[4].

---

[1] - محمد سلامة محمد غباري: مرجع سابق، ص 40.

[2] - عدنان الدوري: مرجع سابق، ص 126.

[3] - سامية حسن الساعاتي: **الجريمة في المجتمع (بحوث في علم الاجتماع الجنائي).** ط2 ، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 92.

[4] - ارجع إلى: عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 95 / فرانك ب، ويليامز III وماريلين د، ماك شان: مرجع سابق، ص 62.

جـ- النظرية:

لم يثبت عمليا كيف يحدث الارتداد الوراثي من خلال عمليات الوراثة [1]. مع العلم أنه-حسب عمر السعيد رمضان- << كشفت بعض الأبحاث التالية توافر علامات الردة الوراثية بين كثير من غير المجرمين>>[2].

كذلك حسب لمبروزو المجرم المطبوع يرتد إلى حالة التوحش والحيوانية، التي تعتبر المجتمعات البدائية نموذجا لها. في حين يؤكد علماء الأنتروبولوجيا الثقافية أن الجريمة تتضاءل وتتلاشى كلما اقتربت المجتمعات من مستوى المجتمعات البدائية[3].

ثانيا: طرح بينينيو دي توليو Binigno Di Tollio.

هو أحد الرواد الرئيسيون في المدرسة الوضعية الإيطالية، وبالضبط يصنف ضمن رواد المدرسة الوضعية الجديدة في أوربا. انطلق من الإنتاج العلمي اللمبروزوي في دراسة الفعل الإجرامي، لكنه أولى اهتمام أكبر لدور البيئة الاجتماعية في حدوثه. توج عمله بوضع نظرية التكوين / الاستعداد الإجرامي[*].

1- (دي توليو) عند عرضه لنظريته بالشرح، وقف عند نقاط أساسية في طرحه الكريمنولوجي، من بينها:

أ- <<...فكما يتمتع الإنسان بتكوين نفسي وتكوين عقلي وتكوين عصبي يجعل له قابلية الإصابة بأمراض معينة كالسل والتهابات المسالك البولية وغيرها، يوجد أيضا تكوين إجرامي فإذا ما صادف هذا التكوين أو الاستعداد مؤثرا خارجيا يوقده، انطلقت غرائز الفرد... فيقع الفرد في هاوية الإجرام>>[4].

أي بمعنى، بالموازاة لقابلية الشخص أن يتعرض –على مستوى جسمه- لمرض معين، هناك قابلية أخرى (تقوم على أساس التكوين النفسي والعقلي والعصبي) للتحرك الإجرامي، تضل في مرحلة كمون أو انتظار؛ إلى غاية توفر مثيرات تنشط هذا الاستعداد، وتدخل الشخص إلى مرحلة ممارسة الجريمة والانحراف، هذه المثيرات هي عبارة عن عوامل تتعلق بالبيئة الاجتماعية ** المحيطة بالشخص، إلا أن دورها يبقى نسبيا وحسب درجة الاستعداد الإجرامي.

ب- يرى (دي توليو) أن الاستعداد الإجرامي لا يوجد على مستوى كل أفراد المجتمع، إلا أنه في حالة وجوده يمكن أن يصنف حسب درجته إلى أحد الصنفين التاليين:

---

[1] - عدنان الدوري: مرجع سابق، ص127.

[2] - فرانك ب، ويليامز III وماريلين د، ماك شان: مرجع سابق، ص 62.

[3] - عدنان الدوري: مرجع سابق، ص127.

*** فيما يخص تأريخ ظهور هذه النظرية هناك بعض الاختلاف في تحديده، فهناك من يرى أن دي توليو شرح هذه النظرية في كتابه "التكوين الإجرامي" الذي ظهر سنة 1929 م، ارجع إلى: عبد الرحمن محمد أبو توتة، مرجع سابق، ص 91. في حين يرى كل من: نبيل محمد توفيق السمالوطي، أنه تم تقديم هذه النظرية سنة 1945، ارجع إلى مرجعه، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي: مرجع سابق، ص 265. ويرى ذات الشيء: فرانك ب، ويليامز III وماريلين د، ماك شان: مرجع سابق، ص 70.**

[4] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص91.

**** بالإضافة إلى البيئة الاجتماعية يرى نبيل محمد توفيق السمالوطي أنه هناك كذلك البيئة الطبيعية في طرح دي توليو.**

- ارجع إلى: نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص265.

- استعداد إجرامي أصيل: وهو يمثل حالة الشخص الذي يكون التكوين العضوي لديه –وقد يكون حصيلة أسباب عصبية أو نفسية أو غددية أو حيوية- سببا في حدوث الظاهرة الإجرامية[1].

- استعداد إجرامي عرضي: وهو يمثل حالة الشخص الذي يكون فيه الجانب الشخصي لديه (من الناحية العضوية)، ليس مركبا لكي يؤهل الشخص لكي يصبح مجرما، وإنما الظروف البيئية الاجتماعية المحيطة بالشخص هي التي تؤدي إلى ذلك[2].

جـ- وعلى ضوء درجة الاستعداد الإجرامي لدى الشخص، تتحدد درجة تأثير العوامل البيئية الاجتماعية في بروز النشاط الإجرامي:

- ففي حالة الاستعداد الإجرامي الأصيل، يكون دور البيئة الاجتماعية في المعادلة الإجرامية، مجرد كاشف على وجود جانب التكوين الإجرامي للمجرم، ويعود سبب حدوث الجريمة إلى الاستعداد الإجرامي الأصيل ويمكن تمثيل ذلك في المعادلة التالية[3]:

استعداد إجرامي أصيل + عوامل اجتماعية ←ظرف سببي للسلوك الإجرامي ←مجرم بالتكوين

- أما في حالة الاستعداد الإجرامي العارض، يبرز تأثير البيئة الاجتماعية في ظهور السلوك الإجرامي، فهي تعد الأساس في هذه العملية، ويمكن تمثل ذلك في المعادلة التالية[4]:

استعداد إجرامي عرضي + عوامل اجتماعية ←ظرف مهيأ للسلوك الإجرامي ←مجرم عرضي

2- تقدير لبعض ما جاء به طرح دي توليو:

أ- يعتبر (دي توليو) مقارنة بلمبروزو وهوتون [*]، قد أولى أهمية أكبر لتأثير البيئة الاجتماعية في وقوع الفعل الإجرامي، وهذا إلى درجة أنه جعلها الأساس في تفسير السلوك الإجرامي الذي يصدر عن المجرم العرضي.

- لكن رغم الإضافة النوعية في طرحه، إلا أنه وجهت له انتقادات على المستوى:

ب- المنهجي: حيث من هذه الناحية، تميزت أعماله ببعض القصور، فيما يخص حجم عينة البحث، فقد كانت غير ممثلة لصغر حجمها.

كذلك لم ينتهج اعتماد استخدام المجموعة الضابطة الخاصة بغير المجرمين خلال إجراء عملية المقارنة مع المجرمين[1].

---

[1] - سليمان عبد المنعم سليمان: مرجع سابق، ص238.
[2] - سليمان عبد المنعم سليمان: مرجع سابق، ص238، ص240.
للاستزادة ارجع إلى: فرانك ب، ويليامز III وماريلين د، ماك شان: مرجع سابق، ص ص 70-71.
[3] - سليمان عبد المنعم سليمان: مرجع سابق، ص240.
[4] - سليمان عبد المنعم سليمان: مرجع سابق، ص240.
*** سيتم معالجة طرح (هوتون) على مستوى المدرسة التكوينية الأمريكية لاحقا.**

جـ- النظري: بالرغم من التوجه الاجتماعي (البيئي الاجتماعي) على مستوى طرح دي توليو، يبقى صاحب نظرية الاستعداد الإجرامي وفيا معرفيا للطرح العضوي في تفسير الجريمة، حيث بقي طرحه بالأساس بيو-نفسي(*).

- لا تعد هذه النظرية (الاستعداد الإجرامي) بالنظرية العامة في تفسير الجريمة والانحراف، وإنما هي خاصة بفئة المنحرفين بالتكوين[2].

- من غير الواضح –على الأقل بالنسبة للباحث- هو كيف يوجد هناك استعداد إجرامي لدى المجرم العرضي، الذي تدفعه الظروف البيئية الاجتماعية إلى الإجرام، فالجريمة هي حصيلة العوامل الاجتماعية، ووجود هناك استعداد –حسب دي توليو- يدعو إلى التناقض.

ثالثا: طرح إنريكو فيري (1856-1929).

يعتبر (إنريكو فيري) (**) أحد الرواد الأساسيين في المدرسة الوضعية الإيطالية، انتهج في دراسة السلوك الإجرامي المنهج الوضعي، وهذا باعتبار أن الجريمة ظاهرة حتمية تخضع لمبدأ السببية في تفسيرها.

1- وبالرغم من انتمائه المعرفي إلى المدرسة الوضعية الإيطالية، ذات الطرح الأنتروبولوجي الجنائي، إلا أنه نظر لفكرة تعدد العوامل المساهمة في حدوث السلوك الإجرامي، حيث يعتبره (فيري) عبارة عن نتاج تفاعل عوامل: داخلية (الفردية) خاصة بالمجرم (من الناحية العضوية – النفسية – العقلية)، وأخرى خارجية تتعلق بالبيئة الاجتماعية والطبيعية المحيطة بالشخص المجرم(***).

وحسب عبد الرحمن محمد أبو توتة -فيما يخص تعدد العوامل عند فيري– فإن <<...منها ما يتعلق بذات الفرد علم الإنسان...كالسمات والاستعدادات العضوية والعقلية، ومنها ما يتعلق بالظروف الطبيعية كالمناخ والموقع الجغرافي، ودرجة الحرارة واختلاف فصول السنة، ومنها ما يتعلق بالظروف الاجتماعية المتصلة بالبيئة ككثافة السكان والوضع العائلي، والأحوال السياسية والمعتقدات الدينية، والمؤسسات التربوية والتشريعية والعقلية...>>[3].

---

[1] - سليمان عبد المنعم سليمان: مرجع سابق، ص246.

*** للاستزادة ارجع إلى: محمد سلامة محمد غباري: مرجع سابق، ص43.**
فرانك ب، ويليامز III وماريلين د، ماك شان: مرجع سابق، ص 72.

[2] - سليمان عبد المنعم سليمان: مرجع سابق، ص247.

**** بالرغم من أن (فيري) يصنف معرفيا ضمن المدرسة البيولوجية الإجرامية –وبالتدقيق ضمن اتجاهها المتعدد العوامل (بيو-نفسي، طبيعي- اجتماعي)- إلا أن البعض يصفه كمؤسس لعلم الاجتماع الجنائي.**

***** للاستزادة ارجع إلى: نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص263 وعدنان الدوري: مرجع سابق، ص228 وسليمان عبد المنعم سليمان: مرجع سابق، ص269.**

[3] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص87.

ويرى (فيري) أن حصيلة تفاعل العوامل الشخصية والبيئية هو ما أسماه بقانون التشبع أوالكثافة الإجرامية في المجتمع، بحيث <<...إذا وجدت عوامل داخلية معينة، وأضيفت إليها عوامل خارجية (اجتماعية وطبيعية) معينة فلا بد وقوع قدر معين من الجرائم في المجتمع دون زيادة أو نقصان...>>[1].

2- تقدير بعض ما جاء به طرح فيري:

أ- قدم طرح (فيري) زيادة نوعية في المعالجة النظرية في تفسير السلوك الإجرامي، إذ يعد ارتقاء معرفي على مستوى المدرسة الوضعية الإيطالية -مثلا- وذلك في محاولته تجاوز بعض النقائص المنهجية في دراسة الجريمة (كحجم العينة، واستخدام المجموعة الضابطة). وكذلك من الناحية النظرية من حيث وضع قانونه حول "التشبع الإجرامي" الذي هو حصيلة تفاعل العوامل الشخصية (عضوية، نفسية، عقلية) مع العوامل البيئية (الطبيعية والاجتماعية).

ب- إلا أنه يؤخذ على (فيري) إقراره بعدم وجود دور الإرادة في توجه الشخص نحو الجريمة، فهو مجبر على ذلك. لكن في الواقع هناك دور تلعبه إرادة الإنسان في ضبط سلوكه [2]، فهناك ظروف تجعل الإنسان مجبر، كما أن هناك مجال واسع لكي يكون الإنسان مخير في أفعاله.

جـ- من جهة أخرى يعاب على (فيري) نظرته الحتمية في حدوث الجريمة، بحيث يجب توفر العوامل الثلاث في اقتراف الشخص للجريمة. وهذا ما ينفي إمكانية وجود حالات لا تتوفر فيها إحدى العوامل، أو حتى حالات يكون فيها الشخص متوجها إلى الجريمة بفعل عامل واحد، فالقضية هنا تتعلق بمبدأ النسبية كذلك.

وبغض النظر عن المآخذ التي تلحق بعمل (إنريكو فيري)، إلا أنه يمكن الاستفادة من طرحه –فيما يخص موضوع البحث- حيث: من الممكن أن تكون عوامل الإجرام لدى (فيري) بمثابة خصائص وظروف مميزة للشخص العائد إلى الانحراف من الناحية الشخصية، ومن الناحية البيئية كالجانب الإيكولوجي مثلا. حيث يهدف الباحث من وراء هذا البحث المتواضع إلى محاولة الكشف عن البعض منها، على مستوى الشخص العائد إلى الانحراف في المجتمع الجزائري.

المطلب الثاني: المدرسة التكوينية الأمريكية.

لم يقتصر الانتشار المعرفي لإنتاج المدرسة الوضعية الإيطالية في حدود إيطاليا، بل تعداها ليشتمل أوربا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك وجدت الأدبيات الوضعية في علم الإجرام، المؤيدين والمدافعين، وحتى أولئك من حاولوا تصحيح بعض نقاط الضعف فيما يخص الطرح القديم لهذه المدرسة.

---

[1] - فرانك ب، ويليامز III وماريلين د، ماك شان: مرجع سابق، ص 63.
ارجع كذلك إلى: محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص 298.

[2] - نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص263.

عن طريق إنتاج بعض الباحثين في (الو.م.أ) تكونت هناك مدرسة تكوينية في علم الإجرام –تعتبر المدرسة الوضعية الجديدة- وانطلاقا من طرح روادها وهم: أرنست هوتون، وشيلدون، والزوجين جلوك (شيلدون وإليانور) يمكن استخلاص بعض النقاط المهمة التي جاء بها الطرح التكويني الأمريكي:

- يعتبر طرح المدرسة التكوينية الأمريكية امتدادا لما جاء به طرح المدرسة الوضعية الإيطالية، فهو طرح مؤيد لهذه المدرسة.

- اعتمد روادها على إتباع خطوات المنهج العلمي الوضعي في دراسة الظاهرة الإجرامية.

- ركزوا كذلك على أسلوب المقارنة بين المجرمين وغير المجرمين، حيث خلصوا إلى أنه هناك ثمة فروقات موروثة:

أولا: بالنسبة لطرح إرنست هوتون.

- توصل (هوتون) –إثر أبحاثه- أنه هناك فروقات مورفولوجية بين المجرمين وغير المجرمين من جهة، وبين المجرمين ذاتهم، وهذا باختلاف الجرائم التي يرتكبونها[1].

- كذلك هذه الملامح المورفولوجية هي تعبر عن انحطاطية تكوينية، تعد عند (هوتون) سبب في حدوث السلوك الإجرامي.

- هذه الانحطاطية التكوينية ترتبط بها انحطاطية اجتماعية (المهنة، الحالة الاجتماعية مثلا الزواج)[2].

يعتبر طرح (هوتون) مشابه كثيرا لما جاء به (لمبروزو)، إلا أنه حاول تجاوز بعض النقد الذي وجه له عن طريق اعتماد مجموعة ضابطة مكونة من غير المجرمين، وهذا لإجراء المقارنة بينهم وبين المجرمين، إلا أنه هناك نقد يوجه له مثلا: فيما يخص المجموعة الضابطة فهي لم تصل حتى ربع حجم المجموعة التجريبية. حتى فيما يخص عينة المجرمين فلم تكن بمعنى الكلمة عينة معبرة عن المجرمين، حيث اقتصر مجالها فقط على المسجونين.

من ناحية النقد النظري الموجه (لهوتون)، فهو امتاز بتوجه عضوي محض في تفسير الظاهرة الإجرامية في ظل تغييب كلي لدور البيئة الاجتماعية في ذلك، وهذا عكس ما أقره بعض رواد المدرسة الإيطالية، كذلك لم يتمكن علميا أن يبين انتقال الصفات أو الملامح الإجرامية عن طريق الوراثة[3].

---

[1] - فوزية عبد الستار: مرجع سابق، ص42.

[2] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص ص 98-99.

[3] - ارجع إلى: عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص ص 99-100. فوزية عبد الستار: مرجع سابق، ص 43. فرانك ب، ويليامز III وماريلين د، ماك شان: مرجع سابق، ص ص 69-70.

ثانيا: بالنسبة لويليام شيلدون William Scheldon.

بالنسبة لـ (و. شيلدون) –فهو جراء أبحاثه الميدانية- خلص إلى أنه هناك كذلك اختلافات تشكل دونية انحطاطية معينة تنتقل عن طريق الوراثة، تميز المجرمين من غير المجرمين، إلا أن هذه الدونية يمكن أن تستخلص انطلاقا من:[1]

النواحي الطبية والنفسية والعقلية، فالقضية عنده هي أبعد من مجرد نطاق الملامح المورفولوجية – كما جاء على مستوى طرح (هوتون)- لتشمل ثالوث مشكل من: البناء العضوي والتكوين النفسي والتكوين العقلي للشخصية.

وهنا يؤخذ على طرح ويليام شيلدون –حسب عبد الرحمن محمد أبو توتة- أنه: <<..لم يقم بتفسير معنى الانحطاطية وكيفية انتقالها بالوراثة...هذا بالإضافة إلى قلة عدد الجانحين الذين اتخذهم عينة للدراسة>>[2].

ثالثا: بالنسبة لطرح الزوجين شيلدون وإيليانور جلويك Scheldon & Elanor Glueeck.

انطلقا من أعمال (ويليام شيلدون)، وتوصلا بعد الدراسة التي شملت خمسة مائة مفردة لكل من الجانحين وغير الجانحين إلى اعتبار:

أنه هناك اختلافات بين المجموعتين فيما يخص النواحي الجسمية والعقلية والمزاجية والاجتماعية[3].

لكن رغم انطلاقهما من أعمال (ويليام شيلدون)، إلا أنهما توصلا إلى نتيجة مفادها: أن السلوك الإجرامي هو حصيلة تظافر كل من العوامل البيو-نفسية والعوامل الاجتماعية. كما لا يمكن -حسب طرح الباحثين- لأي باحث أن يفصل بيقين جازم أن سلوك إجرامي ما هو إلا نتاج للعوامل البيولوجية أو حصيلة تأثير العوامل الاجتماعية، وإنما يستطيع الدارس فقط أن يرجح اثر عامل على عامل آخر فقط. وفي هذا الصدد يرى (حسن عيسى) أن هذين الباحثين انتهيا <<...في كتابهما الأخير [البيئة الأسرية والجناح] إلى النظر إلى السلوك الإجرامي باعتباره متصلا...في أحد قطبيه العوامل والسمات البيولوجية وفي القطب الآخر العوامل والسمات الاجتماعية، ولا يملك أي باحث إلا أن يقدر أن عاملا ما أو سمة معينة يغلب عليه أن ينتمي إلى الطرف البيولوجي أو إلى الطرف الاجتماعي، ذلك على سبيل الترجيح وليس على سبيل الجزم واليقين>>[4].

وانطلاقا مما سبق معالجته من طرح الباحثين يمكن تصنيف عملهما على أنه يمثل كذلك –مثل أعمال إنريكو فيري نسبيا- ضمن الاتجاه البيولوجي متعدد العوامل (بيو-نفسي، اجتماعي).

---

[1] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 101.

[2] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 102.

[3] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 103.

[4] - حسن عيسى: "بيئة السجين (في ماضيه وحاضره، وتأثيرها على سلوكه)". **السجون (مزاياها وعيوبها من وجهة النظرة الإسلامية)**. تقديم: فاروق عبد الرحمن مراد. ط 2، أبحاث الندوة العلمية الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1984، ص 60.

وفي مجال آخر أكد الباحثان على أنه عند دراسة الانحراف (الجناح) المتكرر –العود على مستوى موضوع الدراسة الحالية- لا يمكن إرجاع سبب حدوثه لعوامل شخصية تتوقف عند مستوى الفرد العائد، وإنما هو حصيلة عوامل عامة مركبة دائما [1].

والجدير بالذكر فيما يخص تطور الطرح التكويني على مستوى المدرسة الأمريكية، أنه ارتقى من مستوى المعالجة البيولوجية الوراثية للسلوك الإجرامي –مع قليل من اللمسة الاجتماعية الشكلية فقط، مع (هوتون)- لكي يصل إلى درجة الطرح البيولوجي متعدد العوامل الذي يشمل: الجانب العضوي والنفسي والعقلي والاجتماعي، وهذا مع أعمال الباحثين (جلويك).

وانطلاقا من الطرح المتعدد العوامل على مستوى المدرسة الأمريكية، ذات الأساس التكويني، يمكن –على مستوى موضوع هذا البحث- اعتبار هذه العوامل المركبة (حسب تعبير جلويك) بمثابة مميزات وخصائص وظروف تحيط بالشخص العائد إلى الانحراف، ويهدف الباحث عبر هذا العمل المتواضع معرفة البعض منها ميدانيا، فيما يتعلق بالشخص الجزائري العائد إلى الانحراف.

حوصلة:

تم التطرق على مستوى هذا الجزء من الفصل إلى محاولة معالجة بعض الإنتاج البيولوجي الإجرامي على مستوى المدرسة البيولوجية. مع العلم أن المدرسة البيولوجية بالإضافة للاتجاه الأنتربولوجي الجنائي –الذي تم عرض بعض رواده [*]- هناك كذلك اتجاه الفيزيولوجيا الجنائية وما ركز عليه من دور للغدد الصماء في نشوة الإجرام، كذلك اتجاه البيولوجيا الجنائية وما قدم على مستواه من طرح لفكرة الكروموزوم الشاذ (X Y Y).

مع العلم أن الهدف ، مما سبق عرضه، كان التركيز على بعض جوانب الطرح الأنتربولوجي التي – حسب تقدير الباحث- لم يعط لها مكانتها، على مستوى الدراسات الميدانية المقدمة على مستوى قسم علم الاجتماع، خاصة فيما يخص البعد الاجتماعي أو متعدد العوامل على مستوى هذه المدرسة.

فالمدرسة البيولوجية لم يكن طرحها ينحصر في الحتمية البيولوجية الوراثية –كما ذهب إليه كثير من اهتم بالكتابة في علم الإجرام- وإنما هناك انفتاح (ولو نسبي) على باقي العوامل الأخرى المؤثرة.

إذن كان الهدف إبراز الجانب البيئي –الاجتماعي في الطرح البيولوجي، مع محاولة الاستفادة منه في إمكانية البحث في بعض النتائج التي توصل إليها، وهذا على مستوى الدراسة الميدانية لموضوع العود إلى الانحراف، وتوظيفها بصفة مميزات وخصائص وظروف (تحيط أو تصف) الشخص العائد.

المبحث الثاني: مجموعة النظريات النفسية.

[1] - محمد سلامة محمد غباري: مرجع سابق، ص 80.

*** لا يعني على مستوى هذه المعالجة النظرية للمادة البيولوجية في طرح تفسير السلوك الإجرامي أن الرواد الذين عولجوا عن طريق طرح فكرهم، هم كل الرواد المهمين على مستوى المدرسة العضوية، وإنما هي مجرد محاولة تتحدد بطبيعة الهدف الرئيس للبحث.**

يتضح انطلاقا من أدبيات المدرسة النفسية في تفسير السلوك الإجرامي أن بالرغم من أن منظريها ينطلقون من مسلمات فكرية تقوم أساسا على تفسير السلوك الإجرامي -في غالب الأحيان- انطلاقا من تناول فردي (نفسي أو عقلي). إلا أن هناك عدة نظريات نفسية تقدم طرحا سيكولوجيا ليس بالضرورة يشكل اتفاق عام فيما بينها، وعلى ضوء هذا، فهناك مثلا:

المطلب الأول: نظرية نمط التفكير الإجرامي.

وضع هذه النظرية طبيبان في علم النفس هما: << يوشلسون Yochelson>> و<< سامينوف Saminow>>.

انطلق هذان المنظران من منطلقات فكرية أساسية، من بينها: [1]

- <<...أن المجرمين لديهم طريقة مختلفة للتفكير، فالمجرمون تحركهم مجموعة فريدة من الأنماط المعرفية التي تبدو بالنسبة لهم منطقية ومستقيمة في بنائهم المعرفي، ومع ذلك فهي خاطئة طبقا للتفكير المسؤول... >>.
- <<...بعض الأفراد يصبح مجرما كنتيجة لسلسة من الاختيارات Choices التي يبدأ العمل بها في فترة مبكرة من عمره...وتقترن هذه الاختيارات باللامبالاة وعدم المسؤولية والإهمال مما يمثل المناخ المناسب والأرضية الخصبة لبدء السلوك الإجرامي واستمراره بعد ذلك >>.
- << ويرى الباحثان أن المجرمين الذين درسوهم لديهم درجة عالية من التحكم في أفعالهم، مفضلين ذلك التفسير على الاعتقاد بأنهم مرضى أو ضحايا للبيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها>>.

بناء على ما تقدم من طرح، المنحرف المجرم لا يصنف ضمن فئة المرضى، وإنما هو شخص سليم يتميز باختياره لجملة من الأنماط المعرفية المنطقية على مستواه، في حين هي تعارض الصواب الاجتماعي. فهو شخص أقدم، حسب هذا الطرح، على السلوك الإجرامي انطلاقا من إرادته وقناعته، وهذا عكس ما ذهب إليه بعض منظري اتجاه الأنتروبولوجيا الجنائية من جبرية السلوك الإجرامي على الشخص المجرم.

ورغم أن التفسير البيئي ليس له دور كبير في إحداث الجريمة –انطلاقا مما جاء به الباحثان- إلا أن هناك بعض الظروف التي تساعد على التوجه إلى الجريمة لدى المجرمين، ومن ثم الاستمرار فيها كالإهمال واللامبالاة.

ركز الباحثان على نقطة أساسية مفادها أن الشخص عندما يقدم على الجريمة، يكون سليما من الناحية العقلية، كذلك يتوجه إلى ذلك بدافع قرار شخصي. ولكن هذا الطرح لا يضم بالضرورة هؤلاء المجرمين المرضى نفسيا وعقليا في الحقيقة، هذا من جهة. من جهة أخرى، حتى وإن كان قرار انتهاج الإجرام هو

[1] - محمد شحاته ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص ص 115-116.

يتعلق بالشخص، فإن هذا الشخص لا يعيش وحده بمعزل عن مؤثرات البيئة الاجتماعية وحتى الطبيعية، التي تفسر الجوانب المسكوت عنها على مستوى هذا الطرح.

وتجاوزا للنقد الموجه لهذه النظرية، يمكن اعتبار أن الشخص العائد إلى الانحراف –الذي عبر عنه العالمان بالمستمر في الإجرام- هو صاحب تفكير منطقي لديه، مبني على فهمه الخاص لواقعه، توجه إلى الانحراف بمحض الإرادة في ظل تحييد اثر البيئة الاجتماعية كالأسرة مثلا.

المطلب الثاني: الإجرام نتيجة طاقة غريزية زائدة عن الحد.

تقوم هذه المعالجة النفسية على منطلق أساسي في تفسير السلوك النفسي الإجرامي، إذ تعتبره عبارة عن نتاج طاقة داخلية غريزية تمتاز بشدة قوتها وزيادتها على المعدل المتوسط المعتاد، مما يجعل الشخص –في هذه الحالة- مدفوعا إلى الإجرام بفعل طاقة غريزية غير سوية.

حيث يرى النفساني الإنجليزي (سيرل بيرت Cyril Burt) أن: <<...الأشكال المختلفة للجناح كالسرقة، والاعتداء بالضرب أو الجرح والجرائم الجنسية، [تعد] تعبيرات عن غرائز، أي دوافع فطرية عامة، معينة، قوية في طاقتها شديدة فيما تحدثه، من انفعالات، إلى درجة زائدة عن المعتاد...>>[1].

بالرغم من تركيز هذا الطرح على جعل المجرم مجبرا على إقدامه على الإجرام –عكس ما جاءت به نظرية نمط التفكير الإجرامي- وهذا تحت تأثير طاقة غريزية غير سوية. إلا أن (س. بيرت) يتجاوز بطرحه هذا من الناحية المعرفية والواقعية، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ضبط سلوك هؤلاء الأشخاص الذين يمتازون بهذه الحالة الفطرية حسب تعبير (بيرت).

وحتى في حالة عجز مثل هذه المؤسسات الاجتماعية في الحد من أثر هذا البعد النفسي، عن طريق تهذيبها، فهناك مؤسسات الرعاية التي تهتم بمثل هؤلاء الذين يمثلون فئة معينة من ذوي الحاجات الخاصة.

فالشخصية لا تتحدد فقط بمعطيات فطرية غريزية، وإنما هناك كذلك بعد اجتماعي، يلعب دوره في إكساب الفرد جملة من القيم والمعايير، التي تخرج أو ترتقي بالإنسان من الكينونة البيولوجية إلى مستوى الكينونة الاجتماعية.

المطلب الثالث: تفسير السلوك الإجرامي على أساس اضطراب الشخصية (السيكوباتية).

[1] - سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص 104.

يركز هذا الطرح على أن المجرم هو مضطرب الشخصية (سيكوباتي)، فهو إذن مريض نفسي، ويقول عالم النفس (هانز أيزنك H. Eysenck) في مجال تشخيص حالة المجرمين أو السيكوباتيين على أنهم:

<< ...أقرب إلى أن يكونوا مرتفعي الانبساط ومرتفعي العصابية في الوقت نفسه، ويتسم هؤلاء ألأشخاص بضعف قدرتهم على تكوين الارتباطات الشرطية وسهولة حدوث الكف لديهم. وهذا العجز عن التشريط يجعل من الصعب على هؤلاء الأشخاص تعلم القيم والمعايير الاجتماعية التي يقبلها المجتمع، وإذا تعلموا قليلا منها فسرعان ما يتلاشى ما تعلموه لسهولة حدوث الانطفاء لديهم، لذلك ينحرف هؤلاء الأشخاص عما يقره المجتمع من قواعد أو يرتضيه من تقاليد ويسلكون كافة أشكال السلوك المضاد للمجتمع >>[1].

يقدم (هـ. أيزنك) تفسيرا للسلوك الإجرامي قائم على اعتبار أن المجرم هو سيكوباتي، يمكن تفسير توجهه إلى الإجرام –من الناحية السلوكية- باعتبار عدم مقدرته على تعلم قيم ومعايير المجتمع، وحتى إن تمكن من تعلم البعض منها، فهو سرعان ما ينساها، فهو بالتالي شخص مريض نفسي يفتقد لمرجعية سلوكية تحدد تواجده الاجتماعي في المجتمع، لهذا فهو يتجه إلى الانحراف.

بالرغم من اعتبار المجرم سيكوباتيا حسب طرح (هـ. ايزنك) إلا أن هناك من حاول رده حديثا إلى عوامل من بينها التنشئة الاجتماعية غير الفعالة[2].

ويواصل (هـ. أيزنك) طرح معالجته السلوكية لحالة المجرم السيكوباتي، حيث يرى أن السيكوباتي لا يتوقف في سلوكه المنحرف عند درجة المجرم لأول مرة، فهو وغيره من المجرمين السيكوباتيين:

<< ...يصبحون من العائدين للجريمة ومن المحتمل أن يفشل هؤلاء السيكوباتيون العائدون في الاستجابة لإعادة إدماجهم أو تعليمهم أو تأهيلهم >>[3].

هذا التفسير النفسي السلوكي، بغض النظر أنه لا يفسر حالة المجرم السوي (غير السيكوباتي)، إذ ليس بالضرورة أن يكون كل مجرم سيكوباتي من الناحية الواقعية الميدانية. وكذلك ليس كل سيكوباتي بمجرم*. إلا أنه يمكن استخلاص منه نقطة جوهرية، فيما يخص موضوع الدراسة، وهي فكرة عدم تمكن الشخص الذي سبق له الانحراف، أن يتكيف من جديد مع المجتمع وهذا بالنظر إلى معطيات شخصية خاصة به حسب (هـ. أيزنك): عدم القدرة على تعلم أن يكـــون اجتماعي التي نشأ عليها.

---

[1] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 121.
[2] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 117.
[3] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 121.

*** تجدر الإشارة إلى أن المجرم السيكوباتي يصنفه دي توليو ضمن صنف المجرمين بالتكوين.**

- كذلك هناك من يرى << ...أن طائفة المجرمين المعتادين على الإجرام والعائدين تضم 80% من المجرمين نفسيا..>>، ارجع إلى: سليمان عبد المنعم سليمان: مرجع سابق، ص ص 241-242.

- كشفت الدراسات << ...أن السيكوباتية لا تؤدي إلى الإجرام حيث وجد أن الكثير من السيكوباتيين لم يقدموا على جرائم أو أعمال انحرافية>>، نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 30.

المطلب الرابع: تفسير السلوك الإجرامي انطلاقا من نظرية التعزيز.

يركز على مستوى هذا الطرح السيكولوجي، على أن الشخص له قابلية التوجه الإجرامي في حالة (فشل أو لا نجاعة) آلية الجزاء –الثواب والعقاب- إكساب الشخص منذ الطفولة المبكرة السلوك المتوافق (الممتثل)، وهذا خوفا من تعرضه للعقاب. وفي هذا الاتجاه يرى (بدر الدين علي) أن: <<...من النظريات النفسية المتعلقة بالسلوك الإجرامي نظرية التعزيز (Reinforcement) التي ترى أن الشخص يتعلم ألا يصبح مجرما بواسطة إجراء تدريبي يعتمد على الثواب والعقاب . فهو يتكيف منذ طفولته المبكرة على الشعور بالقلق توقعا للعقوبة، فإن لم يعاقب بشكل كاف لتصرفاته الجانحة وهو صغير يفقد شعوره بالقلق لضعف أو انعدام العقوبة المثيرة للخوف ويصبح بالتالي معرضا للسلوك الإجرامي...>>[1].

يمكن اعتبار أن هذا الطرح قدم إضافة نوعية في التفسير النفسي للسلوك الإجرامي –على الأقل مقارنة بما جاء به (هـ. أيزنك) - وذلك من زاويتين، أولهما: تتعلق بتعامل النظرية مع المجرمين من بينهم الأسوياء: غير المرضى (السيكوباتيين)، ثانيهما: فيما يخص عجز المجرمين على الامتثال للمجتمع بفعل ضعف التنشئة الاجتماعية حيث نظرية التعزيز تركز على ضعف التنشئة الاجتماعية خلال الطفولة المبكرة من خلال ضعف آلية الجزاء، الممارسة على السلوك غير المقبول للأطفال.

وبغض النظر عن قصور هذه النظرية –في إيجاد تفسير مقنع فيما يخص أولئك المنحرفين الذين كانت آلية الجزاء لديهم جد فعالة إبان مرحلة الطفولة المبكرة، وحتى بعدها، وكذا رغم خوفهم من العقاب ينحرفون كذلك ؟ بل أكثر من ذلك يعاودون الانحراف رغم العقاب المسلط عليهم ؟- إلا أنه يمكن توقع أن يكون الشخص العائد إلى الانحراف يتميز بفقدانه للشعور بالقلق، خوفا من العقوبة، وهذا لفشل أو لا نجاعة آلية الجزاء في إكساب الشخص العائد إلى الانحراف خصائص تجعله غير قابل لأن يكون مجرما.

المطلب الخامس: السلوك الإجرامي حسب بعض رواد التحليل النفسي.

أولا: نظرية ارتقاء الشخصية الإنسانية ونموها عند فرويد.

قدم (فرويد)، في إطار نظريته الشاملة حول ارتقاء الشخصية الإنسانية ونموها، تفسيرات متنوعة للسلوك الإجرامي، حيث أنه رأى:

أن السلوك المنحرف (الإجرامي) هو نتيجة غياب التوازن والتكامل، بين الجوانب الديناميكية الأساسية المكونة للشخصية[*] (الهو، الأنا العاقلة، الأنا الأعلى) وخاصة في حالة ضعف الأنا العقلانية في إيجاد صيغة توفيقية بين مثالية الأنا الأعلى المستمدة من المجتمع، وشهوانية الهو النابعة عن ذات الفرد[2].

---

[1] - بدر الدين علي: مرجع سابق، ص 21.

*** للاستزادة فيما يخص مكونات الشخصية عند فرويد، ارجع إلى: محمود فتحي عكاشة: <u>المدخل إلى علم النفس الاجتماعي.</u> ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب.ت، ص ص 204-205.**

[2] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 118.

فالمجرم لدى (فرويد) هو ذو شخصية غير سوية، تتميز باختلال أركان الشخصية لديه[**].

كذلك يمكن أن يفسر السلوك الإجرامي لديه على أنه نتاج بحث الفرد عن العقاب [***] الذي يسهل عليه عملية التخلص من مشاعر الذنب –وذلك عن طريق تعريض ذاته للألم- التي نشأت لديه خلال المرحلة الأوديبية أثناء الطفولة[1].

كذلك يرى (فرويد) أن الجريمة رغم أنها منتشرة –عبر نماذجها- في المجتمع، إلا أن الفرد يتجه نحو الإجرام بفعل استعداده النفسي ليكون مجرما فلو لم يكن منذ الطفولة المبكرة مجهزا نفسيا لكي يكون مجرما، لما اتجه إلى ممارسة الجريمة، بالرغم من وجودها الاجتماعي.

وحتى في حالة انعدام نماذج الجريمة في محيط معين، وكان الشخص له استعداد نفسي للإجرام، لقام هو لوحده من أجل سن / اختراع البعض من نماذج الجريمة[2].

وحسب (فرويد) يرجع سواء شخصية الفرد –من الناحية النفسية والعقلية- إلى مرحلة الطفولة المبكرة، وطبيعة العلاقة التي كانت تربطه بأبويه وكذلك بأفراد أسرته، من جهة، وكذلك طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تلقاها، ليصبح بموجبها إنسانا يحترم المجتمع. فمرحلة الطفولة المبكرة لها الدور الفيصل – بالنظر لما يميزها- في تحديد السواء أو الانحراف المستقبلي للفرد[3].

وعند تعرض (فرويد) إلى الاستعداد النفسي لدى الشخص والتنشئة الاجتماعية إبان مرحلة الطفولة المبكرة ودورهما في بروز الشخص المجرم، يريد أن يقول:

أن الشخص يولد لكي يكون مجرما، وهذا إلى غاية أن يتعلم، عن طريق التنشئة الاجتماعية –وهنا بالضبط الأنا العاقلة والأنا الأعلى- كيف يضبط [*] << ...نوازعه العدوانية الإجرامية فيصبح عندئذ شخصا غير مجرم لا يخالف القانون>>[4].

من أجل محاولة تقدير المعالجة الفرويدية –ولو نسبيا- على مستوى المدرسة النفسية الإجرامية، يمكن اعتبار أن إنتاج (فرويد) جاء ليطرح فكرة مفادها أن السلوك الإجرامي قائم أساسا على الحتمية النفسية،

**** للاستزادة عد إلى:**
- عدنان الدوري: <u>جناح الأحداث (المشكلة والسبب)</u>. ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص ص 152-154.
***** وهذا عكس ما جاءت به نظرية التعزيز -نسبيا- حيث أن الفرد عندما يتعلم اجتناب السلوك الإجرامي عن طريق آلية الجزاء، فهو -بطريقة ضمنية- خوفا من العقاب يصبح يمتثل.**

[1] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 119.
[2] - نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 163.
[3] - ارجع إلى: عدنان الدوري: **<u>جناح الأحداث (المشكلة والسبب)</u>**. مرجع سابق، ص 74.
- بدر الدين علي: مرجع سابق، ص 20.

*** وهذا الطرح يمثل تصويب غير مباشر من أجل التقليل من دور شدة الطاقة الغريزية الزائدة على السواء في تفسير السلوك الإجرامي.**

[4] - عدنان الدوري: **<u>جناح الأحداث (المشكلة والسبب)</u>**. مرجع سابق، 164.

وهذا انطلاقا مما قدمه (فرويد) فيما يخص فكرة الاستعداد النفسي الإجرامي. غير أن (فرويد) أولى اهتماما للعامل الاجتماعي في توجيه الفرد، إما نحو السلوك السوي أو نحو السلوك المنحرف.

وتجاوزا للنقد المقدم، لما ذهب إليه الطرح الفرويدي، من عدم قابليته للتأكد من صحته أو خطئه، يمكن الرجوع إلى موضوع البحث: (العود إل الانحراف)، عن طريق افتراض –ولو مؤقتا- أن مرحلة الطفولة لدى العائد تميزت بعدم الاستقرار، ولم تربطه خلالها علاقة سوية بوالديه وخاصة بأمه، كما قد يكون شهد -خلالها- خبرات قاسية، أثرت على نموه السوي فيما يخص شخصيته –خاصة في نمو سليم لأنا أعلى (ضمير) غير مفرط في المثالية، وأنا عقلانية (موازن)- مما أدى إلى انتهاج السلوك المنحرف في إشباع حاجات الفرد.

ثانيا: السلوك الإجرامي في تفسير أوقيست إشورن A. Aichorn.

يعتبر (أ. إشورن) من أنصار التحليل النفسي في تفسير السلوك الإجرامي، ويقوم طرحه التحليلي على أساس أن المنحرف هو ضحية تنشئة اجتماعية غير سوية، ترتكز على الاقتداء بنموذج (أنا مثالي) غير سوي، يشجع على الانحراف ويقول (ابن الشيخ فريد زيد الدين) في هذا الصدد –فيما يخـــص (أ. إشورن):

<< ...بأن المنحرفين هم ضحايا التربية غير السوية، إن الخلل المتواجد في نفسية المنحرف إنما يرجع أساسا إلى خلل في المثال الذي يجب الاقتداء به في الواقع، الأنا المثالي هو حجر الزاوية في نظر (إشورن)، إن أي خلل في هذا الأنا المثالي نتيجته خلل في شخصية الفرد>>[1].

يفتح هذا الطرح، الذي جاء به هذا المحلل النفسي الحوار أمام إمكانية توقع أن يكون الشخص العائد إلى الانحراف هو بدوره ضحية من ضحايا المجتمع، وهذا نتيجة لتلقيه تربية سيئة، تقوم على نموذج يشجع على الانحراف والجريمة، وهذا على مستوى عائلته.

[1] - ابن الشيخ فريد زين الدين: **علم النفس الجنائي**. د ر ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 26.

ثالثا: ألفريد أدلر وتفسير السلوك الإجرامي.

بالرغم من انتماء (أ. أدلر) إلى مدرسة التحليل النفسي إلا أنه بدوره يركز هذه المرة في تفسير السلوك الإجرامي على الشعور بالنقص وفطرة الإنسان على حب التفوق، حيث يرى:

<< ...أن شعور الإنسان بالنقص هو المصدر الأول لكل نشاط إنساني، وأن غاية كل إنسان هي السيطرة والتفوق، والجريمة في نظر (أدلر) شأنها شأن المرض النفسي والشذوذ الجنسي، تأتي نتيجة صراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق وبين الشعور الاجتماعي... >>[1].

بغض النظر عن سياق هذا الطرح النفسي، يمكن أن يفهم إقدام العائد إلى الانحراف على ممارسة الجريمة من جديد، من زاوية شعوره بالنقص الذي يدفعه إلى النشاط من أجل التفوق.

ولكن هذا التفوق –في بعض الأحيان- يكون وفق سبل وأدوات غير مشروعة اجتماعيا وهذا رغم مشروعية طلب التفوق، فيسقط هذا العائد في بحثه المتواصل والمتكرر عن التفوق في الانحراف بصفة مستمرة.

حوصلة:

يركز الطرح العام على مستوى المعالجة السيكو- إجرامية (انحرافية) أن السلوك المنحرف أو المجرم يفسر بالأساس من الناحية الحتمية النفسية، مع فتح المجال أمام الاعتراف بدور البيئة الاجتماعية في المساهمة في ذلك –لكن يبقى دورها نسبي وثانوي، مقابل العامل النفسي أو العقلي. ويمكن أن يصنف هذا الإنتاج السيكولوجي ضمن المعالجة (النفس – اجتماعية) للسلوك الانحرافي والإجرامي- مع العلم أن هناك من يُنظِّر في علم النفس الاجتماعي مجموعة من النظريات التي يصطلح على تسميتها (بالمتعددة العوامل) لكن بالنظر لكون البعض من واضعيها يصنف ضمن علم الاجتماع، فسيتم التطرق إليها فيما بعد على مستوى النظريات السوسيو-انحرافية.

وتجاوزا للنقد الموجه للطرح السيكولوجي في تفسير السلوك الانحرافي الإجرامي –وخاصة فيما يخص ما تم عرضه- يمكن التركيز على النقاط التالية:

1- أدبيات المعالجة النفسية الانحرافية تزخر بتنوع نظري يتجاوز -فقط- الطرح التحليلي النفسي.

2- هناك نوع من التقارب المعرفي –ولو نسبيا- مع ما تم معالجته من طرح بيو-نفسي، وحتى اجتماعي على مستوى بعض أدبيات المدرسة البيو-(انحرافية، إجرامية).

ومن جهة أخرى، يمكن توظيف بعض ما جاءت به الأدبيات السيكولوجية، في محاولة استكشاف بعض الجوانب المتعلقة -بالأساس- بشخصية العائد إلى الانحراف، وكذلك بطبيعة التربية والوسط الأسري التي من الممكن أن تكون قد ميزت طفولة من يعود إلى الانحراف في المجتمع الجزائري.

---

[1] - بدر الدين علي: مرجع سابق، ص 21.

الفرع الثالث: مجموعة النظريات الاجتماعية

المبحث الأول: الطرح البيئي الجغرافي.

المطلب الأول: إسهامات جيري.

المطلب الثاني: إسهامات كيتليه.

المبحث الثاني: النظريات السوسيولوجية في تفسير الانحراف

المطلب الأول: رواد المدرسة الفرنسية

أولا: جبريل تارد.

ثانيا: إميل دور كايم.

المطلب الثاني: رواد المدرسة الأمريكية.

أولا: إدوين ساذرلاند.

ثانيا: روبرت ميرتون.

ثالثا: كليفاورد شو.

رابعا: هورتون ولزلي.

خامسا: المساهمات السوسيولوجية الأخرى.

1- ثورستن سللين

2- هوارد بيكر

الفرع الثالث: مجموعة النظريات الاجتماعية.

انطلاقا مما تم عرضه لبعض النظريات الفردية الشخصية، مع محاولة معالجتها من الناحية المعرفية (النظرية والمنهجية) [*]، يمكن القول أن تلك النظريات هي بالأساس نظريات إما عضوية-بيولوجية، أو نفسية، وهذا انطلاقا من السياق المعرفي والمنهجي والمنطقي. فهي تنطلق من المستوى الفردي – كوحدة للتحليل – في محاولة تفسيرها للسلوك الانحرافي، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الطرح البيولوجي أو السيكولوجي – الذي تمت الإشارة للبعض منه – هو طرح يمتاز بحتمية التفسير التخصصي الذي يحدد الإطار العام لمرجعية تحليل هذا السلوك. حيث أنه تم تسجيل بعض الانفتاح على دراسة بعض الظروف الخاصة بالبيئة الاجتماعية. ولكن رغم هذا يظل الأساس في كل تفسير هو إما المنطلق البيولوجي أو السيكولوجي أو حتى البيو-سيكولوجي.

ويتم الآن على مستوى - هذا الجزء من البحث – محاولة التركيز على بعض الإنتاج النظري فيما يخص معالجة النظريات الاجتماعية للظاهرة الانحرافية، فهي وفق سياق معرفي، تنطلق من البعد الخارجي (المحيط، الوسط، البيئة) في عرضها لتفسير الانحراف. فوحدة التحليل الأساسية هنا تنبثق من البيئة (الطبيعية، الاجتماعية، الثقافية)، وهذا بهدف الوصول إلى محاولة فهم الانحراف.

مع العلم أن أدبيات الطرح النظري الاجتماعي – الانحرافي لا تتحدد فقط ضمن نطاق حقل الإنتاج السوسيولوجي، وإنما هناك أطروحات أخرى في هذا المجال، من بينها ما جاء به رواد الطرح البيئي الجغرافي.

المبحث الأول: الطرح البيئي الجغرافي.

هناك من الباحثين في مجال الاهتمام بالإنتاج العلمي الإجرامي مثل (عبد الرحمن محمد أبو توتة) من يعتقد أن الطرح الاجتماعي في تفسير الانحراف، يعود من الناحية الإبداعية التاريخية إلـــى: <<... أفكار كل من جيري في فرنسا وكتليه في بلجيكا... ثم يلي ذلك ظهور ما يسمى بالمدرسة الاشتراكية التي ربطت بين الجريمة والوضع الاقتصادي (النظام الاقتصادي الرأسمالي)>>[1].

إذن أدبيات الفهم الاجتماعي – الانحرافي تنطلق من الطرح البيئي الجغرافي والذي يسميه البعض بالمدرسة الجغرافية في علم الإجرام [**]، أو النظرية الجغرافية [***] – الذي جاء به العديد من العلماء من بينهم: مونتسكيو، فيري، وديكستر.

*** المعالجة المنهجية تمت فيما يخص الطرح على مستوى نظريات المبحث 1 من الفرع الثاني.**

[1] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص113.

**** للاستزادة ارجع إلى رؤوف عبيد: أصول علمي الإجرام والعقاب. ط8، دار الجيل للطباعة، مصر، 1989، ص156.**

***** للاستزادة ارجع إلى صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص70.**

وقبل الخوض في بعض ما جاءت به أعمال كل من: (جيري) و(كتليه) -فيما يخص هذا التناول البيئي الجغرافي – تجدر الإشارة أنه تمت هناك تفرقة معرفية بين كل من الطرح على مستوى الاتجاه الجغرافي والاتجاه الإيكولوجي في معالجة الانحراف والجريمة، حيث أن:

1- الاتجاه الجغرافي هو ذلك << ...الاتجاه المحدد الذي يقتصر على دراسة الوقائع الجغرافية الطبيعية ومدى تأثيرها على الجريمة والسلوك الإجرامي>>[1].

حيث أن طرح علماء هذا الاتجاه – الذي يمكن تصنيف ضمنه ما جاء به (جيري)، وبعض ما جاء به كتليه مع تفضيل تصنيف (كتليه) ضمن الاتجاه الإيكولوجي – يُركز على: اعتبار أن تفسير الانحراف يقوم على أساس أن للبيئة الطبيعية (الوقائع الجغرافية الطبيعية) دور مباشر في التأثير على السلوك الانحرافي، وهذا إما من حيث النشأة أو الزيادة أو النقصان.

2- أما الاتجاه الإيكولوجي في تفسير الانحراف << ... فهو الذي يستخدم الخرائط الجغرافية في التحليل الإحصائي الموقعي لكتلة الجريمة، وعلاقة ذلك بالظروف المادية والاجتماعية والثقافية التي تتميز بها المناطق الإجرامية...>>[2].

يتبين من هذا الاتجاه، بالرغم من كونه يُصنف ضمن الاتجاهات الجغرافية إلا أنه أوسع نطاقا في تحديده لمجال دراسته للانحراف، فهو يُركز على البيئة الجغرافية ولكن من الناحية المادية والإنسانية معا. وذلك في إطار تموقعات جغرافية خرائطية. ويُصنف ضمن علماء هذا الاتجاه (كتليه) [*]. مع العلم أن هذا الاتجاه الإيكولوجي قد عرف تطورا كبيرا على مستوى المدرسة السوسيولوجية الأمريكية مع أعمال كل من (كليفارد شو) و(ماكاي)[**].

المطلب الأول: إسهامات جيــري Guerry:

يعتبر (جيري) من الآباء المؤسسين للمدرسة الجغرافية في علم الإجرام، حيث تركز طرحه البيئي الجغرافي في محاولة فهمه للانحراف – وبالأخص منه الجريمة – على اعتبار أنه هناك تأثير مباشر للوقائع الجغرافية الطبيعية على التوجه نحو السلوك الإجرامي، معتمدا في ذلك على معطيات جغرافية وأخرى إحصائية.

---

[1] - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 156.

[2] - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 156.

*** بالرغم أن هناك من يُصنف العالم البلجيكي "كيتليه" ضمن رواد الطرح الجغرافي الطبيعي. مثل:**

- عبد الرحمن محمد أو توتة: مرجع سابق، ص ص 114-115.

- رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص ص 156-157.

- صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 70.

إلا أنه يُفضل – ضمن هذا البحث – تصنيف أعمال هذا العالم ضمن طرح الاتجاه الإيكولوجي، وهذا بالنظر لإنتاجه السوسيو إيكولوجي، الذي سيتم التطرق للبعض منه فيما يلي.

**** سيتم التعرض لبعض الطرح الذي جاء به كليفارد شو وزملائه في سياق التعريف بما جاء به بعض رواد المدرسة الأمريكية في سوسيولوجيا الانحراف.**

حيث انطلق من بحث <<... الإحصاءات الجنائية في فرنسا محللا في ضوئها آثار الجنس والسن والمهنة ومستوى التعليم وتقلبات الطقس في الجريمة نقصا وزيادة...>>[1].

وخلص من دراسته الإحصائية الجنائية إلى أنه تمت هناك علاقة بين الموقع الجغرافي وما يتميز به من درجة حرارة خصوصا، وبين نسبة الجريمة في حدود هذا الموقع <<... صاغ هذه الفكرة في قانونه المعروف بقانون الحرارة الإجرامي>>[2]. الذي يريد أن يقول عبره: أن هناك ارتباط بين درجة الحرارة ونسبة الجريمة. مع العلم أن هناك الكثير من العلماء، على مستوى المدرسة الجغرافية من ذهب في تأكيد مصداقية هذا القانون[*].

ورغم تأكيد صحة ما ذهب إليه (جيري)، في تفسيره لحدوث الجريمة بإيعازها إلى درجة الحرارة، إلا أنه يجب عدم الإفراط في تقدير البعد البيئي الطبيعي في حدوث الإنحراف، حيث أن الوقائع الجغرافية الطبيعية من الممكن أن يكون لها دور غير مباشر في ذلك <<... عن طريق تأثيرها في وظائف بعض الغدد والأجهزة العضوية إذ تبين أن هذه الوظائف تتأثر بالفعل ببعض عوامل الطقس، وهو بدوره تأثر يبدو محدودا جدا، ومرتبطا بالحالة النفسية الذهنية لصاحبها قبل أي اعتبار>>[3].

كذلك يمكن التقليل من حتمية (جيري) الحرارية باعتبار أن بعض النشاطات الاجتماعية، التي تميز نمط حياة الأفراد داخل المجتمع، هي بدورها تتغير بفعل ارتفاع درجة الحرارة، وتؤدي نسبيا إلى الانحراف: مثلا ارتفاع الحرارة في الصيف يزيد من الحجم الساعي للتفاعل الاجتماعي بين البشر، مما قد يصاحبه ارتفاع مظاهر العنف مثلا.

بمعنى آخر، أن بالرغم ما تمثله البيئة الجغرافية الطبيعية من مميزات طبيعية، تحدد – من جانب ما – التواجد الاجتماعي للأشخاص داخل تلك البيئة الطبيعية، إلا أنها لا تعد العامل الرئيسي أو المؤثر المباشر في إنتاج السلوك الانحرافي، فهي كبيئية طبيعية تتواجد مع بيئة اجتماعية أخرى لها دورها كذلك في إنتاج الانحراف، وهذا بالنظر لما تتميز به البيئة الاجتماعية من ظروف اقتصادية، واجتماعية، وسياسية وثقافية، ونفسية...، وهذا في ظل تفاعل بيني يربط البيئيتين "الطبيعية والاجتماعية" في إنتاج مظاهر الانحراف في المجتمع.

---

[1] - سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص 40.

[2] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 114.

* **هذا القانون سيعممه (كيتليه) على قارة أوربا.**

[3] - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص ص 159-160.

المطلب الثاني: إسهامات كيتليه Quitelet:

يمكن اعتبار أن ما جاء به (كيتليه) من طرح بيئي جغرافي أنه يُصنف ضمن الاتجاه الإيكولوجي، وهذا لكونه رغم محاولة تفسيره للظاهرة الانحرافية بإنسابها للواقعة الجغرافية، إلا أنه سعى لإبراز الجانب الإيكلولوجي المؤثر في حدوث الانحراف، مع العلم أنه لا يرتقي طرحه لمستوى الطرح الإيكلوجي الأمريكي في تفسير الانحراف.

قام (كيتليه) عبر دراساته البيئية الجغرافية باعتماد الأسلوب الإحصائي [*] في معالجة الظاهرة الانحرافية، حيث عمل على معالجة الانحراف انطلاقا من كونه ظاهرة اجتماعية <<... يمكن تحويل حجمها وانتشارها إلى أعداد وأرقام تكشف على اتجاهاتها في مختلف الأوقات وعن طبيعتها...>>[1].

نشر كتابا تضمن بحوثا حول دراسة أثر <<... كل من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنوع الجنسي والطقس في انتشار الجريمة... هذا بالإضافة إلى تصنيف الجناة وفق صفاتهم الجسمية، والأخلاقية، وتقسيم المجتمع إلى عدة فئات وفق النوع والسن والنضج العقلي من حيث ارتباط ذلك بالسلوك الإجرامي لكل فئة >>[2]. وهذه الأبحاث هناك من يصنفها ضمن حقل علم الاجتماع الجنائي أو حتى ضمن علم الإحصاء الاجتماعي.

وفيما يخص طرحه الإيكولوجي – الذي ينطلق من دراسة إحصائية لمعدلات الجريمة – خرج (كيتليه) بوضع قانونين:

القانون الأول (قانون ميزانية الجريمة) حيث شرحه على النحو التالي:

<<... كما توجد ضرائب مالية في المجتمع، توجد كذلك ضريبة إجرامية يجب على المجتمع تحملها كل عام... وتدرج في ميزانية الجريمة كافة أنواع الجرائم... التي سترتكب كل عام على أساس أن الجرائم ترتكب كل عام بالعدد نفسه وبالعقوبات نفسها وبالنسبة نفسها تحت تأثير الوسط الاجتماعي نفسه والظروف التي يمر بها المجتمع>>[3].

أما القانون الثاني: تضمن عملية تعميم لنطاق قانون الحرارة الإجرامي (لجيري) ليشمل قارة أوربا[4].

يتبين من الطرح الأول على مستوى – قانون ميزانية الجريمة أن (كيتليه) بالرغم من انطلاقته الأولى والمتمثلة في إرجاع حدوث الجريمة إلى الوسط الاجتماعي والظروف التي يمر بها المجتمع إلا أن طرحه طغى عليه نوع من الحتمية الاجتماعية – على غرار الحتمية في البحوث الطبيعية – المعتمدة أساسا على معطيات الإحصاءات الجنائية الرسمية، وهي وإن كانت دقيقة حسب زعم القائمين عليها إلا أنها لا تعكس حقيقة واقع الممارسة الانحرافية في المجتمع.

*** يُعتبر (كيتليه) حسب محمود أبو زيد أنه <<... أول من استخدم الأسلوب الإحصائي في دراسة الجريمة انطلاقا من مفهومه للجريمة كظاهرة اجتماعية>>، ص 506.**

[1] - محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص 506.

[2] - سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص 40.

[3] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص ص 114-115.

[4] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص115.

وهنا يبرز نقد جديد – بالإضافة للتأثر بالحتمية الجغرافية الطبيعية – للاتجاه الإيكولوجي هو: اعتماده على الإحصاءات الجنائية في رسم الخريطة الانحرافية في منطقة أو مجتمع ما، بدون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف مفاهيم وشروط تصنيف الأشخاص إلى فئة المنحرفين أو المجرمين – وهذا إضافة لعدم صحة أو مصداقية المعطيات الإحصائية الرسمية بصفة عامة، كما سبق التعرض إليه.

وبغض النظر عن المآخذ التي تنسب لطرح (كيتليه) إلا أنه يمكن الاستفادة مما جاء به من حيث: اعتبار ظاهرة العود إلى الانحراف ظاهرة اجتماعية، يمكن تصنيف فاعليها الاجتماعيين إلى مجموعات تتحدد من حيث السن، والجنس مثلا. كذلك هي فئات اجتماعية تميزها ظروف اجتماعية واقتصادية وشخصية (الماضي الإجرامي مثلا) -وهذا في ظل ظروف مجتمعية أخرى. حيث يهدف الباحث بكل حذر إلى الكشف عن البعض منها.

المبحث الثاني: النظريات السوسيولوجية في تفسير الانحراف.

إن الباحث في أدبيات الطرح السوسيولوجي، كبديل معرفي في المعالجة النظرية للظاهرة الانحرافية داخل البيئة المجتمعية، يقف على بعض النقاط فيما يخص هذا التناول العلمي:

يُجمع علماء سوسيولوجيا الانحراف أن الظاهرة الانحرافية هي نتاج اجتماعي، مع كل ما يمثله من أبعاد على مستوى المجتمع. ولهذا كانت معظم التحاليل والدراسات السوسيولوجية تقوم على فكرة محورية في نظرتها للانحراف، إذ اعتبرت البيئة بمثابة الحقل الأساس، الذي يتم على مستواه إنتاج الظاهرة الانحرافية.

ولهذا علماء الاجتماع <<... يستخدمون الثقافة والنظام الاجتماعي والعمليات الاجتماعية كمحاور أساسية تدور حولها غالبية بحوثهم ودراساتهم العلمية في تفسير طبيعة... [الظاهرة الانحرافية]. وفي هذا يرون أن السبب لا يخرج عن تلك الأرضية المشتركة الواحدة التي تمثل البيئة غير الملائمة في معناها الواسع وكيف يمكن أن تؤثر مثل هذه البيئة على بلورة سلوك الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة...>>[1].

فالظاهرة الانحرافية انطلاقا من هذا الطرح، هي ظاهرة اجتماعية تتميز بأنها تتواجد في المجتمع في إطار ظروف تحيط بها كظاهرة من جهة، ومن جهة أخرى تحيط بالفاعل الاجتماعي.

كذلك وفق المنوال ذاته – الذي ذهبت إليه بعض النظريات البيولوجية والنفسية (التي تم عرضها) – في تصنيف المنحرفين ضمن فئة خاصة تتميز عن فئة غير المنحرفين في المجتمع، توجه البديل السوسيولوجي نحو ذات المنحى ولكن، ليس باعتبارهم مختلفين من الناحية العضوية أو النفسية... وإنما باعتبارهم مختلفين من الناحية الاجتماعية[2].

---

[1]- عدنان الدوري: **جناح الأحداث (الكتاب الأول: المشكلة والسبب)**. مرجع سابق، ص 191.

[2] - عدنان الدوري: جناح الأحداث (الكتاب الأول: المشكلة والسبب). مرجع سابق، ص192.

من ناحية أخرى، يمكن اعتبار النظريات السوسيولوجية ركزت بصفة واضحة على إبـراز << ... العوامل المشتركة أو العامة أو الشائعة التي تؤثر على المجرمين أكثر من التأكيد على بعض العوامل التي تفسر سلوك أحد المجرمين >>[1]. أي بمعنى أن الطرح السوسيولوجي تناول "قضية الانحراف" باعتبارها ظاهرة اجتماعية[*]، وهذا مع كل ما تتصف به الظاهرة الاجتماعية من خصائص عند علماء الاجتماع، والتي من بينها:[2]

- أنها عامة نسبيا؛
- أنها ترتبط بالوجود الاجتماعي للناس؛
- أنها تمثل أسلوبا أو قالبا للتفكير الإنساني.

لذا كانت المعالجة تتصف بنوع من (التناول الكلي) للانحراف في المجتمع، باعتباره نتاج لهذا المجتمع – كبناء اجتماعي وثقافة – أكثر منه متعلق بإرادة شخصية، تكاد تكون حتمية عند بعض مناصري النظريات الفردية أو الشخصية. مع العلم أن هذا لا ينفي دور البعد الفردي (عضوي، عقلي، نفسي) في حدوث – أو المساهمة في حدوث – الظاهرة الانحرافية لدى علماء الاجتماع.

ورغم توجه غالبية البحوث السوسيولوجية سواء أكانت نظرية أو تطبيقية؛ نحو اعتبار أن الانحراف كظاهرة اجتماعية هو نتاج توافر – بعض أو جملة من – الظروف المجتمعية: الاقتصادية، السياسية، الأمنية، التربوية، الأسرية، الإيكولوجية، التاريخية، الشخصية،... إلخ. إلا أن المختصين اختلفت أعمالهم في تحديد أسبقية أو أهمية دور كل واحد منها في إخراج الانحراف إلى مستوى الممارسة الاجتماعية، حتى أن هناك من يعتبر الظاهرة الانحرافية لا يمكن تفسيرها وفق التناول المنهجي أحادي العامل ولكن من زاوية تعدد العوامل[**].

وقد امتد تباين المعالجة في علم الاجتماع لموضوع الظاهرة الانحرافية إلى التنظير لها وتفسيرها وفق نتاج هائل من النظريات، مما جعل الباحثين والكتاب في ميدان النظريات السوسيولوجية يختلفون بدورهم في تصنيفها – وهذا وفقا لاختلاف معيار التصنيف المعتمد لديهم، ومن بينهم:

هناك (ألبار أوجين Albert Ogien) يصنفها إلى مجموعتين:[3]

النظريات السببية في الانحراف: وهي حسب الكاتب – تتضمن خمس مجموعات كبرى من العوامل يفسر على ضوئها الظاهرة الانحرافية، من بينها: ضعف سلطة الضبط، اللاعدالة الاجتماعية، عدم تكيف الفرد... إلخ.

---

[1] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 103.

*** للمزيد ارجع إلى رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 136.**

[2] - مراد زعيمي: **علم الاجتماع (رؤية نقدية).** ط1، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، 2004، ص42.

**** سيأتي التركيز على التناول المتعدد العوامل عند معالجة الطرح السوسيولوجي الأمريكي لدى كل من "هورتون ولزلي".**

[3] - Albert Ogien : **Sociologie de la déviance.** 2ème, Armand Colin, Paris, 1999, pp : 35-123.

نظريات فهم الانحراف: وهي تلك التي تعمل على فهم أسباب الظاهرة الانحرافية، ولكن هذا الفهم يقوم على تحليل مزدوج ينطلق من المعنى الذي يقدمه الأفراد لفعلهم أو فعل غيرهم، ومن جهة أخرى ينطلق من الفعل أو النشاط على مستوى الإطار الذي تسجل فيه الانسابات Attributions، ومن جملة النظريات التي تصنف ضمن نظريات الفهم هناك مثلا: نظرية الاختلاط التفاضلي، نظرية الأنومي، نظرية الثقافات الفرعية الجانحة أو المنحرفة.

كذلك هناك تصنيف آخر لهذه النظريات جاء به كل من الأستاذ جريشام سايكس " Sykes"، والأستاذ رونالد أكرز " Akers"، والأستاذ ترافس هارتشي " Hirshi"، حيث أنهم يصنفونها إلى ثلاث مجموعات صغيرة، وهي:

النظريات المتصلة بنظريات التعلم الاجتماعي: <<... تؤكد على أن الانحراف هو حصيلة خبرات معينة يكتسبها الشخص كأفكار ووجهات نظر ومواقف وبواعث تدفع الفرد إلى الانحراف >>[1]. ويمكن إدراج تحت هذه المجموعة نظرية الاختلاط التفاضلي.

النظريات التي تتصل بموضوع الضبط الاجتماعي: <<... هذه النظريات لا تضع بين أيدينا البواعث الأساسية التي تدفع الأفراد إلى الانحراف بل هي تشير فقط إلى أن الفرد قد ينحرف عن المعايير إذا لم يمنعه الآخرون الذين يهتمون لسلوكه وتصرفاته>> [2].

فهو – الفرد – في ظل هشاشة أساليب الضبط الاجتماعي، يزداد عدم احترامه لرد الفعل الاجتماعي، ويصبح حر بدون كوابح اجتماعية تنظم سلوكه، وهذا ما قد يدفعه لينحرف. ومن بين هذه النظريات هناك نظرية الاحتواء لـ: و. ويكلس "W. Reckless".

النظريات التي تتصل بموضوع اللامعيارية: <<... تؤكد على أنه خلال ظروف اللامعيارية أو الأنومي أو ظروف عدم التنظيم الاجتماعي فإن الكثير من الأشخاص يعمدون إلى ارتكاب الانحراف نتيجة لما يتعرضون إليه من قلق وضغوط نفسية حادة وما يجابهون من ظروف حياتية سيئة مرهقة>>[3]. ويمكن إدراج تحت هذه المجموعة نظرية ميرتون في الأنومي.

وهناك تصنيف آخر لأدبيات السوسيولوجية الانحرافية، حيث تصنف النظريات السوسيولوجية إلى مدرستين:

المدرسة الفرنسية: تسمى كذلك بمدرسة الوسط الاجتماعي وهذا لكون <<... أنصار هذه المدرسة [ينطلقون] في بحوثهم عن أسباب الظاهرة... من الوسط الاجتماعي باعتباره مصدرا لها... >>[4]. وضمن هذه المدرسة تدرج نظرية التقليد الاجتماعي.

---

[1] - دون سي جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 162.
[2] - دون سي جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 162.
[3] - دون سي جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 162.
[4] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص122.

المدرسة الأمريكية: اهتم روادها كثيرا بالبيئة الاجتماعية من أجل تفسير الانحراف، <<وقد سار الكثير من العلماء في أمريكا في نفس الخط الذي يمكن أن يطلق عليه الحتمية السوسيولوجية Sociologism [*] وهذا يعني أنهم استبعدوا تماما العوامل الوراثية والعضوية عند تفسير السلوك الانحرافي...>>[1].

وقد تميزت الأدبيات الأمريكية في سوسيولوجيا الانحراف بالطابع الواقعي – مثلا النظرية الإيكولوجية – في محاولة تفسير الانحراف في المجتمع (وخاصة منه الأمريكي). ومن ضمن النظريات التي تنتمي لهذه المدرسة، هناك مثلا: نظرية الصراع بين الثقافات لـ (سيللين).

انطلاقا من التصنيفات السابقة – وانطلاقا كذلك مما تقدم من تصنيفات للنظريات الانحرافية بصفة عامة في بداية الفصل- يتبين أنه ليس هناك إجماع على تصنيف معين، كذلك لا يوجد هناك تقسيم دقيق لكل هذه النظريات، لأنه في بعض الأحيان يمكن تصنيف النظرية ضمن العديد من التصنيفات العامة، مثل نظرية الأنومي فهي وضعية، ضغط، واسعة المدى، ووظيفية.

وسيتم على مستوى هذا الجزء الأخير من هذا الفصل اعتماد تقسيم أدبيات الطرح السوسيولوجي إلى:

المدرسة الفرنسية: مع التركيز على أعمال كل من:

- جبريل تارد (التقليد الاجتماعي)
- إميل دور كايم (الأنومي)

المدرسة الأمريكية: مع التركيز على أعمال كل من:

- إدوين سذرلاند (الاختلاط التفاضلي)
- روبرت ميرتون (الأنومي)
- كليفاورد شو (النظرية الإيكولوجية)
- هورتون ولزلي (النظرية متعددة المداخل (العوامل)
- بعض المساهمات السوسيولووجية الأخرى: (ث. سللين: صراع الثقافات)-(هوارد. بيكر: الوصم الاجتماعي).

المطلب الأول: رواد المدرسة الفرنسية.

أولا: جبريل تارد Gabriel Tarde (1843-1904)

*** وهذا يمثل فريق من العلماء الأمريكان، إذ هناك مثل مورسيلي " Morselli" الذي لم يستبعد دور العوامل الداخلية من عضوية أو نفسية في تفاعلها مع العوامل الاجتماعية من أجل إنتاج الظاهرة الإنحرافية. للمزيد ارجع إلى نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 265.**

[1] - نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص ص: 265-266.

يعتبر (تارد) من المفكرين السوسيولوجيين الذين يعتبرون السلوك الانحرافي سلوكا مكتسبا اجتماعيا عن طريق عملية التعلم، كباقي السلوكات الاجتماعية الأخرى، حيث أن الإنسان لدينه <<... لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليدا لهم...>>[1].

فطرح (تارد) يقوم أساسا على اعتبار الانحراف لا يورث بيولوجيا كما ذهب إليه لمبروزو، وإنما يورث اجتماعيا وهذا لا يعني بالضرورة إنكار دور العوامل الوراثية أو حتى النفسية، بل حتى أنه <<... بدأ مؤلفه في الإحرام المقارن بفصل عن النموذج الإجرامي Le type criminel، يعتمد فيه على نتائج بحوث الجنائي الإيطالي المعروف لومبروزو، ويحللها مؤيدا لها في بعض جوانبها وناقدا لها في بعضها الآخر>>[2].

لهذا جعل (تارد) أساس تكوين الظاهرة الانحرافية ينبثق من الوسط الاجتماعي، وهذا <<... بمقتضى عملية اجتماعية هي عملية التقليد التي تتم عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر بين طائفتين من الأشخاص إحداهما منشئة وأخرى مقلدة >>[3]. وهذا التفسير للظاهرة الانحرافية نظَّر له (تارد) في نظرية التقليد الاجتماعي، حيث جاء فيها – بالإضافة لما سبق ذكره – أن الانحراف والجريمة <<... تتطور وفق قوانين أساسية، ويخضع لها جميع أفراد المجتمع... وتسمى هذه القوانين، قوانين التقليد وهي ثلاثة... >>[4] وهي لديه على النحو الآتي:[5]

الأول: إن الأفراد يقلدون الأفراد الآخرين الذي تكون درجة الاحتكاك بهم مباشرة أكثر من الأفراد الذين يكون الاحتكاك بهم بطرق غير مباشرة.

الثاني: أن الأدنى يقلد الأعلى، فالفقراء يقلدون الأغنياء في ارتكاب الجريمة، وأن الجريمة تنتشر في المدن الكبرى ثم تقلد في الأرياف.

الثالث: أن الأساليب الحديثة تحل محل الأساليب القديمة، فالقتل الذي كان يتم بالسكين انخفض بينما ازداد معدل القتل بالمسدس.

فالتقليد الاجتماعي حسب (تارد) يكون أكثر فعالية كلما كان الاتصال مباشرا – بين المرسل لرسالة الانحراف والمستقبل لها – لأنه يوفر هامش كبير لكي يتعلم المستقبل من النموذج أو القدوة الانحرافية. أما فيما يخص اتجاه التأثير فهو ينتقل من الأقوى إلى الأضعف، ومن الأكثر إلى الأقل. وفيما يخص أساليب الممارسة الانحرافية فهي قابلة للتغيير كلما طرأت بدائل أكثر فعالية منها.

ولكن التقليد الاجتماعي كعملية تعليمية تبقى بحاجة لتحقيق هدفها – وهو تكوين سلوك منحرف – إلى أن يكون <<... الوسط الاجتماعي موسوما بسوء التنظيم الاجتماعي مما يتيح الاتصال بين الأفراد

---

[1] - بدر الدين علي: مرجع سابق، ص 22.
[2] - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 186.
[3] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 124.
[4] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 75.
[5] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 75.

الأسوياء منهم والمجرمين>>[1]. حيث أن الفوضى الاجتماعية تضعف من قوة أساليب ومؤسسات الضبط الاجتماعية والتي من بينها: مؤسسة الأسرة التي في غياب نجاعة أداء وظائفها في التنشئة الاجتماعية، تجعل أفرادها في استعداد نحو التوجه إلى الممارسة الانحرافية في المجتمع عن طريق عملية التقليد الاجتماعي.

بغض النظر عن جملة المآخذ الموجهة لنظرية (تارد) [(*)]، والتي من بينها: عجزها عن تفسير لماذا لا ينحرف كافة أفراد المجتمع في ظل توفر البيئة المناسبة للانحراف وتوفر قوانين التقليد – يمكن مقاربتها نسبيا- وهذا بتوجيه البحث نحو اعتبار أن مؤسسة الأسرة الخاصة بشخص العائد إلى الانحراف يمكن أن توفر له البيئة الاجتماعية المشجعة للانحراف وذلك مثلا: عند توفر القدوة السيئة كالأب أو الأم أو الأخ الكبير أو الأخت... في احتكاك مباشر بالعائد إلى الانحراف لما كان في طور الطفولة، هذا من جهة. من ناحية أخرى في حالة انهيار القيم والمعايير التي تقوم عليها الأسرة مما يجعل سلطتها في ضبط سلوك أفرادها هشة وغير قوية، هذا من الممكن أن يكون قد وفر للطفل – الذي أصبح عائدا – الحرية الكافية لكي يشبع حاجاته بطرق غير مقبولة اجتماعيا. والتي من بينها تقليد القدوة المنحرفة لتعلم أساليب الممارسة الانحرافية، وبالتالي أصبحت شخصية الفرد لها استعداد لكي تكتسب اجتماعيا، من الآخر المنحرف، أدبيات وقواعد الممارسة الانحرافية.

ثانيا: إميل دوركايم "1858-1917".

من ضمن الإبداع العلمي الذي جاء به (دوركايم) في علم الاجتماع: نظرية الأنومي أو اللامعيارية في تفسير الانحراف في المجتمع من الناحية السوسيولوجية. وقبل الخوض في أسس هذه النظرية السوسيو-إنحرافية. تعرج بعجالة على تعريف الأنومي ولو نسبيا، فالأنومي أو اللامعيارية أو اللانظامية، انطلاقا من تحليل بعض التعاريف الواردة في بعض كتب علم الاجتماع يراد بها:

حالة تكون فيها المعايير الاجتماعية لا وظيفية في ضبط سلوك الأفراد، من أجل تحقيق توافقهم الاجتماعي. هذا يترتب عنه نشوء الفوضى والحيرة واللاأمن – لغياب معالم سلوكية يُهتدى بها في التعامل مع الذات ومع الآخر ومع النتاج الثقافي والحضاري. وهي حالة تكون وليدة التغيرات المفاجئة والعميقة التي تحدث على مستوى التنظيم الاجتماعي (كالكوارث الاقتصادية، التغيرات الاجتماعية، والتغيرات السياسية). أو هي حالة تنشأ عن تقسيم العمل الاجتماعي[(*)].

---

[1] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 125.

*** ستجد هذه النظرية على مستوى المدرسة الأمريكية دقة أكثر مع نظرية الاختلاط التفاضلي.**

*** هذا التعريف هو خلاصة بحث في العديد من المراجع من بينها:**

- Jean-Michel Bessette : « La sociologie criminelle ». Sociologie contemporaire. Sous la direction de j.p. Durand et robert Weil. SNE. Éditions Vigot, France 1998, p500.

- J-P Couet, A. Davie: Dictionnaire de l'éssentielle en sociologie. 1ère éditions Liris, Paris, 1998, p161.

- فرانك ب. ويليامز III وماريلين ماك شان: مرجع سابق، ص141.

- عدنان الدوري: جناح الأحداث: المشكلة والسبب. مرجع سابق.

المنطلقات الأساسية للنظرية:

- حاجات الإنسان لا يمكن إشباعها كلها، لأنها لا تعد ولا تحص. ولهذا يجب وجود تنظيم اجتماعي يلعب دور الضابط أو المهدئ Modérateur لسلوك الأفراد في المجتمع. وكذلك العمل على ضمان التوازن اللازم بين حاجات الفرد وبين وسائله المتاحة لديه. وهذا من أجل جعل الفرد متوافقا مع ثقافة مجتمعه، التي تحدد الأهداف –الثقافية – وتحدد القيم والمعايير المؤطرة لاجتماعية السلوك – مع توفير الوسائل لتحقيق تلك الأهداف[1].

- من الممكن أن يكون التنظيم الاجتماعي في حالة من الاضطراب هذا من شأنه أن يؤدي إلى لا وظيفية التنظيم الاجتماعي في ضبط سلوك الأفراد.

- تحدث هذه الوضعية نتيجة التغيرات المفاجئة، التي تنتاب المجتمع في الوقت الذي لا يكون مستعدا للتعامل معها. أو يكون نتيجة تقسيم العمل الاجتماعي في المجتمع الحديث.

- تعم الفوضى والحيرة في المجتمع بالنظر إلى اختلال المعايير الاجتماعية وصراعها. هذا يجعل الأفراد لا يميزون بين السلوك السوي وبين السلوك المنحرف. أو يقومون بالسلوك الانحرافي بالنظر إلى لا وظيفية الوسائل المتاحة لديهم، وكذلك لوجوب تحقيقهم للأهداف الثقافية.

- كذلك ذهب (دوركايم) من خلال كتابه الانتحار إلى اعتبار أن الجريمة (والانحراف) هي ظاهرة اجتماعية اعتيادية، فهي <<... ذات منشأ اجتماعي بيئي، أي أنها تنشأ عن التنظيم الاجتماعي وما يحدث في هذا التنظيم، وما يجد عليه من تغير أو تحول. وبالطبع فإنه لا يتأتى فهم الجريمة إلا بفهم المجتمع وعلاقاته وثقافته في زمان ومكان محددين>>[2].

فحسب (دوركايم) المجتمع عن طريق التنظيم الاجتماعي هو الذي يهيكل للانحراف، عن طريق وضع الضوابط السلوكية القائمة على القيم والمعايير الاجتماعية، التي ترسم السلوك المقبول اجتماعيا، فكل شخص يتجاوز هذا المسار يعتبر منحرفا أو مجرما.

كذلك اتفق (دوركايم) مع ما ذهب إليه (تارد) لما اعتبر السلوك الانحرافي هو سلوك مكتسب من قبل الفرد في المجتمع، وهذا بالنظر لكينونته الاجتماعية[3].

وبغض النظر عما وجه إلى (دوركايم) من نقد – لاعتباره أنه بمجرد استمرارية الظاهرة الانحرافية فهي طبيعية... – إلا أنه وانطلاقا من هذا البحث، يمكن اعتبار ولو مسبقا أن الحالة التي يتواجد فيها العائد إلى الانحراف هي تكون نتاج ظروف المجتمع الأنومية، والتي جراء الأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية والأخلاقية، جعلت الضبط الاجتماعي في المجتمع يتصف بالهشاشة واللاوظيفية في

- فريدريك معتوق: معجم العلوم الاجتماعية (إنجليزي - فرنسي – عربي). ط2، أكاديميا أنترناسيونال، 1998، بيروت، ص40.
- محمد علي محمد: علم اجتماع التنظيم. ب رط، دار المعرفة الجامعية، 1986، الاسكندرية، ص 540.

[1] - عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**. مرجع سابق، ص 337.
[2] - عبد الرحيم العطري: مرجع سابق.
[3] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 128.

تسيير السلوك لدى الأفراد، وهذا في ظل اندفاع العائد إلى الانحراف نحو إشباع حاجاته، متجاوزا بذلك قيم ومعايير المجتمع(*).

ومن ضمن الظروف الأنومية في المجتمع، هناك مثلا: الظروف الأسرية (الاقتصادية – المدنية – العلائقية...) والظروف الشخصية للعائد إلى الانحراف (الماضي الإنحرافي، المستوى التعليمي، الظروف الصحية...).

المطلب الثاني: رواد المدرسة الأمريكية.

أولا: إدويـن سذرلانـد.

ينطلق صاحب نظرية الاختلاط التفاضلي (**)، في تفسيره للسلوك الانحرافي كظاهرة اجتماعية، من اعتباره سلوك مكتسب اجتماعيا عن طريق التعلم، فهو ليس نتاج الوراثة.

<< ... فالفرد يتعلم هذا السلوك من اختلاطه بغيره عن طريق مجالستهم، فالشخص الذي لم يتعلم السلوك الإجرامي لا يستطيع إتيانه... وعليه يمكن القول بأن شروط إنتاج الجنوح حسب (سذرلاند) تتحدد في التعلم والاتصال والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد...>>[1].

والاتصال هنا عند (سذرلاند) هو بمثابة جزء أساسي في عملية اكتساب السلوك الإنحرافي. ويركز صاحب النظرية على الاتصال المباشر بين أفراد الجماعة التي تربط بينهم علاقات وثيقة الصلة وحميمية [2]. حيث أن الارتباط الشخصي –حسب سذرلاند- الوثيق << ... بجماعة يسود فيها عدم احترام القانون أفعل في التدريب على الجريمة من صور الاتصال غير المباشر بها عن طريق الاطلاع والمشاهدة عن بعد مثلا>>[3].

والسلوك الانحرافي يحدث جراء غلبة تواجد النموذج الخاص بالسلوك الانحرافي، وهذا أمام ضعف عرض تواجد السلوك السوي. أي بمعنى أن << ... إذا كانت المواقف سلبية نحو الجريمة، فالفرد لن يقع في السلوك الإجرامي، أما إذا كانت المواقف إيجابية أي تشجع السلوك الإجرامي – كجماعات رفاق السوء والعصابات – فإن الفرد سيقوم بارتكاب هذا السلوك الإجرامي>>[4].

*** في نهاية هذا الجزء من الفصل تبين أن الأنومي هي نظرية سوسيولجية، نشأت على يدي (دوركايم) كإرهاص فكري، ولكنها نضجت فكريا مع طرح روبرت ميرتون، الذي سيجئ التعرض إلى بعض ما جاء به على مستوى المدرسة الأمريكية.**

**** تجدر الإشارة أنه هناك اختلاف في ترجمة نظرية سذرلاند (Differential association theory)، إذ هناك من يترجمها إلى:**
- الاختلاط التفاضلي: نجد مثلا: عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. مرجع سابق، ص 247/ نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 265، صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 25.
- المخالطة الفارقة: نجد مثلا: حسن عيسى: مرجع سابق، ص 68 / بدر الدين علي: مرجع سابق، ص 23 / رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 207/ محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص 241/ عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 131.
- المخالطة الفاصلة: فرانك ب. ويليامز III وماريلين د. ماك شان: مرجع سابق، ص 123.
- الاقتران الفارقي: محمد شحاتة ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص 129.

[1] - عبد الرحيم العطري: مرجع سابق.
[2] - محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص 242.
[3] - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 206.
[4] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 75.

ولا يقتصر الطرح على مستوى النظرية عند حدود التركيز على الانتقال الانحرافي كعملية اجتماعية، وإنما يذهب إلى القول أنه من أجل حدوث هذا الانتقال الثقافي بين الأفراد، يجب توافر اللاتنظيم الاجتماعي <<... الذي يهيئ تلك الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية من أشخاص مجرمين إلى أشخاص غير مجرمين>>[1].

وانطلاقا مما سبق يعتبر طرح (سذرلاند) محاولة لتفسير الظاهرة الانحرافية من زاويتين أو وفق مستويين: المستوى الأول الخاص بالجانب النفسي للفرد، والمستوى الثاني الخاص بالمجتمع وهي محاولة - من صاحب النظرية – أن يحقق <<... التوازن بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية عند دراسة السلوك المنحرف>>[2].

ولتوضيح أكثر للبعد النفسي (الفردي) لدى (سذرلاند) في معالجته للظاهرة الانحرافية، فهو يرى في حالة انتماء الفرد لجماعة اجتماعية لا يترجح على مستواها أي من الموقفين: السلبي المنفر للفرد عن الإقدام على الممارسة الانحرافية، أو الإيجابي المشجع والمحفز على التوجه نحو الانحراف <<... وهنا يكون لذات الفرد دور في توجيه سلوكه نحو إتباع النظام والبعد عن الجريمة...>>[3].

ومن المرتكزات الأساسية لنظرية الاختلاط التفاضلي، هو أن هذا الاختلاط أو الارتباط نسبي، وهذا بالنسبة للنموذج الانحرافي أو النموذج السوي، ويتحدد انطلاقا من أسبقية، واستمرار(تكرار)، وعمق التأثير الموجه من أحد النموذجين صوب الفرد. <<... فأسبقية التأثير تعني أن الفرد يتأثر منذ فجر حياته بالسلوك السائد في مجموعة معينة هي أسرته وقد يكون هذا السلوك متفقا مع القانون وقد يكون مخالفا له... أما استمرار التأثير فيعني أن الفرد قد يتصل بمجموعات مختلفة ولكن استمرار اتصاله بمجموعة يسود فيها السلوك الإجرامي يؤدي إلى تأثره بهذا السلوك فيدفعه ذلك إلى ارتكاب الجريمة. أما من حيث عمق التأثير فيعني مدى حدة وقوة وفاعلية تأثير المجموعة المخالطة للفرد في سلوكه الإجرامي>>[4].

انطلاقا من هذا الطرح السابق، يمكن استنتاج قضية جوهرية أخرى على مستوى هذه النظرية، إذ ما جاء به (سذرلاند) لا يعتبر نظرية انحرافية في كيفية تعلم السلوك الانحرافي عن طريق المخالطة وفقط، وإنما هي نظرية خاصة كذلك بإمكانية تعلم السلوك السوي عن طريق المخالطة النسبية، وفي هذا المجال يقول (دونالد كريسي) أن هذه النظرية <<... لا تعني أن السلوك الجانح والإجرامي يحدث بسبب الصحبة السيئة، ففهمها على هذا الأساس يعتبر تبسيطا مخلا جدا لها. فالمخالطة الفارقة تعني نسبة الاختلاط أو التعرض لكل من الأنماط السلوكية الإجرامية والأنماط السلوكية غير الإجرامية>>[5].

---

[1] - عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي.** مرجع سابق، ص 243.
[2] - فرانك ب. ويليامز III وماريلين د. ماك شان: مرجع سابق، ص 123.
[3] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 75.
[4] - فوزية عبد الستار: مرجع سابق، ص ص 53-54.
[5] - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 207.

تعتبر نظرية الاختلاط التفاضلي نظرية سوسيولوجية [*] ذات طرح متعدد العوامل، جديرة بالتقدير العلمي لكون صاحبها حاول أن يفسر الانحراف الاجتماعي <<... في ظروف أو أماكن ليس متوقعا أن يوجد فيها للوهلة الأولى، مثل انتهاك القانون من قبل الأشخاص الذين نشأوا في بيئات غنية أو الذين يحصلون على احتياجاتهم المادية بسهولة>>[1].

وبغض النظر عن اعتبار هذا الطرح النظري موجه لتفسير ذلك السلوك المنحرف المنظم، أكثر من تفسير تلك الانحرافات العرضية أو بالعاطفة[2]. يمكن محاولة قراءة ظاهرة العود إلى الانحراف من عدة زوايا وفق هذا الطرح:

- أن الشخص ينساق نحو الانحراف والعود إليه نتيجة: أسبقية واستمرارية، وقوة تأثير النموذج المشجع على الانحراف لديه وهذا أمام ضعف فعالية النموذج السوي كبديل سلوكي.

- من الممكن أن تكون ظاهرة العود إلى الانحراف كممارسة اجتماعية تتصف بجملة من الظروف الأسرية، الخاصة بالشخص العائد إلى الانحراف المشجعة على الانحراف بتوفر النموذج أو القدوة الانحرافية أو الموجهة نحو تعلم الانحراف، في ظل غياب أو انحلال سلطة الضبط الاجتماعية على مستوى هذه المؤسسة الاجتماعية، وهذا كله بطبع التنشئة الاجتماعية الموجهة للفرد داخل الأسرة بجملة من الخصائص .

من الممكن كذلك أن يرجع استمرار الشخص في انتهاج الانحراف كوسيلة لإشباع حاجاته، إلى الاستعداد الشخصي الذي هو نتاج البيئة (النفس - اجتماعية).

ثانيا: روبـرت ميرتــون.

ينطلق (روبرت ميرتون) في تفسيره لحدوث السلوك الانحرافي، من أنه عبارة عن نتاج لإفراز المجتمع، حيث يعتقد أنه في غالبيته <<... لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط، ولكنها على العكس تشكل جنوحا اجتماعيا هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشوئه وتطوره>>[3].

وبهذه المعالجة لا يخرج (ر. ميرتون) عن التوجه العام لطرح المدرسة السوسيولوجية في تبنيها أن الانحراف هو نتاج البيئة الاجتماعية بالأساس. حيث أن خروج الفرد عن أساليب الضبط الاجتماعي هو راجع للثقافة والتنظيم الاجتماعي.

*** هناك من يصنف هذه النظرية على أنها (نفس – اجتماعية)، إلا أن حسب تقدير الباحث هي سوسيولوجية متعددة العوامل لاعتمادها للبعد النفسي والبعد الاجتماعي، مع تغليب دور البيئة الاجتماعية في ذلك.**

[1] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 131.

[2] - بدر الدين علي: مرجع سابق، ص 24.

ملاحظة: (سذرلاند) في عملية صياغته لنظرية الاختلاط التفاضلي، انطلق من نظرية (تارد) في التقليد الاجتماعي، ولكن طرحه مقارنة بما جاء به (تارد)، كان أكثر عمقا و <<... دقة في تحديد كيفية حدوث مثل هذا الانتقال بالنسبة للسلوك الإجرامي بوجه خاص >>. عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. مرجع سابق، ص 247.

كذلك هناك تقارب كبير بين نظرية الاختلاط التفاضلي وبين النظريات السوسيولوجية على مستوى طرح مدرسة شيكاغو حيث: <<اعتمد سدرلاند في صياغته النظرية على نظريات أساسية... هي نظرية الانتقال الإيكولوجي والثقافي، نظرية التفاعلية الرمزية، نظرية الصراع الثقافي>>. فرانك ب. ويليامز III وماريلين د. ماك شان: مرجع سابق، ص 127.

[3] - نوار الطيب: **ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر (أسسها وطرائق علاجها).** (أطروحة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع) جامعة باجي مختار، إشراف: د. خير الله عصار، 1990، ص 45.

ويندرج هذا المنطلق التفسيري لدى (ميرتون) ضمن إطار فكري، وضعه في شكل نظرية تقوم على مفهوم الأنومي أو اللامعيارية، حيث يرى انطلاقا من هذه النظرية أن المجتمع الأمريكي <<... لا يهيئ لأفراده الفرص المتساوية لاستخدام الوسائل اللازمة لتحقيق النجاح المطلوب وذلك بسبب وجود بعض الفوارق العنصرية والطبقية التي قد تقود أصحابها إلى التماس بعض الطرق غير القانونية لتحقيق نجاحاتهم>>[1].

فالمجتمع الأمريكي عن طريق نظامه الثقافي يعمل بقوة على دفع وتحفيز أفراده نحو تحقيق الأهداف الثقافية والنجاح المشروع في المجتمع، لكن في الوقت ذاته لا يفسح المجال بصفة عادلة أمام جميع الفئات الاجتماعية، للاستفادة من الوسائل المشروعة مجتمعيا، بحيث <<... يغلق السبيل في وجوه قطاعات معينة من السكان للوصول إلى هذه الأهداف وهذا ما يؤدي إلى نشأة السلوك المنحرف على نطاق واسع >>[2].

حيث أن في ظل لا تكافؤ الفرص – أمام فئات اجتماعية معينة – للاستفادة من الوسائل لتحقيق الأهداف، تبرز في المجتمع وضعية أنومية، هي بالأساسي نتاج الصراع[*] الدائر ما بين إشباع الحاجات لدى الأفراد عن طريق تحقيق تلك الأهداف الثقافية من جهة، وبين حجم ومستوى الوسائل المتاحة لهم، على مستوى النظم الاجتماعية، لإنجاز تلك الأهداف الثقافية.

هذه الوضعية المجتمعية من شأنها أن تدفع بهؤلاء الأفراد – في مسيرة محاولاتهم المتكررة في سبيل تحقيق طموحاتهم المشروعة مجتمعيا – نحو البحث عن بدائل مختلفة لمواكبة هذه الوضعية، يصطلح على تسميتها بأنماط التكيف، وهي بالأساس أنماط انحرافية في أغلبها، وهذه الأنماط هي:[3]

- إذا تقبل الفرد كلا من الأهداف والوسائل، فإن نمط السلوك الواقع هو (التوافق)، وهذا أكثر أنماط التكيف شيوعا.

- إذا تقبل الفرد الأهداف ولكنه رفض وسائل تحقيقها، فإن نمط السلوك الواقع هو (الإبتكاري)، وهو سلوك منحرف، وهنا تظهر وسائل متاحة بصورة أكبر وأسرع لتحقيق الأهداف.

- إذا نظر الفرد للأهداف على أنها غير مهمة (أي رفض الأهداف) ولكنه قبل الوسائل، فإن نمط السلوك الواقع هو (الشعائري)، وهو سلوك منحرف. وفي هذه الحالة فإن اهتمام الفرد سيكون بالوسائل أكثر من الأهداف.

- إذا رفض الفرد كلا من الأهداف والوسائل فإن نمط السلوك الواقع هو (الانسحابي) وهو سلوك منحرف، والشخص الذي يمارس هذا السلوك توقف عن الكفاح أو السعي من أجل تحقيق الأهداف، بل توقف عن الاستمرار في تيار الحياة العادية.

---

[1] - دون سي حيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 125.

[2] - دون سي حيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 125.

*** وهو صراع يمكن النظر إليه على أنه بين ثقافة هامشية التي قد تساهم من الناحية الشكلية في توجيه الأفراد إلى اللامتثال لتلك الثقافة العامة في المجتمع؛ التي عرقلت نظمه الاجتماعية بصفة لا عادلة تحقيق أولئك الأفراد لأهدافهم المشروعة والسوية. وبالتالي انحرف البعض منهم أساسا بفعل المجتمع والثقافة والنظم الاجتماعية للفئة الحاكمة.**

[3] - فرانك ب. ويليامز III وماريلين د. مالك شان: مرجع سابق، ص 60.

- إذا رفض الفرد كلا من الأهداف والوسائل، ثم استبدلها بأهداف ووسائل أخرى، فإن السلوك الواقع هو "التمردي"، وهو سلوك منحرف. فالفرد هنا يرفض الوضع القائم عليه المجتمع، ويحاول أن يخلق شكلا جديدا للمجتمع.

وبغض النظر عن كون أن نظرية الأنومي عند (روبرت ميرتون) هي مفصلة بالأساس على مقاس المجتمع الأمريكي من جهة، ومن جهة أخرى هي – حسب بدر الدين علي <<... لا تهتم بالحرمان الاقتصادي بصفة مطلقة بل تهتم بالحرمان كما هو منسوب إلى مستوى طموح معين >>[1]. إلا أنه يمكن معالجة الشخص العائد إلى الانحراف – على مستوى هذه النظرية – بأنه شخص يتواجد من الناحية المجتمعية في حالة أنومية، وهذا بالنظر إلى أنه يحاول جاهدا تحقيق النجاح، عن طريق بلوغ الأهداف الثقافية المشروعة، ولكن بالنظر لكون النظم الاجتماعية في المجتمع حرمته من الوسائل المشروعة لإنجاز ذلك، يمكن أن يفسر توجهه – في سبيل إثبات وجوده الاجتماعي – نحو انتهاج الانحراف كبديل سلوكي، يضمن له مكانة في المجتمع، وحتى لو كانت غير معترف بشرعيتها من الناحية النظامية (الرسمية).

هذا البديل السلوكي – النمط المتكيف على حد تعبير ميرتون – بحسب تنوعه يمكن أن يصنف على ضوئه العائد إلى: (عائد مبتكر) لوسائل انجاز الأهداف وتحقيق الطموحات. كما قد يكون (عائد شعائري)، حيث أنه يتبنى الوسيلة المتوفرة كما هي، ولكنه يتجاوز تلك الأهداف الثقافية المحددة من قبل المجتمع. ومن الممكن أن يكون (عائدا انسحابيا) لما يرفض كل من الهدف والوسيلة، ويفضل العزلة والانطواء. ومن المحتمل أن يصبح (عائدا متمردا)، لأنه تجاوز تلك الأهداف الثقافية والوسائل المتاحة اجتماعية، وسن لذاته بدائل تكيفية لكل منهما .

ثالثــا: كليفاورد شو.

قدم (ك. شو) دراسات سوسيولوجية في تفسير الانحراف في المجتمع الأمريكي، يُصنف هذا الإنتاج العلمي ضمن المدخل الإيكولوجي[*] في تفسير الانحراف الاجتماعي.

---

[1] - بدر الدين علي: مرجع سابق، ص 28.

ملاحظة: بعدما تمت معالجة بعض الجوانب المتعلقة بالطرح النظري فيما يخص نظرية الأنومي عند كل من (دوركايم) على مستوى المدرسة السوسيولوجية الفرنسية، و(ميرتون) على مستوى المدرسة السوسيولوجية الأمريكية، يمكن اعتبار أن هناك بعض الاختلاف النظري ما بين معالجة هذين العالمين – حسب تقدير الباحث – وهذا بالرغم من أنهما اللذان نظّرا لهذه النظرية.

حيث أن (دوركايم) يرى الأنومي: على أنها حالة من الفوضى ولا فعالية أساليب الضبط الاجتماعي وضبابية المرجعيات السلوكية في قولبة وتأطير حاجات الأفراد، التي تصبح غير قابلة لإشباعها بصفة كلية على مستوى المجتمع، وهذا في ظل ظروف وأزمات مجتمعية (أخلاقية، أسرية، اقتصادية...) تنتاب البناء الاجتماعي فجأة. وفي ظل هذا كله تتوافر الظروف المشجعة لبروز الانحرافات الاجتماعية، في ظل عجز مؤسسات الضبط الاجتماعية – من بينها الأسرة – في احتواء هذا الانفجار السلوكي.

في حين أن (ميرتون) الأنومي لديه: هي وضعية اجتماعية يتواجد فيها الأفراد في المجتمع، نتيجة فرض الثقافة المجتمعية لجملة من الأهداف الثقافية، التي من الضروري تحقيقها لإنجاز النجاح في المجتمع، ولكن بصفة غير عادلة لم توفر النظم الاجتماعية وسائل تحقيق تلك الأهداف، أمام جميع فئات المجتمع، إذ هي كوسائل متاحة بصفة هينة لبعض الفئات في المجتمع فقط. وفي ظل هذه الظروف المجتمعية، يتوجه بعض الأفراد المحرومين من الاستفادة من وسائل تحقيق النجاح المشروع، إلي تبني مرجعيات سلوكية – لتحقيق المكانة الاجتماعية – تتجاوز وتخترق تلك الضوابط الاجتماعية التي سنها المجتمع.

*** <<يشير هذا المصطلح وهو مستعار أصلا من علم الأحياء إلى أحد المداخل الرئيسية التي اتخذها علماء الإجرام لمحاولة فهم وتفسير السلوك الإجرامي. [عن طريق توجيه البحث إلى دراسة]... العوامل الخارجية أو البيئية التي تحيط بالفرد وتمارس تأثيراتها المختلفة فيه>>. محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص 268.**

كذلك هناك من يعتقد أن استخدام مصطلح إيكولوجيا يرجع تاريخيا إلى: <<... العالم البيولوجي أرنست هايكل Ernest Haeckel سنة 1869، حيث استخدم كلمة Ockologie ليشير بها إلى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية وغير العضوية، ثم عدل اللفظ بعد ذلك إلى

مع العلم أن الدراسات الإيكولوجية الاجتماعية، فيما يخص دراسة ظاهرة الانحراف ومظاهرها – على مستوى المجتمع الأمريكي – قد عرفت تطورا ملحوظا وذلك اعتبارا من العشرينات والثلاثينات من القرن 20 م. حيث <<... تركزت هذه الدراسات بوجه خاص في مدينة شيكاغو التي اتخذت بمثابة وحدة للدراسة وتحليل الظواهر الانحرافية... ومن ثم اتخذت نموذجا للعديد من الدراسات والبحوث...>>[1].

ويصنف عدنان الدوري <<... دراسات الأستاذ الأمريكي "كليفاورد شو"... من أبرز الدراسات الإيكولوجية الأمريكية على العموم. لقد بدأ "شو" دراساته الإيكولوجية المختلفة لمدينة شيكاغو منذ عام 1930(**)>>[2].

وينطلق (شو) في معالجته الإيكولوجية للانحراف من فرضية أساسية: <<نسبة الجنوح تتفاوت باختلاف بعد المنطقة أو قربها من قلب المدينة وعن المركز الصناعي للمدينة>>[3].

وقد توصل إثر دراساته الميدانية إلى جملة من النتائج، من بينها:

-<<... نسبة الجنوح تقل تدريجيا كلما ابتعدنا عن قلب المدينة متجهين نحو ضواحيها، وأن أعلى نسبة للجنوح هي في تلك المناطق التي تحيط بالمراكز الصناعية لمدينة شيكاغو. فهو يرى أن هذه المناطق بتركيبها المادي والثقافي الخاص، تظهر لنا أعلى نسبة لجنوح الأحداث من جهة، وأعلى نسبة للعود إلى الجريمة من جهة أخرى>>[4].

- ولم يقف الطرح لدى (شو) عند عتبة اكتشاف التوزيع الجغرافي أو الخرائطي للجنوح والانحراف في مدينة شيكاغو، بل تعمق نحو إيجاد تفسير إيكولوجي لهذه الظاهرة الاجتماعية، فهي <<... تصاحب طبيعة الحياة العصرية التي تتميز بها الحياة في المدن الكبيرة، وخاصة في الأحياء... التي تتكون منها المدينة >>[5].

ويعتبر هذا التفسير بمثابة معالجة كلية لظاهرة الانحراف على مستوى المجتمع ككل، وهذا كنتاج لعملية التغير التي تشمل المجتمع بصفة عامة.

ولكن (شو) برفقة زميله (هـ. مكاي) ذهب أبعد من هذا التحليل العام في معالجة الانحراف وتوزيعه في مناطق معينة في المجتمع دون أخرى. حيث اعتمدا على نظرية الانتقال الثقافي، في محاولة تفسير انتقال القيم والمعايير الاجتماعية – كنتاج ثقافي – بين الأفراد والجماعات، وهذا بعدما سجلا ملاحظة أن

Ecology ... وقد اشتق المصطلح من الأصل اليوناني أوكوس Oikos، الذي يعني المسكن، أو المنزل، أو مكان العيش>>. للاستزادة ارجع إلى: عبد العاطي السيد الإنسان والبيئة. ب،ر،ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 32.

[1] - محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص 268.

**** هناك تضارب في تحديد تاريخ قيام (شو) بدراساته الإيكولوجية حول مدينة شيكاغو، حيث ورد أنه في سنة 1942 قام "شو" بدراسة ظاهرة الجناح فيها وخرج بطرحه النظري مناطق الجناح، (ارجع إلى : فرانك ب. ويليامز III وماريلين د. ماك شان. مرجع سابق، ص 102.**

في حين يرى نبيل محمد توفيق السمالوطي أن (شو) نشر نتائج دراسته حول مناطق الجناح في شيكاغو سنة 1928، (ارجع إلى: نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 253.

بالمقابل يرى عدنان الدوري أنه بدأ دراساته الإيكولوجية لمدينة شيكاغو منذ 1930.

[2] - عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**. مرجع سابق، ص 95.

[3] - عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**. مرجع سابق، ص 96.

[4] - عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**. مرجع سابق، ص ص 96-97.

[5] - عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**. مرجع سابق، ص 97.

<< ... بعض مناطق مدينة شيكاغو الأمريكية تحافظ على معدلات ثابتة من الجنوح وذلك خلال فترات زمنية متعاقبة رغم ما تتعرض له هذه المناطق من تغيرات ديموغرافية (سكانية) كثيرة. وهما يفسران ذلك بأن الجريمة وجنوح الأحداث تنتقلان ثقافيا من جماعة إلى أخرى ومن جيل إلى آخر بحيث تحافظ معدلات الجريمة والجنوح على مستوياتها. ويتم هذا الانتقال الثقافي من خلال عمليات ثقافية عن طريق الاتصال الشخصي بين الأفراد والجماعات على السواء>>[1].

ويعتبر العالمان (ك. شو) و(هـ. مكاي) أن هذا الشكل من الانتشار الثقافي الداخلي – الانتقال الثقافي بين الأفراد والجماعات – يجعل مصداقية وفعالية مؤسسات الضبط الاجتماعي تحت المحك، وهذا بالنظر لضعف سلطتها على مستوى هذه المناطق التي تتميز بانتشار الانحراف بها[2]. وهذا في ظل تتويج الثقافة الخاصة بتلك المنطقة الانحرافية – كثقافة هامشية – في صراعها أمام ثقافة الجماعة الحاكمة.

فتصبح بالتالي النماذج السلوكية الانحرافية هي الأكثر انتشارا – في مثل هذه المناطق – وتوزيعا ومصداقية لدى أفراد هذه المناطق من المدينة، وهذا من الممكن أن يفسر قوة تأثير هذه النماذج السلوكية الانحرافية على الأفراد الآخرين – غير المنحرفين – في منطقة الانحراف. ومن جهة أخرى قد يوضح سهولة انتقال القيم والمعايير الخاصة بالثقافة الهامشية، وتقبلها كبديل مرجعي لسلوكهم، أمام إملاءات الثقافة العامة في المجتمع.

وبغض النظر عما وجه لطرح (شو) الإيكولوجي والثقافي من نقد: وهو عدم ثبوت حتمية تأثير الظروف الإيكولوجية السيئة، التي تميز منطقة أو حيز معين – من ظروف اقتصادية، وصحية، عمرانية، ديموغرافية، أمنية... إلخ – على نمو الانحراف وانتشاره بين أفراد تلك المنطقة أو الحي، فرغم تلك الظروف السيئة يوجد كذلك أفراد يمتثلون للثقافة العامة.

إلا أنه يمكن إجراء قراءة سوسيولوجية لموضوع العود إلى الانحراف في ضوء المعطيات الإيكولوجية والثقافية السابقة الذكر، وذلك على النحو التالي:

- يمكن اعتبار العود إلى الانحراف كسلوك منحرف هو نتاج البيئة الاجتماعية، التي تتميز بظروف إيكولوجية سيئة: اقتصادية، صحية، عمرانية، ديموغرافية، تعليمية، ضبطية (هشاشة مؤسسات الضبط الرسمية منها وغير الرسمية)...إلخ.

في ظل هذه الظروف السيئة السلبية أمام توافق وإعادة إدماج المنحرف السابق في المجتمع، من جهة، ومن جهة أخرى الإيجابية لإثارة وتشجيع عودته إلى عالم الانحراف من جديد، يجد العائد إلى الانحراف ذاته في انجذاب مستمر نحو اللاإمتثال واللاتوافق الاجتماعي بفعل كثرة الظروف الإيكولوجية الطاردة.

---

[1] - عدنان الدوري: **جناح الأحداث (المشكلة والسبب)**. مرجع سابق، ص 213.

[2] - عدنان الدوري: **جناح الأحداث (المشكلة والسبب)**. مرجع سابق، ص 213.

يعتبر العود إلى الانحراف (كفعل اجتماعي) مكتسب ومتعلم، عن طريق عمليات الانتقال الثقافي للقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية، وذلك ما بين الأشخاص والجماعات.

رابعـا: هورتون ولزلـي.

من الأعمال السوسيولوجية في سبيل إيجاد تفسير علمي لموضوع الانحراف في المجتمع، هناك العمل النظري المحترم لكل من العالمين: (ب. ب. هورتون P. B. Horton) و(ج. ر. لزلي G. R. Leslie) حيث توجت أبحاثهما بوضع نظرية مشتركة، تعنى بتفسير الظاهرة الانحرافية، وفق معالجة نظرية متعددة العوامل، أو ما ذهب إليه العالمان على أساس ثلاث مداخل تفسيرية وهي:

1- مدخل الانحراف الشخصي:

يُعالج الانحراف في هذا المستوى من التحليل باعتباره فشل يرجع – يتعلق أساسا بالشخص المنحرف – إلى عجزه <<... في التوافق مع القيم والمعايير والممارسات السلوكية داخل المجتمع. وبدلا من الامتثال للقواعد السائدة يخرج عليها بشكل انحرافي>>[1].

فالانحراف وفق هذا الطرح هو شخصي، حيث يفسر في ضوء المعطيات المتعلقة بشخصية الفرد من الناحية النفسية والعضوية، تجاوزه للقواعد الخاصة بالسلوك الاجتماعي المقبول.

2- مدخل صراع القيم:

يُنظر إلى الانحراف وفق هذا المدخل كنتاج لصراع قيمي، حيث يمكن انطلاقا من هذا المبدأ تفسير <<... العديد من الجوانب الانحرافية في المجتمع الناتجة عن قيم متصارعة. فإذا ما تضاربت القيم حول بعض الجوانب السلوكية (التي يعتبرها البعض انحرافية بينما ينظر إليها آخرون على أنها سوية) وما ينبغي أن تتخذ إزاءها من تدابير تكون فرصة لظهور السلوك الانحرافي>>[2].

الطرح النظري على مستوى هذا التناول القيمي يتجاوز مجرد كون الانحراف ذو منبع شخصي، وهذا يسلط الضوء على كون الانحراف من الممكن أن يكون نتاج ضبابية ولا فعالية القيم التي تنبثق منها المعايير والقواعد السلوكية في المجتمع. وهذه الحالة هي حصيلة الصراع بين قيم الجماعات في المجتمع، والتي في الغالب لا تمثل نُسخا طبقا للأصل، فهي مختلفة فيما بينها إلى درجة التناقض والتعارض. وهذا من شأنه أن يخلط الأوراق أمام الشخص، وهذا لفقدانه المرجعية الواضحة في تحديد سوية سلوكه، وقد يدفعه هذا إلى الانحراف.

ومن مواطن الصراع القيمي في المجتمع هو ذلك الصراع <<... الذي يحدث لدى الأفراد أثناء عملية التنشئة الاجتماعية في إطار الثقافة التي يعيشون فيها. فالصراع بين بعض القيم التي تلقاها الإنسان مثل الصدق والأمانة، من مختلف القنوات القائمة على عملية التنشئة الاجتماعية كالمدرسة والبيت والأقران

[1] - نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 277.
[2] - نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 278.

وبين ما يجده في الممارسات الواقعية، يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه القيم، الأمر الذي يفتح الباب ويمهد للانحراف بعيدا عنها. وذلك على أساس أن الانحراف هو المدخل المناسب للتعامل مع الواقع>>. [1]

انطلاقا من هذا الطرح، يتبين من جديد أن مضمون العملية الخاصة بالتنشئة الاجتماعية عندما يكون غير واضح ومفصول فيه على مستوى الجماعات الرئيسية، على الأقل: الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، بحيث كل جماعة اجتماعية تقدم رسالة قيمية تختلف بل حتى تتعارض مع بقية الرسالات لدى الجماعات الاجتماعية الأخرى – يفقده ذلك الدلالة والمصداقية لدى الأفراد المستقبلين لمضمون الرسالة القيمية. وهذا من شأنه أن يمهد الظروف لكي يتوجه الأفراد إلى انتهاج أسلوب سلوكي منحرف مقارنة بالقيم الثقافية العامة في المجتمع، ولكنه ذو مصداقية في الحياة الواقعية لدى الأفراد.

[1] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 141.

3- مدخل التفكك الاجتماعي:

انطلاقا من هذا المدخل يعالج الانحراف <<... في ضوء حركة المجتمع أو في ظل عمليات التغير الاجتماعي ونتائجه فارتفاع معدل الجرائم داخل المجتمع يعد نتيجة لتزايد معدلات تغيره>>[1].

ويقدم هذا المدخل تفسيرا أكثر شمولا، مقارنة بالطرح السابق على مستوى مدخل الصراع القيمي، إذ يرتقي في معالجة الانحراف إلى مستوى السياق الكلي لحركية أنظمة المجتمع، ويجعل تزايد وتيرة تغير المجتمع السبب في ارتفاع حجم الجرائم فيه. ويُفسر ذلك باعتبار أن <<... التغير السريع يؤدي إلى ضآلة تمسك أفراد المجتمع بالقيم والتقاليد نتيجة لظهور مواقف وظروف جديدة تتطلب التوافق معها بصورة مختلفة... هذا من شأنه أن يحدث تفككا في بناء المجتمع وفي نماذج العلاقات السائدة بين أجزاء جماعاته الاجتماعية وبين هذه الجماعات وبعضها البعض >>.[2] وفي ضوء هذا التفكك الاجتماعي أو اللاتنظيم الاجتماعي يمكن فهم تعطل فعالية أساليب الضبط، التي كانت تمارس بنجاعة دورها – فيما سبق – في ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع، والذي نجم عنه – هذا العطب – بروز أشكال انحرافية في المجتمع.

انطلاقا من معطيات نظرية (هورتون ولزلي) المتعددة المداخل التفسيرية لظاهرة الانحراف في المجتمع، يمكن إجراء نوع من المقاربة السوسيولوجية ما بين طرح هذه النظرية وموضوع الدراسة (العود إلى الانحراف)، وذلك فيما يخص عدة نقاط:

- الشخص العائد إلى الانحراف يتجاوز الضوابط السلوكية في المجتمع، وهذا حصيلة عدم تمكنه أو عجزه الشخصي في الامتثال للقيم والمعايير في المجتمع.

- بالنظر للتناقض بين ما يتلقاه الشخص على مستوى مؤسسة الأسرة – وما تتميز به من ظروف متنوعة (اقتصادية، مدنية، إيكولوجية، ديموغرافية...) وما تمارسه من تنشئة اجتماعية – وما يجده على مستوى المجتمع من قيم أخرى تمارس واقعيا، هذا قد يجعله (كشخص عائد إلى الانحراف) يفقد الثقة في جدوى ومصداقية مضمون التنشئة الاجتماعية، ومن الممكن أن يسهل عليه انتهاج السلوك الانحرافي الذي يعتقد الشخص العائد إلى الانحراف أنه ذو دلالة ومصداقية وفعالية في المجتمع.

- كذلك يمكن اعتبار العود إلى الانحراف كظاهرة اجتماعية هي نتاج التفكك الاجتماعي، الناجم عن حركية سريعة شملت البناء الاجتماعي والبعد العلائقي بين الأفراد والجماعات في ظل عدم تمكن أساليب الضبط الاجتماعي عن مواكبة هذا التغير السريع. هذا التفكك الاجتماعي يمكن ملاحظته على مستوى مؤسسة الأسرة التي في ظل هذه الظروف المجتمعية من الممكن أنها فقدت سلطتها الضابطة في مراقبة السلوك لدى أفرادها، وهذا ما يمكن أن يفسر استمرار تمادي الشخص في الانحراف في ظل لا فعالية الأسرة كمؤسسة ضابطة في احتواء وتوجيه ورعاية أفرادها من بينهم العائدين إلى الانحراف[*].

---

[1] - نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 278.

[2] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 142.

*** بالإضافة لهذه النظرية المشتركة بين (مورتون ولزلي)، هناك عمل مشترك آخر بينهما، حيث صنفا المنحرفين (أو المجرمين) إلى تسع أصناف، ومن ببينها حسب رؤوف عبيد:**

خامسـاً: المساهمات السوسيولوجية الأخرى.

ينبغي الإشارة إلى أن المساهمة النظرية في ميدان التفسير للظاهرة الانحرافية على مستوى الإنتاج السوسيولوجي الأمريكي لا يتحدد – فقط – بما جاء على مستوى هذا البحث من معالجة: تعلمية لدى (إ. سذرلاند). وأخرى أنومية لدى (ر. ميرتون) وكذلك إيكولوجية وثقافية عند (ك. شو). وكذا متعددة المداخل لدى كل من (هورتون ولزلي).

فأدبيات الطرح السوسيولوجي الأمريكي أوسع بكثير من ذلك – مع العلم أن ما تم عرضه يُعتبر جد مهم على مستوى هذا الطرح – وهذا في ظل أهمية مساهمات نظرية أخرى، ذات مكانة علمية محترمة من بينهما: نظرية صراع الثقافات لـ (ثورستن سللين)، ونظرية الوصم الاجتماعي لـ (هوارد بيكر).

1- ف. (ث. سللين) من خلال تنظيره لنظرية الصراع بين الثقافات في تفسير الانحراف في المجتمع، ركز على أن بالنظر لكثرة انتماءات الفرد في المجتمع للعديد من الجماعات الاجتماعية: الأسرة، شلة الأصدقاء، النادي... << ... يجعل الفرد الاجتماعي في نزاع داخلي من اجل محاولة التوفيق بين الثقافات الفرعية المتناقضة فيما بينها من جهة والمتضاربة مع ثقافة المجتمع الكلي، وهو حائر كيف يضبط سلوكه بالنظر لهذه المرجعيات السلوكية المتعددة والمتضاربة >>[1]. وهذا ما من شأنه أن يولد الانحراف لديه ككائن اجتماعي. في ظل تعدد المرجعيات الثقافية الداخلية في المجتمع، وتصارعها مما يفقدها على مستوى الفرد المصداقية والقوة في تعزيز السلوك المتوافق لديه.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن رؤية الشخص العائد إلى الانحراف على أنه شخص تميزت مراحل حياته بتعددية مرجعية ثقافية في ضبط السلوك داخل المجتمع، هذه التعددية غير المتجانسة فيما بين تركيباتها من الممكن أن تكون قد أفقدته السبل السوية في تقدير (تقييم) وتفرقة السلوك المنحرف عن ذلك

المجرمون بحسب الأخلاق: أي أولئك الذين يمارسون بعض الرذائل الخلقية التي يعود ضررها عليهم أكثر مما يعود على غيرهم، مثل ممارسة القمار والبغاء والزنا وتعاطي الخمر أو المخدرات...

المجرمون بالاعتياد: وهؤلاء – رغم تكرار سلوكهم الإجرامي – لا يحترفون الجريمة ولا ينظمون أسلوب حياتهم عليها، ولذا يعوزهم مورد ثابت للعيش منه، وغالبية جرائمهم تافهة، وهم يمثلون غالبية المحكوم عليهم.

المجرمون المحترفون : وهؤلاء هم المجرمون الذين ينظمون حياتهم على أساليب من الإجرام المنتظم التي تكفل لهم موردا للعيش، وقد تكفل لهم الاحترام الذي يتطلعون إليه، وهم لا يجدون فضاضة في الاعتراف بحالتهم، ويخططون غالبا لجرائمهم بعناية...

ارجع إلى: رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص ص 547-549.

انطلاقا من هذا التصنيف يمكن القول أن:

تصنيف المجرمين حسب الأخلاق هو يدعم فكرة أن الانحراف الاجتماعي هو أوسع نطاقا من مجرد الانحراف القانوني (الجنوح أو الإجرام) من جهة، من زاوية أخرى. يُركز على إمكانية معاودة الشخص الخروج على القواعد الأخلاقية، الضابطة لتواجده الاجتماعي، وهذا بدون شرط المرور عبر بعض مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية كمؤسسة السجن أو حتى مؤسسة القضاء – وهذا يدعم الطرح الذي بُني عليه النقد الموجه لبعض التعريفات المعالجة للعود على مستوى الفصل 1.

أما فيما يخص صنف المجرمين بالاعتياد وأولئك المحترفين فهما يمثلان بدورهما حالتين من الممكن أن يتواجد في إحداهما الشخص العائد إلى الانحراف، والذي قد يكون عاد إلى الانحراف تحت ظروف اجتماعية واقتصادية دفعته إلى ذلك، أو قد يكون عاود الانحراف بالنظر إلى ظروف شخصية (البحث عن الاحترام والتقدير مثلا) أو يمكن إرجاع ذلك إلى البحث عن تحقيق / تحسين مورد العيش يضمن لهم حياة اجتماعية واقتصادية جد مريحة.

[1] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 140.

الممتثل. وهذا في ظل صراع داخلي من أجل محاولة التوفيق فيما بين المرجعيات الثقافية غير القابلة للتوفيق مع غيرها من مرجعيات ثقافية(*).

2- وكذلك من النظريات المحترمة سوسيولوجيا على مستوى الطرح الأمريكي، هناك نظرية الوصم الاجتماعي(**) لدى (هوارد بيكر). وهي تركز بالأساس على أن الظاهرة الانحرافية <<... نسبية غير ثابتة تخضع في طبيعتها إلى تعريف الجماعة وتنشأ بحكمها إذ أن الجماعة هي التي تعتبر بعض أشكال السلوك خروجا كبيرا على قواعدها ومعاييرها التي يرتضيها. لذلك يوسم فاعلها بوسمة الخروج على المجتمع. أو بالأحرى الخروج على قواعد الجماعة ومعاييرها>>(1).

وهذا الطرح يركز على القسم الأول في مدخل نظرية الوصم الاجتماعي؛ حيث يعالج هذا القسم لماذا وكيف يتم وصم أفراد معينين بصفة أو بوصمة الانحراف؟ فهو يمثل بالأساس نتاج ردة الفعل الاجتماعي.

في حين هناك قسم آخر لهذه النظرية يعالج <<... تأثير التسمية على السلوك المنحرف المترتب على ذلك>>(2). وهنا يبرز جانب آخر مهم في طرح هذه النظرية، وهو اعتبار أن الانحراف – من زاوية أخرى – هو نتاج تطبيق أو إصدار هذا التعريف المجتمعي على الشخص.

وعلى ضوء هذه المعالجة النظرية لـ (هـ. بيكر) يمكن إجراء قراءة سوسيولوجية – متواضعة – لموضوع العود إلى الانحراف من زاويتين:

من الممكن أن يكون الشخص العائد إلى الانحراف (*) قد تعرض قبل مآله الأخير نحو الانحراف إلى وصمة اجتماعية انحرافية، ساهمت في عدم رجوعه إلى الامتثال للقواعد السلوكية، مسهلة أمامه بذلك كل الظروف لينساق من جديد وراء مغريات عالم الانحراف.

*** للاستزادة فيما يخص نظرية (ث. سللين) في صراع الثقافات ارجع إلى: رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص ص 194-195.**
محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 109.
فوزية عبد الستار: مرجع سابق، ص ص 49-50.
**** هناك بعض الاختلاف فيما يخص الترجمة اللغوية لـ Labelling theory بحيث هناك من يترجمها إلى:**
- نظرية التسمية: فرانك ب. ويليامز III ومارلين د. ماك شان. مرجع سابق، ص 204.
- نظرية الوصم: عدنان الدوري: جناح الأحداث (المشكلة والسبب). مرجع سابق، 198. كذلك دون. سي. جيبونز وجوزيف ف. جونز. مرجع سابق، ص 166.
- نظرية التسمية أو العنونة أو الوصم: محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص 395.

[1] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 134.

[2] - فرانك ب. ويليامز III ومارلين د. ماك شان: مرجع سابق، ص 210.

*** تجدر الإشارة أن مصطلح العود إلى الانحراف يُمكن إيجاد ما يمثله على مستوى نظرية الوصم الاجتماعي، فقد جاء ليمرت بتسمية الانحراف الثانوي، وهو <<ينشأ غالبا عن عاملين أساسيين هما: المخالفات المتكررة للمعايير – الخبرة الناشئة عن عملية الردود الاجتماعية والتي غالبا ما تعود إلى الانحرافات اللاحقة >>. دون سي جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع ســـــابق، ص ص 169-170.**

حيث في حالة العائد إلى الانحراف قد مر بمؤسسة القضاء ووجهت له عقوبة، فهو حتى عندما ينفذها، لا يزال ككائن اجتماعي متابعا من طرف هذه اللعنة الاجتماعية، وكأن الجزاء القانوني – في هذا المثال – ليس كاف لدى أفراد المجتمع لتقبل توبة ذلك المنحرف السابق، فهو يظل مجرما إلى ما لا نهاية – على الأقل لدى البعض منهم، وهنا يبرز التساؤل التالي:

هل وضعية المعنون أو المبصوم بالصفة الانحرافية، وما تتضمنه هذه الوضعية من ظروف نفسية واجتماعية واقتصادية سيئة ومنفرة ساهمت في توجيه الشخص التائب (المنحرف السابق) إلى معاودة الانحراف: كردة فعل – هذه المرة منه شخصيا – على المغالاة في عقابه ونبذه من أن يتواجد ككائن إنساني داخل المجتمع؛ وذلك يتجسد لما تُوصد أمام التائب سبل وإمكانية إعادة الاندماج في المجتمع؟.

من جهة أخرى [**]، يمكن معالجة العود إلى الانحراف انطلاقا من افتراض أن الشخص المعاود للانحراف رغم أنه ارتكب بعد انحرافه الأول فعلا معاقب عليه مجتمعيا (بصفة رسمية أو غير رسمية) إلا أنه لم يتعرض للتصنيف ضمن المعاقبين[***]. وعليه يمكن طرح السؤال التالي:

هل يا ترى عدم تعرض الشخص العائد إلى الانحراف للعقاب الاجتماعي الذي يُصنف في ضوئه على أنه منحرفا – وبالتالي يُوصم بوصمة المنحرف – هي ميزة شخصية يتصف بها ذلك العائد؟

**** تمثل هذه الحالة مجرد استنتاج قام به الباحث، وليس هي عبارة عن حالة جاءت بها النظرية، لأن النظرية تعالج التعرض للوصم وليس العكس.**

***** أو أنه لم يعلم بأنه وُصِم بالمُعاقب نظرا لارتكابه فعلا ما.**

خلاصة الفصل:

اِنطلاقاً مما تقدم عرضه لبعض النظريات العلمية المفسرة للانحراف أو الجريمة، يمكن التركيز على النقاط التالية:

هذه النظريات تنبثق بالأساس من نظرة علمية محدودة النطاق، إذ أنها كطرح علمي لا تتعدى حدود التخصص المعرفي، الذي يُعد المنتج الأساس لها. فهي كنظريات تعالج الانحراف أو الجريمة إما من الناحية العضوية، أو النفسية، أو الاجتماعية، وهذا مع تسجيل بعض محاولات الانفتاح العلمي الجاد على تبني طرحات التخصصات الأخرى (تعدد العوامل).

من جهة أخرى تعد هذه النظريات نتاج إبداع البيئة الغربية، وما تقدمه من معالجة خاصة بها للشخصية الإنسانية السوية أو المنحرفة (المجرمة)، وهذا وفق مرجعيات ومنطلقات فكرية وإيديولوجية هي الإفراز الحقيقي لطبيعة الثقافة الغربية.

وعلى ضوء ما تقدم، ينبغي القول أن محاولة قراءة ظاهرة العود إلى الانحراف كظاهرة اجتماعية انحرافية في المجتمع الجزائري، انطلاقا من الطرح الغربي المفسر لهذه الظاهرة، تعتبر محاولة جد قاصرة من الناحية الإيستمولوجية.

من جانب آخر، فإن المنطلقات الفكرية التي تقوم عليه النظريات المفسرة للانحراف يمكن اعتبارها بأن لها طرح يتميز بفهم خاص لحقيقة الوجود (المادي، والإنساني)، وكذلك حقيقة بناء الشخصية الإنسانية، وحقيقة رسالة الإنسان في المجتمع ككينونة اجتماعية، في ظل كينونة عظمى سماوية هو الله عز وجلّ، الذي ارتضى لعباده الإسلام كآخِر الديانات السماوية، أنزل على خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم.

تمهيد:

انطلاقا مما جاءت به المعالجة العلمية لبعض الطرح فيما يخص النظريات الانحرافية –على مستوى الفصل الثالث – يمكن القول أن ظاهرة العود إلى الانحراف هي عبارة عن نتاج تفاعل الجانب الشخصي مع الجانب البيئي – الاجتماعي.

وفيما يخص الطرح البيئي – الاجتماعي فهو يعالج ظاهرة العود إلى الانحراف كحصيلة للبيئة الاجتماعية (العامة، الخاصة) والتي من بينها هناك البيئة الأسرية – كبيئة اجتماعية خاصة – التي يمكن اعتبارها من أهم الظروف المحيطة بظاهرة العود إلى الانحراف.

ولهذا سيتم على مستوى هذا الفصل التطرق إلى معالجة ظروف البيئة الخاصة الأسرية للشخص العائد إلى الانحراف، وذلك باعتماد تلك العوامل كمميزات وخصائص وظروف، يمكن على ضوئها معرفة أو محاولة تعريف الشخص العائد إلى الانحراف – من هذه الزاوية.

الفرع الأول: البيئة والعـــــــــــود إلى الانحراف.

المبحث الأول: تصنيف العوامل البيئية.

المطلب الأول: العوامل الخارجية العامة.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية الخاصة.

المبحث الثاني: مميزات البيئة الخاصة بالعائد إلى الانحراف

المطلب الأول: النسبية.

المطلب الثاني: الوحدة.

المطلب الثالث: متعددة.

الفرع الأول: البيئة والعود إلى الانحراف.

يجمع الكثير من الباحثين والكتاب في مجال البحث في موضوع العود إلى الانحراف، كظاهرة اجتماعية انحرافية، أنها من الممكن أن تكون نتاج لعوامل خارجية، لا تتعلق بشخصية العائد إلى الانحراف، وإنما << ... تتصل بالوسط الذي يعيش فيه، ويكون من شأنها التأثير على سلوكه وتوجهه نحو اقتراف الجريمة..>>[1].

وهذه العوامل الخارجية هناك من يصطلح على تسميتها بالعوامل البيئية، ويراد بها تلك القوى والأوضاع والظروف التي تحيط بالشخص المنحرف – بما في ذلك العائد إلى الانحراف. وهي من الممكن أن يكون لها دور مؤثر عليه، بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وعلى هذا الأساس يرى (أحمد حبيب السماك) فيما يخص العوامل البيئية على أنها عبارة عن: << ... مجموعة المؤثرات الطبيعية والدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها من القوى الاجتماعية المتواجدة في بيئة الفرد، والتي يمكن أن يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر على شخصيته وسلوكه الاجتماعي>>[2].

إذن، على ضوء ما جاء به (أحمد حبيب السماك)، يمكن اعتبار أن هذه العوامل البيئية – التي يُتعامل معها على مستوى هذا البحث كمنطلقات وأرضية مرجعية لمجرد معرفة الظروف المجتمعية وخاصة منها الأسرية للشخص العائد إلى الانحراف – هي متعددة ومتنوعة، فهي تتعلق من جهة بالجانب الطبيعي (كظواهر طبيعية)، وبالجانب الاجتماعي (كظواهر اجتماعية) من جهة أخرى.

المبحث الأول: العوامل البيئية وتصنيفها.

من زاوية أخرى، يمكن تقسيم العوامل البيئية المؤثرة في توجه الشخص إلى الانحراف والعودة إليه، انطلاقا من طبيعة العلاقة التي تربطه بها – سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة- إلى: عوامل بيئية عامة تحيط بجميع أفراد المجتمع – نسبا – الذي ينتمي إليه الشخص العائد إلى الانحراف، وأخرى عوامل بيئية خاصة بالمحيط المباشر للشخص العائد.

وهذه العوامل، سواء أكانت عامة أم خاصة، يصنفها (أحمد حبيب السماك) إلى عوامل أخرى فرعية خاصة بكل شكل منها، وهي فيما يخص:

---

[1] - محمد شلال العاني وعلي حسن طوالبة: **علم الإجرام وعلم العقاب.** ط1، دار المسيرة، عمان، 1998، ص 161.

[2] - أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص 194.

المطلب الأول: العوامل الخارجية العامة.

مقسمة بدورها إلى:[1]

- عوامل طبيعية.
- عوامل حضارية (ويطلق عليها البعض العوامل الثقافية).
- عوامل سياسية.
- عوامل تشريعية أو جزائية.
- عوامل اقتصادية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية الخاصة بالشخص.

<< ... تنقسم أيضا إلى عوامل اجتماعية، وعوامل اقتصادية، وعوامل طبيعية >>[2]. من بين هذه العوامل الخارجية الخاصة بالشخص (سواء المنحرف المبتدئ أو العائد)، ما هي بمثابة بيئة اجتماعية خاصة به، حيث يتواجد فيها اجتماعيا، إذ يدخل على مستواها في جملة من العلاقات الاجتماعية مع العديد من الكائنات الاجتماعية التي تحيط به. من جهة أخرى تشكل البيئة الخاصة بما تتضمنه من ظروف مميزة، الوسط أو المحيط الاجتماعي الخاص بذلك الشخص، الذي يعمل على التأثير – بصفة مباشرة أو غير مباشرة – في قولبة تكونه الاجتماعي، دون سواه من أفراد المجتمع.

فهذا الوسط الاجتماعي (البيئة الخاصة) بما تمتاز به من ظروف اجتماعية متنوعة، يعتبرها البعض بأنها وراء بروز السلوك الانحرافي في المجتمع، وفي هذا المجال يرى (السيد رمضان) أن هذا السلوك هو << ... نتيجة للظروف الاجتماعية التي تحيط بالفرد وتميزه عمن عداه، أي نتيجة لتلك العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا، وترتبط حياته بحياتهم لفترة من الزمن طويلة أو قصيرة >>[3].

فكما سبق ذكره في بداية هذا الفصل، أن البعد الشخصي وما يمثله من بنية نفسية وأخرى عقلية، وعضوية، لا يكون لها دور يذكر – في تقدير بعض الباحثين– في بروز الانحراف أو العود إليه، وهذا في ظل البعد البيئي وخاصة منه الاجتماعي. وحتى وإن كان للجانب الشخصي (البيئة الداخلية) دور في توجه الشخص نحو العود إلى الانحراف، فيظل هذا الدور ليس فعالا في ظل تواجد تأثير العوامل الاجتماعية (ومن بينها البيئة الخاصة بالشخص العائد إلى الانحراف). ولهذا يذهب (معتصم زكي السنوي) إلى اعتبار أن العوامل الاجتماعية –بما فيها البيئة الخاصة– تساهم <<...وإلى حد كبير في نشوء ظاهرة العود فالمجرم بصفاته الشخصية ومميزاته الطبيعية والانتروبولوجية ليس هو الأساس الوحيد للإجرام بل الوسط

---

[1] - أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص 195.

[2] - أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص 195.

[3] - السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة**. ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص23.

الاجتماعي هو العامل الآخر المهم لنشوء ظاهرة العود... وقد يكون العود أحيانا [راجعا] لظروف اقتصادية سيئة يمر بها الجاني كالفقر والعوز مثلا... كما أن للبيوت الرديئة والأسر المتصدعة أثرها الكبير في هذه الظاهرة إضافة إلى العيش في مناطق تكثر فيها الجريمة وتنتشر فيها الرذيلة، فكثير من العائدين ينحدرون من هذه الأسر والبيئات. ومن السهل على هؤلاء الانحدار في طريق الجريمة والعود إليها ثانية بسبب أوضاعهم الاجتماعية هذه وحياتهم البيئية>> [1].

وفي الاتجاه ذاته الذي ذهب إليه (معتصم زكي السنوي)، ورد إثر المداخلات التي قدمت في إطار انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لعلم الإجرام بلاهاي، تقريرا قدمه (كريستيانسن) جاء فيه <<... أن عود السجين للجريمة [هذا العود هو حالة من حالات العود إلى الانحراف] مرة أخرى أو عدمه، ومتى يرتكب جريمته الأخرى، من الأمور التي تبدو مشروطة بعوامل ظروفه الاجتماعية بغض النظر عما إذا كان ذكاؤه عاديا أو كان غبيا، وما إذا كان ناضجا أو غير ناضج، أو ما إذا كان يتسم بنقص في الخلق أو كان سويا...>>[2]. ويضيف كذلك <<... أنه مع الاعتراف بتأثير العوامل الفردية إلى حد بعيد في فئة معتادي الإجرام[*]. إلا أن هناك نتائج للعديد من الدراسات تشير إلى تأثير العوامل الاجتماعية ليس فقط في حالة العائدين الأسوياء، بل أيضا في حالة الجانحين الذين يعتبرون منحرفين أو مرضى من الناحية النفسية"[3].

هذه الإضافة النوعية التي جاء بها أستاذ علم الإجرام بجامعة كوبنهاجن تركز من جديد على مدى أهمية البيئة الاجتماعية – الخاصة – في التأطير لنشوء أو إبراز ظاهرة العود إلى الانحراف.

المبحث الثاني: مميزات البيئة الخاصة بالعائد إلى الانحراف.

إن احتدام النقاش بين أنصار التفسير النفسي في شرح ظاهرة العود إلى الانحراف وأنصار التفسير البيئي، يوجه المعالجة النظرية على مستوى هذا الفصل إلى ضرورة معرفة مميزات البيئة الخاصة التي ينشأ على مستواها المنحرف أو العائد إلى الانحراف، وهذا لتبيان أن الاندفاع وراء أي من التفسيرين بدون التريث المنهجي والنظري من الممكن جدا أن يبعد البحث العلمي في هذا المجال عن اكتشاف تلك الظروف –الاجتماعية على سبيل المثال– المميزة على الأقل للشخص العائد إلى الانحراف.

المطلب الأول: النسبية.

---

[1] - معتصم زكي السنوي: مرجع سابق، ص 40.

[2] - أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص 199.

*** تجدر الإشارة إلى أن فئة معتادي الإجرام بالإضافة إلى فئة محترفي الإجرام، هما عبارة عن فئتين لطائفة المجرمين العائدين، وهذا انطلاقا مما جاءت به تقارير الباحثين المشاركين في المؤتمر الثالث لعلم الإجرام. كذلك يصطلح بعض العلماء على تسمية محترفي الإجرام بالمجرمين اجتماعيا، وهذا بالنظر لارتباط سلوكهم غالبا بالعوامل الاجتماعية، في حين يطلق على معتادي الإجرام تسمية المجرمين فرديا، وهذا انطلاقا من ارتباط سلوكهم بالعوامل النفسية أو التكوينية أو المرضية. للاستزادة ارجع إلى:**
أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص ص 197-198.
ملاحظة: يتم التعامل مع معتادي ومحترفي الإجرام –على مستوى هذا البحث- بصفتهما حالتين من حالات العود إلى الانحراف.

[3] - أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص ص 198-199.

فالبيئة الخاصة بالشخص تمتاز بالنسبية، ويتضح ذلك فيما يخص تنوع وخصوصية الظروف المحيطة بالشخص العائد إلى الانحراف، والتي من الممكن أن تكون ظاهرة العود إلى الانحراف نتاجا لها، وتتضح هذه النسبية أكثر من حيث العامل الزمني، والعامل المكاني وحتى العامل الإنساني، فهذه الظروف تتنوع بدورها باختلاف هذه العوامل. وفي هذا الاتجاه يرى (أكرم نشأت إبراهيم) أنه <<... لكل فرد بيئة خاصة تختلف عما لغيره من فئات خاصة، كما قد تختلف بيئة الفرد نفسه من وقت لآخر، تبعا لتغير الأوضاع والظروف المحيطة به>> [1].

المطلب الثاني: الوحـدة.

من ناحية أخرى تمتاز البيئة الخاصة بالشخص بخاصية الوحدة، حيث أن رغم اختلاف وتعدد العوامل والظروف المميزة للبيئة الخاصة بالشخص العائد إلى الانحراف، إلا أنها يمكن اعتبـارها <<... وحدة غير قابلة للتجزئة وهي لذلك تتكامل في تأثيرها على سلوك الشخص... [حيث أن سلوكه] هو ثمرة تفاعلها وتضافرها>> [2].

وعلى ضوء هاتين الخاصيتين (النسبية والوحدة) لا يمكن اعتبار أن تأثير البيئة (بما في ذلك البيئة الخاصة) ينحصر أو يتحدد في دور ظرف خارجي واحد، بدون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تأثير ظروف خارجية أخرى في تفاعلها مع البيئة الداخلية للشخص – أي التكوين الشخصي. وفي هذا المجال يرى (فتوح عبد الله الشاذلي) أن <<... تأثير البيئة لا يحدثه ظرف خارجي واحد مهما كانت أهميته، بل إن تأثيرها هو نتاج تفاعل مجموع الظروف الخارجية فضلا عن التكوين الشخصي للفرد بطبيعة الحال، وهذا ما يفسر اختلاف تأثير الظرف الخارجي الواحد، كالفقر مثلا، باختلاف الأشخاص>> [3].

المطلب الثالث: متعددة.

بالإضافة لما سبق، يرى (سليمان عبد المنعم سليمان) أن البيئة الخاصة للشخص بصفة عامة –بما في ذلك المتعلقة بالعائد إلى الانحراف <<... تغطي في حقيقة الأمر كافة أشكال العلاقات الاجتماعية التي تكون للفرد وسطه الاجتماعي كالأسرة ومجتمع الأصدقاء والمهنة والعلاقة الزوجية...>> [4].

وانطلاقا من هذا يمكن تقسيم البيئية الخاصة للعائد إلى الانحراف إلى بيئات خاصة فرعية، لعل من أهمها – إن لم تكن كلها:

- بيئة الأسرة: التي ينشأ فيها العائد إلى الانحراف، ويتعلق الأمر كذلك بالأسرة التي يكونها العائد بنفسه.

---

[1] - أكرم نشأت إبراهيم: **علم الاجتماع الجنائي**. ب ر ط، الدار الجامعية، بيروت، بـ تاريخ، ص 29.

[2] - فتوح عبد الله الشاذلي: **علم الإجرام وعلم العقاب (الجزء 1: علم الإجرام العام)**. ط1، دار الهدى للمطبوعات، الإسكندرية، 1993، ص 203.

[3] - فتوح عبد الله الشاذلي: المرجع السابق، ص 204.

[4] - سليمان عبد المنعم سليمان: **أصول علم الإجرام القانوني**. ب ر ط، الجامعة الجديدة للنشر، بدون مدينة النشر، 1994، ص 385.

- بيئات أخرى: بالإضافة إلى بيئة الأسرة (العائلة، الأسرة الخاصة) هناك بيئات فرعية أخرى، لها دور كبير في تشكيل شخصية الإنسان بصفة عامة، وهي: بيئة الحي(*)، بيئة المدرسة، بيئة العمل.

وسيتم التركيز على مستوى هذا الفصل على تلك الظروف الأسرية الخاصة بالعائد إلى الانحراف، وهذا لا ينفي بشكل أو بآخر دور بقية البيئات الأخرى. من جهة أخرى، سيتم التعامل مع هذه الظروف باعتبارها خصائص ومميزات من الممكن أن تخص بالشخص العائد إلى الانحراف، بحيث سيُبتعد قدر الإمكان عن تناول هذه الظروف الأسرية كعوامل تؤدي إلى العود إلى الانحراف، لأنه لا يدخل ضمن أهداف ولا حتى منهجية البحث الحالي، وهذا لا يعني عدم الاستعانة بها في توجيه عملية التوجيه البحث ولكن بتوقف الأمر عند مستوى التوجيه والمنطلقات وليس العلاقة السببية.

فيا ترى ما هي الظروف البيئية الأسرية الخاصة بالعائد إلى الانحراف؟

*** سيتم معالجة بيئة الحي التي يتواجد فيها العائد إلى الانحراف ضمن معالجة الظروف الأسرية المميزة له، وهذا باعتبار الحي بعد من الأبعاد المادية المتعلقة بنظام الأسرة سواء منها (الأسرة) المنتجة أو التي تضم العائدين إلى الانحراف، أو حتى الأسوياء اجتماعيا.**

الفرع الثاني: ظروف البيئة الأسرية الخاصة بالعائد إلى الانحراف.

المبحث الأول: التعريف بالأسرة.

المطلب الأول: من الناحية النظرية.

أولا: تعريف ما كيفر وبيج.

ثانيا: تعريف برجيس ولوك.

المطلب الثاني: من الناحية الإجرائية.

المبحث الثاني: تصنيفات أنواع الأسر.

المطلب الأول: التصنيف على أساس الشكل.

أولا: الأسرة النواة.

ثانيا: الأسرة متعددة الزوجات.

ثالثا: أسرة الزواج المتكرر.

رابعا: الأسرة الممتدة أو المركبة أو المتصلة.

المطلب الثاني: التصنيف على أساس الانتساب.

المطلب الثالث: التصنيف على أساس الإقامة.

المطلب الرابع: التصنيف على أساس السلطة.

أولا: الأسرة الأبوية.

ثانيا: الأسرة الأمومية.

ثالثا: الأسرة الأبنائية.

المطلب الخامس: التصنيف على أساس الوظيفة وأنماط التفاعل في تحقيق الأهداف.

أولا: الأسرة الفوضاوية.

ثانيا: الأسرة المنعزلة.

ثالثا: الأسرة الواضحة.

المبحث الثالث: الأنظمة الداخلية للأسرة.

المطلب الأول: النظام الزواجي.

أولا: الإشباع العاطفي والجنسي.

ثانيا: مثاليات وأهداف الأسرة.

ثالثا: اتجاههما نحو تربية الأطفال.

رابعا: اقتصاديات الأسرة.

المطلب الثاني: النظام (الأبوي) الوالدي.

أولا: التعهد والرعاية.

ثانيا: الحماية.

ثالثا: التنشئة الاجتماعية.

المطلب الثالث: النظام الأخوي.

أولا: التعليم والتلقين.

ثانيا: التعلم.

ثالثا: التآزر والتكاتف.

المبحث الرابع: التفكك (المـادي – المعنوي) الخاص بأسرة العائد إلى الانحراف.

المطلب الأول: التفكك المادي.

أولا: التفكك المادي فيما يخص الوالدين.

ثانيا: التفكك المادي فيما يخص حجم الأسرة.

ثالثا: التفكك المادي فيما يخص بعض لظروف الإيكولوجية.

المطلب الثاني: التفكك المعنوي.

أولا: التربية غير السليمة.

ثانيا: المستوى الأخلاقي لأفراد الأسرة.

ثالثا: العلاقات فيما بين أراد الأسرة.

الفرع الثاني: ظروف البيئة الأسرية الخاصة بالعائد إلى الانحراف.

المبحث الأول: التعريف بالأسرة.

إن البحث في التراث السوسيولوجي فيما يخص تقديم معالجة مفهمية لمادة الأسرة، لم يُكلل بإيجاد تعريف عام وموحد بين جموع الباحثين بل الطرح السوسيولوجي – وبالأخص منه السوسيو-أسري <<... يوضح لنا مجموعة من التعريفات المميزة التي ترتبط بالأسرة...>>[1].

إذن عملية البحث عن تعريف الأسرة، يجد نفسه صاحبها أمام مجموعة من التعاريف، التي رغم معالجتها لمادة مفهمية واحدة إلا أنها اختلفت في مضامينها -هذه التعريفات- وهذا بالنظر لاختلاف الزاوية المعرفية -المنبثقة من خصوصيات ثقافية ومجتمعية وأخرى إيديولوجية- الذي ينظر إليها الباحثون عند تحديدهم لمادة الأسرة. ومن بين العدد الهائل من التعاريف، يمكن عرض البعض منها، ومن بينها هناك:

المطلب الأول: من الناحية النظرية.

أولا: تعريف ماكيفر وبيج.

حيث يرى الباحثان أن الأسرة هي عبارة عن <<جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقة جنسية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال وتقديم الخدمات والرعاية لهم. وقد تكون داخل الأسرة علاقات أخرى ولكنها تقوم على معيشة الزوجان، وهما يكونا معا مع أطفالهما وحدة مشتركة أو متميزة...>>[2].

يقوم هذا الطرح على مستوى هذا التعريف بالأساس على الجانب الوظيفي في الأسرة، حيث عن طريق إشباع الغريزة الجنسية من الممكن أن يتم إنجاب أطفال، يتعين حينئذ على الأبوين تقديم الحماية والرعاية لهم. من جانب آخر تعد العلاقة الزوجية بين الطرفين (المرأة – الرجل) قاعدة أساسية لانطلاقة باقي العلاقات على مستوى الأسرة.

من ناحية أخرى، لا يتضح على مستوى هذا الطرح على أي أساس يتم إشباع الغريزة الجنسية بين الرجل والمرأة ؟ بمعنى هل يشترط في ذلك أن يكون عن طريق عقد الزواج مثلا ؟ من ناحية أخرى، هل يا ترى يستحيل تواجد بناء اجتماعي يطلق عليه الأسرة يتم / يحدث كنتاج لروابط اجتماعية أخرى ؟

لمحاولة الإجابة على هذا الإشكال يحاول صاحبي التعريف الموالي تقديم تعريف آخر للأسرة.

---

[1] - عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع النشأة والتطور.** ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 253.

[2] - عبد الله محمد عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 253.

ثانيا: تعريف بيرجيس ولوك.

<<فالأسرة مجموعة من الأشخاص يرتبطون معا بروابط الزواج أو الدم أو التبني، يعيشون في منزل واحد. ويتفاعلون معا وفقا لأدوار اجتماعية محددة. ويعملون للمحافظة على نمط ثقافي واحد>>[1].

انطلاقا من هذا التعريف يتبين أن بناء الأسرة من الممكن أن ينبثق من عدة روابط اجتماعية؛ فالعلاقة الجنسية الناجمة عن عقد الزواج (مدني، ديني) هي رابطة اجتماعية. كذلك تتشكل الأسرة انطلاقا من علاقة القرابة الدموية – وهنا يتسع المجال البشري على مستوى الأسرة (مقارنة بتعريف: ماكيفر وبيج) ليشمل بالإضافة للأب والأم والأطفال، أفرادا من الأسرة الممتدة (العائلة). كذلك من الروابط الاجتماعية لانعقاد الأسرة كتواجد اجتماعي هو التبني أو التكفل –في الإسلام– للأطفال، وهذا من الممكن أن يكون في حالة عدم إنجاب أحد الزواجان أو الزوجان معا للأطفال، مثلا.

كذلك ركز هذا التعريف أن الأسرة تمتاز من الجانب المادي، بتواجد أفرادها في حيز المنزل الذي يجمعهم جميعا، من جهة أخرى تتميز هذه الأسرة بجملة من المنطلقات الثقافية التي تشكل نموذج مرجعي في السلوك، يتم بموجبه ضبط العلاقات الاجتماعية (الداخلية والخارجية) لأفراد الأسرة. وفي الاتجاه ذاته يؤطر تواجد الأفراد داخل الأسرة جملة من الحقوق والواجبات والتي على ضوئها تتحدد الأدوار الاجتماعية لكل فرد منهم.

من ناحية أخرى، يمكن استنتاج أن رغم تعدد الروابط الاجتماعية التي يتم بموجبها قيام كيان الأسرة، وما ينجم عن ذلك من تحديد الأدوار الاجتماعية لأفرادها بداخلها، إلا أن أساس هذه الروابط يظل متوقف على حدوث الزواج بين الرجل والمرأة، فهو شرط افتتاح المسيرة الأسرية. وهناك من يضيف لهذا الشرط: إنجاب الأطفال. ويتبين ذلك على مستوى التعريف الموالي.

ثالثا: تعريف لـ م.أ. بيومي و ع.ع. ناصر.

<<... الأسرة Family ... تشمل الزواج والإنجاب ومجموعة المكانات والأدوار... المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب، فالزواج شرط أساسي لقيام الأسرة، إلا أن الأسرة تعني في المجال الأول مكانات وأدوار...>>[2].

بالإضافة لما سبق ذكره فيما يخص هذا التعريف، من اشتراط توفر الزواج والإنجاب لقيام الأسرة، إلا أن الأسرة ليست فقط مجرد عقد زواج وإنجاب أطفال، بل الأمر أعمق من ذلك بكثير – وهذا رغم أهمية هذين الشرطين – فالقضية تتعلق بشبكة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة، والتي يتم في مجالها تحديد المكانات والأدوار الاجتماعية لكل فرد منها. من جهة أخرى هما بدورهما تساهمان في رسم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة.

---

[1] - عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 255.

[2] - محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم ناصر: **علم الاجتماع العائلي (دراسة التغيرات في الأسرة العربية)**. ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 56.

هذه العينة –المحدودة جدا– من مجموعة التعاريف المعالجة لمادة الأسرة تتميز باختلاف نسبي فيما بينها، ويرجع (عبد الله محمد عبد الرحمن) هذا الاختلاف إلى:[1]

- اختلاف طبيعة المجتمع الذي توجد فيه الأسرة.
- تنوع وتعدد الأنماط المختلفة للأسرة من حيث الشكل أو الإقامة أو النسب.

ولهذا يرى (فرانسوا دو سنقلي François de Singly) [2] << ... أنه لا يوجد تعريف واحد للأسرة المعاصرة، من جهة يرجع ذلك إلى أن أشكال الأسرة متعددة... من الأسرة التقليدية إلى الأسرة أحادية الوالد... ومن جهة أخرى، فإن الأفراد والمؤسسات يغيرون من وجهات نظرهم انطلاقا من مصلحتهم>>[2].

المطلب الثاني: من الناحية الإجرائية.

الأسرة كنظام اجتماعي هي عبارة عن بيئة خاصة بالشخص العائد إلى الانحراف، تتميز بتنوع الظروف[*] الاجتماعية المشكلة لها (من الناحية الديمغرافية، التعليمية، الاقتصادية، الإيكولوجية، العلائقية...إلخ). من ناحية أخرى يمكن أن تكون البيئة الأسرية تتميز بـ:

- أنها تشكلت إثر قيام الرابطة الزواجية بين رجل وامرأة.
- من الممكن أن تكلل هذه الرابطة الزواجية بإنجاب أطفال، أو يتم التكفل بأطفال لآخرين (من ممكن أن يكونوا نتيجة زواج سابق لأحد أو لكلا الزوجين).
- من الممكن كذلك أن تكون أسرة العائد إلى الانحراف عبارة عن الأسرة الممتدة (العائلة).
- من جهة أخرى يمكن أن يجمع أفراد الأسرة مسكن خاص بهم. كما يمكن أن يجمعهم فيه أقارب من قبل الزوج أو الزوجة.
- كذا قد يكون لفرد أو لعدة أفراد على مستوى الأسرة ماضي انحرافي أو حتى مجرد ماضي إجرامي.
- أضف إلى ذلك أن البيئية الأسرية قد تتميز بخلل وظيفي (تفكك معنوي) أو خلل بنائي (تفكك مادي)، أو الحالتين معا، على مستواها كنظام اجتماعي.

تجدر الإشارة على مستوى التوظيف المفهمي فيما يخص هذا البحث، أنه سيتم استخدام مفردة **العائلة** وهذا للدلالة على البيئة الأسرية التي ينتمي إليها الشخص العائد إلى الانحراف، وهذا سواء أكانت

---

[1] - عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 255.

[2] - François de Singly : « Sociologie de la famille ». **Dictionnaire de sociologie.** SNE. Sous la direction de : André Akoun et Prière Ansart, Le Robert/Seuil, Paris, 1999, P 217.

*** ينبغي التركيز في سياق التطرق إلى مصطلح الظروف –على مستوى هذا البحث- أنه يتم التعامل معه على أساس الإشارة إلى جملة من المميزات والخصائص الاجتماعية، المتعلقة بأسرة الشخص العائد إلى الانحراف –العائلة أو الأسرة الخاصة به- وذلك من نواحي سوسيو-أسرية مختلفة، والتي من بينها:**
الناحية الديموغرافية، المستوى التعليمي والتربوي، الحالة الاقتصادية، الواقع العلائقي، المسار الانحرافي والإجرامي، الجانب الإيكولوجي ... الخ.

الأسرة أصلية أو أسرة التوجيه أو التكفل. في حين سيتم توظيف مفردة **الأسرة** للإشارة إلى ذلك البناء الاجتماعي الذي كونه الشخص – العائد إلى الانحراف – بدوره.

ويرجع الاستخدام المفهمي الثنائي (العائلة، الأسرة) للدلالة على البيئة الأسرية الخاصة بالشخص العائد إلى الانحراف وهذا بغية التأكيد أن الأسرة كنظام اجتماعي تختلف أشكالها، وأكثر من ذلك تختلف التصنيفات الخاصة بأشكالها، فيا ترى ما هذه التصنيفات وما هي هذه الأشكال ؟

المبحث الثاني: تصنيفات أنواع الأسر.

تقدم فيما يخص المعالجة المفهمية لمادة الأسرة أنه من أسباب عدم وجود تعريف واحد للأسرة يجمع بين الباحثين بصفة عامة وعلماء الاجتماع خاصة، هو تعدد واختلاف أشكال الأسرة. ولهذا توجه الباحثون إلى دراسة هذه الأشكال، وتقسيمها في شكل تصنيفات ومن بين هذه التصنيفات هناك:

المطلب الأول: التصنيف على أساس الشكل.

أولا: الأسرة النواة.

<<وهي تعتبر الأسرة الصغيرة والتي تسود طبيعة المجتمع البشري الحديث، وهي تتألف عموما من الزوج والزوجة وأولادهما المباشرين، كما يطلق مصطلح آخر على هذه الأسرة باسم **الأسرة الصغيرة الزواجية** Conjugal Family>>[1].

من الممكن أن تكون هذه الأسرة بدون أطفال، وحينئذ يصطلح على تسميتها بـ **الأسرة النووية الثنائية**[2].

كذلك يمكن أن تكون الأسرة ذات الوالد الواحد، وهي عادة ما تضم <<... أطفالا في سن ما قبل المدرسة أو في مراحل تعليمية، وتنشأ هذه الأسرة نتيجة الطلاق، الهجر، أو الانفصال وعادة لا تلقى الأسرة أي عون مادي من الوالد الثاني>>[3].

ثانيا: الأسرة متعددة الزوجات.

وهي التي تضم أكثر من زوجة، من الممكن أن ينجب الزوج مع كل زوجة أطفالا، من الممكن أن يعيش الجميع في منزل واحد، كما قد يكون لكل زوجة مسكن خاص بها.

---

[1] - عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 262.

[2] - إقبال محمد بشير وآخرون: **ديناميكية العلاقات الأسرية (دراسة عن الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة)**. ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت ط، ص 17.

[3] - إقبال محمد بشير وآخرون: المرجع السابق، ص 17.

ثالثا: أسرة الزواج المتكرر.

كلا الزوجان يكونا قد سبق لهما الزواج والطلاق مرة أو أكثر، كما أنها تضم أطفالا من الزواج السابق بالإضافة إلى إمكانية وجود أطفال من الزواج الحالي [1].

رابعا: الأسرة الممتدة أو المركبة أو المتصلة.

هذا الشكل يمكن تسجيله <<... عندما يظل الابن وأسرته الجديدة يعيش مع والده وأجداده، كما يشمل هذا النوع وجود الإناث غير المتزوجات وقد يشمل هذا النوع ثلاث أو أكثر من الأجيال في أسرة واحدة>>[2]. وإذا كانت تضم ثلاث أجيال يصطلح على تسميتها بالأسرة **ذات الثلاث أجيال**.

المطلب الثاني: التصنيف على أساس الانتساب.

<<... حيث ينتمي الفرد إلى أسرة بالميلاد ويطلق عليها **بأسرة التوجيه** ... وتقوم بعملية إكساب العادات الفرد القيم والتقاليد والمعايير وعمليات التنشئة الاجتماعية، أما النوع الثاني من هذه الأسر يطلق عليها **بأسرة التناسل**... والتي يكون فيها الفرد عن طريق الزواج والإنجاب>>[3].

وفي حالة ما إذا كان الفرد هناك من يتعهده ويرعاه خارج أسرته الأصل (التوجيه)، وذلك عن طريق التكفل به، يصطلح على تسمية هذه الأسرة بـ **أسرة التكفل**.

المطلب الثالث: التصنيف على أساس الإقامة.

<<... يوجد أربعة أنواع من الأسر طبقا لهذا التصنيف وهي الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوج... والأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوجة... وأحيانا يعيش بحريتهما مع أسر والد كل من الزوج والزوجة... أما النوع الأخير يعيش الزوجان في مسكن مستقل(*)...>>[4].

المطلب الرابع: التصنيف على أساس السلطة[5].

أولا: الأسرة الأبوية.

وهي تلك الأسرة التي يرجع فيها الإشراف العام على تسيير شؤون الأسرة إلى الأب.

---

[1] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 18.

[2] - عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 262.

[3] - عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 262.

*** تجدر الإشارة هنا، أنه تمت من الباحثين مثل عبد الله محمد عبد الرحمن يفرق بين مادة الأسرة ومادة العائلة، وهذا بالنظر إلى مرجعية طبيعة الإقامة، فالعائلة <<... ترتبط أكثر بوجودها داخل المناطق الريفية، أما استخدام الأسرة يرتبط ضمنيا بوجود الأسرة في الحياة الحضرية...>>، ص 256.**

[4] - عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ص 262-263.

[5] - عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 262.

ثانيا: الأسرة الأموية.

تمثل الأم على مستوى هذه الأسرة بمثابة القائد العام الموجه لمصالح أفراد الأسرة. وقد تكون هذه الوضعية حتى في حالة وجود الأب واستمرارية العلاقة الزوجية.

ثالثا: الأسرة الأبنائية.

يتولى مهام تسيير شؤون هذه الأسرة أحد الأبناء، وقد يحدث هذا إثر وفاة أحد أو كلا الوالدين أو بسبب المرض أو ما شابه ذلك من أسباب الغياب المادي أو حتى المعنوي.

رابعا: الأسرة المتعددة الأطراف.

يرجع الأمر في هذه الأسرة [*] إلى مشاركة جميع أفراد الأسرة في اتخاذ القرارات التي يتم بموجبها توجيه شؤون أفراد الأسرة.

المطلب الخامس: التصنيف على أساس الوظيفة وأنماط التفاعل في تحقيق الأهداف.

أولا: الأسرة الفوضوية.

تتصف هذه الأسرة بجملة من المواصفات، من بينها: هناك فوضى عامة تسودها، من حيث تداخل أدوار الأفراد، عدم وجود نظام واضح، قائم على قوانين مضبوطة، بل بالعكس تسودها قوانين مضطربة من جهة، ومن جهة أخرى يتجاوزها أفراد الأسرة. يمتاز الأحداث على مستوى هذه البيئة الأسرية الفوضوية بفشل دراسي، وسلوك عنيف اتجاه الآخرين وهذا لإشباع حاجاتهم إلى الحب والاهتمام والانتباه، في ظل عدم توفر الظروف الملائمة للإشباع السوي لمثل هذه الحاجات. وبصفة عامة يتميز أفراد هذه الأسرة بعدم التعاطي الإيجابي مع البيئة الاجتماعية المحيطة بهم[1].

ثانيا: الأسرة المنعزلة.

يعيش أفراد هذه الأسرة في نوع من التقوقع على الذات، فهم كأسرة بعيدين عن العائلة (الأسرة الأصلية) من جهة، وحتى عن الأسر المجاورة لهم على مستوى الحي مثلا. من زاوية أخرى، يضبط سلوك أفراد الأسرة المنعزلة قواعد سلوكية ثابتة، غير قابلة للتغيير.

بالإضافة أنه يسجل فجوة علائقية ما بين الآباء من جهة والأبناء من جهة أخرى، كذا من الممكن أن يتوجه الأحداث على مستواها إلى اقتراف: السرقة، التخريب، الإدمان... إلخ [2].

ثالثا: الأسرة الواضحة.

*** يمكن إدراج تحت هذا الشكل الأسرة ذات السلطة الثنائية، حيث ظهر هذا <<... النظام الأسري مع نزول المرأة إلى العمل حيث يتقاسم فيها الرجل والمرأة المسؤولية والسلطة في تدبير شؤون الأسرة>>. أحمد زكي بدوي: مرجع سابق، ص ص 152-153.**

[1] - سعد حسني العزة: **الإرشاد الأسري (نظرياته وأساليبه العلاجية).** ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 26.

[2] - سعد حسني العزة: المرجع السابق، ص ص 26 – 27.

يجمع بين أفراد هذه الأسرة منطلقات ومعتقدات فكرية وثقافية موحدة نحو تحقيق أهداف مشتركة. كذلك يسجل هناك تساند بنائي وظيفي فيما يخص مكانة وأدوار كل فرد داخل الأسرة. بالإضافة إلى اشتراك الجميع في تسيير أمور الأسرة ولكن كل حسب مكانته الاجتماعية داخلها – التي تحدد بحسب العمر والجنس، والقدرة... . بصفة عامة يمكن القول أن أفرادها يتسمون بالسلوك المتوافق اجتماعيا مع البيئة الاجتماعية المحيطة بالأسرة [1].

على ضوء هذه التصنيفات المقدمة، والتي في بعض الأحيان يمكن ملاحظة ترابطها أو حتى تداخلها، سيتم محاولة اكتشاف ضمن أي شكل يمكن أن يتم تصنيف البيئية الأسرية للعائد إلى الانحراف فيا ترى أهي:

من حيث الشكل: أسرة نووية، أم متعددة الزوجات، أو ذات الزواج المتكرر؟

من حيث الانتساب: أسرة توجيه أو أسرة تناسل

من حيث الإقامة: يعيش العائد إلى الانحراف مع أبيه أو أمه أو إخوته، أم مستقل عنهم كذلك هل أسرته (الممتدة أو الصغيرة)؟

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التذكير بإمكانية التداخل الواقعي لهذه الأنواع على مستوى بعض هذه التصنيفات، في الميدان.

المبحث الثالث: الأنظمة الداخلية للأسرة.

قبل البدء في محاولة دراسة الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالشخص العائد إلى الانحراف – أو على الأقل البعض من هذه الظروف – ينبغي التطرق ولو بعجالة إلى دراسة بعض الظروف المميزة للأسرة المتوازنة أو السوية اجتماعيا[*]، وهذا من أجل فهم إمكانية لا فعالية الظروف المميزة للعائد.

مع العلم أنه سيتم دراسة البيئة الأسرية (الظروف المشكلة لها)، انطلاقا من اعتبارها نظام اجتماعي، وهذا وفق بعض ما جاء به منظور البنائية الوظيفية، الذي يعالج الأسرة على أساس أنها: << ... من البناءات الاجتماعية... التي لها وظائف اجتماعية... تقوم بها تجاه الأفراد أو الأعضاء الذين يشكلون نسقها أو وحدتها الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى أن الأسرة باعتبارها نسق اجتماعي تعيش في حياة متبادلة ومتداخلة مع الأنساق الاجتماعية الأخرى... >> [2].

فالبيئة الأسرية وفق هذا المنظور هي عبارة عن (نسق/نظام) فرعي ضمن (النسق/النظام) العام (المجتمع)؛ يدخل في علاقة متبادلة ومتداخلة مع بقية الأنساق/الأنظمة الفرعية الأخرى في المجتمع. كذلك

---

[1] - سعد الحسني العزة: المرجع سابق، ص 27.

*** مع العلم أن هذا لا يعني ضمنيا أن البيئة الأسرية المحيطة بالعائد إلى الانحراف هي بالضرورة غير متوازنة اجتماعيا أو انحرافية، حيث سيتم ترك هذا التصنيف إلى غاية أن تفصل فيه معطيات الدراسة الميدانية لاحقا.**

[2] - عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 257.

هذا النسق/النظام الفرعي هو عبارة عن جانب بنائي (المكانات الاجتماعية للأفراد بداخل الأسرة)، وجانب وظيفي (العلاقات والأدوار الاجتماعية)، هذا من جهة. كذلك البيئة الأسرية –كنظام فرعي– تتكون بدورها من أنظمة فرعية ثانوية لكل منها مجموعة من الحقوق والواجبات والأهداف، يترتب عليها من زاوية أخرى، منهجية في توجيه وتنظيم السلوك لدى الأفراد، والذي تضمن عنصر التكليف أو التحميل بالمسؤولية من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الجزاءات على تلك الأعمال والمسؤوليات(*).

المطلب الأول: النظام الزواجي.

<<هذا النظام يرتكز أساسا على علاقة الزوج بالزوجة أي يشتمل على كل ما يحدث بينهما ظاهريا وداخليا...>>[1].

هذا النظام يمثل القاعدة الأساسية لمسيرة الحياة الأسرية مستقبلا وهو يقوم على مجموعة من العلاقات التي تربط ما بين الزوج والزوجة، والتي يتم انطلاقا منها تحديد العديد من العناصر المهمة في الحياة الأسرية من بينها مسألة الحقوق والواجبات لكل من هاتين الدعامتين. ولهذا يتم رصد على مستوى هذا النظام الفرعي الثانوي العديد من المجالات الوظيفية التي تخص الزوجين، والتي من بينها:

أولا: الإشباع العاطفي والجنسي.

يتم على مستوى هذا المجال تحقيق الظروف الشرعية أو حتى السوية اجتماعيا وأخلاقيا، من أجل إشباع الحاجة الجنسية والعاطفية لكل من (الرجل – الزوج) و(المرأة – الزوجة)[2]. فلكل من الطرفين حقوق وواجبات نحو الطرف الآخر. وفي هذا المجال يبرز دور كبير تقوم به الأسرة – وبالأخص العلاقة الزوجية في الأسرة – بصفة عامة، يتمثل في تنظيم السلوك الجنسي بضوابط سوية. وهو دور أساسي للبيئة الأسرية(**). من جهة أخرى تعتبر هذه الوظيفة من المقومات الأساسية لتحقيق التكامل الأسري، وتساهم بذلك في جعل الجو العام للأسرة يسوده الاستقرار العاطفي، ويمهد لتوفير ظروف بيئية جذابة لعيش أفرادها.

ولكي تؤدى هذه الوظيفة بطريقة فعالة يجب توفر التفاعل الإيجابي بين الطرفين – الذي يفضي بدوره إلى تحقيق التوافق العاطفي والجنسي. فبالإضافة إلى إشباع الحاجة الفطرية نحو الآخر، يجب أن يحس <<... كل منهما نحو الآخر بشعور الحب والمودة والتقدير والارتباط النفسي والعاطفي... أن تكون

*** يمكن اعتبار هذه العناصر (الحقوق، الواجبات،... تحديد الجزاءات) هي بالأساس عناصر النظام الاجتماعي، بما في ذلك النظام الاجتماعي الأسري. للاستزادة ارجع إلى: مراد زعيمي: مرجع سابق، ص 205.**

[1] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 25.

[2] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 26.

**** للاستزادة ارجع إلى:**

- السيد عبد العاطي وآخرون: الأسرة والمجتمع. ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 12.

- سعد حسين العزة: مرجع سابق، ص 31.

- عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 257.

الصلة بينهما قائمة على الثقة والاطمئنان دون الشك أو الغيرة أو القلق... >>[1]. وهذا الجو الإنساني السليم رغم أنه ينبثق وينمو بين الزوجين إلا أنه سيؤثر إيجابا على مجرى التفاعلات الأسرية، وحتى على التواجد الاجتماعي لأفراد الأسرة بخارجها.

ثانيا: مثاليات وأهداف الأسرة.[2]

في بداية الحياة الزوجية كثيرا ما يتفق الزوجان على جملة من المنطلقات والأفكار المرجعية في التعامل مع الحاضر والتخطيط لمستقبل الأسرة، بحيث يتم وفقها تسطير أهدافا متنوعة، تخص مسيرة الأسرة بصفة عامة.

فكلما كان الإنفاق بين الزوجين –حول هذه المرجعيات– نابع عن قناعة الطرفين، وفي الوقت ذاته اتضحت سوية المنطلقات والأفكار المرجعية، التي ارتضاها الطرفان في هندسة الحياة الزوجية والأسرية، كلما ساهم ذلك في ارتسام الاستقرار والهدوء والاتزان على مستوى علاقات أفراد الأسرة.

ثالثا: اتجاههما نحو تربية وتنشئة الأطفال.

<<... هنا نبحث في داخل علاقة الزوجين ببعضهما، كيف يرى أي من الزوجين مسؤولية الآخر فيما يتعلق بتربية الأطفال وإعدادهم للحياة، أي ما يتوقعه أحدهما من الآخر بشأن تربية الأطفال، له أثر بالغ الأهمية على العلاقة الزوجية. كيف يرى الزوج مكانة الأب والأم من تربية الأطفال بما يتفق مع ما تراه الزوجة عن مكانة الأب والأم من تربية الأطفال ؟>>[3].

رابعا: اقتصاديات الأسرة.

تتعلق هذه الوظيفة بمجال التخطيط العام <<... للموارد الاقتصادية للأسرة ونواحي تصريفها، من الذي يتخذ القرارات (بالنسبة لعمليات الشراء مثلا) ؟... >>[4]. يتعلق الأمر هنا بسياسة الإنفاق العام داخل الأسرة، وقبل ذلك، ترتكز هذه السياسة على مستوى وطبيعة المداخيل المالية بالأسرة وهذا يرتبط –من جهة ما – بعمل الزوج / والزوجة، وموقف كل واحد منهما من طبيعة وأهمية عمل الآخر.

فكلما تمكن الزوجان من رسم خطة إنفاق تتماشى مع قدراتهم المادية ومعدل استهلاكهم كأسرة، كلما ساهم ذلك في بناء أو تحقيق شروط الاستقرار المادي للأسرة، والذي يعمل على تجنيب بيئة الأسرة أزمات مادية وأخرى معنوية حادة.

---

[1] - أحمد يحيى عبد الحميد: **الأسرة والبيئة**. مراجعة وتقديم: عبد الهادي الجوهري ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 58.

[2] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص ص 28-29.

[3] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 29.

[4] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 29.

من جهة أخرى، يؤخذ بعين الاعتبار في رسم الاستقرار المادي ضرورة إشباع الحاجات المعيشية اللازمة لحياة الأسرة، وهي:[1]

- المسكن - المأكل والغذاء - الكساء - الخدمات الطبية والصحية
- الخدمات التعليمية - الخدمات الترويحية - الخدمات الثقافية والدينية - المواصلات.

المطلب الثاني: النظام الأبوي (الوالدي).

وهو نظام فرعي يجمع بين كل من الوالدين من جهة، والأبناء (أولاد، بنات) من جهة أخرى، يتحدد على مستوى هذا النظام واجبات وحقوق كل طرف اتجاه الآخر [(*)]. فهو عبارة عن علاقات تربط الوالدين بالأبناء، ويمكن إيجازها مبدئيا بمسؤولية الوالدين نحو الأبناء، واحترام وطاعة الأبناء للوالدين. وفي السياق ذاته يرى (إقبال محمد بشير وآخرون) أنه بالإمكان إجمال <<... العمليات والوظائف التي تنتج داخل العلاقة بين الوالدين والأطفال في أربع مجالات...>>[2]. من بينها:

أولا: التعهد والرعاية.

<<وتعني كل عطاء يمنحه الكبار من أجل مساعدة الأطفال على النمو والتطور >>[3]. فالأبوان مسؤولان على توفير الظروف المناسبة للنمو –السوي المتوافق مجتمعيا- وذلك من حاجات مادية (المسكن، المأكل، الرعاية الصحية...). وحاجات معنوية[(**)] (الحاجة إلى الحب والحنان والعطف والاهتمام، والطمأنينة والأمن، والشعور بأنه ذو قيمة داخل بيئة الأسرة، وبأنه معترف به ككيان إنساني، كذلك الحاجة إلى المعرفة، الحاجة للترفيه والترويح عن النفس،...الخ).

فعالية التعهد والرعاية بالأبناء داخل البيئة الأسرية من شأنها أن تضمن نسبيا <<...جو الأسرة المريح [الذي] يمكن الأطفال من النمو النفسي والاجتماعي والثقافي والديني السليم، الأمر الذي يساعدهم على أن يتكيفوا مع الصعوبات الحياتية القائمة والتي سوف تواجههم في المستقبل وتخلق منهم أعضاء منتجين ونافعين في المجتمع>>[4].

ثانيا: الحماية.

<<وتعني التدخل للحيلولة بين الطفل وجوانب من الحياة باعتبارها جوانب ضارة غير مرغوب فيها، والتدخل ليس المراد به الحماية المباشرة وحسب، بل المراد كذلك إعداد الطفل ليتصرف مع مواقف

---

[1] - أحمد يحيى عبد الحميد: مرجع سابق، ص ص 56-57.

*** سيتم التركيز في هذا العنصر على واجبات الآباء نحو الأبناء.**

[2] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 32.

[3] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 32.

**** للاستزادة أكثر ارجع إلى:**

-J.P Pourtons et H.Desnet : « Les fondements du processus éducatif ». Regards sur l'éducation familiale (représentation-responsabilité-intervention). A – M Fontaine et d'autres. SNE, Boech université, Belgique, 1998, P297.

[4] - سعيد حسني العزة: مرجع سابق، ص 31.

الحياة>> [1]. فالأبوان من المفروض عليهما ضمان عدم تعرض (الطفل / الفرد) من أعضاء الأسرة إلى أي أذى مادي أو معنوي، سواء أكان ذلك من خارج بيئة الأسرة، أو حتى على مستوى داخل هذه البيئة. وهذا من أجل تجنيب الفرد التأثيرات السلبية لمثل هذه الأخطار (الداخلية –الخارجية) على بناء شخصيته، وطبيعة سلوكه النفسي والاجتماعي في المستقبل.

وبفضل فعالية الحماية الوالدية للأبناء يمكن إشباع حاجة أساسية لدى الفرد، وهي الحاجة إلى اجتناب التعرض إلى الألم.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن اعتبار الحماية الوالدية وظيفة أساسية وجوهرية في النظام الأسري الأبوي.

ثالثا: التنشئة الاجتماعية.

وهي وظيفة أساسية على مستوى هذا النظام الفرعي، حيث على مستواها يتم نقل التراث الثقافي للمجتمع إلى الفرد داخل الأسرة، وذلك عن طريق أساليب وطرق تربوية، تكسبه السلوك الاجتماعي، الذي من المفترض أن يكون متكيفا إيجابيا مع البيئة العامة للمجتمع [*]. فالأبوان يمدان الطفل <<...الأساليب المختلفة التي تكسبه فن العيش في الحياة، الأنماط السلوكية، الحقائق والمعلومات الفكرية والدينية>>[2].

ومن المفترض أن تساهم البيئة الأسرية في بناء شخصية سوية من الناحية النفسية والاجتماعية، تكون شخصا تكوّن فعالا على مستوى مجتمعه.

المطلب الثالث: النظام الأخوي.

يشمل هذا النظام من الناحية البنائية الأخوة (بما فيهم الأخوات) ومكاناتهم الاجتماعية داخل الأسرة، ومن جهة أخرى الجانب العلائقي التبادلي فيما بينهم.

على مستوى هذا النظام يتم التركيز على العلاقة بين الأبناء، سواء أكانوا ذكورا أو إناثا، أو معا والتي تلعب دورا فعالا في النمو السليم لهؤلاء الأبناء، وهذا سواء أكانوا كبارا –حيث يتحلّون ببعض المسؤوليات اتجاه الأسرة- أو كانوا صغارا، وهنا <<يقرر لنا علماء النفس أن تأثير الإخوة والأخوات في الطفل والمراهق ليس تأثيرا بسيطا يمكن إغفاله، بل إنه تأثير بعيد المدي، وله صدى في حالتهما النفسية وفي تعاملها مع الآخرين >>[3]. وفي هذا المجال يمكن فهم العلاقة الأخوية، انطلاقا من كون البعض منهم يمد البعض الآخر بجملة من الخبرات السلوكية في الحياة، وكذلك <<بدائل مرجعية يستندون إليها في إدراك كل منهم لهويته، أي ذاتيته...>>[4].

---

[1] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص32

* **للاستزادة ارجع إلى: محمد شفيق: <u>الإنسان والمجتمع</u>. ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1997، ص 28.**

[2] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 32.

[3] - يوسف ميخائيل أسعد: **<u>رعاية المراهقين</u>**. ب ر ط، دار غريب، القاهرة، ب سنة، ص 148.

[4] - إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 52.

ويمكن استخلاص ثلاث وظائف انطلاقا من طبيعة العلاقات ما بين الإخوة، حسب (إقبال محمد بشير وآخرون) وهي:

أولا: وظيفة التعليم والتلقين.

<< ...وتنطوي على نقل معلومة أو خبرة من الخبرات أو مهارة عملية إلى طفل آخر... >>[1]. وهنا تبرز مدى أهمية مساهمة باقي أفراد الأسرة –خارج الأبوين- في توجيه وتنشئة بعضهم البعض، ومن جهة أخرى، اكتساب قيمة اجتماعية داخل الأسرة جراء عملية تلقين الأخ أو الإخوة، وتدعيم وتنمية الرصيد المعرفي والأدبي كذلك.

ثانيا: وظيفة التعلم.

مقارنة بوظيفة التعليم أو التلقين، تتعلق هذه الوظيفة أكثر بما يستقبله الأخ (أو الأخت) داخل الأسرة، من طرف أخ (أو أخت) أخر من خبرات ونصائح وأفكار ومهارات، من شأنها أن تدعم مكانته في المستقبل على مستوى الأسرة، وتساهم من جهة أخرى في تحضيره لشغل مكانة اجتماعية داخل المجتمع.

ثالثا: وظيفة التآزر والتكاثف.

يتضح انطلاقا من هذه الوظيفة << ...مفهوم القوة في الاتحاد أو قوة الفرد في الجماعة وهو يمثل قدرة الأطفال على الانضمام معا في شكل عصبة أو تخالف اللعب أو لأجل الدفاع>>[2].

على مستوى هذه الوظيفة يبرز الدعم المعنوي الذي يقدمه الإخوة لبعضهم البعض، من أجل تقديم يد المساعدة في إنجاز الأعمال أو حل المشاكل معا، ومن زاوية أخرى ضمان حماية الجماعة للفرد والعكس صحيح.

والجدير بالذكر عند معالجة الأنظمة الأسرية الفرعية (الزواجية، الأبوية، الأخوية) أن طبيعة العلاقات الاجتماعية –سواء أكانت داخليا أم خارجيا- لأفراد الأسرة تتحدد بعدة معطيات مجتمعية منها الخاصة بالبيئة العامة للمجتمع (كعوامل خارجية عامة)، ومنها كذلك المتعلقة بالبيئة الخاصة بالشخص (كعوامل خارجية خاصة).

بالإضافة إن خاصية السواء أو التوافق بالنسبة للبيئة الأسرية، ليست شرط أساسي متوفر في كل الأسر داخل البناء الاجتماعي العام، فبالمقابل هناك الأسرة اللاوظيفية أو اللاتوافقية، والتي من الممكن أن تضم شخصا عائدا إلى الانحراف –أو أشخاصا- فيا ترى ما هي تلك الظروف المشكلة لمثل هذه البيئة الأسرية التي من الممكن أن تحيط بالشخص العائد إلى الانحراف؟

المبحث الرابع: التفكك (المادي والمعنوي) الخاص بأسرة العائد إلى الانحراف.

[1]- إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 52.
[2]- إقبال محمد بشير وآخرون: مرجع سابق، ص 59.

تنبغي الإشارة قبل الخوض في معالجة ظروف الأسرة التي ينتمي إليها العائد إلى الانحراف، أنه ليس بالضرورة أن تكون أسرة العائد هي التي أنتجت انحرافه وعوده إليه، فتوفر منحرفين أو عائدين لا يتعلق مباشرة بظروف البيئة الأسرية، وحتى وإن كان لها دورا في ذلك فيظل تأثيره في تفاعل المؤثرات الشخصية والبيئية، مع العلم أنه يمكن كذلك أن يكون لكل حالة إنحرافية خصوصية على مستوى تحديد هذه العوامل.

إن المتفحص في المادة النظرية المعالجة للظروف المميزة للبيئة الأسرية التي تضم منحرفين (سواء مبتدئين أو عائدين) ليخلص مبدئيا إلى أنه من الممكن أن يتم تصنيف هذه الظروف –على الأقل من الناحية النظرية- إلى:

- ظروف تتعلق بالجانب المادي (البنائي) للأسرة.
- ظروف تتعلق بالجانب المعنوي (الوظيفي) للأسرة.

مع العلم أن هذه الظروف (المادية – المعنوي) هي جد مترابطة ومتداخلة فيما بينها، ويتم التفرقة بينها لمجرد المعالجة النظرية. ففي الواقع لا يمكن الفصل بينهما، حيث أن كل واحد يؤثر في الآخر.

المطلب الأول: التفكك المادي.

كثيرا ما يذهب الباحثون والكتاب في ميدان الانحراف والأسرة إلى اعتبار ظروف البيئة الأسرية من العوامل الأساسية التي تنتج الانحراف، أو على الأقل توفر البيئة الخصبة لأفرادها لينغمسوا في عالم الجريمة والانحراف، وهذا بالنظر إلى جملة من المعطيات التي تتعلق بها من عدة جوانب، والذي من بينها الجانب المادي، الذي في حالة لا فاعليته يصطلح على تسميته **بالتفكك (التصدع) المادي للأسرة**. والجدير بالذكر أن هذا التفكك يتعلق بالأساس بتواجد الأبوين على مستوى الأسرة، بالإضافة إلى الظروف الإيكولوجية الخاصة بالأسرة (طبيعة المسكن، الحي)؛ وكذلك حجم الأسرة.

أولا: التفكك المادي فيما يخص الوالدين.

ترى (فوزية عبد الستار) أن التفكك المادي يرجع إلى <<...عدم وجود الأبوين معا في نطاق الأسرة بغيابهما، أو غياب أحدهما...فقد يغيب الأب عن منزل الأسرة إذا مات، أو جند، أو سجن، أو هجر أسرته أو كان عمله يقتضي غيابه عن المنزل أغلب الوقت >>[1]. ويرجع كذلك في حالات أخرى إلى عجز أحد الوالدين أو كلاهما بسبب المرض (العضوي – النفسي – العقلي) عن إنجاز وظيفة الرعاية والتعهد مثلا اتجاه الأبناء مع العلم أن غياب الأم لا يقل أهمية عن غياب الأب، بل في بعض الأحيان يفوقه أهمية، مع إمكانية محاولة ملء فراغ الأب من طرف الأم أكثر مما هو الحال عند غياب الأم.

[1] - فوزية عبد الستار: مرجع سابق، ص 166.

ويمكن معالجة التفكك الأسري من الناحية المادية – فيما يخص تواجد الوالدين- من حيث أن لا فعالية هذا التواجد من شأنه أن يؤثر بصفة غير مباشرة في انحراف أفراد الأسرة وحتى العود إليه، حيث <<أن الأسرة التي تفقد إحدى دعامتيها سواء الأب أمْ الأم، يجعلها شبه عاجزة عن مراقبة وتوجيه سلوك أفرادها، لذا فقد يميل بعض أبنائها لممارسة السلوك الانحرافي >>[1]. وذلك في ظل غياب نموذج سلوكي يقتفي أثره الأبناء.

ومن بين الدراسات التي أجريت في باب البحث عن علاقة التصدع أو التفكك المادي للأسرة –فيما يخص الوالدين- وانحراف بعض أفرادها هناك دراسة (جعفر عبد الأمير الياسين) الذي توصل إلى:

- أن هناك <<...علاقة طردية بين حالات وفاة أحد الوالدين أو كليهما وبين جنوح الأحداث...>>[2].
- كذلك <<كلما زادت نسبة حالات الهجر بين الوالدين كلما زاد احتمال وقوع الأحداث في مهاوي الجريمة...>>[3].

وهذه نتائج تؤكد مدى الصلة الوثيقة بين التفكك المادي الوالدي (الخاص بالوالدين) وتوجه الأفراد الأحداث نحو الانحراف والجريمة.

بالإضافة لهذا، هناك إحصاءات مثل ما جاء في الإحصاء الفرنسي <<...أن 40 % من المجرمين العاديين، 75 % من المجرمين العائدين أسرهم متصدعة... >>[4]. فهذا التصدع المادي يبرز بوضوح أن غياب الوالدين أو أحدهما (بسبب الوفاة أو الهجر أو الطلاق، المرض، الغياب بسبب الزواج مرة أخرى، العمل...) قد يعتبر أو يصنف ضمن <<انحرافات البيئة العائلية [التي] تبرز في مقدمة العوامل الاجتماعية لنشوء السلوك الإجرامي بوجه عام وجنوح الأحداث على وجه الخصوص >>[5]. فظروف بيئة الأسرة من الناحية المادية – الوالدية تميز في كثير من الأحيان هؤلاء المنحرفين المبتدئين وحتى أولئك العائدين من جديد إلى الانحراف.

ثانيا: التفكك المادي فيما يخص حجم الأسرة.

ويتعلق الأمر هنا بعدد أفراد الأسرة الذين هم تحت مسؤولية الأبوين، بحيث كلما زاد هذا الحجم تطلب ذلك مجهودات وإمكانيات مادية وشروط معنوية للإشراف العام على أفراد الأسرة. ولهذا كثرة الأفراد داخل الأسرة، سواء الأبناء، أو حتى التابعين إلى الأسرة الممتدة (العم، الخال،...) وتواجدهم في المسكن ذاته من شانه أن يزيد من التوتر والمشاكل داخل الأسرة. وهذا قد يساهم في توجه أفرادها خاصة الصغار نحو الخارج بحثا عن الهدوء والراحة، ولكن هذا البحث قد يقودهم نحو الانخراط في عالم الانحراف.

---

[1] - تماضر حسون وحسين الرفاعي: **المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها**. تقديم: فاروق عبد الرحمن مـراد، ب ر ط، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1408، ص 138.

[2] - جعفر عبد الأمير الياسين: **أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث**. ط1، عالم المعرفة، بيروت، 1981، ص 232.

[3] - جعفر عبد الأمير الياسين: المرجع السابق، ص 276.

[4] - فوزية عبد الستار: مرجع سابق، ص 167.

[5] - أكرم نشأت إبراهيم: مرجع سابق، ص ص 35-36.

هناك من الباحثين توصلوا، إثر دراسات قاموا بها فيما يخص حجم الأسرة أو صف ترتيب الولادة وعلاقة ذلك بالعود إلى الانحراف لدى أفراد الأسرة، إلى نتائج تؤكد وجود علاقة تنبؤية ما بين حجم العائلة أو ترتيب الولادة والعود الإجرامي [1].

مع العلم أن حجم الأسرة –يتعلق بصفة غير مباشرة- بطبيعة الظروف السكنية للشخص العائد إلى الانحراف، وكذلك يمكن ربطه بمستوى الإمكانيات المادية (المداخيل) لدى أسرة العائد إلى الانحراف. إذن حجم الأسرة يعتبر كتفكك مادي للأسرة في ظل هذه الأبعاد المتعلقة بظروف البيئة الأسرية.

ثالثا: التفكك المادي فيما يخص بعض الظروف الإيكولوجية.

1- الظروف الخاصة بالمسكن:

إن البحث في علاقة الشخص بالظروف الإيكولوجية المميزة للبيئة الأسرية وتوجهه نحو الانحراف بصفة عامة بحث قديم، وفي ذات الوقت لم يتوج بعلاقات حتمية الدلالة فيما بين الطرفين. إلا أنه بصفة عامة يمكن القول: <<...أن الظروف السكنية الملائمة تساعد على الحد من معدل الجناح والجريمة إذا توافرت في المنزل من دواعي الأمن والصحة والراحة ما يمنع أو يقلل من الصراعات النفسية... >>[2].

فالمسكن لكي يكون صالحا للحياة السوية يجب أن يتوفر على خصائص ضرورية، وغيابها لا يجعله وظيفي لأفراد الأسرة. ويكون ذلك عندما لا يتوافر على <<...الشروط الصحية فيه. أو إذا كان صغيرا أو مكتظا أو ضيقا أو خاليا من النوافذ أو مسقوفا بالقش أو الصفيح أو عرضة للعوامل الجوية المختلفة أو غير متصل بفناء أو متسع يلهو فيه الحدث...>> [3].

وفي الاتجاه ذاته، ذهب (محمود حسين) إلى اعتبار أن <<...المساكن الرديئة عامل هام في كافة الانحرافات الاجتماعية على وجه التقريب وخاصة بالنسبة لانحراف الأحداث والعلاقة بين حالة المسكن والجناح تظهر فيما يلي [من بينها]:

- نتيجة الازدحام الشديد في الأسرة يشترك صغار الأولاد والبنات في نفس المكان مع الكبار، وأحيانا مع غير أعضاء الأسرة. وكذلك يشترك المراهقون من الجنسين في نفس الحجرة..>> [4].

وهذه الحالة الخاصة بلا ملائمة المسكن –من حيث ضيقه- يمكن أن يكون لها علاقة بتوجه الأفراد وهم صغار إلى اقتراف بعض الانحرافات السلوكية الأخلاقية <<...فقد تؤدي [هذه الوضعية] إلى الاتصال بين أفراد الجنسين في صورة غير مشروعة، أو الاتصال الشاذ بين أفراد من جنس واحد...>>[5].

---

[1] - www.csc-scc-gc-ca/text/research/reports/r192/r192_f.shtml: Ibid

[2] - حسين عبد الحميد رشوان: **الجريمة (دراسة في علم الاجتماع الجنائي)**. ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت نشر، ص 174.

[3] - حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص ص168-169.

[4] - محمود حسن: **الأسرة ومشكلاتها**. ب ر ط، دار النهضة العربية، بيروت، ب ت نشر، ص 61.

[5] - فوزية عبد الستار: مرجع سابق، ص 170.

ومن نتائج المسكن غير الملائم –من الممكن- أن يكون <<...هروب الطفل من هذا الجو الخانق إلى الشارع لاستنشاق الهواء والترويح عن النفس، بل في كثير من الأحيان يقوم الوالدان بدفع أولادهم في الشارع. بحثا عن أجواء الراحة من يوم عمل شاق وطويل، مما يعرض الحدث للوقوع في...مخالفات يترتب عليها جنح، تؤدي به إلى السجن أو الإصلاحية...>>[1].

فالظروف غير الملائمة للمسكن تعتبر بمثابة ظروف أو حتى عوامل طاردة لأفراده منه، وهذا ما يدفع البعض منهم نحو البحث عن البديل الذي يتوافر على مستوى الشارع -حتى البعض مما حرم منه الفرد على مستوى مسكن الأسرة. وهذا من الممكن أن نكون له أثار سلبية على شخصية الفرد خاصة إذا كان هذا البحث عن البديل –الذي قد يكون مشجع على الانحراف- يكون في مرحلة الطفولة والمراهقة.

والآثار السلبية للمسكن غير الملائم –كبعد مادي في البيئة الأسرية- لا تقف عند حد ما سبق التعرض إليه، وإنما كذلك تؤثر حتى على طبيعة اتجاهات الآباء نحو تنشئة أبنائهم، وفي هذا المجال توصلت (فاطمة المنتصر الكتاني) إلى اعتبار أن <<...كثير من أساليب المعاملة المشددة التي يتلقاها الطفل وخاصة التوبيخ واللوم والعقاب، تكون نتيجة ضيق المسكن أكثر منها نتيجة أخطاء حقيقية من جانب الأطفال أو لأهداف تربوية سليمة من قبل الآباء. بحيث تتدخل الظروف المادية للسكن بطريقة مباشرة في العقاب...>>[2].

من جهة أخرى، الظروف المادية الخاصة بالمسكن، كظروف خاصة بالبيئة الأسرية للشخص العائد إلى الانحراف، تتعلق ببعد إيكولوجي أخر يتمثل في: المنطقة والحي السكني الذي يتواجد فيه مسكن الأسرة.

2- المنطقة والحي السكني:

كثيرا ما يذهب علماء الانحراف المهتمين بتوزيع الظاهرة الانحرافية عبر أجزاء المدينة مثلا إلى اعتبار أنه تمت هناك مناطق ترتفع فيها نسب هذه الظاهرة (الظواهر) الانحرافية في حين يسجل انخفاضها في مناطق أخرى.

وانطلاقا مما سبق فإنه تمت هنا <<...المناطق التي تتمتع بالحدائق والمنتزهات وساحات اللعب يمكن أن تكون [ذات] إمكانيات مناسبة لامتصاص الطاقة الزائدة التي قد تجد متنفسا واسعا لها... >>[3]. في حين هناك المنطقة المتخلفة وهي ذلك <<...المكان المغلق عن بقية أجزاء المجتمع بسبب عوائق طبيعية أو فوارق اجتماعية والتي توجد فيه مجموعة من المباني السيئة والمتداعية، وغير المتناسقة مما يخلق مجالا خصبا لظهور السلوك الجانح. وتتميز هذه المناطق بالازدحام الشديد...وتجذب المنطقة المتخلفة خليطا

---

[1] - فهمي توفيق مقبل **: العمل الاجتماعي ودوره العلاجي داخل المؤسسات الإصلاحية في المجتمع العربي** . ب ر ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د ت نشر، ص 12.

[2] - فاطمة المنتصر الكتاني: **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال (دراسة ميدانية نفسية اجتماعية على أطفال الوسط الحضري بالمغرب)**. ط2، دار الشروق، الأردن، 2000، ص 88.

[3] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 165.

سكانيا يجمع بين أفراد غير متجانسين...[كما أنها] تشبع فيها الرذائل الاجتماعية...كما تتسم المنطقة بالظروف الصحية غير الملائمة...>>[1].

ورغم التفرقة -الجزئية- بين هاتين المنطقتين إلا أنه لا يعني ذلك ضرورة أن كل منطقة متخلفة تضم مباشرة أشخاصا منحرفين وعائدين إلى الانحراف. فرغم خصائص المنطقة المتخلفة يظل يتواجد هناك أناس أسوياء السلوك وجد منضبطين اجتماعيا، كذلك من ناحية أخرى، لا تعد المنطقة الملائمة، والتي تتوفر مثلا على المساكن والتهيئة العمرانية المناسبة، بمنطقة يخلو منها الانحراف واحترافه أو جعله عادة لهم.

ومن أجل تبيان علاقة المنطقة والحي السكني مع توجه الأفراد نحو الانحراف والاستمرار فيه، أجري (شو Show) بحث حول <<...تأثير الحي [الوسط المحيط بأسرة الإنسان من سكان جغرافي وجيران وأماكن اللقاءات وتوعية العلاقات والصلات القائمة بين سكان الحي] على خمسة أخوة أشقاء كانوا معروفين بتاريخهم الإجرامي الطويل. وقد وصف (شو) الحي الذي سكنوا فيه بأنه منطقة جناح...توفرت على أسباب عدم التنظيم الاجتماعي وتشجيع السلوك الإجرامي عن طريق احترام المجرم وإطفاء طابع الرجولية والبطولة عليه مما جعل هذا الحي بيئة فاسدة أنتجت هؤلاء المجرمين>>[2].

فهذه الدراسة تركز على أن المنطقة والحي السكني كمميزات مادية للأسرة من الممكن أن تكون غير صالحة، مما يجعل هذه الأسرة تمتاز بأنها مفككة ماديا من جانب طبيعة المنطقة والحي السكني. من جهة أخرى يجب التركيز على أن المنطقة والحي بالإضافة أنهما يشكلان البيئة المادية الخارجية للأسرة، إلا أنهما كذلك متضمنان في البيئة المعنوية والتي تمثل علاقة الشخص بهما في تواجده الاجتماعي.

وحسب (السيد عبد العاطي السيد) أن من مميزات الحي الذي يؤثر سلبا على قيم ومعايير الأفراد المقيمين به، ما يلي:

- حالة الحي الذي يكون: <<ذا طابع تجاري مزدحم ملئ بالصخب والمعاملات التي تسيطر عليها أساليب الغش والخداع مما يجعل الناشئة على اتصال يومي بهذه الصور العلائقية التي تطبع فيها نمطا معينا من السلوك والتعاطي تغلب عليه الروح السائدة التي ستؤثر على المدى الطويل في تشكيل قيمها ومعاييرها، وأنماط سلوكها>>[3].

- كذلك يكون للحي دور في توفير البيئة المناسبة لظهور الانحراف <<..من خلال المقاهي المنتشرة فيه والتي تشجع ألعاب الغش والميسر وتعاطي الكحول والمخدر...>>[4].

---

[1]- صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 166.

[2] - صالح بن إبراهيم عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 95.

[3] - السيد عبد العاطي السيد: **المجتمع والثقافة والشخصية (دراسة في علم الاجتماع الثقافي)**. ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص47.

[4] - السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص 47.

ومما تقدم يمكن القول أن قضية الانحراف –العود إليه- تتعلق بالظروف الخاصة بالمنطقة والحي السكني والمحيطة بالبيئة الأسرية أكثر من مجرد المنطقة والحي كبيئة مادية.

تجدر الإشارة فيما يخص التفكك المادي للبيئة الأسرية: من جانب الوالدين –حجم الأسرة- الظروف الإيكولوجية (المسكن، المنطقة والحي السكني)، أنها لا تعد الظروف الوحيدة التي من الممكن أن تميز أسرة العائد إلى الانحراف، حيث هناك احتمال اتصافها بظروف معنوية خاصة بالتفكك المعنوي (الوظيفي) على مستواها.

المطلب الثاني: التفكك المعنوي.

على مستوى هذا الجزء من البحث سيتم التركيز على بعض أشكال التفكك المعنوي الذي يميز –من الممكن- أسرة العائد إلى الانحراف، ومن بين هذه الأشكال هناك:

أولا: التربية غير السليمة.

يمكن اعتبار التربية الأسرية عير السليمة –حسب المهتمين- من بين أهم العوامل المؤثرة في توجه الأفراد داخل الأسرة وحتى خارجها نحو ارتكاب الانحراف بدرجاته المختلفة، وحتى الاستمرار فيه (العود إلى الانحراف).

من جهة أخرى، يمكن أن تعد هذه التربية الموجهة من قبل الأسرة نحو الفرد مؤثر مباشر على انسياق أفرادها وراء الانحراف والعود إليه، وهذا في حالة كون <<...أحد الأبوين أو كلاهما مجرما أو منحرفا...[حيث] يكتسب الابن السلوك الإجرامي عن أبويه بالمعاشرة... >>[1] وتقليد أبويه، أو حتى أحد أفراد عائلته. ففي ظل غياب النموذج السوي الذي يعتمد عليه الطفل في تحديد السلوك المنحرف من غيره، أي بمعنى آخر، في ظل عدم توفير المرجعيات السلوكية المتوازنة اجتماعيا على مستوى الأسرة، ينشأ الفرد في بيئة تنمي في نفسيته التوجه نحو الانحراف والاستمرار فيه لإشباع حاجاته بأي طريقة كانت.

وفي السياق ذاته <<...تبين أن هناك تسعة مراهقين من عشرة من بين المراهقين المنحرفين ممن فقدوا [النموذج السوي في السلوك المقدم من قبل الأبوين] ...في طفولتهم>>[2].

كذلك يمكن أن تساهم ظروف الأسرة –من الناحية التربوية- إلى إنتاج الانحراف والعود إليه لدى الأفراد، بطريقة غير مباشرة عندما يجهل القائمين على عملية تربية الأبناء الأسس السوية للتربية، ومن الممكن ملاحظة ذلك مثلا في حالة:

- <<...إسراف الأبوين في الحنان والتدليل الزائد للطفل، أو إسرافهما في القسوة على الطفل وحرمانه من مطالبه الضرورية... >>[3]، وهذا التطرف في اتجاهات الوالدين نحو تربية الأبناء، ينعكس سلبا على بناء شخصيتهم وسلوكهم المستقبلي، الذي قد يتوجه نحو الانغماس في الانحراف. كذلك تتضمن التربية غير السوية احتمال اتجاه الوالدين إلى اعتماد أسلوب التذبذب في المعاملة، جزاء -تقريبا- على السلوك ذاته، مما يفقد الطفل فهم لب الرسالة التربوية الموجهة من قبل الأبوين.

- كذلك السماح لأحد الأصدقاء أو الجيران أو الأقارب بالتدخل في تربية الأبناء بشكل كبير [4]، وخاصة إذا كان النموذج المقدم ليس قائما على تنمية الجوانب الإيجابية في شخصية الفرد، بل بالعكس تشجيعه على الانحراف.

ومن بين الدراسات التي أجريت في موضوع علاقة التربية الخاطئة بالانحراف والعود إليه، ما تم إجرائه في <<...ألمانيا على 500 مجرم من العائدين [حيث تبين] أن 60% منهم قد نشأوا في ظل مبادئ تربوية غير سليمة>>[1].

---

[1] - فتوح عبد الله الشاذلي: مرجع سابق، ص 274.

[2]- تماضر حسون وحسين الرفاعي: مرجع سابق، ص 137.

[3]- فتوح عبد الله الشاذلي: مرجع سابق، ص 276.

[4]- محمد عقل: **مقدمة في علم الإجرام (دراسة في علم اجتماع الجريمة)**. ط1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، 1991، ص 100.

وفي سنة 1983 أجرى (شوكا لينجام Chocka Lingham) دراسة على 50 عائدا وآخرين غير عائدين، وكان الهدف من الدراسة هو تبيان العلاقة ما بين العود وعوامل اجتماعية مثل نقصان التربية، ومن بين النتائج المتحصل عليها: <<...العائدون كانوا أكثر من غير العائدين، من حيث افتقادهم للتربية والمراقبة الوالدية. كذلك كان لهم آباء لم يكونوا على علم بالمخالفات المرتكبة من قبلهم >>[2]. وهنا يظهر بوضوح غياب الضبط والمتابعة من قبل الوالدين كميزة للعائد إلى الانحراف.

كما قام مركز دراسات وبحوث السجون في فرنسا بإجراء دراسة توصل من خلالها إلى أن:

<<..40% من المجرمين المبتدئين كانت تعوزهم في طفولتهم رعاية الأم، وأن نسبة 50% من المجرمين العائدين عانوا كذلك الحرمان من تلك الرعاية... >>[3]. وهذا مع العلم أن رعاية وتعهد الأم لطفلها وظيفة جد مهمة في بناء شخصية سوية.

ومن الظروف التربوية المميزة للأسرة هو انخفاض المستوى التعليمي للوالدين، وهذا من الممكن أن يساهم في فشلهما في تربية الأبناء تربية سوية، وهذا بالنظر لعدم مقدرتهما –في بعض الأحيان- على فهم سلوك الأبناء وتوجيهه نحو الوجهة الصحيحة، وقد توصل كل من (تماضر حسون وحسين الرفاعي) إثر دراسة جملة مساجين ينتسبون إلى ثلاث دول عربية، أنه بالنسبة للأمهات فقد بلغت نسبة الأمية لديهن <<...90 % من مجموع أمهات أفراد العينة...[في حين بلغت نسبة الأمية لدى الآباء 39 %]...>>[4].

ومن بين العناصر الأساسية التي توجه مضمون الرسالة التربوية داخل الأسرة هناك واقع المستوى الأخلاقي، وهذا الواقع له دور أساسي في طبيعة بناء شخصية الأفراد داخل الأسرة.

ثانيا: المستوى الأخلاقي لأفراد الأسرة.

يعتبر المستوى الأخلاقي المنهار من بين أشكال التفكك المعنوي على مستوى الأسرة، وهو بدوره له دور كبير في سلوك أفرادها.

ويتضمن انهيار الأخلاق على مستوى الأسرة <<...انعدام القيم الروحية وفقدان المثل العليا، واختلال المعايير الاجتماعية داخل جدران المنزل. مثل هذه الأسرة تكون الحياة فيها مجردة من معاني الشرف والفضيلة أو السلوك الطيب، ويصبح فيها الجريمة والاعوجاج وسوء الخلق أمرا عاديا...وأهم عوامل الانهيار الأخلاقي داخل الأسرة هو انحراف الوالدين أو كلاهما، أو انحراف أكبر الأبناء أو أكبر البنات >[5].

فالبيئة الأخلاقية -على مستوى الأسرة- لما تكون متدهورة وفاسدة، تعمل على توفير الجو الملائم لإنتاج انحراف أفرادها، وذلك في ظل غياب ضمير قوي يضبط داخليا سلوكيات الأفراد من جهة، ومن

---

[1] - فوزية عبد الستار: مرجع سابق، ص 169.

[2] - www.csc-scc.gc.ca/text/research/reports/r192/r192_f.Shtml : I bid

[3] - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 394.

[4] - تماضر حسون وحسين الرفاعي: مرجع سابق، ص 164.

[5] - حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص ص 150-151.

جهة أخرى في ظل غياب أبسط قواعد النظام والأخلاق، وهذا ما يشجع الأفراد من الأسرة على الاندفاع نحو اقتراف الأفعال المنحرفة اجتماعيا وأخلاقيا بدون رقيب.

كذلك تدعيما لما سبق، يمكن اعتبار أن الانهيار الخلقي داخل الأسرة يتميز بمظاهر متعددة منها:

<< ...انحراف الوالدين، فقد يكون الأب منحرف أو من تجار المخدرات، أو بصفة عامة عميل للسجون لأي جريمة أخرى ... وقد لا يكون انحراف الأب راجعا بالضرورة إلى ارتكابه الجريمة >>[1]. من جهة أخرى يعد انحراف الأم شيء جد خطير على تربية الأبناء ومستقبل سلوكهم داخل المجتمع، ولهذا الانحراف صور متعددة <<أشدها خطرا احتراف الأم للرذيلة، وهو سلوك ينعكس سلبا وبصفة خاصة على البنات...وقد ينحصر انحراف الأم في سلوكها المعيب داخل المنزل...>>[2].

فهذا المستوى الأخلاقي المنحط لدى الأبوين وحتى لدى الراشدين، يوفر القدوة السيئة لباقي الأفراد داخل الأسرة، وهذا من الممكن جدا أن يؤثر في جعلهم يتبنون تلك الأخلاق الفاسدة ويجعلونها منطلقات أساسية توجههم في عالم انتهاج الانحراف والاستمرار فيه.

ومن مظاهر الانهيار الخلقي والسلوكي هو: مثلا تفشي تعاطي المخدرات والمسكرات. وفي هذا المجال أجرى (ستمبل P. Stumpel) دراسة <<...على عينة شملت مجموعات من الأسوياء والمجرمين المبتدئين والمجرمين العائدين، تبين له من خلالها أن 66% من أباء المجرمين العائدين من مدمني المسكرات أو المصابين بأمراض عقلية...>>[3].

وكذلك أجرى (لثنير Leteneur) بحثا حول <<...400 من العائدين المودعين سجن Ensisten بفرنسا [حيث خلص إلى] أن 30% من العائدين المدمنين جاءوا من أسر تفشى فيها الإدمان... >>[4].

وقد أجرى (ستاري Stury) في ألمانيا دراسة شملت <<...144 مجرما حدث وجد أنه في 32% منها كان الأب مجرما، و 25 % كان مدمن خمر...وفي 36 % منها كان أحد الإخوة مجرما، وكانت هذه الأرقام جميعا تفوق المتوسط العام >>[5].

هذه النتائج الإحصائية تؤكد بصفة ملموسة بعض الظروف المتعلقة بالانهيار الخلقي والسلوكي الذي تميز اسر المنحرفين بصفة عامة، والعائدين إلى الانحراف كذلك. ففي ظل بيئة أسرية ينتشر فيها انعدام الأخلاق فيما يخص: الوالدين، والإخوة الكبار، كيف يكون مصير الأفراد الصغار ضمن هذا النطاق؟ وهذا ما يمكن أن يفسر لماذا هناك بعض المنحرفين الذي يُلاحظ -فيما يخصهم- فساد أخلاقي رهيب يصل إلى درجة عدم الإحساس بالرحمة تجاه ضرب أو حتى قتل الأطفال أو حتى الاعتداء على العجزة العزل.

---

[1] - سليمان عبد المنعم سليمان: مرجع سابق، ص 339.
[2] - سليمان عبد المنعم سليمان: مرجع سابق، ص 339.
[3] - أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص 208.
[4] - أحمد حبيب السماك: مرجع سابق، ص 208.
[5] - السيد رمضان: مرجع سابق، ص 129.

ولهذا يمكن القول أنه من المحتمل جدا أن تكون ظروف العائد إلى الانحراف من الناحية البيئية الأخلاقية الأسرية جد فاسدة ومنهارة من الناحية الأدبية، كذلك من جهة أخرى قد يكوِّن له هذا الجو المتعفن أخلاقيا –أثر جد ضار- على واقع العلاقات البينية فيما يتعلق بأفراد أسرة العائد إلى الانحراف.

ثالثا: العلاقات فيما بين أفراد الأسرة.

على الرغم من كون العلاقات ما بين أفراد الأسرة لا يمكن فصلها من الناحية الواقعية عن الجانب المادي لها أو حتى باقي أشكال الجانب المعنوي، وذلك راجع لتداخلها فيما بينها، من جهة ومن جهة أخرى لتأثير كل واحدة منها على الطرف الآخر، إلا انه سيتم إجراء محاولة لتبيان بعض خصائص العلاقات ما بين أفراد الأسرة الخاصة بالعائد إلى الانحراف.

يرى (عبد الحميد رشوان) أن من بين خصائص الأسرة التي تنتج المنحرفين هناك:

- <<شيوع التوتر في الأسرة، ازدياد الصراعات بين الأزواج يتلف العلاقات القرابية، ويولد فيها أخطر ردود فعل، ومنها الفعل الإجرامي >>[1]. فالجو السائد في الأسرة الذي يملؤه الصراع وكثرة الخلافات بين الأبوين وبين الإخوة من جهة وبين الأبوين والإخوة من جهة أخرى، هذا من شأنه أن يفسد الحياة المتوازنة للأفراد بداخل الأسرة.

ويرى (نظير فرج مينا) أن من مظاهر العلاقات الأسرية السيئة في ارتباطها بالانحراف هناك:

- <<...مظهر وجود زوجة الأب...وقسوة الوالد على الأم أمام الأبناء وعدم الاختلاط بين الوالد والأبناء>>[2]. فتعدد زواج الأب يعمل على توتر العلاقات –على الأقل- بين الزوجة السابقة والحالية ويؤدي بدوره إلى الصراع الذي قد من شأنه أن يهدد استقرار الحياة العائلية بصفة عامة. وفي ظل هذه الأجواء يتجه بعض الأفراد للبحث عن متنفس، يروح عنهم من وطأة ثقل الجو المشحون داخل البيت، فمن الممكن أن يتعاطوا المخدرات ويستمروا في ذلك، كما من الممكن أن يسلكوا انحرافات أخرى اقل أو أكثر ضررا.

ويعتقد (محمد شفيق) أن الأسرة –من الناحية العلائقية فيما بين أفرادها- من الممكن أن تؤدي إلى انحراف (جناح) الأحداث بها وتماديهم مستقبلا في عالم الانحراف فيقول: <<يعتبر عدم التجانس المنزلي...من العوامل التي تؤدي إلى زيادة احتمالات انحراف الأحداث، وذلك كما يشاهد في حالات سيطرة أحد الأعضاء على الآخر أو على الجميع، أو كما يبدو ذلك في حالات المحاباة بين أفراد الأسرة الواحدة وتفضيل البعض على الآخر، والتجنيب أو العزل الاضطهادي أو السخرية تجاه أفرادها أو كما يحدث حينما تشيع روح الغيرة والعداوة والحقد بين الإخوة...>>[3].

---

[1] - حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 147.

[2] - نظر فرج مينا: **الموجز في علمي الإجرام والعقاب**. ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 138.

[3] - محمد شفيق: **الجريمة والمجتمع (محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي)**. د ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت نشر، ص ص 113-114.

ومن الدراسات التي أجريت فيما يخص تبيان علاقة واقع العلاقات في الأسرة وتوجه أفرادها أو البعض منهم نحو الانحراف أو حتى العود إليه، هناك مثلا: <<...الدراسة التي أجراها شيلدون واليانور جلوك في الولايات المتحدة الأمريكية [حيث تبين] أن من الأحداث المجرمين موضوع الدراسة قد تربوا في بيوت استحكم العداء فيما بين الآباء والأمهات أو بين الوالدين والأبناء>>[1].

كذلك ما جاء به (محمد عقل)، حيث رأى أنه <<...لقد أشارت الدراسات التي أجريت على أحداث منحرفين أن 61,6 % من الذين شملهم البحث كانت علاقاتهم مع أبائهم غير مرضية، وأن 65 % كانت العلاقات بينهم وبين والديهم تمتاز بشبه القطيعة التامة والإهمال من قبل الوالدين، وذلك بسبب الإدمان على المخدرات، القمار، الخمور، ثم عدم التوافق بين الأبناء والآباء...>>[2].

ومن ناحية أخرى، فيما يخص الأسرة التي أنشأها العائد إلى الانحراف وطبيعة العلاقة القائمة بينه وبين زوجه، أجرى (بلاكلار Blackler) <<...دراسة واسعة حول رجال في بداية مسارهم الإجرامي، وهذا بمقارنة 242 عائدا أولى بـ 438 رجلا يقضون عقوبتهم الأولى >>[3]. ومن جملة النتائج التي توصل إليها صاحب الدراسة هو أن:

- <<...العائدين يميلون إلى معرفة إخفاقات أسرية ومشاكل ما بين الأشخاص في مجال واسع للعلاقات مقارنة بالجانحين الأوليين >>[4]، حيث بينت الدراسة أن <<...العائدين الأوليين عرفوا نسبة كبيرة من الإخفاق في الزواج...>>[5].

وقبل سنة من إجراء دراسة (Blackler : 1966)، أجرى (ماندال Mandel) دراسة أكدت نتائجها <<...أن العائدين يميلون لمعرفة مشاكل وصراعات زوجية أكثر تكرارا مقارنة بغير العائدين...>> [6].

خلاصة الفصل:

على مستوى هذا الفصل تمت محاولة التعرف على بعض الظروف المشكلة للبيئة الخاصة (الأسرية) المتعلقة بالشخص العائد إلى الانحراف، وهي ظروف نسبية تتفاوت من شخص إلى شخص، كذلك من الممكن أن تكون الأسرة سواء (العائلية أو الأسرة الخاصة) لا يتوفر على مستواها شكلا التفكك الأسري، فليس كل أسرة تحتوي أو تضم عائدا إلى الانحراف تعد بالضرورة متفككة (بنائيا – وظيفيا).

والجدير بالذكر أن بعض الظروف المميزة للشخص العائد إلى الانحراف بالرغم من انه تمت محاولة معالجتها نظريا إلا أنه رغم ذلك هناك ضرورة معرفية ميدانية تستدعي من الناحية العلمية اكتشاف

---

[1] - علي محمد جعفر: **الأحداث المنحرفين (عوامل الانحراف – المسؤولية الجزائية - التدابير)**. ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 62.

[2]- محمد عقل: مرجع سابق، ص 101.

[3] - www.csc-scc.gc.ca/text/research/reports/r192/r192_f.Shtml : I bid.

[4] - www.csc-scc.gc.ca/text/research/reports/r192/r192_f.Shtml : I bid.

[5] - www.csc-scc.gc.ca/text/research/reports/r192/r192_f.Shtml : I bid.

[6] - www.csc-scc.gc.ca/text/research/reports/192/192_j.Shtml : I bid.

الظروف الأسرية المميزة للشخص العائد إلى الانحراف على مستوى واقع المجتمع الجزائري. وهذا ما سيتم معالجته على مستوى الفصل الموالي.

تمهيد:

تقدم -فيما سبق- في بداية البحث عرض للمقدمة، حاول الباحث من خلالها رسم حدود إشكالية الموضوع. من جهة أخرى كانت هناك فصول نظرية من الناحية: المفهمية، النظرياتية، المعرفية الخاصة بالبيئة الأسرية.

أما على مستوى الفرع الأول من هذا الفصل يتم رسم الهيكل العام للمعالجة المنهجية (الميدانية) لموضوع الدراسة وذلك بتوضيح النقاط التالية: طبيعة الدراسة، المنهج المستخدم، أداتي جمع البيانات، مجالات الدراسة، عينة الدراسة.

مع العلم أن المعالجة المنهجية الميدانية لموضوع الدراسة هي مستوحاة أو منبثقة بالأساس من المعالجة النظرية لهذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى هي نتاج التفاعل المعرفي فيما بين هاتين المعالجتين. أي بمعنى آخر، إن المعالجة النظرية هي بدورها تتحدد بطريقة غير مباشرة بالمنطلقات الأساسية على مستوى المعالجة المنهجية للموضوع ككل.

ومن ناحية أخرى يتم على مستوى الفرع الثاني من الفصل الحالي معالجة البيانات المستقاة من الدراسة الميدانية، وهذا بتحليل وتفسير حالات الدراسة، بهدف اكتشاف الظروف الأسرية المميزة للشخص العائد للانحراف.

الفرع الأول: المعالجة المنهجية لظاهرة العود إلى الانحراف من الناحية الميدانية.

المبحث الأول: طبيعة الدراسة.

المبحث الثاني: المنهج المعتمد.

المبحث الثالث: أداتي جمع البيانات.

المطلب الأول: استمارة المقابلة المقننة.

المطلب الثاني: الاستمارة.

المبحث الرابع: مجالات الدراسة.

المطلب الأول: المجال الزمني.

المطلب الثاني: المجال المكاني.

المطلب الثالث: المجال البشري.

المبحث الخامس: التعريف بعينة الدراسة.

الفرع الأول: المعالجة المنهجية لظاهرة العود إلى الانحراف من الناحية الميدانية.

المبحث الأول: طبيعة الدراسة.

ما هو بيّن في حقل علم المناهج أنه تمت هناك أنماط مختلفة للدراسات العلمية، والتي من بينها السوسيولوجية، تتحدد عملية تصنيفها وفق معايير مختلفة، ومن بينها معيار مدى توفر المعلومات حول الظاهرة المدروسة، حيث إذا كانت هذه الظاهرة- التي يريد الباحث دراستها جديدة، لم يسبق التعرض إليها، توجه الباحث نحو انتهاج الدراسة الاستطلاعية، التي يهدف من وراء إجرائها إلى استكشاف هذه الظاهرة عن طريق معرفة الظروف المحيطة بها[1].

وبالنظر للطابع العام المميز لموضوع الدراسة والذي يعتبر حديث مبدئيا على مستوى التناول الأكاديمي في الجزائر[*]- وبالأخص هو منعدم على مستوى التناول السوسيولوجي، حسب اطلاع الباحث. ظلت ظاهرة العود إلى الانحراف في المجتمع الجزائري محل الغموض والإبهام السوسيولوجي.

ولهذا كانت الدراسة تتطلب معالجة استكشافية من أجل – على الأقل – ملامسة بعض الظروف المحيطة بظاهرة العود إلى الانحراف، حيث سيتم على مستوى هذه الدراسة التركيز على الظروف الأسرية المتعلقة بالشخص العائد إلى الانحراف الذي يتواجد بالمؤسسة العقابية، وهذا بهدف معرفتها من أجل الخروج بوضع فرضية، من الممكن أن تكون عبارة عن إجابة مؤقتة على بعض مواطن الغموض التي تتعلق بالشخص العائد إلى الانحراف من الناحية الأسرية، كما أن – هذه الفرضية- من الممكن أن تتخذ كمنطلقات لدراسات مستقبلية تكون أكثر عمقا من الناحية النظرية والمنهجية.

ومن أجل تجاوز مشكلة محدودية أو حتى عدم وجود دراسات سوسيولوجية في موضوع الدراسة – على مستوى المجتمع الجزائري- توجه الباحث أولا نحو الاستفادة المنهجية والنظرية من الدراسات التي أجريت في بعض المجتمعات الأخرى.

كذلك تم الرجوع إلى بعض المختصين [*] في ميدان التكفل بالمنحرفين من جهة أخرى مع دراسة ملفات بعض الأحداث العائدين إلى الانحراف على مستوى مركزي إعادة التربية: عنابة وقالمة. بالإضافة إلى

---

[1] - عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**. د.ر.ط، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982، ص ص 133-134.

*** تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الأكاديمي الغربي كان اهتمامه جد محترم علميا بهذه الظاهرة – مع تسجيل ذلك الاهتمام حتى بالنسبة للإنتاج الأكاديمي العربي. وهذا في ظل افتقار كبير لمثل هذا المستوى فيما يخص الجامعة الجزائرية، مع العلم أنه تمت تسجيل مناقشة ثلاثة مذكرات لنيل شهادة الماجستير - منذ 44 سنة من الاستقلال – الأولى كانت سنة 1987، وهي دراسة في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، الثانية كانت سنة 2001، وهي دراسة في الشريعة والقانون، والأخيرة سنة 2005، وهي في مجال علم النفس الجنائي.**

معالجة الملفات المتوفرة على مستوى مصلحة الملاحظة والتربية بالوسط المفتوح بعنابة. من زاوية أخرى تم توجيه التفكير نحو التدبر في بعض حالات العائدين إلى الانحراف المنتشرة على مستوى المجتمع المحلي.

المبحث الثاني: المنهج المعتمد.

على مستوى هذا البحث تمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة [(**)]، وهذا بهدف التركيز العمودي على الظروف الأسرية المميزة للشخص العائد إلى الانحراف، مع الاهتمام بالتعريف الموجز بالشخص العائد.

وقد تم توظيف هذا المنهج دون سواه باعتباره أنجع المناهج في إجراء <<....الدراسة التفصيلية المتعمقة لوحدة معينة[هي على مستوى هذا البحث الشخص العائد إلى الانحراف]...بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن تاريخ حياة هذه الحالة والتاريخ الشخصي لها....حيث تفيد هذه المعلومات في وصف وتشخيص الواقع الراهن للحالة... >>[(1)].

وينبغي التركيز هنا أنه تم اعتماد **أسلوب التاريخ الشخصي للحياة** –الخاصة بالعائد إلى الانحراف- وذلك بالتركيز أساسا على دراسة حالة العائد من وجهة نظره ذاته –أي كيف يرى ظروف عائلته وحتى ظروف أسرته الخاصة (إن كان قد كون أسرة).

ومن جملة الخطوات التي اتبعها الباحث في تطبيق منهج دراسة الحالة هناك:

1- تحديد إشكالية البحث مع التركيز على عدة نقاط من بينها التساؤل المركزي.

2- تحديد الحالة المراد دراستها وهو: الشخص العائد إلى الانحراف – مع العلم أن تحديد تعريف للعود إلى الانحراف لدى الشخص تم على مستوى الفصل الأول- والذي من مميزاته على مستوى هذا البحث أنه حاليا (خلال مرحلة الدراسة الميدانية) يتواجد بصفة نزيل بإحدى المؤسستين العقابيتين اللتان تمت على مستواهما الدراسة الميدانية.

3- تحديد أدوات جمع البيانات:

أ- استمارة المقابلة المقننة موجهة للنزلاء.

ب- استمارة موجهة لكل مدير على مستوى: مؤسسة إعادة التربية – عنابة، ومؤسسة إعادة التأهيل – البوني.

*** من بينهم: رئيس مصلحة التربية والملاحظة في الوسط المفتوح بولاية قالمة، وكذلك نائب المدير مكلف بالبيداغوجيا على مستوى مركز إعادة التربية للأحداث المنحرفين بكل من عنابة وقالمة، بالإضافة إلى مختصة بعلم النفس الإكلينيكي على مستوى مؤسسة إعادة التأهيل بولاية عنابة.**

**** يستخدم علماء الاجتماع الفرنسيين مصطلح المنهج المنوغرافي للدلالة على منهج دراسة الحالة. للاستزادة ارجع إلى: حسين عبد الحميد رشوان: في مناهج العلوم. د.ر.ط، مؤسسة شبان الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 151.**

[1] - عبد الله عبد الرحمان ومحمد علي البدوي: **مناهج وطرق البحث الاجتماعي**. د.ر.ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص ص 294-295.

4- النزول إلى الميدان:

أ- من أجل ملامسة واقع بعض العائدين إلى الانحراف: وكان ذلك على مستوى مركزي إعادة التربية للأحداث المنحرفين، بكل من عنابة وقالمة.

كذلك على مستوى مصلحة الملاحظة والتربية بالوسط المفتوح بعنابة حيث أن الباحث كان يشغل منصب مختص في علم اجتماع الجريمة والتربية، فحاول أن يتعرف عل بعض الحالات العائدة إلى الانحراف عن طريق إجراء أبحاث اجتماعية ميدانية.

ب- التعرف على القائمين على مستوى المؤسستين العقابيتين: من مدراء، وخاصة المختصات في علم النفس الإكلينيكي، وهذا بهدف التعريف بشخص الباحث، وموضوع الدراسة، والهدف من إجرائه.

وكان التعامل أكثر مركزا مع المختصات في علم النفس الإكلينيكي اللواتي كلفن بملء استمارة المقابلة المقننة الموجهة للنزيل العائد إلى الانحراف، حيث تم تقديم شرح عام لمحتويات الاستمارة، وكيفية ملئها، مع التركيز على الشروط الواجب توفرها في مفردة الدراسة.

5- جمع الاستمارة مع التأكد من إجابة المبحوث على جميع الأسئلة المفترض الإجابة عليها(*).

6- إجراء عملية تفريغ البيانات وعرضها في جداول، وهذا من أجل تحليلها وتفسيرها كخطوة موالية.

7- استخلاص النتائج التي تم بموجبها صياغة الفرضية العامة للدراسة التي تعد بمثابة منطلقات بحثية لدراسات مستقبلية.

المبحث الثالث: أداتي جمع البيانات.

المطلب الأول: استمارة المقابلة المقننة.

من الأدوات المستخدمة لجمع البيانات – في نطاق هذه الدراسة- هناك استمارة المقابلة المقننة، وقد تم الاستعانة بهذه الأداة دون سواها، وبهذه الصفة - المقننة- وهذا بالنظر إلى خصوصية الدراسة الميدانية التي جرى فيها العمل(**).

وقد تضمنت هذه الاستمارة (*) جملة من <<... الأسئلة المحددة والمرتبة ترتيبا منهجيا معينا، و... عدة مواضيع فرعية ومقصودة، تتعلق بموضوع البحث يقوم الباحث بالتعرض لها خلال عملية المقابلة. بمعنى توجه هذه الأسئلة إلى المبحوثين [النزلاء العائدين على مستوى هذه الدراسة] بهدف الحصول على المعلومات والبيانات المنتظرة من البحث>>(1).

*** تجدر الإشارة أن الباحث خلال مرحلة جمع البيانات عن طريق استمارة المقابلة المقننة واجه عدة صعوبات من بينها: عدم إجابة المبحوث على عدد جد مهم من الأسئلة، مما تطلب المراجعة الدورية لاستمارة البحث في العديد من المرات.**

**** حيث أن – كما سبق ذكره- مفردة البحث هي نزيلة بمؤسسة عقابية، لم يسمح للباحث من التعامل المباشر معها، وكل ما وفر للباحث هو تقديم استمارة يتكلف المختص في عم النفس الإكلينيكي بملئها، وهذا بدون حتى حضور الباحث!**

*** للاطلاع على نص الاستمارة ارجع إلى الملاحق ص 222.**

[1] - مسعودة كنونة: "ملاحظات حول الاستخدام الميداني لبعض تقنيات البحث السوسيولوجي"، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية.** ط1، فضيل دليو وآخرون، تقديم: عبد الحميد جكون، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص 192.

وهنا يبرز على مستوى هذه الاستمارة بعد التقنين، فالحالات يطرح عليها الأسئلة ذاتها، وتخضع بقدر الإمكان للظروف ذاتها خلال المقابلة.

وقد عمد الباحث إلى بناء هذه الاستمارة لتضم أسئلة كثيرة – حيث بلغت 69 سؤالا- والكثير منها يحتوي على أسئلة فرعية والبعض منها في شكل جداول بهدف تسهيل عملية جمع المعلومات من طرف المختصات في علم النفس على مستوى المؤسستين العقابيتين، وهذا مع تسهيل توفر عامل الدقة في هذه العملية. كذلك جاءت أسئلة هذه الاستمارة في بعض الأحيان مغلقة، ونصف مغلقة في حالات أخرى، ومفتوحة في أحيان أخرى.

وقد قسمت الاستمارة إلى ثلاث مجموعات، تضم كل مجموعة حزمة من الأسئلة – تركز على مجموعة من المواضيع الفرعية مقارنة بموضوع الدراسة – وهذه المجموعات هي:

المجموعة الأولى:

تبدأ من السؤال (1) إلى غاية السؤال (20)، والهدف من هذه المجموعة هو جمع بيانات أولية (شخصية)، بغرض التعرف على النزيل العائد إلى الانحراف، وكذلك تكوين فكرة موجزة حول المسيرة الانحرافية - والاجرامية- لديه.

المجموعة الثانية:

وهي تضم الأسئلة انطلاقا من السؤال (21)، وصولا إلى السؤال (45)، الهدف منها تكوين فكرة حول الظروف العائلية للشخص العائد إلى الانحراف من الناحية: الديمغرافية، الإجرامية (الانحرافية)، العلائقية والإيكولوجية... الخ.

المجموعة الثالثة(**):

تحتوي على الأسئلة التي تبدأ من السؤال (46) إلى غاية السؤال (69)، وهي أسئلة موجهة لمعرفة ظروف الأسرة الخاصة (الذي كونها الشخص العائد إلى الانحراف)، ومن بين هذه الظروف: الديموغرافية، الإجرامية، العلائقية والإيكولوجية... الخ.

وقبل الإخراج النهائي لاستمارة المقابلة المقننة، تم إتباع جملة من الخطوات المنهجية في عملية بنائها، ومن جملة هذه الخطوات ما تم أخذه من طرح (عبد العزيز بودن)، عند معالجته للإجراءات المنهجية الواجب إتباعها في هذا المجال وهي: [1]

- **الصياغة المبدئية لأسئلة الاستمارة:**

**** المجموعة الثالثة من الاستمارة موجهة فقط لفئة العائدين إلى الانحراف من النزلاء الذين كونوا أسرة خاصة بهم.**

[1]- عبد العزيز بودن: **منهجية وتقنيات البحث في علم الاجتماع الحضري.** ب ر ط، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية، 2003- 2004، ص ص 224- 225.

استغرقت هذه الخطوة وقت معتبر، حيث في ظل عدم وصول الإذن بالدراسة الميدانية في وقته، عكف الباحث على دراسة العديد من ملفات الأحداث العائدين إلى الانحراف على مستوى مركز إعادة التربية للأحداث المنحرفين، في كل من عنابة وقالمة، كذلك معالجة الملفات الخاصة بالأحداث العائدين على مستوى مصلحة الملاحظة والتربية بالوسط المفتوح بعنابة.

من جهة أخرى، تم الاستعانة بالعديد من الدراسات فيما يخص موضوع الدراسة، والتي تم التحصل عليها إما من الكتب أو المجلات أو عن طريق الانترنت.

❖ **إعداد الاستمارة في صورتها المبدئية:**

وفي هذه المرحلة تم توجيه نسخة إلى الأستاذ المشرف، والذي سجل على مستواه بعض وجهات النظر المنهجية والمعرفية، كما اقترح بعملية تحكيم الاستمارة.

❖ **عرض الاستمارة على محكمين:**

تم طلب إجراء التحكيم من أساتذة على مستوى جامعة باجي مختار، وكذلك بعض المشرفين على إعادة التربية بالمؤسسة العقابية.

✓ **فيما يخص الأساتذة:**

- د. موسى لحرش: أستاذ محاضر، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار –عنابة.
- د. علي سموك: أستاذ محاضر، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار –عنابة.
- أ. نجاة بوساحة: أستاذة بصفة مساعدة، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار –عنابة.

✓ **فيما يخص المختصين بالمؤسسة العقابية:**

- السيدة: س. بـ، مختصة في علم النفس الإكلينيكي.
- السيد: أ. بـ، ضابط.

والجدير بالذكر فيما يخص عملية التحكيم أن الباحث استفاد كثيرا منها.

المطلب الثاني: الاستمارة.

وجهت هذه الاستمارة [*] إلى كل مدير على مستوى المؤسسة العقابية، كان الهدف من توظيفها هو الحصول على بطاقة تعريفية بكل مؤسسة. كذلك هو التزود بمعطيات إحصائية فيما يخص العائدين إلى الإجرام على مستوى هاتين المؤسستين ولهذا قسمت أسئلة هذه الاستمارة إلى قسمين:

*** ارجع إلى الملاحق ص 254.**

القسم الأول: بطاقة فنية حول المؤسسة، واحتوى الأسئلة من 1-3.

القسم الثاني: بيانات إحصائية حول النزلاء – خاصة بالعائدين إلى الإجرام – خلال عام 2005 والسداسي الأول من سنة 2006 [(**)].

المبحث الرابع: مجالات الدراسة.

المطلب الأول: المجال الزمني.

❖ **المرحلة الاستطلاعية الأولى:** (ابتداء من أكتوبر 2002 إلى غاية نهاية ديسمبر 2002).

خلال هذه المرحلة توجه الباحث نحو التعرف الميداني على واقع بعض العائدين إلى الانحراف من فئة الأحداث المتواجدين بمركزي إعادة التربية للأحداث المنحرفين بكل من: عنابة وقالمة.

❖ **المرحلة الاستطلاعية الثانية:** (ابتداء من أكتوبر 2005 إلى غاية فيفري 2006).

خلال هذه المرحلة تم معالجة العديد من ملفات الأحداث المنحرفين، سواء منهم المبتدئين أو العائدين -على مستوى مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح بعنابة، مع برمجة بعض الزيارات الميدانية لعائلات العائدين إلى الانحراف.

❖ **المرحلة الميدانية:** (ابتداء من27 ماي 2006 إلى غاية جويلية 2006).

خلال هذه المرحلة تم الشروع في عملية جمع البيانات - عن طريق أداتي جمع البيانات- بصفة مستمرة على مستوى المؤسستين العقابيتين.

المطلب الثاني: المجال المكاني.

تمت الدراسة الميدانية على مستوى المؤسستين العقابيتين المتواجدتين في ولاية عنابة، وهما ضمن المؤسسات العقابية الثلاث التي تقع في مقاطعة مجلس قضاء عنابة، وهما:

*** مؤسسة إعادة التربية – عنابة:** وهي مؤسسة عقابية تصنف ضمن مؤسسات البيئة المغلقة، وهي تتواجد <<...بدائرة اختصاص كل مجلس قضائي، وهي مخصصة لاستقبال المحبوسين مؤقتا، والمحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية تساوي أو أقل عن خمس (5) سنوات، ومن بقي منهم لانقضاء عقوبته خمس (5) سنوات أو أقل والمحبوسين لإكراه بدني>>[(1)].

**** تم فقط الاعتماد على إحصائيات هذه المرحلة الزمنية (عام 2005 والسداسي الأول من 2006) في ظل صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية لفترة زمنية أطول وخاصة على مستوى مؤسسة إعادة التربية بعنابة.**

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، بعد مصادقة البرلمان، قانون 05-04، مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425هـ الموافق لـ06 فبراير سنة 2005م، يتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، المادة 28 (الجريدة الرسمية)، العدد 12، الصادرة بتاريخ 4 محرم عام 1426 هـ الموافق لـ 13 فبراير سنة 2005، ص 14.

ملاحظة: للاطلاع أكثر على مضمون بعض ما جاء في هذا القانون ارجع إلى الملاحق ص 266.

تقع مؤسسة إعادة التربية [*] بشارع حواس إبراهيم، على مستوى بلدية عنابة، تتوسط كل من: المحكمة (شرقا)، اتصالات الجزائر (غربا)، قسم علم النفس (شمالا)، قصر الثقافة (جنوبا)، يعود بناء هذه المؤسسة إلى الفترة الاستعمارية، حيث تمت الأشغال النهائية بها سنة 1876م.

تتوفر مؤسسة إعادة التربية على جملة من المكاتب، من بينها:

- مكتب كتابة الضبط القضائي.
- مكتب الأخصائي النفساني.
- مكتب إعادة الإدماج الاجتماعي.

تضم هذه المؤسسة حاليا –خلال شهر ماي 2006: 966 نزيلا، من بينهم 297 من ذوي السوابق العدلية أي بنسبة 30,75 % من الحجم الكلي للنزلاء، والذين يصنفون إلى:

- 286 نزيلا من الرجال.
- 09 نزلاء من الأحداث.
- 02 نزيلا من النساء.

*** مؤسسة إعادة التأهيل – البوني:** هي مؤسسة عقابية تصنف ضمن مؤسسات البيئة المغلقة <<...وهي مخصصة لحبس المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة الحبس لمدة تفوق خمس (5) سنوات وبعقوبة السجن، والمحكوم عليهم معتادي الإجرام والخطرين، مهما تكن مدة العقوبة المحكوم بها عليهم والمحكوم عليهم بالإعدام>>[1].

تقع مؤسسة إعادة التأهيل [**]، بحي العلاليق، على مستوى بلدية البوني.

هي مؤسسة حديثة البناء، حيث يرجع تاريخ تدشينها إلى 1997، في حين بداية استقبال النزلاء كانت سنة 1998.

تتوفر مؤسسة إعادة التأهيل على عدة مكاتب من بينها:

- مكتب كتابة الضبط القضائي.
- مكتب الأخصائي النفساني.
- مكتب إعادة الإدماج الاجتماعي.

تضم هذه المؤسسة حاليا –خلال شهر ماي 2006: 1870 نزيلا من بينهم:

*** المعلومات الخاصة بمؤسسة إعادة التربية بعنابة، سواء ما تعلق منها بالتعريف بالمؤسسة أو ما تعلق بالمعطيات الإحصائية، هي مستقاة من البيانات المتحصل عليها من الاستمارة الموجهة إلى مدير المؤسسة بتاريخ 28-05-2006، والتي تحصل عليها الباحث يوم 12-06-2006، للاستزادة يمكن الرجوع إلى الملاحق.**

[1] - قانون 05-04، المادة 28: المرجع السابق، ص 14.

**** المعلومات الخاصة بمؤسسة إعادة التأهيل بالبوني، سواء ما تعلق منها بالتعريف بالمؤسسة أو ما تعلق بالمعطيات الإحصائية، هي مستقاة انطلاقا من البيانات المحصل عليها من الاستمارة الموجهة إلى مدير المؤسسة بتاريخ: 2006/05/27 والتي تحصل عليها الباحث يوم: 19 جوان 2006، للاستزادة يمكن الرجوع على الملاحق ص 255 وما بعدها.**

1190 من ذوي السوابق العدلية- والذين يصنفون كلهم من الرجال – أي 63,64 % من الحجم الإجمالي للنزلاء.

المطلب الثالث: المجال البشري.

يتعلق مجتمع البحث بأولئك العائدين إلى الانحراف –بما في ذلك الإجرام- والمتواجدين خلال مرحلة الدراسة على مستوى المؤسستين العقابيتين التاليتين:

- مؤسسة إعادة التربية – عنابة.
- مؤسسة إعادة التأهيل – البوني.

المبحث الخامس: التعريف بعينة الدراسة.

تضم عينة الدراسة عشرين عائدا إلى الانحراف، متواجدين حاليا –خلال المرحلة الميدانية التطبيقية- بإحدى المؤسستين العقابيتين. حيث تم اختيار المفردات العشر بصفة قصدية من كل مؤسسة، ممن يتوفر فيهم شرط العود إلى الانحراف بصفة عامة.

ومن جملة الخصائص المميزة لمفردات العينة هناك:

- **من حيث الجنس:** (انطلاقا من الإجابة عن السؤال رقم 1).

أغلب مفردات العينة (80%) من النزلاء، في حين بلغت نسبة النزيلات 20%.

- **من حيث مكان الولادة:** (انطلاقا من الإجابة عن السؤال رقم 02).

65% من النزلاء ولدوا بولاية عنابة، في حين 35% كان مسقط رأسهم في:

- ✓ الطارف بـ 20%.
- ✓ سكيكدة بـ 05%.
- ✓ بجاية بـ 05%.
- ✓ العاصمة بـ 05%.

- **من حيث العمر:** (انطلاقا من الإجابة عن السؤال رقم 02).

50 % من مفردات العينة تراوحت أعمارهم ما بين 25 سنة إلى غاية 38 سنة. في حين 30 % منها تراوحت أعمارهم ما بين 41 سنة إلى غاية 57 سنة. بالمقابل شملت العينة 20 % أحداثا، حيث تراوحت أعمارهم ما بين 16 سنة و18 سنة.

- **من حيث المستوى التعليمي:** (انطلاقا من الإجابة على السؤال رقم 05).

يمكن تصنيف مفردات العينة حسب مستواهم التعليمي إلى أربعة أصناف وهي:

- ✓ ذوي المستوى الابتدائي بـ 40%.

- ✓ ذوي المستوى الأساسي بـ 30%.
- ✓ أميين (لا يجيدون القراءة والكتابة) بـ 25%.
- ✓ المستوى الثانوي بـ 05%.

- **من حيث الحالة الصحية:** (انطلاقا من الإجابة على السؤال رقم 11).

✓ من الناحية العضوية: 65% من النزلاء يتمتعون بصحة حسنة، في حين 35% منهم كانوا يعانون من مشاكل عضوية من بينها: داء السكري، القلب، الكلى...الخ.

✓ من الناحية النفسية: 70% من مفردات البحث لم يعانوا من مشكلات نفسية، لكن 30% من أفراد العينة عانوا من مشاكل نفسية: الأعصاب، القلق، الإدمان...الخ.

- **الوضعية النشاطية أو العملية:** (انطلاقا من الإجابة عن السؤال رقم 07).

فيما يخص ممارسة الحالة لنشاط ما، قبل الدخول ألأخير إلى المؤسسة العقابية، فقد اتضح الآتي:

✓ 55 % من مفردات العينة زاولوا نشاطا تكسبيا معينا، حيث عمل أغلبيتهم لحسابهم الخــاص (ما يقارب 64 % من العاملين)، في حين الباقين عملوا لدى الغير (ما يقارب 36 %).

✓ النسبة المتبقية من مفردات العينة كانت تمثل النزلاء الذين عانوا من البطالة قبل دخولهم الأخير – وهذا بنسبة 45 %.

- **الوضعية المدنية:** (انطلاقا من الإجابة عن السؤال رقم 10).

فيما يخص الوضعية المدنية لمفردات العينة فقد تبين أن:

- ✓ 55 % كانوا عزابا.
- ✓ 35 % متزوجين.
- ✓ 10 % مطلقين (5% قبل الدخول).

- **الوضعية الانحرافية والإجرامية:**

✓ **العمر إبان أول ممارسة انحرافية:** (انطلاقا من الإجابة عن السؤال رقم 15).

حسب إدلاء المبحوثين فيما يخص تحديد العمر إبان أول ممارسة إنحرافية في حياته [*] فيمكن تصنيف مفردات البحث إلى:

70 % منهم انتهجوا السلوك الانحرافي خلال مرحلة المراهقة، وبالضبط:

30 % خلال المراهقة الوسطى [15-17] .

30 % خلال المراهقة المتأخرة [18-21].

10 % خلال المراهقة المبكرة [12-14].

20 % من حالات الدراسة اقترفوا أول انحراف لهم خلال نضجهم وبالضبط خلال المرحلة [22-29].

10 % من مفردات العينة شرعوا في الانحراف خلال الطفولة المتوسطة [6-10[.

✓ **طبيعة الانحرافات المرتكبة لأول مرة:** (انطلاقا من الإجابة عن السؤال رقم 15).

- تعتبر السرقة والاعتداء بالضرب من أعلى النسب لدى المبحوثين، حيث أن نسبة 35% من مفردات البحث ارتكبت السرقة في أول انحراف لها، كذلك الحالة بالنسبة للاعتداء بالضرب فيما يخص 35 % من مفردات العينة.
- أما فيما يخص الهروب من المنزل فكان خاص بـ 10% من العينة في حين 10% الأخرى من حجم العينة كان خاص بانحراف الزنا.

✓ **حسب عدد الجرائم المرتكبة:** (انطلاقا من الإجابة عن السؤال رقم 19).

تراوحت أعداد الجرائم المرتكبة من طرف المبحوثين ما بين الجريمة 1 إلى غاية 12 جريمة.

- فيما يخص مرتكبي الجريمة الأولى: كانت نسبتهم 25% من مفردات العينة.
- أما مرتكبي الجريمة الثانية: فكانوا بنسبة 25% كذلك.
- في حين مرتكبي الجريمة الثالثة والرابعة والخامسة: فكانت نسبتهم في كل مرة 10% - كذلك الحال بالنسبة للجريمة للمرة الثانية عشر.
- أما مرتكبي الجريمة للمرة السادسة والثامنة: فمثلوا نسبة 05% في كل مرة.

تمت على مستوى هذا الفرع المعالجة المنهجية (لظاهرة العود إلى الانحراف) من الناحية الميدانية وذلك بالتطرق إلى توضيح الإطار المنهجي في التعامل الميداني مع موضوع الدراسة، والذي سيتم بموجبه تحديد مسار المعالجة الميدانية لهذا الموضوع –وهذا من ناحية التعامل مع الحالة، من أجل جمع المعطيات الضرورية كخطوة أولى، ثم تحليلها من أجل الخروج بالفرضية الأساسية التي ستتخذ كمنطلقات لدراسات أخرى مستقبلا- وهذا ما سيتم تناوله بشيء من الإيضاح على مستوى الفرع الثاني من الفصل الحالي (البيانات الميدانية: تحليلها وتفسيرها).

*** تجدر الإشارة أنه من المكن جدا أن تكون إدلاءات عينة البحث جد تقريبية ويشوبها الكثير من الخطأ وهذا بالنظر من تخوف المبحوث من متابعته، وهذا رغم طمأنته من قبل النفسانيين.**

الفرع الثاني: تحليل وتفسير البيانات الميدانية.

المبحث الأول: عرض وتفسير الحالات.

المبحث الثاني: النتائج العامة للدراسة.

الفرع الثاني: تحليل وتفسير البيانات

المبحث الأول: عرض وتفسير الحالات.

الحالة رقم 01:

العرض:

يمثل هذه الحالة الحدث (كريم)[*] البالغ من العمر 17 سنة، والمولود في ولاية الطارف، وهو أكبر إخوته، يعاني من الناحية الصحية العضوية من مرض الكلى، أما من الناحية النفسية من الأعصاب، لم يسبق له الزواج.

من ناحية المستوى التعليمي (فكريم) أمي لا يحسن الكتابة والقراءة وهذا بالنظر لتوقفه عن الدراسة في سنوات الأولى من المرحلة الابتدائية. ولم يكن وراء هذا التوقف كرهه للدراسة أو ضعفه العقلي وإنما راجع لظروف معيشية صعبة عرفها طيلة حياته، التي تميزت بالفقر الشديد. من جهة أخرى، لم تكن الحياة المادية المتدنية السبب الوحيد وراء الانقطاع عن الدراسة، وإنما كان هناك كذلك عامل المشاكل بين الوالدين.

إثر التوقف عن الدراسة لم يتوجه الحدث إلى متابعة تكوين ما في إحدى مؤسسات التكوين المهني أو حتى مجرد التوجه لتعلم صنعة (حرفة) معينة، وإنما توجه اضطرارا نحو عالم الشغل منذ مرحلة الطفولة، حيث مارس تجارة بيع الخضر لمدة 7 سنوات. مع العلم أنه كان في حالة بطالة قبل تواجده الأخير بالسجن.

ورغم عدم ممارسته أي نشاط تكسبي في سن 17 سنة، إلا أن (كريم) يمارس الرياضة ومن جهة أخرى له ميول نحو الفن وتربية الحيوانات.

فيما يخص سلوكه الانحرافي والإجرامي (فكريم) حاليا لا يمارس الصلاة، وفي ذات الوقت يدخن ويتعاطى الشمة والخمر. أما فيما يخص بداياته الأولى للولوج نحو عالم الانحراف عامة، فللأسف كانت جد مبكرة حيث في سن السادسة هرب من منزل الوالدين. هذا الهروب بذاته من ضيق الجو الإنساني على مستوى البيت، نحو الشارع أثر كثيرا على مساره السلوكي، حيث في سن السابعة بدأ يشرب الخمر، وبصفة عامة خلال طفولته بدأ يتعلم كيف يكون منحرفا ويؤذي ذاته بالأخص. لكن بمجرد دخول المراهقة، وبالضبط في سن 13 سنة بدأ (كريم) يوجه غضبه نحو الآخرين، حيث قام بالضرب المفضي إلى الجروح. والمسيرة الانحرافية لكريم تتواصل حيث في سن 17 قام بالسرقة.

*** هذه الحالة تم إجراء المقابلة معها من طرف النفسانية شنيني، على مستوى مكتبها بمؤسسة إعادة التربية عنابة، وذلك مساء يوم 2006/05/27.**

أما فيما يخص بداية تعاطي الحالة مع مؤسسات الضبط الرسمية – الشرطة مثلا – فقد كان في سن مبكرة، حيث في 13 سنة حوِّل إلى التحقيق معه حول قضية الضرب والجرح العمدي والسرقة. هذه القضية مثُل بسببها أمام القاضي – الخاص بالأحداث – وتلقى عقوبة 18 شهرا، قضاها بمركز إعادة التربية للأحداث المنحرفين بعنابة، وهذه القضية تمثل أول انحراف رسمي (جريمة) يدون في صحيفة السوابق الانحرافية الرسمية لديه.

وحسب الحالة فقد تم التوجه نحو ارتكاب هذه الجريمة بسبب الانتقام، ومن ناحية أخرى البحث عن مكان آخر – غير البيت – للعيش فيه.

خلال مرحلة ما قبل تنفيذ العقوبة إلى غاية ما بعد تنفيذها، جمعت الحالة بعائلته علاقة مضطربة – تبين ذلك أكثر فيما يلي – مع تسجيل النظرة السيئة الموجهة نحوه من قبل المجتمع المحيط به، وهذه النظرة السيئة أساسها الصراع العلني بين الوالدين أمام الجيران. بعد انقضاء عقوبة الجريمة الأولى، اقترف (كريم) جريمة أخرى، وهو في 17 سنة من عمره وهي السرقة مع التهديد، تلقى جرائها عقوبة عام سجن [*]. وقد كان السبب وراء اقترافه لهذه الجريمة الحاجة المادية وشرب الخمر وكذلك عدم قدرته على العيش خارج أسوار السجن. من جهة أخرى تظل علاقته بعائلته مضطربة مع تسجيل نظرة جد سيئة للمجتمع اتجاهه.

من زاوية أخرى، وفيما يخص الظروف العائلية للحالة، فقد كانت من الناحية الخاصة بالوضعية المدنية المتعلقة بالوالدين (فكريم) عايش طلاقهما منذ وصوله سن 12 سنة، وهذا الطلاق كان حصيلة سوء التفاهم والنزاع الشديد بينهما. وكان نتاج هذا الزواج الفاشل أربعة أطفال أكبرهم له 17 سنة – الحالة – وأصغرهم له 4 سنوات، الثاني ذو 16 سنة له مستوى 8 أساسي، أما الثالث ذو 12 سنة فهو تلميذ في السنة السادسة، أما فيما يخص المستوى التعليمي للأب فهو أساسي، في حين الأم تفوقه مستوى فهي جامعية.

والملفت للانتباه أنه من الناحية الصحية كل أفراد العائلة يعانون من المرض، فالأم تشتكي من الأعصاب في حين بقية الأفراد يعانون من داء الكلى، مع العلم أن الحالة تعاني من الكلى والأعصاب في ذات الوقت.

من الناحية الاقتصادية المادية فالعائلة – وهذا منذ ولادة الحالة ومن الممكن قبل ذلك – تعاني حياة اقتصادية جد فقيرة، وهذا في ظل إهمال الوالد لمهامه كرب للعائلة، حيث كان لا ينفق على أسرته قبل الطلاق وكذلك الحال بعد الطلاق. ولهذا توجه (كريم) للعمل بصفة خضار.

من الناحية العلائقية فيما بين أفراد العائلة، ففيما يتعلق بوالدي الحالة، فقد كانت العلاقة بينهما جد سيئة، لانعدام سبل التفاهم فيما بينهما، وارتفاع حدة الصراع إلى درجة الشتم والتجريح والضرب، وهذا أمام الملأ، وقد بلغ هذا الصراع إلى درجة الوقوف أمام القاضي، وهذا بالنظر إلى سوء معاملة الوالد لوالدة الحالة. ولم تقتصر أشكال الصراع البيني عند هذا الحد، وإنما كثيرا ما كان الأب – بالنظر للعراك الدائم مع الأم – يترك البيت في أغلب الأوقات لمدة طويلة حيث بلغت مدة هجره مرة لأسرته 6 أشهر.

*** بعد إجراء المقابلة تم الإفراج عن كريم لانقضاء العقوبة وقبل الخروج صرح كريم للنفسانية بأنه سيعود إلى السجن ولكن هذه المرة لمدة أطول!**

هذه العلاقة الزوجية كانت لها أثر جد سيء، خاصة على الحالة أكثر من الإخوة – لأنهم كانوا في كفالة جدهم منذ الصغر – حيث أصبح (كريم) يخجل من الجيران، ولا يطيق العيش مع الناس وشديد العنف مع الآخرين، ويعمل كل ما في جهده من أجل اقتراف أي جريمة بغية الهروب إلى السجن من واقعه المعاش. وهذا في ظل إهمال الوالد له ولعائلته[*] - رغم الحب والحنان والاهتمام الصادر من أمه نحوه.

أما العلاقة فيما بين الأخوة فبالرغم من الحب القوي الذي يجمع بينهم، إلا أن التفاهم فيما بينهم ضعيف جدا، وكذلك الحال بالنسبة للتماسك.

والجدير بالذكر، في ظل هذه الظروف العائلية المميزة للحالة، أن (كريم) تلقى تربية متناقضة جمعت ما بين إهمال وقسوة وعنف الأب وكذلك سلوكه غير الأخلاقي وبين حنان واهتمام وتوفير الحاجيات من قبل الأم.

من جهة أخرى، لم يحظ (كريم) وهذا منذ صغره بقدوة يقتفى أثرها في اكتساب السلوك السوي اجتماعيا، وهذا من طرف الأب، إذ كان هذا الأخير تاجر خمر، وله علاقات غير شرعية، من جهة أخرى كان ذي سوابق عدلية، إذ دخل السجن 3 مرات في قضايا مختلفة من بينها الضرب والجرح العمدي. كذلك عايش (كريم) موقف إقدام أمه على ضرب أبيه.

من الناحية الإيكولوجية، نشأ (كريم) في منطقة حضرية، ولكن خارج المدينة (الضواحي)، كما كان حيه راق ويتوفر على جميع المرافق الضرورية للعيش، وهذا رغم اكتظاظ السكان به. كذلك تربى (كريم) في شقة من 4 غرف جديدة البناء وتتوفر على جميع سبل الحياة المريحة مبدئيا (غاز، كهرباء، ماء، مدفئة، تلفزة...إلخ).

التفسير:

انطلاقا مما تقدم عرضه من ظروف عامة خاصة بالحالة (1) يمكن ربطها بالإطار النظري الذي تم عرضه على مستوى هذا البحث على النحو الآتي:

<u>من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:</u>

تصنف عائلة الحالة من حيث الشكل على أنها عائلة ذات الوالد الواحد، وهذا بالنظر لطلاق الوالدين، أما من حيث المسكن فهي عائلة ذات المسكن المستقل وهي من ناحية أخرى عائلة توجيه.

هذه العائلة تتميز بتفكك مزدوج من الناحية المادية والمعنوية حيث يظهر ذلك على مستوى غياب الأب عن البيت بسبب الطلاق وحتى قبله. من جهة أخرى راجع لمرض كل من الوالدين: الأم بمرض الأعصاب، والأب بمرض الكلى. كذلك راجع من الناحية الإيكولوجية حيث يتواجد مسكن العائلة في حي

[*] وبالنظر لاتجاه الوالد نحو الأسرة، وعدم تقبل الحالة لهذا الاتجاه، كان الأب طيلة عمر الحالة أكثر أفراد العائلة سلبية مع (كريم). في حين الأم عكس ذلك رغم الفقر الشديد للعائلة.

يكتظ بالسكان. كذلك يتبين ذلك من جهة أخرى، وهذا بالنظر للتربية غير السليمة التي تلقاها صاحب الحالة على مستوى العائلة، وهذا لعدة عوامل من بينها: افتقاد الحالة للقدوة الحسنة، إذ الأب منحرف سلوكيا لكونه تاجر مشروبات روحية وكذلك لإقامته لعلاقات غير شرعية حتى وهو متزوج بأم الحالة، بالإضافة لكون الأب ذو سوابق عدلية ودخوله إلى السجن 3 مرات. من ناحية أخرى هناك افتقاد لهذه القدوة -نسبيا- من جهة الأم وهذا راجع لإقدامها على ضرب الأب. في ظل هذه الظروف المعنوية المتأزمة افتقدت الحالة للمراقبة الوالدية. وبالإضافة لهذه الظروف المعنوية هناك سوء علاقة تربط الأخوة وهذا من حيث التماسك والتفاهم.

تفسير هذه الحالة على ضوء ما جاءت به بعض النظريات:

سيكولوجيا يمكن تفسير هذه الحالة على النحو التالي: حيث حسب (هـ. إيزنك) تعتبر هذه الحالة غير قادرة على التكيف مع المجتمع وبالتالي الاندماج فيه.

كذلك حسب الطرح التحليلي النفسي (لفرويد) هذه الحالة عاشت منذ طفولتها في بيئة عائلية تمتاز بجو متأزم ومضطرب على مستوى العلاقات فيما بين أفرادها، وكذلك بالنظر للتنشئة الاجتماعية غير السوية التي تلقتها خاصة من جهة الأب.

في ذات السياق يمكن فهم ظروف هذه الحالة انطلاقا مما جاء به كل من (يوشلسون وساميونوف)، حيث بالنظر لإهمال ولامبالاة الأب لمصير الحالة استمرت الحالة في الانحراف والجريمة.

بصفة عامة هذه الحالة حسب (إيشورن) هي ضحية لتنشئة اجتماعية غير سوية تقوم على نموذج يشجع على الانحراف والجريمة والعود إليه.

من ناحية الطرح البيئي السوسيولوجي، يمكن تفسير ظروف هذه الحالة من زاوية:

ما جاءت به نظرية التقليد الاجتماعي لـ (تارد) حيث إقدام صاحب هذه الحالة على ممارسة العنف بالنظر لتقليد كل من الأب والأم في علاقتهما ببعضهما البعض، ومن جهة أخرى بالنظر لتفكك البيئة العائلية فتح المجال أمام الحالة لإشباع حاجاتها بطرق غير مقبولة اجتماعيا (السرقة مثلا).

البيئة العائلية بظروفها الحالية عجزت عن ضبط سلوك الحالة في عملية إشباعها لحاجاتها، وهذا ينسجم مع ما جاء به الطرح الأنومي الدوركايمي. وكذلك وفق نظرية الاختلاط التفاضلي هذه الحالة تعلمت كيف تكون عائدة للانحراف في ظل وسط اجتماعي مرضي ولا وظيفي ساهم الأب فيه بدور كبير ليوفر لابنه المجال لكي يتأثر بالعوامل المشجعة على العود إلى الانحراف سواء على مستوى العائلة أو حتى خارجها.

انطلاقا مما تم تقديمه من محاولة لتفسير الظروف العائلية المميزة للشخص العائد إلى الانحراف يمكن استنتاج ما يلي:

- العائلة كبيئة خاصة بالشخص ساهمت خصوصا من الناحية العلائقية والتربوية في عود الحالة إلى الانحراف.

- التفكك المادي المتعلق بطلاق الوالدين ساهم في عود الشخص إلى الانحراف.

الحالة رقم 02:

العرض:

يمثل هذه الحالة الكهل (سعيد)[*]، البالغ من العمر 44 سنة، والمولود في ولاية عنابة، وهو الأصغر في إخوته، يتمتع بصحة جيدة. وهو حاليا متزوج – منذ عام.

من ناحية المستوى التعليمي (سعيد) له مستوى أساسي، كما أنه انقطع عن الدراسة في سن مبكرة من عمره، وهذا بالنظر لكرهه للدراسة، لكنه رغم موقفه السلبي من الدراسة توجه نحو متابعة تكوينا مهنيا بداية في ميدان اللحامة، ثم في ميدان المحاسبة.

من الناحية النشاطية المهنية يلاحظ على الحالة – قبل الدخول الأخير إلى السجن أنها كانت تمارس التجارة، التي كانت تعود عليها بالربح الوفير. لكن قبل هذا النشاط شغل (سعيد) عدة أعمال من بينها: العمل في مؤسسة خاصة لمدة 15 شهرا، وكان رئيس ورشة بمركب الحجار لمدة 20 شهرا.

من جهة أخرى كانت الحالة قبل العقوبة الأخيرة يقوم بتربية الحيوانات.

فيما يخص سلوكه الانحرافي – والإجرامي – (فسعيد) لا يمارس الصلاة، ولا يستغني عن تعاطي الشمة حاليا. أما فيما يخص بداياته الأولى نحو الدخول في عالم الانحراف بصفة عامة، فقد كانت في نهاية مرحة المراهقة، حيث كان في سن 20 قد اعتدى بالضرب على شخص، وهذا الانحراف ما هو إلا البداية في سجل مسيرة انحرافية إجرامية متوجة بالعديد من الجرائم الثقيلة.

الحالة – حسب إدلائها – دخلت في التعامل مع مؤسسة الشرطة في سن 22 سنة، إثر التحقيق معها في قضية مشاجرة أفضت إلى الضرب والجرح العمدي. بموجبها تلقى عقوبة 6 أشهر حبس غير نافذة. وحسب (سعيد) يعود إقدامه على اقتراف هذا السلوك الانحرافي الإجرامي إلى عامل الانتقام من الضحية.

من جهة أخرى، وفيما يخص قبل وبعد مدة العقوبة، تميزت حياة الحالة بنوع من الاستقرار من الناحية الصحية والمهنية والعلائقية مع الأسرة، مع تسجيل أن نظرة المجتمع له قد تغيرت نحو السيئ بعد هذه القضية. وكذلك الشيء المهم أن (سعيد) لم يجد من يقدم له يد المساعدة قبل وبعد القضية.

الحالة لم تتوقف عند عتبة الجريمة الأولى، وإنما ارتكبت من جديد جرائم أخرى، حيث أن (سعيد) عاد من جديد إلى الضرب والجرح العمدي للضحايا، وذلك في الجريمة الثانية – في سن 22 سنة وهو تحت طائلة عقوبة الحبس غير النافذ، ودائما بسبب الانتقام – وفي الجريمة الثالثة وهو في سن 25 سنة، ودائما يعود

*** تم إجراء المقابلة مع الحالة (2) من قبل النفسانية شنيني، وهذا في مكتبها بمؤسسة إعادة التربية – عنابة، وذلك على مدار لقاءين كان الأول يوم 28-05-2006.**

سبب ارتكابه لهذا الجرم (السلوك الانحرافي الإجرامي) للمرة الثالثة إلى الانتقام، بالرغم من دخوله السجن في المرة الثانية لمدة العامين، وكانت ذات العقوبة في الجريمة الثالثة.

الحالة خلال مرحلة الجريمة الثانية والثالثة – من 22 سنة إلى 27 سنة – كانت مستقرة من الناحية، الصحية، والمهنية، والعلائقية مع الأسرة. لكن دائما تسجل النظرة السيئة للمجتمع اتجاهها، مع عدم تلقيها أية مساعدة من قبل الغير.

بعد هذه المرحلة وبالضبط في سن 30 سنة يقترف (سعيد) الجريمة رقم (4)، ولكنها مختلفة عما سبقها من الجرائم، حيث أقدم على شراء أشياء مسروقة – وهذا بالرغم من أنه كان عاملا ليس محتاجا ماديا من الناحية النظرية؛ إلا أن الحالة تبرر إقدامها على هذا الفعل الانحرافي بسبب الحاجة المادية. يقضي هذه المرة كذلك عامين بالسجن، تستمر بعدها النظرة السلبية من جهة المجتمع نحوه، مع عدم تحصله على أية مساعدة من قبل الغير.

بعد عام من خروجه من السجن، يعود (سعيد) إلى العود الإجرامي، ولكن هذه المرة أكثر خطورة، إذ يقدم على القتل العمدي، بسبب الانتقام الذي ساهم في ضرب الضحية إلى درجة القتل. بعد 10 سنوات – فترة العقوبة: 6 سنوات + 4 سنوات من بعد – وفي سن 43 يستقر (سعيد) من الناحية الأسرية ويتزوج. وهذا في ظل استمرار النظرة السيئة للغير باتجاهه، مع عدم تلقيه المساعدة من قبل الغير.

وللأسف المسيرة الانحرافية للحالة لم تتوقف عند حد الجريمة الخامسة وبعد قضاء 12 سنة بالسجن – في العديد من الجرائم بدون احتساب عقوبة 6 أشهر حبس غير نافذ – بل هو الآن يتواجد بمؤسسة إعادة التربية بعنابة بتهمة المتاجرة في المخدرات وهو في سن 44 سنة.

من زاوية أخرى، وفيما يخص الظروف العائلية، فالحالة عرفت وفاة الأب منذ 18 سنة، أي وهو في السجن إثر الجريمة الثالثة، كذلك شهدت وفاة الأم منذ 7 سنوات، أي وهي في السجن إثر الجريمة الخامسة – وكان سبب الوفاة راجع لمرض في القلب.

فيما يخص الأخوة فالحالة لها 7 أخوة كلهم تزوجوا وأنجبوا الأطفال.

أما من ناحية المستوى التعليمي لأفراد العائلة، فبالرغم من أمية الوالدين إلا أن الأبناء ذوي مستوى مقبول وعال في بعض الأحيان – 4 منهم ذوي الشهادات الجامعية، والباقي ذوي المستوى الأساسي، وكذلك أغلبهم موظفين أو في مرحلة التقاعد.

من الناحية الاقتصادية المادية للعائلة، عرفت العائلة أثناء تواجد سعيد معها (قبل الزواج) حياة متوسطة في بدايتها ولكن مريحة فيما بعد، وهذا مع تسجيل أن كل فرد شكل أسرته الخاصة.

من جهة الوضعية العلائقية فيما بين أفراد العائلة، فيما يخص العلاقة ما بين الوالدين فالعلاقة كان يسودها الاحترام والتقدير والتفاهم، مما أثر إيجابا – بصفة عامة – على حياة الأبناء من الناحية التعليمية والمهنية والاجتماعية.

من ناحية العلاقة فيما بين الأخوة، فالتفاهم كان قويا جدا فيما بينهم، كذلك التماسك والحب.
من جهة أخرى، (سعيد) جمعته علاقة طيبة بأفراد عائلته، إلا أنه كان أكثر حبا ومقربة لأمه – ربما بحكم هو الصغير بين أخوته – فكانت تعامله بالتسامح والصفح عنه، كما اهتمت به، وعاملته بحب وعطف وحنان إلى درجة الإفراط في العناية، في ظل اعتدال الأب في ذلك مع بذله ما في وسعه لتلبية حاجاته المادية والمعنوية.
بمعنى آخر تلقى (سعيد) نموذج من التربية المعتدلة نسبا – في ظل إفراط التدليل والرعاية من قبل الأم له – وفي ظل استقامة الحياة السلوكية والاجتماعية لكل أفراد عائلته.
من الناحية الإيكولوجية نشأ (سعيد) في وسط منطقة حضرية، وترعرع في حي سكني شعبي، مكتظ بالسكان يتوفر على المرافق العامة الضرورية، ولكن في الوقت ذاته ترتفع فيه نسب الإجرام بين القاطنين فيه. وفيما يخص الظروف المميزة لمسكن العائلة، فهو ملك لها، وهو عبارة عن شقة قديمة نوعا ما، متكونة من 4 غرف، عاش بهذا المسكن 10 أفراد (الوالدان والأبناء الثمانية).
فيما يخص الحياة الأسرية الخاصة (بسعيد)، فهي حديثة النشأة، حيث منذ عام فقط تزوج (سعيد)، من امرأة حالتها الصحية جيدة، وذات مستوى أساسي، لا تعمل، فهي ماكثة بالبيت، وكان (سعيد) قبل دخوله للسجن هو الذي ينفق عليها، وهي ليس لديها سوابق قضائية. كما أنهما لم ينجبا أبناء إلى حد الساعة.
العلاقة مع الزوجة كان يسودها التفاهم والانسجام والاستقرار وهي إيجابية الأثر بالنسبة للطرفين.
وفيما يخص (سعيد) حياته أصبحت مستقرة بعد زواجه، حيث وفرت له الزوجة كل طلباته التي حرم منها بعد وفاة الوالدين، وزواج كل الأخوة وخروجهم من مسكن العائلة.
من ناحية المستوى الاقتصادي لهذه الأسرة الجديدة، فقد كان متوسط المستوى وهذا بالنظر لعمل (الحالة) غير المستقر، فهو كما سبق ذكره تاجر حر، ومدخوله غير ثابت.
من الناحية الإيكولوجية، تواجدت الأسرة في وسط منطقة حضرية وفي حي شعبي، بتوفر على المرافق الضرورية، وفي الوقت ذاته يميزه ارتفاع نسب الإجرام بين أفراده، أما فيما يخص المسكن فهو عبارة عن شقة قديمة نوعا ما. هي ملك للحالة ومتكونة من أربعة غرف. يشغل هذه الشقة الزوج والزوجة. والمسكن يتوفر على المرافق والشروط الضرورية للحياة.

التفسير:

انطلاقا مما تم عرضه سابقا يمكن ربط ذلك بالإطار النظري الذي تم التطرق إليه على مستوى البحث، وهذا على النحو التالي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

من حيث الشكل عائلة الحالة كانت منذ 18 سنة عبارة عن عائلة ذات الوالد الواحد، ومنذ 7 سنوات بدون والدين –بالنظر للوفاة، من ناحية أخرى هي عائلة توجيه، وهي كذلك عائلة مستقلة من حيث المسكن.

عائلة الحالة وفرت لها نموذج تربوي غير معتدل نوعما بالنظر للإفراط في التدليل والرعاية من قبل الأم، وهذا ما يعتبر من الناحية المعنوية حالة غير سوية نسبيا في ظل عدم إدراك الحالة للضوابط السلوكية الواجب التقيد بها.

من الناحية الايكولوجية يسجل تفكك مادي خاص بالمنطقة السكنية للعائلة بحيث تميزت بالاكتظاظ وارتفاع نسب الإجرام بها.

أما فيما يخص الأسرة الخاصة بالحالة فهي من حيث الشكل أسرة نووية ثنائية – بدون أولاد- وهي كذلك عبارة عن أسرة التناسل، ومن جهة أخرى هي مستقلة من حيث المسكن.

من الناحية الايكولوجية تمتاز المنطقة باكتظاظ السكان على مستوى الحي الشعبي وارتفاع نسبة الإجرام بين القاطنين على مستوى هذه المنطقة.

تفسير هذه الحالة على ضوء بعض النظريات:

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء الطرح الايكولوجي الذي جاء به كليفاورد شو مثلا، حيث يعتبر هذا الحي منطقة جناح من الممكن أن تتوفر على عوامل التشجيع على الانحراف والإجرام. ويمكن النظر إلى المنطقة السكنية سواء على مستوى العائلة أو الأسرة على أنها منطقة متخلفة بالنظر لكثرة الازدحام الشديد.

وعلى ضوء ما يقدم يمكن استنتاج مايلي:

- المنطقة السكنية الخاصة بالعائلة من الناحية الايكولوجية هي التي ساهمت في عود الحالة إلى الانحراف.

الحالة رقم 03:

العرض:

يمثل هذه الحالة الشيخ (علي)[*]، البالغ من العمر 57 سنة، والمولود بولاية الطارف، وهو الوحيد لدى أبويه، من الناحية الصحية الحالة تعاني من مرض القلب، وهي متزوجة حاليا.

صاحب الحالة من ناحية المستوى التعليمي يقرأ ويكتب – المستوى الابتدائي – توقف عن الدراسة في مرحلة الطفولة، لكرهه الدراسة. إثر توقفه عن الدراسة اتجه نحو تعلم مهنة الخياطة، التي عمل بها لمدة سنة فقط وهذا طيلة حياته! مع تسجيل تربيته للحيوانات.

فيما يخص سلوكه الانحرافي – الإجرامي (علي) حاليا لا يصل، ومن جهة أخرى يدخن ويتعاطى الشمة والحشيش والأدوية المخدرة والكحول. بدأ (علي) مساره الانحرافي في نهاية سن المراهقة، حيث في

*** أجريت المقابلة مع الحالة من طرف النفسانية (شنيني)، على مستوى مكتبها وهذا على مدار عدة لقاءات كانت أولها في 28-05-2006.**

سن 20 قام بالاعتداء بالضرب على إحدى ضحاياه. وفي الوقت ذاته أحيل على التحقيق من طرف الشرطة في قضية الضرب والجرح العمدي وممارسة دعارة. جراء هذه القضية جرم أمام القضاء بالجريمة الأولى في مساره الذي سيكون حافلا بالانحرافات المتفاوتة الدرجات. وقضى جراء ذلك عام بالسجن. وحسب الحالة يعود الإقدام على هذه الجريمة لتعاطي الكحول.

بعد الخروج من السجن يعاود (علي) ارتكاب فعله الانحرافي الإجرامي لأكثر من أربع جرائم أخرى دائما في قضايا الضرب والجرح العمدي بسبب تعاطي الكحول. وحكم عليه جراء هذه الجرائم المتتالية ما يقارب 8 سنوات وثلاث أشهر. ولكن هذه العقوبات لم تكن رادعة له، لأنه كان يتشاجر من أجل أخذ المال من الغير المترف. فالشجار لديه وسيلة للعيش ولشرب الكحول – في ظل أنه لا يمارس عمل تكسبي مشروع.

بعد هذه المدة العقابية وفي سنة 1997 أي في سن 48 عام، غير (علي) نشاطه الإجرامي نحو تجارة الحشيش، تلقى بموجبها 5 سنوات سجن. بعد 4 سنوات من قضية تجارة الحشيش يحاكم (علي) من أجل استهلاك مخدرات، ويحكم عليه بـ 24 شهرا. هذه المدة لم تكن مغيرة في شيء من السلوك الإجرامي للحالة حيث يتواجد الآن بمؤسسة إعادة التربية بعنابة جراء تعاطيه للمخدرات، إذ حكم عليه بـ 6 أشهر حبس نافذ.

من الملفت للانتباه فيما يخص صاحب هذه الحالة أن مجتمعه المحلي وخاصة الجيران كانوا يرتعدون لرؤيته إلى درجة الهروب عند قدومه.

من زاوية أخرى، وفيما يخص الظروف العائلية للحالة، تميزت من الناحية المدنية، بوفاة الأم منذ 4 سنوات بسبب شلل نصفي وضغط الدم، من ناحية أخرى الأب بعد 20 سنة من ولادة (علي) يعاود الزواج من امرأة أخرى، وهذا لعدة أسباب من بينها انعدام التفاهم وكثرة المشاكل مع أم الحالة. الزواج الأول لم ينتج عنه إلا الحالة (علي)، فهو الابن الوحيد عند أبويه.

من الناحية المادية، فعائلة (علي) عانت الفقر الشديد من جهة لمحدودية دخل الأب، ومن جهة أخرى لإهماله شؤون العائلة الأولى، واهتمامه فقط بالعائلة الثانية، مما اضطر الأم للخروج بحثا عن العمل.

من الناحية العلائقية، فوالدي (الحالة) جمعهما سوء التفاهم وكثرة المشاكل، وإهمال الزوج لشؤون زوجته، وعقب كل صراع ما بينهما كان الزوج يهجر البيت الزوجية باستمرار ويمكث عند الزوجة الثانية. في ظل هذه العلاقة الزوجية المتأزمة نشأ (علي) يعاني من عدم الاستقرار العائلي، ومن إهمال الوالد لواجباته العائلية نحو الوالدة والابن. وهذا ما يفسر -على مستوى (علي)- سبب أن يكون الأب أكثر سلبية في علاقته مع الحالة طيلة مدة طويلة. في حين كانت الأم أقرب وأحب الناس.

وفي ظل هذه الظروف لم يحظ (علي) بتربية سوية، قائمة على الاتزان وتلبية الحاجات المادية والمعنوية لضمان نموه السليم وتكوين شخصية اجتماعية، فالأب بالإضافة لما ذكر سابقا من إهماله لشؤونه كان يقسو عليه في المعاملة ولا يعطف عليه ويعبر له عن حبه وحنانه، وكذلك لا يحترمه ولا يقدره كابن

له، ولكن للأسف حسب صاحب الحالة – كان يحقد عليه ويتخذه كعدو له. وفي ظل هذه المعاملة ولما اشتد نمو (علي) أصبح يُرهب أباه مما جعل هذا الأخير ينصاع له.

بالمقابل الأم ظلت مصدر الحنان والحب والرعاية وتوفير الحاجات المادية، مع تدليله والإفراط في عنايتها له، مع تسجيل خوف الأم من الحالة والانصياع لها قبل وفاتها – وهذا بالرغم من حبه واحترامه الشديد لها.

من الناحية الإيكولوجية نشأ (علي) مع أمه في وسط منطقة حضرية، وفي حي راق بتوفر على مستلزمات الحياة، مع تسجيل اكتظاظ السكان به. فيما يخص المسكن فهو ملك للعائلة، وهو عبارة عن شقة قديمة نوعا ما متكونة من ثلاث غرف تتوفر على ظروف الحياة المقبولة.

فيما يخص الحياة الأسرية لـ (علي)، فهو قد سبق له الزواج للمرة الثالثة –كان يتزوج ثم يطلق – أنجب مع الزوجة الأولى بنتا؛ هي الآن مطلقة، وأمية، ولم يسبق لها أن شغلت عملا ما. في حين أنجب مع الزوجة الثانية ولدا، هو الآن مع أمه في فرنسا، يتابع دراسته. أما الزواج الأخير فلم يكلل بالأطفال.

علاقته مع الزوجة الأخيرة سادها الصراع وسوء التفاهم،وهجر الزوجة للبيت بصفة مستمرة. مع العلم أن هذه الزوجة هي بدورها من ذوي السوابق الانحرافية والقضائية، حيث في سن العشرين أدينت في جريمتي سرقة، قضت بموجبهما 9 أشهر حبسا نافذة[*].

هذا الاضطراب الأسري أثر سلبيا – حسب الحالة – على الاستقرار داخل العائلة من جهة، ومن جهة أخرى السلوك الانحرافي للزوجة الثالثة سيؤدي إلى المساهمة في انحراف البنت من الزوجة الأولى.

أما فيما يخص علاقته مع أبنائه، فقد تميزت بالاختلاف إذ جمعته علاقة جد سيئة مع البنت إلى درجة نبذه لها، والحقد عليها وعدم احترامها، وهذا بالنظر لسلوكها المنحرف والاجرامي، إذ هي حاليا بمؤسسة إعادة التربية بعنابة بسبب تهمة حيازة المخدرات وأوراق نقدية مزورة. مع اعلم أن هذه التهمة جمعتها مع زوجها السابق – الذي هو ابن عمها.

في حين هناك علاقة حب وحنان ومودة لابنه الصغير البالغ من العمر 12 سنة، مع تسجيل نوع من الاهتمام لأمره والحرص على مصلحته، حيث وافق الأب على أن يعيش ابنه مع أمه في فرنسا وهذا لعدم التمكن من رعايته وحمايته وهو في المكوث الدائم بالسجن.

من جهة أخرى فقد جمعت بين الأخوين (الابن والابنة) علاقة انعدم فيها التفاهم والتماسك والحب.

من الناحية الاقتصادية للأسرة فقد تميزت الحياة بالفقر وهذا بالنظر لعدم عمل الحالة (علي) وتعاطيه المستمر للخمر والمخدرات ومكوثه المستمر بالسجن لمدة طويلة.

من الناحية الإيكولوجية الأسرة الخاصة (بعلي) تعيش في منطقة حضرية بوسط عنابة، وفي حي سكني راق. وبالرغم من توفره على جميع المرافق الضرورية للحياة، إلا أنه يتميز ببناياته القديمة. للأسرة شقة قديمة نوعا ما بها غرفتين ويقطن فيها 4 أفراد وتتوفر على جميع المرافق الضرورية للحياة.

*** الزوجة تتواجد حاليا عند بيت أهلها منذ ثلاث سنوات بسبب تواجد الزوج بالسجن وفي ظل رفض تطليقه لها.**

التفسير:

على ضوء ما سبق يمكن إجراء محاولة لتفسير ظروف هذه الحالة على النحو التالي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

من حيث الشكل عائلة الحالة عبارة عن عائلة نووية(**)، ومن جهة أخرى، الأب متعدد الزواج للمرة الثالثة، وهي عبارة عن عائلة توجيه، وهي مستقلة من حيث المسكن.

عائلة الحالة تميزت بتفكك مزدوج، حيث من:

- الناحية المادية (التفكك المادي): يظهر في هجر الأب للبيت وإهماله لواجباته نحو الزوجة والابن الوحيد. مما جعل العائلة تعيش في مستوى الفقر الشديد وكذلك بالنظر لمحدودية الدخل لدى الأب.

ومن الناحية الإيكولوجية عاشت العائلة في منطقة مكتظة بالسكان.

- أما من الناحية المعنوية (التفكك المعنوي) هناك عدم استقرار علائقي على مستوى العائلة من حيث علاقة زوج-زوجة، وعلاقة أب-ابن.

كذلك من الناحية المعنوية هناك قصور كبير يسجل على مستوى النموذج التربوي المقدم من قبل الأب نحو الابن، حيث بصفة عامة تميزت هذه التربية بأنها لا وظيفية وسلبية.

من زاوية الظروف المميزة لأسرة الحالة التي كونها فهي تتميز بـ:

بأنها أسرة نووية ثنائية – حاليا، في حين سبق له الزواج مرتين قبل زواجه الأخير، حيث كوّن في كل مرة أسرة نووية، وأسرته بصفة عامة هي أسرة تناسل. أما من حيث الإقامة فهي مع والد الزوجة – وهذا انطلاقا من مكوث الحالة بالسجن منذ 03 سنوات.

هي أسرة متفككة ماديا ومعنويا حيث من الناحية المادية هناك هجر الزوجة للبيت بصفة مستمرة، كذلك تعيش الأسرة الحالية في مستوى الفقر، أما من الناحية الإيكولوجية فالأسرة تسكن في مسكن قديم نوعا ما، وفي منطقة قديمة البنايات.

أما من الناحية المعنوية فالأسرة تعرف توتر علائقي حاد فيما بين الزوجين من جهة، وفيما بين الحالة وابنته من الزوجة الأولى، مع تسجيل تفشي السلوك الانحرافي والإجرامي على مستوى الأسرة فيما يخص الابنة والزوجة الأخيرة.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء بعض الطرح النظري على النحو الآتي.

من الناحية السيكولوجية، بصفة عامة يمكن اعتبار الحالة حسب نظرية نمط التفكير الإجرامي لـ: (يوشلسون وساميوف) أنها كانت محلا للإهمال واللامبالاة الشيء الذي ساعدها على التوجه نحو الجريمة والانحراف والعود إليه.

**** منذ 4 سنوات تعتبر عائلة نووية ذات الوالد الواحد بسبب وفاة الأم.**

إن هذه الحالة حسب (هـ. أيزنك) هي شخصية غير قادرة على الاندماج في المجتمع.

كذلك حسب (فرويد) فصاحب الحالة ذو شخصية غير سوية بالنظر لطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تلقاها خلال طفولته وكذلك بالنظر للجو العلائقي المتأزم الذي عاش فيه بالنظر للعلاقة التي جمعت أبويه.

من الناحية السوسيولوجية وانطلاقا من نظرية (سذرلاند) فهذه الحالة منذ صغرها توفرت لديها الظروف الأسرية المشجعة لكي تكون منحرفة وهذا في ظل غياب قدوة سوية تقتدي بها.

أما من ناحية ظروف الأسرة الخاصة بالحالة فهي كذلك تميزت بالتوتر العلائقي وعدم الاستقرار الأسري وهذا ما يتوافق ونتائج دراسة كل من بلا كلار Blackler سنة 1966 وماندل سنة 1965.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية العائلية ساهمت في عود الحالة إلى الانحراف.

- المستوى الاقتصادي للعائلة ساهم في عود الحالة إلى الانحراف.

<u>الحالة رقم 04:</u>

العرض:

يمثل هذه الحالة الحدث (جمال)[*] البالغ من العمر 16 سنة، والمولود في ولاية عنابة، وهو الابن الثالث بين أخوته (الست) يعاني من الناحية العضوية من نقص في النمو على مستوى الرجل اليسرى، وفي حين من الناحية النفسية فهو يعاني من القلق.

من ناحية المستوى التعليمي فـ (جمال) أمي لا يقرأ ولا يكتب، وهذا بالنظر لانقطاعه عن الدراسة في فترة جد مبكرة، وهذا راجع لكرهه لها، وطرده منها بالنظر لكثرة رسوبه.

لم يتابع (جمال) بعد انقطاعه عن الدراسة أي تكوين مهني، مع تسجيل بيعه لبعض الأشياء قبل دخوله الأخير إلى السجن.

يقضي (جمال) وقت فراغه في ممارسة الرياضة وتربية بعض الحيوانات على مستوى البيت.

فيما يخص سلوكه الانحرافي – والإجرامي – (فجمال) لا يصلي وفي الوقت ذاته يتعاطى الشمة والكيف والأدوية المخدرة ويتناول الخمر. أما ما تعلق بدياياته الأولى في الانضمام إلى عالم الانحراف فقد كانت في سن جد مبكرة، حيث وهو في السابعة أقدم على فعل السرقة، وكذلك الاعتداء بالضرب. في بداية سن المراهقة – وهو له 12 عاما – عاود فعل السرقة من جديد كما توج حياته الانحرافية غير الرسمية بتعاطي المخدرات في سن 14 عاما، وكذلك سياقة دراجة نارية بدون رخصة.

في سن 12 عاما حققت معه الشرطة في قضية سرقة، هذه الجريمة يقترفها من جديد في سن 14 سنة، حيث يأمر قاضي الأحداث بعقوبة 6 أشهر.

*** أجرت هذه المقابلة المختصة في علم النفس الاكلينيكي (شنيني)، وهذا على مستوى المكتب، وقد أجرت 3 لقاءات مع الحالة كانت أولها يوم 2006/05/29.**

علاقته خلال هذه الفترة كانت حسنة مع الأهل في حين كانت نظرة الناس إليه غير إيجابية، وهذا بالنظر لسلوكه المنحرف (تعاطي المخدرات مثلا، ومعاشرة جلساء السوء)، وهي العوامل التي أدت به إلى الانغماس في جريمة السرقة حسب رأيه.

مرة أخرى في سن 14 عاما يعاود ارتكاب جريمة السرقة من جديد، أين يأمر قاضي الأحداث بعقوبة 3 أشهر. ودائما يرى جمال أن جلساء السوء وتعاطي المخدرات هي عوامل اندفاعه وراء هذا الانحراف. من جهة أخرى يُسجل النظرة السيئة اتجاهه من قبل الغير – مع تسجيل أنه حاول الهروب عبر الباخرة ثلاث مرات وهو في 15 عام.

يستمر (جمال) عودته إلى ممارسة الانحراف الإجرامي إذ يتواجد حاليا بمؤسسة إعادة التربية نظرا لتعاطيه سيجارة كيف وهو في 16 من عمره، إذ يقضي فترة 3 أشهر. وسبب عودته إلى الانحراف هذه المرة كذلك هم جلساء السوء.

من ناحية الظروف العائلية للحدث (جمال)، وما تعلق بالوضعية المدنية للأبوين، فهما على قيد الحياة، ويعيشان معا، أنجبا 6 أبناء، لم يتعدوا في معظمهم المستوى الابتدائي، مع تسجيل تأخر دراسي، لاثنين منهم ما يزالان يدرسان، مع العلم أن الأب يقرأ ويكتب في حين الأم لها مستوى الأساسي.

من الناحية الاقتصادية عائلة (جمال) عرفت حياة متوسطة الحال خلال 11 سنة الأولى من عمره، ولكن في المدة اللاحقة أصبحت الظروف الاقتصادية مريحة، وهذا بالنظر لعمل الأم كممرضة وعمل الأب كتاجر والأخ الأكبر كتاجر متنقل. فالكل يساهمون في الإنفاق على العائلة.

من الناحية العلائقية فيما بين أفراد العائلة، وفيما يخص العلاقة ما بين الأبوين فقد كانت متوسطة من حيث التفاهم، يسودها بعض الصراع إلى درجة ضرب الأب لأم الحالة.

فيما يخص العلاقة فيما بين الأخوة، فقد كانت متوسطة من حيث التفاهم والتماسك ولكن يجمعهم الحب.

أما فيما يخص صاحب الحالة لم يكن له علاقات سيئة مع أفراد العائلة، مع التركيز على تعلقه أكثر بأمه وحبه الشديد لها.

من ناحية التربية التي تلقاها (جمال)، فبالرغم من كون أبويه يوفران له حاجاته المادية، ويسهران على راحته، إلا أنه يسجل خوف الأم المفرط على ولدها بالنظر لظروفه الصحية – كثرة الحوادث وزيادته بعيوب خَلْقية- جعلتها تعامله على أساس أنه مريض ومسكين يجب عدم معاقبته ونهيه عن فعل أي شيء. وهذا في ظل معاملة أبيه القاسية حسب اعتقاد الحالة.

من جانب آخر كان الأب والأخ قدوة سيئة للحدث (جمال)، فالأب من هواة شرب الكحول، وكذلك يتعاطى المخدرات، والذي بسببها دخل السجن لمدة 6 أشهر. أما الأخ فهو من ذوي السوابق العدلية ارتكب جريمة السرقة لثلاث مرات متتالية،وقضى جرائها ما يقارب 7 سنوات بالسجن.

من الناحية الإيكولوجية، عائلة الحدث كانت تسكن قبل ما يزيد عن العام في حي شعبي – وسط المدينة – مكتظ بالسكان، وتنتشر فيه البنايات القديمة، والانحرافات والجرائم. أما الآن فالعائلة تسكن ليس ببعيد عن الحي الأول، ويمتاز بعدد متوسط للسكان ولكن يقع فوق حانة. والعائلة المتكونة من 8 أفراد معظمهم يقطن في منزل متكون من غرفتين، يتوفر على المرافق الضرورية للحياة.

التفسير:

انطلاقا مما جاء عرضه على مستوى هذه الحالة، يمكن محاولة ربط ذلك بالإطار النظري التي تم معالجته على مستوى هذا البحث على النحو الآتي:

<u>من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:</u>

تصنف العائلة من حيث الشكل على أنها نووية، ومن حيث الانتساب على أنها توجيه، ومن حيث الإقامة فهي ذات المسكن المستقل.

هذه العائلة تمتاز بتفكك مادي وآخر معنوي، فمن حيث التفكك المادي هناك من الناحية الإيكولوجية بروز تواجد العائلة قبل عام. أي طيلة 15 سنة سابقة –في ظروف إيكولوجية تشجع على الانحراف والجريمة[*]، وحاليا العائلة تشتكي من الاكتظاظ على مستوى المسكن الذي يضم غرفتين في حين يضم 7 أفراد – الأخ الأكبر يسكن مستقلا عن العائلة.

أما من الناحية المعنوية، فبغض النظر عن بعض التوتر الذي ينتاب هذه العائلة على مستوى العلاقة (زوج-زوجة)، فإنه هناك خلل كبير على مستوى مضمون التربية الموجهة إلى الحالة، بحيث هناك إفراط في التدليل أفقدها اكتساب جملة القيم والمعايير التي تضبط مسيرة تواجدها الاجتماعي. من جهة أخرى افتقدت الحالة إلى نموذج تقتفي أثره في اكتساب السلوك القويم، وهذا في ظل تدني سلوك وأخلاق والد الحالة (تعاطي الكحول والمخدرات)، وكذلك هو من ذوي السوابق السجنية، بالإضافة للأخ الذي هو من ذوي السوابق السجنية.

<u>يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء ما جاءت به بعض النظريات:</u>

سيكولوجيا، يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء ما جاءت به نظرية نمط التفكير باعتبار –ولو بصفة ثانوية- أن الإهمال واللامبالاة من قبل الوالدين في تحقيق تربية سوية لابنيهما ساعد على توجهه نحو الانحراف والجريمة والاستمرار فيهما.

*** مع تواجد المسكن الجديد فوق حانة!**

هذه الحالة هي شخصية لم تتمكن من التكيف من جديد مع المجتمع وهذا لعدم مقدرتها على ذلك، وهذا انطلاقا من طرح (هـ. إيزنك).

من جهة أخرى يمكن لنظرية التعزيز أن تفسر بعض جوانب هذه الحالة باعتبارها من الممكن أنها تفتقد للشعور بالقلق خوفا من العقوبة، وهذا لفشل اكتساب –خلال الطفولة- آلية الجزاء التي من المفترض أن تجعل الشخص يبتعد عن الانحراف والجريمة.

كذلك انطلاقا من الطرح التحليلي الفرويدي يتبين أن هذه الشخصية عاشت تجربة قاسية خلال طفولتها (ظروف صحية صعبة) ولم تتلق يد المساعدة السوية في إخراجها من هذه الوضعية.

ويمكن كذلك قراءة هذه الحالة انطلاقا مما جاء به (إيشورن) حيث تعتبر ضحية من ضحايا المجتمع وهذا بالنظر لتلقيها لتربية سيئة تقوم على نموذج يشجع على الانحراف والجريمة.

أما من ناحية الطرح البيئي السوسيولوجي يمكن تفسير هذه الحالة وفق طرح نظرية التقليد الاجتماعي، إذ بيئتها العائلية وفرت لها القدوة السيئة من جهة: الأب، الأخ الأكبر، وهذا منذ طفولتها.

كما أنه يمكن تفسير هذه الحالة وفق ما جاء به (كليفاورد شو) باعتبار أن وضعية هذه الحالة لها علاقة بمعطيات بيئية سيئة تشجع على الخروج المستمر على المجتمع.

وعلى ضوء هذه المحاولة التفسيرية لهذه الحالة يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية والظروف الإيكولوجية المتعلقة بالعائلة ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

الحالة رقم 05:

العرض:

تمثل هذه الحالة المراهقة (سكينة)[*] البالغة من العمر 20 سنة، المولودة بالجزائر العاصمة، والتي ترعرعت بسكيكدة، وهي المولودة الثالثة في العائلة – الوسطى – تتمتع بصحة جيدة، لم يسبق لها الزواج من قبل.

سكينة لها مستوى أساسي، وهي لم تكمل تعليمها بسبب كرهها للدراسة. بعد انقطاعها عن المؤسسة التربوية لم تبحث (سكينة) عن الانضمام إلى أي مركز للتكوين المهني من أجل تعلم أي تكوين. وكذلك لم تمارس أي نشاط لكي تتكسب منه قبل دخولها إلى السجن. مع تسجيل مزاولتها للرياضة.

فيما يخص سلوكها الانحرافي – والإجرامي – فسكينة لا تصل، وكذلك تدخن وتتعاطى الأدوية المخدرة.

من جهة أخرى (سكينة) قضت سنة حبس نافذ في أول جريمة لها إثر اقترافها للسرقة وهي في 17 عاما. وعن سبب ارتكابها للسرقة ترى (سكينة) أن جلساء السوء هم السبب، مع تسجيل أن خلال هذه المرحلة لم

*** تولت إجراء المقابلة مع المراهقة (سكينة) النفسانية بلعشار على مستوى جناح النساء، بمؤسسة إعادة التربية – عنابة، وقد كانت المقابلة في: 28-05-2006.**

تتلق الحالة أية مساعدة من قبل الغير. وفي السن 20 تتواجد الحالة من جديد في السجن بسبب اتهامها بالتستر على جريمة قتل وهي في 18 سنة.

من حيث الظروف العائلية، أب (سكينة) توفي وهي في الرابعة من العمر بسبب حادث، أمها عاودت الزواج وهي في 10 من العمر. الحالة لها 4 أخوة من أبيها وأمها، وأخت واحدة من أمها، إثر زواجها مرة أخرى. مع تسجيل أنه هناك الأخ الأكبر الذي تزوج وأنجب طفلا.

من ناحية المستوى التعليمي أغلب الأخوة لهم مستوى أساسي في حين الأخ الأصغر ذو مستوى ابتدائي، مع تسجيل أن أعلى مستوى كان للأخ الأكبر – ثانوي.

من الناحية الاقتصادية، نشأت (سكينة) في عائلة كانت تعيش خلال طفولتها في ظروف متوسطة، ولكن في فترة المراهقة أصبحت تعيش في ظروف مريحة من الناحية المادية مع العلم أن كل أفراد العائلة لا يعملون – وربما هذا راجع لمدخول زوج الأم.

من الناحية العلائقية فيما بين أفراد العائلة [*]، فالعلاقة بين الأخوة كانت قوية التماسك والتفاهم والحب. مع تسجيل أن الحالة كانت تربطها علاقة إيجابية مع أفراد العائلة، ولكن ربطتها علاقة أكثر إيجابية مع الأم خاصة، وهذا بالنظر لحنانها واهتمامها بها.

من جهة أخرى لم تتلق (سكينة) اهتمام الأب وحبه ورعايته لها، وهذا بالنظر لوفاته في سن مبكرة (4 سنوات)، مع توجه الأم نحو استعمال الضرب والشتم والتجريح في تعاملها مع (سكينة)، وفي الوقت ذاته كانت متسامحة وتصفح عنها، وهذا يمثل نوع من الاضطراب في نموذج التربية المقدم في ظل فقدان تواجد الأب بسبب الوفاة.

من جهة أخرى لـ (سكينة) خال محكوم عليه بـ 10 سنوات سجن جراء محاولته القتل.

من الناحية الإيكولوجية عاشت (سكينة) خارج المنطقة الحضرية في حي سكني متوفر فيه الشروط اللازمة للعيش. أما فيما يخص مسكن العائلة، فهو ملك لها، عبارة عن شقة من 3 غرف وهي جديدة نوعا ما، يقطن فيها 8 أفراد بما فيهم زوج الأم. من ناحية أخرى المنزل يتوفر على الشروط الضرورية للحياة.

التفسير:

انطلاقا مما تم عرضه يمكن إجراء محاولة لربط هذه الحالة مع الإطار النظري الذي تم معالجته فيما مضى على النحو التالي:

<u>من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:</u>

من حيث الشكل يمكن تصنيف العائلة ضمن صنف عائلة الزواج المتكرر، وهذا بالنظر أن أم الحالة سبق لها الزواج بأب الحالة وبعد وفاته عاودت الزوج من زوج تزوج سابقا، وكلا الزوجان الحاليان لهما

*** بالنظر لوفاة الأب والحالة كانت تبلغ 4 سنوات فقط، فقد تعذر عليها تذكر علاقته مع الأم، وكذلك معها، ومع الأخوة.**

أطفال من الزواج السابق. من حيث الانتساب يمكن –نسبيا- حصرها ضمن عائلة التوجيه، أما من حيث الإقامة فهي مستقلة من حيث المسكن.

تتميز هذه العائلة بتفكك مادي يتعلق بوفاة الأب منذ صغر الحالة – 4 سنوات، في حين من الناحية المعنوية تلقت الحالة تربية غير سوية، إذ من جهة افتقدت لرعاية وتوجيه الأب وحنانه وعطفه، ومن جهة أخرى الأم مارست أسلوب متذبذب –نوعما- ما بين التسامح والصفح من جهة والضرب والشتم والتجريح من جهة أخرى.

تفسير هذه الحالة على ضوء ما جاءت به بعض النظريات:

سيكولوجيا، يمكن تفسير هذه الحالة انطلاقا مما جاء به (هـ، إيزنك) باعتبار أنها شخصية غير قادرة على أن تكون اجتماعية.

حسب التحليل النفسي لـ(فرويد) هذه الحالة عاشت في مرحلة الطفولة المبكرة تجربة وفاة الأب، بعدها نشأت هذه الحالة وهي فاقدة لحنان الأب، فمن الممكن جدا أن هذه الوفاة أثرت على سلوكها وجعلتها تعاود الانحراف لفقدانها من جهة صورة هذا الأب، ومن جهة أخرى لعدم استفادتها من تربية متوازنة من قبل الأم.

سوسيولوجيا، بالنظر لسوء ظروف العائلة توجهت الحالة نحو مخالطة أصدقاء السوء والاقتداء بهم وهذا في ظل هشاشة نموذج التربية المقدم على مستوى العائلة، وهذه الوضعية تتماشى مع طرح نظرية (سذرلاند) في الاختلاط التفاضلي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية العائلية ساهمت في عود الحالة إلى الانحراف.

الحالة رقم 06:

العرض:

يمثل هذه الحالة الشاب (فريد) [*] البالغ من العمر 25 سنة، والمولود بولاية عنابة، هو المولود الرابع في العائلة، من الناحية الصحية يعاني فريد من الإدمان على المخدرات. وهو الآن عازب.

انقطع (فريد) عن الدراسة في المرحلة الابتدائية وهذا بالنظر أنه كره الدراسة، لم يتابع بعد هذا الانقطاع أي تكوين مهني، أو حتى تعلم أية حرفة يعيش من مدخولها، مع العلم أنه كان يتكسب من بيع التبغ، وهذا لمدة 4 سنوات قبل الدخول الأخير إلى السجن. وموازاةً لهذا العمل يمارس (فريد) الرياضة مع تربية الحيوانات وحب التجوال.

*** قامت النفسانية (بلعشار) بإجراء المقابلة مع الحالة، على مدار لقائين، وكان الأول بتاريخ: 2006/05/30، على مستوى مكتب النفسانية.**

من ناحية الواقع الانحرافي – والإجرامي – المميز للحالة، يُسجل عدم مزاولة (فريد) للصلاة. من ناحية أخرى، يتعاطى الدخان والشمة ويدمن على المخدرات (حشيش، أدوية)، مع تناول الخمر والكحول. من حيث الانحرافات الأخرى التي ميزت مسيرته، فالحالة كثيرا ما كانت تهرب باستمرار من المنزل، كذلك تميزت بالعنف المادي الموجه نحو الأخوين: الضرب والجروح والاعتداء في الكثير من الأحيان، بالإضافة إلى السرقة، وتعاطي المخدرات والخمر منذ مدة.

من الناحية الرسمية تعامل فريد وهو في سن المراهقة (15 سنة) مع الشرطة بالنظر لاتهامه في قضية الضرب والجرح العمدي. في سن 19 يمتثل أمام القضاء ليحاكم في قضية السرقة مع الضرب والجرح العمدي. جراء ذلك يعاقب بعام حبس نافذ، ويعود إقدامه على ارتكاب هاتين الجريمتين – حسب الحالة – إلى حاجته المادية أمام عدم كفاية دخله لكي يغطي مصاريف تعاطيه الكحول والمخدرات. وكذلك مع تسجيل أنه كان يستمتع بارتكاب مثل هذه الجرائم!

بعد انقضاء مدة الحبس يعود (فريد) إلى عالم الانحراف والجريمة من جديد، ويبقى في أغلب أفعاله محافظا على تخصصه الانحرافي – الإجرامي حيث يرتكب خمس جرائم – بعد الأولى – بصفة متتابعة مع الإدانة والدخول إلى السجن بانتظام. حيث في الجريمة: 2، 4، 5 يستمر في السرقة والضرب المفضي إلى الجروح، ويحاكم بالحبس لمدة: 18 شهرا، عام، عامين، على التوالي. ويرجع السبب وراء ارتكابه لمثل هذه الجرائم إلى الأسباب ذاتها المسجلة على مستوى ارتكاب الجريمة الأولى.

أما الجريمة الثالثة المرتكبة فكانت عبارة عن الضرب والجرح العمدي، قضى بموجبها عام حبس نافذ، ويرجع دائما أسباب ارتكابه لجرائمه إلى الأسباب ذاتها في كل مرة.

في حين في الجريمة السادسة، فقد ارتقى في درجة الخطورة مع محافظته على بعض مميزات جرائمه السابقة، فهو الآن يتواجد بالسجن، بالنظر لإقدامه على السرقة وحيازته للمخدرات، ليقضي بذلك مدة 4 سنوات. ودائما الأسباب هي ذاتها التي تقف وراء ارتكابه للجريمة من جديد – وهذا انطلاقا من أول جريمة ارتكبها لما كان سنه 19 سنة إلى غاية الآن وهو في سن 25، بعد عام من المدة الإجمالية لحبس.

من حيث الظروف العائلية [*]، الأبوان يعيشان معا منذ ما يقارب 30 سنة أنجبا تسعة أبناء، كلهم غير متزوجين. من ناحية المستوى التعليمي الأبوان أميان، في حين من الناحية الصحية يشتكي الأب من الضغط الدموي. وهو حاليا متقاعد، مع تسجيل مكوث الأم بالبيت.

من الناحية الاقتصادية، عاش (فريد) مع عائلته في ظروف مادية مريحة في مرحلة الطفولة ولكن أصبحت متوسطة الحال منذ مرحلة المراهقة.

من الناحية العلائقية، فالعلاقة بين الأبوين يسودها التفاهم والاحترام المتبادل، مع تسجيل بعض سوء التفاهم، الذي كان يتطور إلى درجة هجر البيت الزوجية من طرف الأم، وهذا نادرا ما كان يحدث.

---

* **تجدر الإشارة أن فريد يجهل الكثير عن أفراد عائلته من الناحية الصحية، التعليمية، المهنية والإنفاقية.**

أما فيما يخص العلاقة ما بين الأخوة التسع: فهي تتميز بالتماسك القوي فيما بينهم، من جهة أخرى جمعهم الحب المتبادل، مع تسجيل درجة تفاهم قوية فيما بينهم، ما عدا أنه كان هناك سوء تفاهم جمع الحالة مع الأخ الأكبر منها بعامين، وهذا منذ الطفولة إلى غاية نضج (فريد) وقد بلغ سوء التفاهم إلى درجة تصنيف فريد للعلاقة التي تجمعه مع أخيه أنها الأكثر سلبية منذ الطفولة، وهذا – حسب الحالة – راجع لاختلاف في الأمزجة وعدم الاتفاق. مع العلم أن الأم كانت منذ الصغر أقرب أفراد العائلة إلى فريد بالنظر لرعايتها وحبها له.

من الناحية التربوية، يلاحظ على فريد أنه بالرغم من تلقيه الاهتمام بأموره من قبل الوالدين، والتسامح والصفح، إلا أنه كان يعامل بنوع من القسوة، حيث كان يتعرض إلى الضرب والشتم والتجريح من قبل الوالدين، وهذا لعدة مرات خاصة من قبل الأم، وهذا خاصة خلال مرحلة المراهقة (14، 15، 16 سنة)، وكان في كل مرة تبقى عليه آثار زرقاء جراء الضرب.

من جهة أخرى، يسجل أن فريد لم يوفر له الأبوان حاجاته المادية ولم يتلق الحب والحنان والعطف من قبل الأب، ولا حتى الاحترام والتقدير.

وفي ظروف هذه التربية غير السوية كثيرا ما كان (فريد) يهرب من البيت بصفة مستمرة، وهذا منذ الطفولة.

من الناحية الإيكولوجية، نشأ فريد في خارج المنطقة الحضرية، وفي حي سكني، بالرغم أنه يتوفر على المرافق الضرورية إلا أنه ترتفع فيه نسب الإجرام. أما فيما يخص مسكن العائلة فهو عبارة عن شقة ملك للعائلة قديمة نوعا ما، ومتكونة من 5 غرف، تتوفر على جميع الشروط الضرورية للحياة، مع تسجيل عيش كل أفراد العائلة -10 أفراد- بذات الشقة.

التفسير:

انطلاقا مما تقدم عرضه من ظروف عامة مميزة لهذه الحالة، يمكن إجراء محاولة لربطها بالإطار النظري على مستوى هذا البحث على النحو الآتي:

<u>من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:</u>

من حيث الشكل تصنف العائلة ضمن شكل العائلة النووية، وهي من حيث الانتساب عائلة توجيه، أما من حيث الإقامة فهي مستقلة المسكن.

من ناحية أخرى تتميز هذه العائلة بتفكك مادي على مستوى البعد الإيكولوجي بالنظر لتواجد المسكن في منطقة ترتفع فيه نسب الإجرام.

كما أن هذه العائلة تتميز بتفكك معنوي فيما يخص طبيعة التربية التي قدمتها للحالة، حيث كانت متناقضة تجمع ما بين التسامح والقسوة إلى درجة العنف المادي والمعنوي، من جهة أخرى عجز الأب عن تقديم الحب والرعاية المادية لولده.

وفي ظل هذه الأوضاع كانت الحالة تهرب بصفة مستمرة من المسكن.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء ما جاءت به بعض النظريات:

من ناحية الطرح السيكولوجي هذه الحالة هي ضحية تنشئة اجتماعية سيئة وغير متوازنة لعدم إشباعها لبعض الحاجات الأساسية للحالة، وهذا مما جعلها تنساق وراء الانحراف والعود إليه، ومن بين نظريات هذا الطرح هناك: نظرية التحليل النفسي لـ(فرويد).

من ناحية الطرح البيئي السوسيولوجي فإن البيئة العائلية كانت منفرة لصاحب الحالة، وبالتالي توجه نحو الشارع وتعلم أن يكون منحرفا وعائدا إليه، وهذا ينسجم مع ما جاءت به نظرية (سذرلاند).

من ناحية الطرح الإيكولوجي المنطقة التي نشأت فيها الحالة سيئة من الناحية السلوكية وهذا يتماشى نوع ما مع ما جاء به (كليفاورد شو).

وعلى ضوء هذا التفسير يمكن الخروج بالاستنتاجين التاليين:

- التربية العائلية ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

- المنطقة السكنية التي تتواجد بها العائلة ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

الحالة رقم07:

العرض:

يمثل هذه الحالة الحدث (كمال)[*] البالغ من العمر 17 سنة، والمولود في عنابة، وهو الابن الثاني. من الناحية العضوية نلاحظ أنه تم بتر ساقه.

توقف (كمال) عن الدراسة منذ المرحلة الابتدائية، وهذا بالنظر لطرده من الدراسة. بعدها لم يتوجه إلى مركز للتكوين المهني، وإنما عمل قابض تذاكر لمدة 4 أشهر، ومن ثم خضار لمدة 3 أشهر – من جهة أخرى (كمال) في أوقات فراغه يحب تربية الحيوانات والتجوال.

من ناحية سلوكه الانحرافي –والإجرامي- (كمال) لا يصل، وبالمقابل يدخن ويتعاطى الشمة والأدوية المخدرة، من جهة أخرى دخل (كمال) عالم الانحراف الرسمي في سن 15 سنة، حيث عرض على قاضي الأحداث في قضية السرقة وتحطيم ملك الغير. حيث يأمر بوضعه بمركز إعادة التربية للأحداث المنحرفين لمدة 6 أشهر. وحسب اعتقاده فإن المخدرات هي سبب إقدامه على هذه الجريمة.

*** تم إجراء المقابلة مع الحالة النفسانية (بلعشار) على مستوى المكتب بمؤسسة إعادة التربية، وذلك بتاريخ: 2006/05/30.**

مرة أخرى، يقدم الحدث على السرقة وتحطيم ملك الغير. وهذا عام واحد بعد اقترافه للجريمة الأولى، هذه المرة تتضاعف العقوبة: 18 شهر. وحسب رأيه فقد أقدم على اقتراف الجريمة الثانية من أجل الانتقام وتسوية بعض الحسابات.

الحدث حاليا يتواجد بجناح الأحداث على مستوى مؤسسة إعادة التربية لاتهامه في قضية سرقة وتحطيم ملك الغير من جديد، ودائما يفسر إقدامه على هذا الفعل بالانتقام. من جهة أخرى يصرح (كمال) في كل مرة أنه لم يتلق يد المساعدة من قبل الغير، وهذا قبل وبعد كل جريمة يرتكبها. مع تسجيل بقائه عاطلا عن العمل منذ ما يزيد عن العامين – أي قبل الحكم عليه في الجريمة الأولى.

من ناحية الظروف العائلية، والدي (كمال) على قيد الحياة، ويعيشان معا منذ ما يقارب 20 سنة، كذلك تجمعهما صلة قرابة بعيدة. تم إنجاب –على مستوى هذا الزواج – ستة أبناء، أكبرهم يبلغ من العمر 19 سنة، وأصغرهم 6 سنوات. الكل بصحة جيدة ما عدا الأب.

من ناحية المستوى التعليمي للعائلة، الأب مستواه أساسي، في حين الأم أمية. أما الأبناء فأغلبهم دون الأساسي، مع دراسة اثنين منهم بالمرحلة الأساسية.

من الناحية الاقتصادية العائلة عاشت منذ ولادة كمال في ظروف مريحة من الناحية المادية، مع تسجيل عمل الأب كسائق حافلة والذي كان ينفق على أسرته وعلى أمه، مع مساعدة الحالة بعض الشيء في مصروف البيت.

من الناحية العلائقية، جمعت علاقة قوية ميزها التفاهم والانسجام بين الأبوين، وحتى وإن كان في بعض الأحيان هناك سوء تفاهم فنادرا ما يتوح بهجر الأم للبيت. وبالنظر لهذه العلاقة الطيبة تأثر الأبناء بصفة عامة إيجابيا على مستوى الدراسة مثلا.

فيما يخص الجانب العلائقي فيما بين الأخوة فقد تميز من ناحية التفاهم والتماسك والحب بالقوة. مع تسجيل سوء تفاهم جمع بين كمال وأخته الأكبر، لأنه لا يتقبل أن توجهه الأخت بسبب أنها أنثى وهو ذكر. مع العلم أن كمال كان يحب أمه أكثر من غيرها داخل العائلة، بالإضافة إلى جدته التي عاش عندها منذ ولادته إلى غاية الثامنة من عمره.

من الناحية التربوية هناك نوع من الانسجام في تربية الأبوين لكمال فكلاهما: يحترمه ويقدره، ويتعامل معه بتسامح وصفح مع تسجيل معاملة الأم له بحب وعطف وحنان. لكن هذه التربية لم تكن مزودة باهتمام الأب بتوفير الحاجات المادية لابنه.

من جهة أخرى لكمال ابن عم سُجن لمدة 3 سنوات في قضية سرقة.

من الناحية الإيكولوجية، نشأ (كمال)، في وسط بيئة حضرية، يتواجد فيها حيه السكني الذي يتوفر على جميع المرافق الضرورية للحياة، ولكن ترتفع فيه نسب الإجرام. كذلك تعيش العائلة في بيت به غرف كثيرة (9 غرف) تتوفر على مستلزمات الحياة المريحة ويقطن بهذا البيت 8 أفراد.

التفسير:

انطلاقا مما تقدم يمكن إجراء عملية ربط مع الإطار النظري –على مستوى هذا البحث- وهذا على النحو الآتي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

تصنف عائلة الحالة من حيث الشكل على أنها نووية أما من حيث الانتساب فهي عائلة توجيه، وفيما يخص التصنيف من حيث الإقامة فهي ذات المسكن المستقل.

هذه العائلة تتميز بتفكك على المستوى المادي، وذلك من جهة طبيعة الحي السكني الذي يتواجد فيه مسكن العائلة، حيث أنه يتميز بارتفاع نسب الإجرام بين القاطنين به، وهذا من الممكن جدا أن يكون قد ساهم في عود الشخص نحو الانحراف.

من جهة أخرى هناك تفكك معنوي تتميز به هذه العائلة من جهة طبيعة التربية التي وجهت للحالة، حيث لم تأخذ بعين الاعتبار جانب إشباع الحاجات الضرورية لنمو شخصية الحالة، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الحاجات المادية، ولهذا يمكن تفسير إقدام الحالة المستمر على ارتكاب جريمة السرقة.

من ناحية أخرى التربية المعتمدة من طرف العائلة لم تنجح في ضبط سلوك الحالة والدليل على ذلك انسياق الحالة نحو ألوان مختلفة من الانحرافات وبصفة متكررة.

يمكن تفسير وضعية الحالة من منظور بعض النظريات:

سيكولوجيا، من الممكن جدا تفسير وضعية الحالة انطلاقا من طرح نظرية نمط التفكير الإجرامي والذي بالرغم من عدم اعتباره أن البيئة عامل في حدوث السلوك الإجرامي إلا أنه اعتبر أن الإهمال - الخاص بشؤون الشخص من طرف الوالدين- ساعد في انحراف الشخص والعود إلى الانحراف.

من ناحية أخرى، سوسيولوجيا يمكن أن تفسر هذه الحالة انطلاقا مما جاءت به نظرية (سذرلاند) وهذا باعتبار أن هناك نوع من الهشاشة الضبطية على مستوى سلطة العائلة، حيث في ظل هذه الظروف انساق صاحب الحالة نحو الاقتداء بنموذج سلوكي انحرافي وهذا من أجل إشباع حاجاته وخاصة منها المادية.

كذلك من جهة الظرف الإيكولوجي فهذا يتماشى مع بعض ما جاء به (كليفاورد شو)، والذي من الممكن أن يكون ساهم في عود الحالة إلى الانحراف في ظل التواجد المستمر بذات الحي السكني.

وانطلاقا مما تقدم من الممكن الخروج بالاستنتاج التالي:

- التربية والظروف الإيكولوجية الخاصة بالعائلة ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

الحالة رقم 08:

العرض:

تمثل هذه الحالة (حورية)[*] وهي امرأة تبلغ من العمر 33 سنة، مولودة بولاية عنابة، وهي البنت الثانية والأخيرة في العائلة، من الناحية النفسية تعاني من القلق، في حين تتمتع بـ صحة حسنة بصفة عامة. كذلك هي مطلقة[**].

حورية توقفت في مرحلة الأساسي، وهذا بالنظر لظروف معيشية صعبة، مع تسجيل مرض الأم، وكذلك رغبتها في العمل. مع العلم أنها لم تمارس أي عمل لتعيش من خلال مدخوله، ولم تتابع أي تكوين لتعلم أي مهنة أو تخصص، من جهة أخرى لحورية ميول نحو الفن.

فيما يخص سلوكها الانحرافي –والإجرامي– الحالة في البداية لا تصل، وكذلك تتعاطى التدخين، من جهة أخرى هربت من منزل الوالدين في سن 22 سنة –مرحلة وفاة الأم بمرض سرطان الرحم. من بعد احترفت سلوك الزنا وجعلته مورد للدخل والعيش– حسب الحالة كان ذلك في سن 28 أو 29 سنة. من بعد ذلك انساقت حورية نحو السحر والدجل، وذلك بالعمل مع السحرة، إذ كانت بعد كل مدة تنجب طفلا وتقوم بقطع يديه وبيعها للسحرة، ويتولى رفيقها عملية دفن الجثة.

في سن 32 سنة أحيلت على القضاء بتهمة قتل طفل حديث الولادة غير شرعي، ولهذا هي الآن بمؤسسة إعادة التربية بعنابة.

وعند محاولة معرفة لماذا أقدمت على عالم الانحراف الإجرامي وتمرست فيه، تبين -حسب الحالة – أنها انساقت وراء الزنا بالنظر للفراغ والاستمتاع من جهة، وكذلك الحاجة المادية، وعدم وجودها لمأوى – حيث أنها انقطعت عن العائلة تماما منذ 5 سنوات. وهي مبررات كذلك – في البعض منها – لإقدامها على إنجاب الأطفال وقطع أيديهم ومن ثم بيعها للسحرة. مع أنها تحس باحتقار الناس لها.

فيما يخص ظروف (حورية) العائلية، فأمها متوفية منذ ما يقارب 9 سنوات، أنجبت مع والد حورية ولدين: حورية الصغيرة، وهناك الأخ الأكبر الذي هو الآن متزوج وأب لطفلين. بعد وفاة الأم بأربع سنوات، تزوج الأب من جديد، وأنجب طفلة – مع العلم أن الأم قبل زواجها بأب حورية سبق لها الزواج وإنجاب 5 أطفال مع تسجيل وفاة ابنة لها.

من ناحية المستوى التعليمي، فأبوا (حورية) أميان، في حين الأخ الذي يكبرها بسنتين له مستوى أساسي، مع إجرائه لتكوين مهني بعد خروجه من المدرسة.

من الناحية الاقتصادية العائلة كانت تعيش في ظروف متوسطة الحال من الناحية المادية، وهذا بالنظر لعمل الأب والأخ اللذان كانا ينفقان على العائلة.

من الناحية العلائقية، الأبوان كانت تجمعهما – قبل وفاة الأم – علاقة طيبة يسودها التفاهم والاحترام المتبادل في كثير من الأحيان. ليس هناك صراع مهم بينهما، وحتى وإن كان هناك مشكلة بينهما

*** أجرت النفسانية (مراجي) المقابلة مع الحالة بجناح النساء في مؤسسة إعادة التربية، وذلك في: 2006/05/31. مع تسجيل إجراء عدة لقاءات أخرى.**

**** الحالة من الناحية المدنية مطلقة وهذا قبل الدخول إلى بيت الزوجية.**

فنادرا ما تترك الأم المنزل – حدث ذلك مرة واحدة لما كانت حورية في عمرها 12 سنة وكان ذلك يوم عيد الأضحى.

فيما يخص علاقة حورية بأخيها الأكبر منها، فقد كانت متأزمة وجد سلبية على مدار المدة التي عاشتها في المنزل مع العائلة، فمنذ الصغر وهي تجد صعوبة في التعامل معه، لأنه حسب الحالة يضيق عليها في حريتها ولا يتركها تخرج مع صديقاتها، هذه المعاملة ازدادت حدة عند بلوغ حورية مرحلة المراهقة، حيث كان يعاملها بقسوة شديدة ويضربها، مع مطالبتها بالتوقف عن الدراسة. وهذا الموقف الحاد من قبل الأخ نحو (حورية) هو راجع بالنظر أنه لا يثق بها. ولهذا تميزت العلاقة بين الأخوين بالكره، وبالضعف الشديد على مستوى درجة التفاهم والتماسك.

من زاوية أخرى، جمعتها علاقة إيجابية مع باقي أفراد العائلة خاصة مع الأم، وأختها من أمها المتوفاة، لأنهم كانا يحبونها ويلبون رغباتها، إذ كانت البنت الوحيدة.

وعلى الرغم من حب حورية لأبيها الشيخ (85 سنة)، إلا أن هذا الأخير كان جد عنيفا معها ومع أخيها، حيث كان يمارس معه سياسة السب والشتم والتجريح لعدة مرات، مما أدى به لكره الحياة في البداية، ثم هجره المنزل فيما يلي. من جهة أخرى كان الأب أشد قسوة على (حورية) حيث في الكثير من الحالات يضربها ضربا مبرحا، ويخنقها في بعض الأحيان، حيث استعمل معها سكينة مرة وهي في 25 سنة من عمرها. وكانت تقيد إما بواسطة حبل أو سلسلة حديدية من قبل الأب والأخ وهذا لعدة مرات ما بين سن 24 سنة و25 سنة.

إثر هذا العنف الممارس عليها –والذي يبدو أنه انطلق بعد وفاة الأم- أصبحت (حورية) تشعر بالخوف والضعف وكره العائلة والحياة مع آثار التعذيب.

من الناحية الإيكولوجية، عاشت (حورية) في منطقة حضرية خارج المدينة، وعلى مستوى حي شعبي مكتظ بالسكان، يتميز بقدم المباني فيه، وارتفاع نسب الإجرام لدى القاطنين على مستواه. من جهة أخرى، عاشت حورية في بيت قصديري قديم جدا يتكون من غرفة واحدة ووسط منزل، في حين يسكن فيه 3 أفراد. كما لا يتوفر البيت على الغاز والمدفئة.

التفسير:

انطلاقا مما تم عرضه من ظروف عامة خاصة بالحالة، يمكن ربط ذلك بالإطار النظري الذي تم عرضه على مستوى هذا البحث، على النحو الأتي:

<u>من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائلة:</u>

تصنف عائلة الحالة من حيث الشكل إلى عائلة ذات الوالد الواحد وهذا بالنظر إلى وفاة الأم، أما من حيث الانتساب فهي العائلة التوجيهية، في حين من حيث الإقامة فهي ذات المسكن المستقل.

من ناحية أخرى هذه العائلة تعاني من تفكك مادي، حيث أن الأم متوفية من جهة، ومن جهة أخرى يتواجد مسكنها في حي شعبي ترتفع فيه نسب الإجرام، بالإضافة لكونه مكتظ بالسكان والمباني به قديمة، من جهة مسكن العائلة فهو لم يكن صالحا للعيش المقبول.

وتعاني العائلة من تفكك معنوي يظهر بوضوح على مستوى طبيعة العلاقة التي تجمع الحالة بكل من الأب والأخ والتي كانت نتاج عدم الثقة بها حيث كانت علاقة عنيفة وغير سوية[*].

يمكن تفسير هذه الظروف انطلاقا مما جاءت به بعض النظريات:

سيكولوجيا وبغض النظر عن السبب في تواجد الحالة في مثل هذه الوضعية، إلا أنها تعتبر حسب طرح العديد من النظريات –مثل ما جاء به كل من (يوشلسون وساميونوف)- أنها ضحية تنشئة اجتماعية غير فعالة دفعت الحالة إلى البحث عن بديل لإشباع جملة من الحاجات التي لم تتمكن العائلة من توفيرها بشكل سوي.

ويمكن تفسير هذه الوضعية انطلاقا مما جاء به الطرح الايكولوجي الذي اعتبر أنه هناك ظروف إيكولوجية تساعد على انحراف الأشخاص والاستمرار في ذلك.

كذلك يمكن قراءة هذه الحالة انطلاقا من كون العائلة بالنظر لتصلب موقف جل أفرادها- وذلك في انتهاج أسلوب تربوي تسلطي وهو في الأخير غير أسلوب وظيفي- توجهت الحالة نحو عالم الانحراف، وبالتالي في ظل لا فاعلية التربية العائلية انساقت الحالة وراء تأثير مغريات الوسط الخارجي، وهذا التحليل يندرج بشكل ما تحت طرح نظرية سذرلاند.

وانطلاقا مما سيق يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية والظروف الايكولوجية الخاصة بالعائلة لها دور في توجه الشخص نحو العود إلى الانحراف.

الحالة رقم 09:

العرض:

تمثل هذه الحالة (لمياء)[*] وهي شابة تبلغ من العمر 29 سنة، مولودة بولاية الطارف، وهي الثانية من حيث الترتيب على مستوى الأخوة، من الناحية الصحية فهي تتمتع بصحة حسنة. وهي حاليا متزوجة.

*** يمكن إرجاء سوء هذه العلاقة إلى كبر سن الأب (85 سنة) وعدم تمتعه بمستوى تعليمي يؤهله لتربية أبنائه بطريقة فعالة.**

*** تم إجراء المقابلة مع الحالة من طرف النفسانية (مراجي)، على مستوى جناح النساء بمؤسسة إعادة التربية، وكان هناك لقاءين أولهما: بتاريخ 2006/05/31.**

(لمياء) لم تستمر لمدة معتبرة في المدرسة، فهي أمية لا تقرأ ولا تكتب، ويرجع انقطاعها المبكر عن الدراسة من جهة بسبب ظروف معيشية صعبة ومن جهة أخرى بسبب كرهها الدراسة. بعد المدرسة لم تتابع الحالة أي تكوين معين. ولكنها كانت تعمل بصفة منظفة. ومن جهة أخرى تحب الحلاقة.

من ناحية السلوك الانحرافي -والإجرامي – الحالة لا تصل، مع تسجيل عدم استعمالها لأي من المواد المضرة بصحة الإنسان.

فيما يخص المسيرة الانحرافية –الإجرامية– (لمياء) تعتبر (حسب ما أفادته من بيانات) حديثة الدخول إلى عالم الانحراف بصفة عامة، حيث هذه السنة فقط هربت من بيت زوجها إلى الشارع ودخلت في عالم الرذيلة طلبا للمال لإنقاذ طفلها الوحيد من الضياع جراء إهمال الزوج لهما.

وجراء هذا التوجه الأخير نحو الزنا بعد هروبها من البيت تُضبط ملتبسة في جريمة زنا، ولهذا يصدر في حقها عقوبة السجن لسنتين نافذ وحسب رأي (لمياء) فهي قد توجهت لممارسة فاحشة الزنا –أول مرة في حياتها– بدافع الحاجة المادية بالنظر لإهمال الزوج وعدم تحمل مسؤولياته اتجاهها واتجاه الطفل، كذلك عدم وجود مأوى. وهذا كله في ظل أجر زهيد كانت تتقاضاه (3.000 دج) ومع عدم تلقي المساعدة من الغير.

من ناحية الظروف العائلية الخاصة بالحالة، فالأبوان على قيد الحياة ولكن مطلقان منذ 25 سنة، مع معاودة الأب للزواج بعد ذلك مباشرة، وإنجاب 3 أطفال مع الزوجة الثانية، في حين أنجب طفلين في الزواج الأول لمياء وأخ يكبرها غير متزوج.

من الناحية الصحية يسجل أن أغلب أفراد العائلة يعانون من المرض، فالأب والأخ مصابان بقرحة معدية، في حين الأم تعاني من الروماتيزم.

من ناحية المستوى التعليمي، يعتبر الأخ أكثرهم مستوى، إذ بلغ المرحلة الأساسية، مع كون الأب له مستوى ابتدائي والأم أمية، وكذلك الحالة كما تقدم.

من ناحية المستوى الاقتصادي، العائلة كانت تعيش في ظروف مادية مريحة خلال طفولة (لمياء)، لكن منذ ما يزيد عن 15 سنة، أصبحت العائلة تعيش في مستوى متوسط، وهذا في ظل عدم إنفاق الأب عليها، مع تسجيل عمل الأخ كحارس.

من الناحية العلائقية، يبدو أن الحياة كانت مستحيلة بين الأبوين لسوء التفاهم والنزاع، الشيء الذي عجل في الطلاق منذ 25 سنة، حيث كانت (لمياء) تبلغ 4 سنوات فقط. هذا الطلاق أثر كثيرا على عائلة (لمياء) حيث بمجرد حدوثه أهمل الأب في واجباته نحو الطفلين، فلم ينفق عليهما أو حتى يقوم برعايتهما وحسن تربيتهما، مما أدى ذلك إلى غياب السلطة داخل العائلة الصغيرة.

فيما يخص العلاقة فيما بين الأخوين، فقد كانت قوية من حيث درجة التماسك والتفاهم وكان يجمعهما الحب. مع العلم أن الحالة كانت جد محبة لأمها بالنظر لأنها كانت عطوفة عليها، مع تسجيل عدم كرهها لأبيها الذي لم يهتم لأمرها ولم يُبادلها الحب والحنان والتقدير، وهذا عكس معاملة الأم لها تماما. وعلى ضوء هذه

العلاقة نشأت (لمياء) في حرمان عاطفي من جهة الأب، وأكثر من ذلك في ظل غياب صورته وسلطته بالنسبة إليها. من ناحية أخرى الأم كانت خلال مرحلة مراهقة (لمياء) ما بين 11-17 سنة كثيرا ما تشتمها وتضربها، مما كان يولد على مستوى (لمياء) الشعور بالانزعاج والقلق والتوتر جراء هذه المعاملة، التي كانت تترك بعض علامات الضرب عليها.

من الناحية الإيكولوجية، نشأت الحالة في خارج المنطقة الحضرية. وعلى مستوى حي شعبي، من جهة أخرى كان للعائلة بيت جديد متكون من غرفة واحدة، يعيش فيها 3 أفراد، يتوفر المنزل على بعض مستلزمات الحياة الضرورية ما عدا الغاز والمدفئة.

من ناحية الحياة الأسرية الخاصة بالحالة، (فلمياء) تزوجت منذ 5 سنوات من رجل مدمن مخدرات، له مستوى أساسي، وهو عامل غير مستقر، أنجبت (لمياء) منه طفل هو الآن له سنتين وبصحة حسنة تتكفل به حاليا جدته من جهة الأم.

من الناحية العلائقية فيما بين الزوجين، فقد كانت العلاقة سيئة، يسودها انعدام التفاهم، والصراع المحتدم بينهما، الذي يصل إلى درجة شتم وضرب الزوج للزوجة، مما كان يدفع (بلمياء) إلى هجر البيت الزوجية نحو منزل الأم وأحيانا نحو الشارع.

ويمكن فهم تأزم هذه العلاقة، من جهة سوء المعاملة من طرف الزوج، وكذلك لإهماله لشؤون أسرته الصغيرة، ولا مبالاته بمصير أفرادها، وما يهمه هو تعاطي الأدوية المخدرة وشرب الخمر -مع تسجيل دخوله إلى السجن مؤخرا بسبب ضرب رجل شرطة.

وفي ضوء هذه الظروف، كان المستوى الاقتصادي لأسرة (لمياء) جد ضعيف، حيث عاشت في الفقر منذ زواجها، وهذا ما دفعها في بداية الأمر للخروج للعمل كمنظفة ومقابل أجر زهيد، وأمام صعوبة الحياة انزلقت وراء عالم الرذيلة.

من ناحية أخرى، يتلقى الطفل ذو السنتين تربية غير مستقرة، فهو الآن بعيد عن أمه وأبيه السجينين، وكذلك حتى وهو معهما، فقد كان الأب يتعامل معه بنوع من اللامبالاة والإهمال وعدم توفير متطلبات الحاجات المادية الضرورية لحياة وتربية طفل في مثل سنه وكان يعامله بعنف: الضرب والسب، وكذلك بنوع من القسوة، في ظل عدم تمكنه من إعطاء الحنان والعطف لهذا البريء، بالموازاة -حسب الحالة– الأم تحاول أن تربي ولدها بطريقة أو بأخرى: وهي بالأساس طريقة تربوية سيئة.

من الناحية الإيكولوجية، أسرة (لمياء)، تعيش في منطقة حضرية خارج المدينة، وفي حي يتوفر على جميع المرافق الضرورية. أما فيما يخص المنزل، فهو عبارة عن شقة، متكونة من غرفتين، ويعيش فيها 4 أفراد. حالة البناء جيدة، من جهة أخرى لا يتوفر المسكن على الغاز والمدفئة.

التفسير:

انطلاقا مما تقدم عرضه من ظروف عامة خاصة بالحالة يمكن ربط ذلك بالإطار النظري الذي تم عرضه على مستوى هذا البحث على النحو الآتي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

من حيث الشكل يمكن تصنيف العائلة إلى عائلة ذات الوالد الواحد بسبب الطلاق، من ناحية الانتساب هي عائلة التوجيه، في حين من حيث الإقامة فهي ذات المسكن المستقل.

يميز عائلة الحالة تفكك مادي يظهر بوضوح في حدوث الطلاق بين الوالدين، من ناحية أخرى يسجل مرض الوالدين والذي من الممكن أنه آثر سلبا في أدائهما كمربيين، كذلك يظهر ذلك في ضيق مسكن العائلة.

من الناحية المعنوية هناك تفكك آخر على مستوى هذه العائلة يتجلى ذلك في إهمال الأب –بعد الطلاق- لواجباته اتجاه طفليه، وكذلك في غيابه الكلي عن حياتهما، وهذا ما أثر سلبا في نمو شخصية الحالة. من جهة أخرى تلقت الحالة تربية قائمة على العنف المعنوي والمادي الصادر من قبل الأم.

أما فيما يخص الحياة الأسرية الخاصة بالحالة فقد تميزت بكونها:

عبارة عن أسرة نووية، أما من حيث الانتساب فهي أسرة تناسل في حين من حيث الإقامة فهي أسرة مستقلة المسكن.

كذلك تتميز الظروف الأسرية بتفكك مادي يتجلى في إهمال زوج الحالة لواجباته، وهذا راجع بالأساس لإدمانه على المخدرات وشرب الخمر، من جهة أخرى يتضح ذلك في غياب كل من الزوجين عن البيت بسبب التواجد في السجن.

من الناحية المعنوية، هناك تفكك آخر يتجلى في تأزم العلاقة فيما ما بين الزوجين، وعدم قيام الزوج بدوره كمسؤول على الأسرة من الناحية المادية والمعنوية.

يمكن تفسير وضعية الحالة من منظور بعض النظريات والدراسات:

سيكولوجيا، تعتبر هذه الحالة ضحية تجارب قاسية عاشتها مبكرا جراء طلاق الوالدين وإهمال الوالد لواجباته، هذا كله أدى إلى عدم توفير تنشئة اجتماعية على مستوى العائلة تشبع الحاجات الأساسية لنمو شخصية الحالة. وهذا ما ينسجم مع الطرح الفرويدي.

أما من ناحية الطرح البيئي السوسيولوجي يمكن قراءة هذه الحالة على ضوء ما جاء به الطرح لدى سذرلاند –ولو جزئيا- وذلك فيما تعلق بانعدام نموذج تربوي قوي يقتضى به على مستوى العائلة المفككة مما ساهم ولو نسبيا في هشاشة البنية السلوكية لدى الحالة.

وتنسجم هذه الحالة مع ما جاءت به نتائج دراسة بلاكلار سنة 1966 وماندال سنة 1965، باعتبار أن العائدين إلى الانحراف يعرفون مشاكل أسرية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن الخروج بالاستنتاجين التاليين:

- التربية العائلية ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

- إهمال أب الحالة لأسرته ساهم في عودها إلى الانحراف.

الحالة رقم 10:

العرض:

تمثل هذه الحالة (سليمة)[*] وهي شابة في 26 سنة من العمر، مولودة بولاية الطارف، وهي المولود رقم 03 في العائلة، لها صحة حسنة، وهي حاليا عازبة.

(سليمة) وصلت إلى مرحلة الأساسي، ثم توقفت بسبب كره الدراسة وكثرة الرسوب، لكنها بعد هذه المرحلة توجهت إلى متابعة تكوين مهني في تخصص الخياطة، لكنها قبل الدخول الأخير إلى السجن عملت كطباخة في مطعم لمدة 3 أشهر. من جهة أخرى سليمة تحب تربية الحيوانات.

من ناحية سلوكها الانحرافي –والإجرامي– الحالة لا تتعاطى مواد مضرة بالصحة، يعود دخول (سليمة) إلى عالم الانحراف منذ فترة المراهقة، حيث في سن 15 سنة أصبحت تمارس الزنا، ومنذ ذلك الوقت وهي منغمرة في عالم الرذيلة، حيث أقدمت سنة من بعد على الإجهاض، وجراء ذلك عرضت على قاضي الأحداث، الذي أمر بإيداعها السجن في سن 17 سنة لمدة 3 سنوات نافذ. ويعود إقدام (سليمة) على هذه الجريمة -حسب اعتقادها –إلى الخطأ الناجم عن الصغر في السن. بعد انقضاء فترة المكوث في السجن أصبح ينظر الناس إليها نظرة الاحتقار.

بعد هذه الجريمة الأولى، تقدم (سليمة) على السرقة في سن 25 سنة تعاقب من جديد بالحبس لمدة عامين. وعن سبب إقدامها على اقتراف هذه الجريمة فالحالة تعتقد بأن الحاجة المادية وراء ذلك، مع إضافة عامل الانتقام. من جهة أخرى تستمر نظرة احتقار الآخرين لها، مع تسجيل عدم تلقيها المساعدة من قبل الغير.

من الناحية العائلية، الوالدان على قيد الحياة، لكن لا يعيشان معا بسبب تواجد الأب في السجن بعقوبة 11 سنة. هذان الزوجان أنجبا 8 أبناء، البنت الكبرى متزوجة حاليا في حين البقية عازبين.

من ناحية المستوى التعليمي، أغلب الأبناء لهم المستوى أساسي، مع العلم أن أدنى مستوى هو الابتدائي في حين أعلى مستوى بينهم هو ثانوي. من جهة أخرى الأب يقرأ ويكتب، والأم أمية.

من ناحية المستوى الاقتصادي، فالعائلة في البداية كانت تعيش في ظروف مادية مريحة، ولكن منذ 14 سنة تغير الحال وأصبحت تعيش في مستوى الفقر. مع العلم أن الأب كان نجارا –قبل دخوله السجن – ولكن شرب الخمر أهدر ماله، مما دفع بالأم للخروج للعمل كمنظفة مقابل أجر زهيد، مع مساهمة ضعيفة من قبل الابنة التي كانت تعمل طباخة كذلك، وهذا في ظل امتناع الابن الأكبر عن المساهمة في الإنفاق بالرغم من مدخوله الجيد.

*** أجريت هذه المقابلة من طرف المختصة النفسانية (مراجي) على مستوى جناح النساء بمؤسسة إعادة التربية، وقد كانت هناك عدة لقاءات مع الحالة ابتداء من: 2006/05/31.**

من الناحية العلائقية، وعلى مستوى علاقة الأبوين فقد كانت من حيث التفاهم متوسطة، يشوبها بعض المشاكل البسيطة، والتي رغم أنها كذلك إلا أن الأبناء بما فيهم الحالة كانت تنزعج منها ويصيبها القلق.

وفيما يخص العلاقة فيما بين الإخوة، فقد تميزت بصفة عامة أنها متوسطة من حيث درجة التفاهم والتماسك، مع تسجيل حب متبادل فيما بين الأخوة.

من جهة أخرى، كانت للحالة علاقة جد إيجابية ربطتها منذ الصغر بالأب والأم وهذا بالنظر لأن (سليمة) تحبهما، كذلك هناك عطف موجه من قبل الحالة نحو الأختين التوأم الصغيرتين وهذا لشعور سليمة بالأسى لغياب الأب عنهما.

غير أن الحالة عرفت علاقة سيئة للغاية خلال الطفولة مع الأخ والأخت (الكبيرين) بسبب فرضهما لرأيهما عليها. ثم وخلال مرحلة المراهقة كانت العلاقة جد سيئة مع الأخ بسبب سلوكها المنحرف وإقدامها على الإجهاض ودخول السجن، حيث كان يقدم على شتمها في العديد من المرات، من جهة أخرى جمعتها علاقة متوترة مع أخيها الأصغر منها بسبب سوء التفاهم، وهذا خلال الفترة ما بين 22 سنة و25 سنة.

من الناحية التربوية يبدو أن الحالة عاشت في جو من التسيب وعدم الانضباط من جهة، كذلك عاشت في ظل الأب الذي كان يمثل قدوة مشجعة على الانحراف، حيث كان يداوم على شرب الخمر، وهو يتواجد حاليا في السجن بعقوبة 11 سنة.

من الناحية الإيكولوجية، نشأت (سليمة) في منطقة ريفية، وفي حي شعبي، أما مسكن العائلة فقد كان عبارة عن شقة مكونة من غرفتين، وذات حالة بناء جيدة، عاش فيها 11 فردا، ولا يتوفر المنزل – من جهة أخرى – على الغاز والمدفئة.

التفسير:

انطلاقا مما تقدم عرضه من ظروف عامة تتعلق بالحالة يمكن ربط ذلك بالإطار النظري الذي تم عرضه على مستوى هذا البحث على النحو الآتي:

<u>من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:</u>

من حيث الشكل تعتبر هذه العائلة نووية، وهي من حيث الانتساب عائلة توجيه، أما من حيث الإقامة فهي ذات المسكن المستقل.

تعاني هذه العائلة من تفكك مادي تجلى ذلك على مستوى غياب الأب عن البيت بسبب التواجد في السحن، من جهة أخرى يتضح ذلك فيما يخص ضيق مسكن العائلة مع تواجد 11 فردا به!

أما من الناحية المعنوية فالعائلة كذلك تعاني من التفكك المعنوي ويظهر ذلك فيما يخص طبيعة العلاقة التي جمعت الحالة ببعض أفرادها، كذلك بالنظر إلى سلوك الأب الانحرافي والإجرامي –مع التركيز

على عدم تحمل مسؤولياته كمسؤول على عائلة. من جهة أخرى نشأت الحالة في جو متسيب من الناحية التربوية.

يمكن تفسير وضعية الحالة من منظور بعض النظريات:

سيكولوجيا يبدو أن الحالة تلقت تنشئة اجتماعية سيئة في ظل ظروف عائلية غير صحية، فمن ناحية هي ضحية هذه الظروف، ومن ناحية أخرى من الممكن أنها لا تستطيع –على الأقل حاليا- الاندماج من جديد في المجتمع. ويؤكد هذا الطرح العديد من النظريات من بينها ما جاء به (إيشورن) وتركيزه على الاقتداء بالنموذج غير السوي. كذلك كل من (يوشلسون وساميوف) اللذان ركزا ولو بصفة نسبية على دور الإهمال في توجيه الفرد نحو الانحراف والعود إليه.

سوسيولوجيا يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء نظرية التقليد الاجتماعي لـ (تارد) وكذلك على ضوء نظرية الاختلاط التفاضلي لـ (سذرلاند)، حيث هذه الحالة توفر لها القدوة على الانحراف -وهو الأب- من جهة، كذلك الظروف العائلية السيئة جعلتها تنساق وراء تأثير تيارات الانحراف والجريمة.

من جهة أخرى يظل الطرح الإيكولوجي صالحا في تفسير هذه الحالة باعتبار أن ظروفها العائلية الخاصة بالمسكن من الممكن أن تكون عاملا أدى بدوره إلى انحرافها وعودها إليه.

وعلى ضوء ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- الظروف العائلية الخاصة بالتربية والجانب الإيكولوجي ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

الحالة رقم 11:

العرض:

يمثل هذه الحالة الشيخ (سليمان)[*] الذي يبلغ من العمر 56 سنة، مولود بولاية عنابة، وهو الرابع في الترتيب بين إخوته. مع العلم أنه يعاني من فقدان الذاكرة إثر حادثة، من جهة أخرى فهو متزوج منذ 25 سنة.

(سليمان) له مستوى ابتدائي، انقطع عن الدراسة وهو صغيرا، وهذا بالنظر لظروف معيشية صعبة ميزت ظروف عائلته، ومن جهة أخرى هو بذاته كره الدراسة، لم يتابع تكوينا مهنيا بعد الانقطاع عن الدراسة،ولكنه تعلم حرفة ميكانيك السيارات الذي عمل بها لمدة أكثر من 30 شهر. وهذا بالإضافة أنه مارس التجارة الحرة لمدة 6 أشهر، كما أنه عمل سائق سيارة أجرة لمدة 14 شهرا، لكن قبل دخوله السجن الأخير كان عاطلا عن العمل. من جهة أخرى له اهتمام بالفن وتربية الحيوانات والصيد.

*** أجريت هذه المقابلة من قبل النفسانية (شكاطي) على مستوى مكتبها بمؤسسة إعادة التأهيل – وذلك بتاريخ: 2006/05/28.**

من ناحية سلوكه الانحرافي – والإجرامي – (سليمان) لا يمارس الصلاة وفي الوقت ذاته يتعاطى أصنافا متنوعة من المواد المضرة بالصحة فهو مدمن على استهلاك الأدوية المخدرة، والكيف مع الاستهلاك المستمر لكل من الخمر والكحول والشمة.

من زاوية أخرى، تعتبر المسيرة الانحرافية الإجرامية لـ (سليمان) جد قوية ومتنوعة [**]. وتمتد على ما يقارب 40 سنة من الممارسة الانحرافية الإجرامية، حيث ضبط من الناحية الرسمية وهو في سن 17 سنة حاملا لسلاح أبيض مع إقدامه على ضرب ضحيته إلى درجة الجروح، إثر ذلك يصدر في حقه 4 أشهر حبس. ويعود سبب إقدامه على هذه الجريمة تعاطي المخدرات. عامين من بعد -19 سنة– يضبط من جديد بحوزة سلاح أبيض، يحبس 5 أيام ثم يسرح، وهذه المرة يرجع السبب بالإضافة لتعاطيه المخدرات إلى جلساء السوء. في سن 22 سنة يعود من جديد إلى الاعتداء بالضرب على إحدى ضحاياه. بعد مدة وجيزة يدخل السجن لمدة عامين في قضية تناول الكحول، في سن 25 سنة يستمر في الاعتداء على الضحايا من جهة، ويحاول الهروب من أرض الوطن لكن يفشل في ذلك ويعاقب بشهر حبس، وفي السن ذاته يُدان في جريمة تزوير ويعاقب بموجبها بثلاث سنوات سجنا. بعدها يعود من جديد إلى التزوير وهو في الثلاثين من عمره حيث يعاقب بـ 3 أشهر حبس –مع العلم أن بين جريمتي التزوير ما يزال يعتدي بالضرب على ضحاياه وكان ذلك مثلا في سن 28 سنة– ويرجع إقدامه هذه المرة على التزوير لتعاطيه الكحول وبحثه على المال في ظل بطالته منذ مدة.

بعد 8 سنوات يضبط في قضية تجارة مخدرات ويُعاقب بـ 10 سنوات سجن. بعد انقضاء العقوبة يعود من جديد إلى ذات الجريمة وهو في عمر 52 سنة، وهو الآن بصدد قضاء عقوبة 10 سنوات سجن. مع العلم أنه في كل مرة يرجع إقدامه على الإجرام إلى تعاطيه الكحول.

من ناحية الظروف العائلية، الوالد توفي لما كان (سليمان) في 26 سنة، بسبب المرض، بعدما يقارب 35 سنة زواج مع والدة (سليمان)، حيث أنجبا 6 أبناء، الابن الأكبر متوفى. من جهة أخرى معظم أفراد العائلة كونوا أسر خاصة بهم، ومعظمهم أنجبوا أطفالا.

من ناحية المستوى التعليمي، الوالدان أميان، لكن نصف الأبناء لهم المستوى الجامعي، في حين البقية لم يتخطوا المستوى الابتدائي وهذا رغم تقارب السن فيما بينهم!

من ناحية المستوى الاقتصادي، عاش (سليمان) في الشطر الأول من حياته في فقر، وهذا في ظل محدودية دخل العائلة، لكن بعد سن 21 تحسنت الظروف المادية للعائلة.

من الناحية العلائقية، فقد جمعت علاقة قوية من حيث التفاهم والاحترام بين الوالدين. وكذلك كانت هناك علاقة قوية بين الأخوة من حيث درجة التماسك والتفاهم، مع وجود درجة من الحب المتبادل فيما بينهم فالعلاقة حسب الحالة كانت جيدة على مستوى العائلة.

** **هذه الحالة صرحت أنها ارتكبت 8 جرائم وصدر في حقها ما يقارب 26 سنة سجن!**

لكن تجدر الإشارة أن (سليمان) كان يتعرض للضرب الشديد وهو في سن 16 سنة من قبل الأخ الأكبر، وهذا لعدة مرات. مع العلم أنه تجمعه مع (سليمان) العلاقة الأكثر سلبية على مستوى العائلة، وهذا سبب سوء التفاهم، وهذا كان خلال مرحلة ما بعد 22 سنة.

من جهة أخرى هناك ارتباط أقوى من الناحية الإيجابية مع الأم طيلة فترة طفولته – لكن فيما بعد فالحالة لا تدري!

من الناحية التربوية، يبدو أن (سليمان) تلقى تربية متناقضة من حيث المحتوى، فهي قد جمعت بين التدليل والإفراط في العناية من قبل الأم مع القسوة والضرب والشتم والتجريح من طرف الأب مع ضمان نوع من الحب والعطف والحنان والرعاية من قبل الوالدين. ومن جهة مقابلة هناك إهمال من قبل الوالدين فيما يخص الاهتمام بأموره بصفة عامة ومن بينها توفير حاجاته المادية.

من الناحية الإيكولوجية، عاشت العائلة في وسط منطقة حضرية، وفي حي شعبي يتميز بقدم المباني، وعدم توفر جميع المرافق الضرورية للحياة، مع تسجيل ارتفاع نسب الإجرام على مستوى القاطنين به. على مستوى المسكن عاش (سليمان) في بيت قديم نوع ما، ملك للعائلة، يتكون فقط من غرفتين، في حين يقطنه 8 أفراد: مع تسجيل توفر المنزل على مستلزمات الحياة المقبولة.

فيما يخص الحياة الأسرية (لسليمان)، فقد تزوج وهو في سن 31 سنة من زوجة تصغره بثلاث سنوات، أنجب معا 5 أبناء، يتراوح مستواهم التعليمي ما بين الابتدائي والجامعي – الابن الصغير له سنة.

من الناحية الاقتصادية، تعيش الأسرة منذ نشأتها في ظروف اقتصادية جد صعبة، فهي من الناحية المادية يعيشون الفقر وهذا في ظل عمل الزوجة كخياطة، ومساعدة الابن الخضار، مع المكوث المستمر (لسليمان) في السجن وعدم عمله باستقرار في ظل إدمانه المستمر على المخدرات.

من الناحية العلائقية، هناك تفاهم قوي بين الزوجين، حسب إدلاء الحالة، هذه العلاقة أثرت إيجابا على الأبناء، الذين جمعتهم علاقة قوية من حيث التفاهم والتماسك والحب. كذلك –حسب الحالة – هناك علاقة إيجابية تربطها مع كل الأبناء.

من الناحية التربوية، بالرغم من الانسجام المبدئي فيما بين الزوجين في تربية الأبناء، إلا أنه يسجل رعاية والدية يشوبها في بعض الأحيان نوع من عدم السواء في التعامل مع الأبناء، وهذا من حيث اعتماد أسلوب الإفراط في تدليل والعناية بالأبناء، مع عدم اهتمام (الأب) بأمور الأبناء مثلما هو الحال مع البنات.

من الناحية الإيكولوجية، تعيش أسرة (سليمان) في وسط مدينة حضرية، وعلى مستوى حي شعبي لا يتوفر على المرافق الضرورية للحياة المقبولة، كذلك تملك الأسرة مسكنا قديم نوعا ما متكون من 4 غرف، يقطن فيه أفراد الأسرة السبع، مع العلم يتوفر المسكن على جميع المرافق الضرورية للحياة المقبولة.

التفسير:

على ضوء ما سيق طرحه يمكن إجراء محاولة لتفسير ظروف هذه الحالة على النحو الأتي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

من حيث الشكل العائلة هي نووية ذات الوالد الواحد [*]، أما من حيث الانتساب فهي عبارة عن عائلة توجيه في حين من ناحية الإقامة هي مستقلة من ناحية المسكن.

تعاني هذه العائلة من تفكك مادي يتبين بوضوح على مستوى وفاة الأب بسبب المرض، ومن ناحية أخرى هناك ظروف تتعلق بالجانب الايكولوجي للعائلة، إذ تواجدت في حي شعبي غير صالح للحياة الاجتماعية.

كذلك تعاني العائلة من تفكك معنوي يتعلق بطبيعة التربية الممارسة والتي تميزت بتناقضها وعدم سويتها على مستوى الوالدين، ومن جهة أخرى تميزت بالعنف المادي من قبل الأخ الأكبر.

من ناحية ظروف الأسرة الخاصة بـ (سليمان)، فهي من حيث الشكل عبارة عن أسرة نووية، أما من حيث الانتساب فهي تناسلية في حين من حيث الإقامة فهي مستقلة.

بالإضافة لما تقدم فأسرة (سليمان)، هي بدورها تعاني من تفكك مادي يتجلى ذلك في الغياب المستمر للحالة عن أسرته بسبب المكوث المتواصل بالسجن. يتعلق هذا التفكك المادي بالظروف الايكولوجية لإقامة الأسرة وذلك في ظل عدم توفر الظروف الضرورية للحياة الاجتماعية والإنسانية المقبولة.

وفيما يخص التفكك المعنوي فالأسرة بدورها تعاني من ذلك، ويرتبط هذا أساسا بصاحب الحالة الذي يعتبر نموذج غير سوي لأبنائه فهو يشجع -على الأقل بصفة غير مباشرة- على الانحراف والجريمة، من جهة أخرى يظهر هذا التفكك على مستوى عدم الاعتدال في تربية الأبناء.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء بعض النظريات وهذا على النحو التالي:

سيكولوجيا من الممكن جدا أن تكون وضعية هذه الحالة تعتبر حصيلة تنشئة اجتماعية غير سوية تلقتها على مستوى العائلة، قامت بالأساس على التناقض والعنف وعدم إشباع كل الحاجات الضرورية لنمو شخصية الحالة. وهذا يتماشى-ولو جزئيا- مع ما جاء (فرويد). كذلك تتماشى ظروف هذه الحالة مع ما جاءت به نظرية التعزيز باعتبار أن الحالة –بالنظر لمسيرتها في الإجرام- تفتقد إلى الشعور بالقلق خوفا من العقاب.

سوسيولوجيا يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء الطرح الايكولوجي وهذا باعتبار أن المنطقة التي عاشت فيها الحالة هي مشجعة على الانحراف والجريمة والاستمرار فيهما.

وعلى ضوء ما سيق يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية والظروف الايكولوجية الخاصة بالعائلة ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

*** بسبب وفاة الأب.**

الحالة رقم 12:

العرض:

يمثل هذه الحالة الشاب (سليم)[*] البالغ من العمر 32 سنة، مولود بولاية عنابة وهو المولود الثالث من حيث الترتيب، يتمتع بصحة عادية، وهو حاليا غير متزوج.

انقطع (سليم) عن الدراسة في المرحلة الابتدائية بسبب كره لها. لم يتوجه بعد ذلك لتلقي تكوينا معينا، أو حتى تعلم حرفة معينة. كما أنه لم يعمل في حياته. من جهة له ميول نحو ممارسة الرياضة.

من ناحية مساره الانحرافي –والإجرامي– (فسليم) لا يصل، من ناحية أخرى يتعاطى الأدوية المخدرة مع شرب الخمر بالإضافة إلى التدخين والشمة.

دخوله إلى عالم الانحراف كان مبكرا، حيث في سن 13 سنة يعاقب بـ 12 شهرا إيداع على مستوى مركز إعادة التربية للأحداث المنحرفين، وهذا راجع حسب اعتقاده إلى تقليده لجلساء السوء.

في سن 14-15 سنة يعود من جديد إلى الانحراف ولكن نحو استنشاق الغراء وشرب الخمر وتعاطي المخدرات.

من جديد في سن 15 سنة يعاقب في جريمة سرقة بعقوبة 18 شهرا حبسا. ويرجع (سليم) إقدامه من جديد على هذه الجريمة إلى جلساء السوء والفراغ. وخلال هذه المرحلة يسجل فيما يخص سليم ابتعاده عن عائلته، وعدم تلقيه المساعدة من أي أحد، مع تسجيله لنظرة المجتمع السلبية نحوه حيث كان يعتبر عنصر شاذ.

بعد الخروج من السجن[**]، يتوجه إلى عالم الجريمة من جديد حيث يقدم على الاعتداء المفضي إلى الجروح على إحدى ضحاياه، وهذا يكلفه قضاء 6 أشهر بالسجن. ويبرر إقدامه على هذه الجريمة برده الاعتبار لذاته (الانتقام)، وفيما يخص هذه المرحلة هناك ابتعاد (سليم) عن العائلة مع عدم تلقيه للمساعدة، بالإضافة لاعتباره عنصرا شاذ من طرف المجتمع المحيط به.

حاليا (سليم) بالسجن منذ 4 سنوات جراء إقدامه من جديد على الاعتداء على ضحية من ضحاياه، ولكن هذه المرة إلى درجة الإعاقة، وبموجب ذلك يحكم عليه بـ 10 سنوات سجن. ولأول مرة يندم على ارتكاب جريمة ما. ويبرر نوعا ما موقفه في ارتكاب هذه الجريمة بسبب تعاطي الكحول والمخدرات، مع تسجيل حاجته المادية في ظل عدم العمل. من جهة أخرى ما تزال النظرة السلبية للمجتمع نحوه مع سوء التفاهم مع العائلة.

من ناحية الظروف العائلية، الوالدان على قيد الحياة، ويعيشان معا منذ ما يزيد عن 38 سنة، تم إنجاب على مستوى هذا الزواج 4 أبناء، اثنان منهم متزوجان ولهما أطفال.

*** أجريت المقابلة مع الحالة النفسانية (بوسبسي) على مستوى مؤسسة إعادة التأهيل، وذلك بتاريخ: 2006/05/28.**

**** في السن ذاته 17 سنة يهرب سليم من المنزل.**

المستوى التعليمي العام للعائلة، يتراوح ما بين درجة الأمية بالنسبة للوالدين إلى درجة المستوى الجامعي بالنسبة للابن الثاني، مع تسجيل أن أدنى مستوى هو الابتدائي -يمثله الحالة (سليم).

من ناحية المستوى الاقتصادي، عاش سليم طيلة مكوثه مع عائلته في ظروف مادية مريحة، وهذا بالنظر للمدخول الجيد للأب، مع عمل معظم الأبناء – ما عدا الحالة – في وظائف جيدة المدخول.

من الناحية العلائقية، العلاقة متوسطة من حيث درجة التفاهم بين والدي (سليم)، من جهة أخرى تربط بين الأخوة علاقة متوسطة الدرجة من حيث التماسك والحب المتبادل فيما بينهم، وهي علاقة تصنف من متوسطة إلى ضعيفة من حيث التفاهم.

لكن من ناحية علاقة (سليم) بجميع أفراد العائلة فهي قد كانت سلبية خلال مرحلة المراهقة مع كل من الأب والأخ الأكبر، حيث كانا يعتبراه عنصر شاذ. ويعامل بقسوة إلى درجة الشتم والتجريح من قبل الأب والضرب المبرح من قبل كل من الأب والأخ، وكان ذلك يحدث عدة مرات. بالإضافة أنه تعرض بصفة دائمة للحرق من قبل الأخ الأكبر، كان يحدث كل هذا العنف لما كان (سليم) في عمره 13 سنة. وتضيف الحالة أن الأب قد تخلى عنها منذ سن 15 سنة، وهذا جراء ارتكابها للجريمة الثانية، مع تسجيل تخلي الأخ الأكبر كذلك عنها، بعد مرحلة المراهقة.

بالمقابل جمعت علاقة جد إيجابية ما بين (سليم) وكل من أمه وأخته (الوحيدة)، وهذا خلال فترة حياته مع العائلة، ويرجع حبه الشديد لأمه إلى أنها لا تلومه وتسامحه على أخطائه.

في ظل هذا الجو العلائقي المتأزم نوعا ما من جهة الحالة وبعض أفراد العائلة، تلقى (سليم) تربية متناقضة فيما بين الأبوين، بحيث الأب اقتصر دوره على توفير الحاجات المادية مع عدم الاهتمام (بسليم) من الناحية العاطفية والأمور خاصة، بالمقابل كان يربيه بعنف. هذا كله مقابل التسامح اللامتناهي من جهة أمه.

من الناحية الإيكولوجية، نشأ (سليم) في وسط المدينة وعلى مستوى حي شعبي، مكتظ بالسكان، ويتوفر على المرافق الضرورية للحياة. من ناحية المسكن فللعائلة شقة جديدة متكونة من 4 غرف سكن بها 6 أشخاص، وتتوفر على الظروف الملائمة للحياة.

التفسير:

على ضوء ما سبق عرضه يمكن إجراء محاولة لتفسير ظروف هذه الحالة على النحو الآتي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

من حيث الشكل تصنف هذه العائلة على أنها نووية، وهي من ناحية أخرى توجيهية، أما من حيث الإقامة فهي مستقلة.

تعاني هذه العائلة بالأساس من تفكك معنوي يتضح ذلك فيما يخص البعد العلائقي فيما بين الحالة وبعض أفراد العائلة، ومن جهة أخرى يتبين في التربية –التي تلقاها صاحب الحالة- القائمة على العنف والإهمال والتناقض في بعض الأحيان.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء بعض النظريات:

سيكولوجيا من الممكن أن تفسر ظروف هذه الحالة على اعتبار أن صاحبها كان ضحية لتنشئة اجتماعية غير سوية تميزت بالإهمال وهذا ما جعله يتوجه نحو الانحراف والاستمرار فيه وهذا حسبما جاءت به نظرية نمط التفكير الإجرامي ولو جزئيا.

ويمكن اعتبار هذه الحالة أنها عاجزة أن تكون اجتماعية وأن تندمج في المجتمع، وهذا انطلاقا مما جاء به (هـ. إيزنك).

سوسيولوجيا أخرى يمكن تفسير ظروف هذه الحالة انطلاقا من كونها في ظل لا وظيفية سلطة الضبط على مستوى العائلة، وعدم توفر جو مناسب لنمو شخصيته، انساقت الحالة نحو التأثر بمؤثرات خارجية كانت أكثر قوة من المؤثرات الإيجابية بداخل العائلة، وهذا التفسير ينسجم مع طرح نظرية الاختلاط التفاضلي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن الخروج بالاستنتاج التالي:

- التربية العائلية ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

الحالة رقم 13:

العرض:

يُمثل هذه الحالة الشاب (رشيد)[*] البالغ من العمر 29 سنة، والمولود بولاية سكيكدة، هو الأخير في الترتيب بين أخوته، له صحة جيدة، وهو حاليا غير متزوج.

توقف (رشيد) مبكرا عن الدراسة، حيث أنه لم يتجاوز المرحلة الابتدائية، وعن سبب هذا الانقطاع، ترجعه الحالة إلى كره الدراسة والظروف المعيشية الصعبة، مع الرغبة في العمل، وهذه المميزات ربما تفسر بطريقة ما عدم الإقدام على الالتحاق بمركز للتكوين المهني، وتفضيل الحياة العملية وهو ما يزال -صاحب الحالة- في بدايات مرحلة المراهقة، ومن الأعمال التي شغلها هناك: خباز لمدة 4 سنوات، وبائع في متجر لمدة 9 سنوات. من جهة أخرى (رشيد) يميل إلى ممارسة الرياضة في أوقات فراغه.

*** أجرت المقابلة مع الحالة النفسانية (بوسبسي)، على مستوى مكتبها بمؤسسة إعادة التأهيل – البوني، وذلك بتاريخ 2006/05/28.**

وفيما يخص مسيرته الانحرافية –الإجرامية-، فهي ثرية، وقبل كل شيء حاليا فهو لا يصل، من جهة أخرى هو من المدمنين على تعاطي الأدوية المخدرة والكحول، بالإضافة إلى التدخين واستهلاك الشمة.

من ناحية أخرى، يبدو أن إقدامه على الانحراف كان مبكرا، حيث في سن 15 سنة بدأ يشرب الكحول، وكذلك يستنشق الغراء. عام من بعد بدأ يتعاطى المخدرات، وفي منتصف مرحلة المراهقة المتأخرة تقريبا 19 سنة أصبح يسرق حاجات الناس، ويستخدم السلاح الأبيض. وفي العمر ذاته يبدأ يتعاطى مع الأجهزة الرسمية، حيث تحقق معه في قضية سرقة، ويعرض بموجبها أمام المحكمة ولكن يبرأ من الناحية القانونية. بعد هذه القضية بأربع سنوات يحاكم من جديد في قضية سرقة –23 سنة عمره آنذاك– لكن هذه المرة يدان بتقضية 6 سنوات في السجن، ويرجع (رشيد) إقدامه على هذه الجريمة إلى حاجته المادية، مع تأثير جلساء السوء، وكذلك تعاطيه لكل من الكحول والمخدرات.

من ناحية الظروف العائلية، والدي (رشيد) على قيد الحياة، ويعيشان معا منذ ما يقارب 44 سنة، أنجبا 5 أولاد، أكبرهم يبلغ 43 سنة في حين أصغرهم (الحالة) 29 سنة، الولدان الأولان متزوجان ولكل منهما أطفال، في حين البقية ما يزالوا بدون زواج.

من ناحية المستوى التعليمي، الأبوان أميان، أما المستوى العام للأولاد فهو الابتدائي. من ناحية المستوى الاقتصادي، تعيش العائلة منذ القدم في عيشة متوسطة الحال. حيث في المرحلة الحالية الولدان الكبيران مستقلان بأسرتيهما. في حين الأب لوحده ينفق على باقي أفراد العائلة.

من الناحية العلائقية، هناك علاقة طيبة بين الوالدين يسودها التفاهم بصفة متوسطة، وفي الوقت ذاته الاحترام والتقدير المتبادل، حيث تميزت علاقتهما بالاستقرار وخلوها من النزاعات المتأزمة، هذا مما أثر إيجابا على الجو العام للعائلة بصفة عامة.

فيما يخص العلاقة فيما بين الإخوة فهي جيدة على العموم، حيث يجمعهم التفاهم والتماسك القويين مع تواجد حب متبادل فيما بينهم.

من حيث علاقته بأخوته وأبويه، فهناك نوع من التناقض الذي يميزها حيث من الأفراد داخل العائلة الأكثر سوء في علاقتهم مع الحالة هم تقريبا –يصنفهم رشيد على أساس الأفراد- الأكثر إيجابية في علاقته معهم بصفة عامة، ويُركز بالأخص هنا على الأم لأنها أكثر فرد في العائلة اهتم به طوال حياته.

من الناحية التربوية، يلاحظ أن الأبوين كانا متناسقين في نموذج التربية المعمول به اتجاه (رشيد)، من جهة أخرى هناك نوع من التكامل الوظيفي فيما بينهما، لكنها عجزت كتربية في إنقاذ (رشيد).

من الناحية الإيكولوجية، نشأ (رشيد) في منطقة ريفية وفي حي شعبي، به المرافق الضرورية للحياة، من جهة أخرى كان للعائلة شقة متكونة من 3 غرف، قديمة نوعا ما، ويسكن فيها 7 أشخاص، مع تسجيل توفرها على شروط الحياة المقبولة.

التفسير:

على ضوء ما سبق عرضه يمكن إجراء محاولة لتفسير ظروف هذه الحالة على النحو الآتي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

يمكن تصنيف هذه العائلة من حيث الشكل على أنها نووية، أما من حيث الانتساب فهي عائلة توجيه، في حين هي مستقلة المسكن.

من الناحية المعنوية تعاني هذه العائلة من تفكك معنوي يتضح ذلك في طبيعة العلاقة المتناقصة التي تجمع الحالة ببعض أفراد العائلة.

من جهة أخرى وبغض النظر عما تم عرضه فيما يخص ظروف هذه الحالة إلا أنه من الناحية التربوية هناك إخفاق واضح في ضبط العائلة لسلوك هذه الحالة وهذا منذ –على الأقل- المراهقة.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء بعض النظريات:

من الناحية النفسية يمكن اعتبار أن التربية العائلية أخفقت في ضبط سلوك الحالة، وهذا بالنظر لمعطيات شخصية خاصة بالحالة، وهذا ربما يفسر عدم مقدرة الحالة على الاندماج في المجتمع، وهذا التفسير يتماشى مع ما قدمه (هـ. إيزنك) ولو نسبيا.

من الناحية السوسيولوجية، يلاحظ عجز العائلة والتربية الممارسة على مستواها عن ضبط التواجد الاجتماعي للحالة، وهذا ما جعلها تنساق إلى إشباع حاجاتها –أو البعض منها- متجاوزة بذلك قيم ومعايير المجتمع وهذا التفسير من الممكن أن يصنف ضمن الطرح الأنومي الدوركايمي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالاستنتاج التالي:

- عجز التربية العائلية عن إنشاء شخصية سوية اجتماعيا ساهم في عودها إلى الانحراف.

الحالة رقم 14:

العرض:

يمثل هذه الحالة الكهل (حليم)[*] الذي يبلغ من العمر 41 سنة، مولود بعنابة وهو الابن البكر في العائلة، يتمتع بصحة عادية، وهو متزوج حاليا.

*** أجرت هذه المقابلة المختصة في علم النفس (بوسبسي) على مستوى مؤسسة إعادة التأهيل، وذلك بتاريخ 2006/05/29.**

من حيث المستوى التعليمي (فحليم) قد انقطع عن الدراسة في مرحلة الابتدائي وهذا بالنظر للظروف المعيشية الصعبة ولوفاة الوالد. ولهذا اتجه نحو العمل لتحمل المسؤولية. فقد عمل صياد في البحر لمدة عام، من ثم بائع خضر لمدة عام ونصف، قبل الدخول إلى السجن عمل بالفلاحة وهو في أوقات فراغه يمارس الرياضة.

من الناحية الانحرافية والإجرامية (حليم) بالرغم من أنه يصلي إلا أنه يشرب الكحول ويدخن.

في مرحلة المراهقة – في سن 18 سنة – بدأ حليم في شرب الكحول، من بعده أصبح يحمل السلاح الأبيض في 20 سنة من عمره. في 27 سنة يتهم في قضية سرقة ولكن تبرئه المحكمة. لكنه الآن في السجن منذ ثلاث سنوات – منذ سن 38 سنة – جراء ارتكابه جريمة السرقة. وقد عوقب بـ 10 سنوات سجن. ويرجع (حليم) سبب إقدامه على ذلك بالنظر لحاجته المادية في ظل شرب الكحول.

من ناحية الظروف العائلية، حليم شهد وفاة أبيه إثر المرض، حيث كان هو في سن 16 سنة، في حين أخيه كان له 11 سنة. من الناحية الصحية أم (حليم) كذلك مريضة.

من ناحية المستوى التعليمي، الأم أمية في حين أعلى مستوى كان للأخ الذي بلغ مرحلة الثانوية.

من ناحية المستوى الاقتصادي، قبل وفاة الأب كانت العائلة تعيش في وضعية متوسطة إلى فقيرة الحال وبعد الوفاة بخمس سنوات أصبحت العائلة تعيش في ظروف متوسطة الحال. وهذا في ظل عمل الأخوين حليم في الفلاحة، والأخ الأصغر في التجارة.

من الناحية العلائقية، جمعت علاقة متوسطة من حيث التفاهم ما بين والدي (حليم)، وكانت ذات تأثير إيجابي على الولدين. من جهة أخرى تجمع (حليم) بأمه وأخيه علاقة جد قوية من حيث الحب والاحترام والتماسك والتفاهم مع ميل (حليم) كثيرا نحو أمه.

لكن هناك علاقة جد سلبية جمعت (حليم) منذ القدم مع عمه وهذا بسبب سوء التفاهم فيما بين أب (حليم) وعمه إلى درجة الغيرة.

من الناحية التربوية، بعد وفاة الأب عملت الأم على التعامل مع حليم بلين وحب واحترام وتسامح، مع تسجيل رعاية الأب وحبه وعطفه على (حليم)، مع توفير الظروف الملائمة له وهذا قبل الوفاة.

من الناحية الإيكولوجية، نشأ (حليم) في منطقة خارج المدينة وعلى مستوى حي شعبي يكتظ بالسكان. وفيما يخص المسكن فقد كان ملك للعائلة، متكون من 3 غرف، قديم نوعا ما، يسكنه 5 أفراد يتوفر هذا المسكن على معظم الشروط الضرورية للحياة المقبولة مع تسجيل عدم امتلاك العائلة للمدفئة على مستوى المسكن.

من ناحية الحياة الأسرية الخاصة، فحليم متزوج من امرأة تصغره بـ 3 سنوات، لها مستوى أساسي، وهذا منذ ما يقارب 14 سنة. لحليم طفلين الكبير له 13 سنة يدرس بالأساسي، في حين الصغير له 8 سنوات يوجد بالمرحلة الابتدائية.

من الناحية العلائقية، هناك علاقة قوية تربط حليم بزوجته، كان لها التأثير الإيجابي على كل منهما من جهة، وعلى الأبناء من جهة أخرى تربط علاقة قوية كذلك بين الأخوين الصغيرين من حيث التفاهم والتماسك والحب المتبادل.

من حيث التربية المتبعة في تنشئة الأبناء، فهي معتدلة ومتفق عليها من قبل الزوجين.

من حيث المستوى الاقتصادي، فأسرة (حليم) تعيش في مستوى متوسط الحال وهذا قبل دخوله إلى السجن.

من الناحية الإيكولوجية، تقطن الأسرة في منطقة خارج المدينة وعلى مستوى حي شعبي يتوفر على الظروف الضرورية للحياة. فيما يخص المسكن فهو ملك لأم (حليم)، قديم نوعا ما، به 3 غرف ويقطنه 4 أفراد. كما أن به جميع الظروف الملائمة للحياة المقبولة.

التفسير:

على ضوء ما سبق عرضه يمكن إجراء محاولة لتفسير ظروف هذه الحالة على النحو التالي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة السرية الخاصة بالعائد:

من حيث الشكل العائلة هي نووية أحادية الوالد، وهي عائلة توجيه من حيث الانتساب، أما من حيث الإقامة فهي مستقلة المسكن.

تعاني هذه العائلة من تفكك مادي يتجلى بوضوح في وفاة الأب من جهة ومرض الوالدة من جهة أخرى.

من الناحية المعنوية تعاني الحالة من عدم نجاعة التربية التي قدمت لها، ومن جهة هناك علاقة جد سيئة يربطها مع العم.

أما فيما يخص الأسرة الخاصة بالحالة، فهي من حيث الشكل أسرة نووية، ومن حيث الانتساب هي أسرة تناسل، كما أنها أسرة مستقلة المسكن من حيث الإقامة.

تعاني أسرة الحالة من تفكك معنوي ومادي مرتبط أساس ا بتواجد الحالة في السجن، وبهذا فللحالة تمثل قدوة سيئة من الممكن أن تؤثر سلبا على تربية الأولاد من جهة وسلوك الزوجة من جهة أخرى.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء ما جاءت به بعض النظريات:

سيكولوجيا افتقدت الحالة إلى رعاية وتوجيه أب في سن المراهقة، وهذا في ظل مرض الأم وتعاملها اللين مع الحالة، وهذا من الممكن أن يعبر على أن الحالة تواجدت في وضعية من الإهمال والتسيب وهذا من الممكن جدا أن يكون قد أثر في سلوكه ا وجعلها تنساق وراء الانحراف والعود إليه. وهذا ما يتماشى ونظرية التحليل النفسي لـ (فرويد).

من الناحية السوسيولوجية يمكن تفسير وضعية هذه الحالة من جهة هشاشة الضبط الاجتماعي على مستوى هذه العائلة وخاصة في فترة مراهقة الحالة، وهذا من الممكن أن يفسر تس يب في سلوك صاحبة الحالة، ويمكن إدراج هذا التفسير تحت إطار الطرح الدوركايمي الأنومي.

من جهة أخرى يمكن تفسير وضعية هذه الحالة انطلاقا من أن الحالة انساقت وراء الاقتداء بنموذج سلوكي انحرافي متواجد خارج العائلة تميز بقوة تأثيره ، وهذا في ظل ضعف التأثير الإيجابي للعائلة . وهذا التفسير يتماشى مع طرح نظرية سذرلاند.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية العائلية ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

<u>الحالة رقم 15:</u>

العرض:

يمثل هذه الحالة الشاب (شريف) [*] الذي يبلغ من العمر 28 سنة، مولود بولاية عنابة، يأتي في المرتبة الثانية في ترتيب الأخوة، يتمتع بصحة عادية، هو حاليا مطلق.

انقطع عن الدراسة في المرحلة الأساسية، وهذا بسبب رفاق السوء، واستهلاك المخدرات، من بعد التحق بمركز للتكوين المهني حيث تابع تكوينا في صناعة الخبز، لكنه لم يعمل بالمخبزة؛ بل قبل دخوله السجن للمرة الأخيرة في سن 26 كان يعمل في تصليح هيكل السيارة. يفضل في أوقات الفراغ الرياضة والتجوال.

من ناحية سلوكه الانحرافي –والإجرامي – فهو لا يصلي، ومن جهة أخرى يتعاطى: الأدوية المخدرة، والخمر والكحول، مع استهلاك الشمة.

في سن الـ 20 يعتدي على ضحية بالضرب، يكلفه ذلك الدخول لأول مرة إلى السجن لمدة شهرين، وعن سبب اقترافه لهذه الجريمة فكان من أجل الانتقام وتأكيد الذات.

في سن 21 يقدم على اقتراف جريمة السرقة، فيدخل السجن من جديد، لتقضية عقوبة سنة سجن، وحسب رأيه فإنه قد أقدم على ذلك بالنظر لتأثير جلساء السوء، وبفعل تعاطي المخدرات، مع تسجيله لتغير نظرة المجتمع اتجاهه خلال مرحلة اقتراف لهذه الجريمة.

من جديد يعود إلى السجن ليمكث فيه لمدة 6 أشهر كعقوبة على استهلاكه للمخدرات، ويرجع السبب وراء ارتكاب هذه الجريمة بالإضافة إلى جلساء السوء للفراغ والاستمتاع.

بعد قضية تعاطي المخدرات وانقضاء عقوبة السجن، يستقر (شريف) من الناحية الاجتماعية ويقدم على الزواج. لكنه مرة أخرى يسجن من جديد ولكن هذه المرة بسبب الحرق العمدي لممتلكات الغير، ويعاقب بـ

*** قامت بإجراء هذه المقابلة المختصة في علم النفس (بوركبة)، وذلك على مستوى مؤسسة إعادة التأهيل، وكان ذلك في: 2006/05/30. مع تسجيل إجراء هذه المقابلة في ثلاث لقاءات متتابعة.**

20 سنة سجن – قضى منها إلى حد الساعة سنتين. وعن سبب توجهه إلى ارتكاب هذه الجريمة فيرجعه إلى: تعاطيه للكحول والمخدرات وعامل الانتقام.

من الناحية العائلية، والد (شريف) متوفى منذ 6 سنوات بسبب مرض على مستوى الرأس، أما والدته فهي على قيد الحياة وبصحة جيدة، لشريف 6 أخوة – واحدة متزوجة.

بالنسبة للمستوى التعليمي العام للعائلة، فهناك من هو بالجامعة وهناك من هو بالابتدائي. مع تسجيل أن الوالدين متعلمان.

من ناحية المستوى الاقتصادي، فالعائلة تعيش في ظروف متوسطة الحال، في ظل إنفاق البعض من الأفراد على العائلة.

من الناحية العلائقية، كان هناك تفاهم متوسط الدرجة فيما بين الوالدين، وحسب الحالة هذه العلاقة أدت به إلى الهروب من البيت ثم الرجوع إليه، مع إمضائه معظم الوقت مع أصحابه.

ومن ناحية طبيعة العلاقة فيما بين الأخوة فقد سادها سوء التفاهم مع درجة متوسطة من حيث تماسكهم ببعضهم البعض، وكذلك من حيث الحب المتبادل فيما بينهم.

من ناحية أخرى جمعت الحالة علاقة سيئة للغاية مع زوج الخالة خلال مرحلة المراهقة، وهذا بالنظر لتباين أوجه النظر، مع استعمال العنف ضده.

مع العلم أنه جمعته علاقة جد إيجابية مع الأم والأب – قبل وفاته – وهذا رغم قسوته عليه بعض الشيء.

أما من حيث التربية التي تلقاها من والديه، فهي قائمة على التسامح والصفح والاهتمام والحب والعطف من قبل الأم، مع شيء بسيط من اهتمام الأب، مع تسجيل نوع من القسوة إلى درجة الضرب والشتم والتجريح في تعامله مع شريف.

من الناحية الإيكولوجية، عاش (شريف) مع عائلته في منطقة خارج المدينة، وعلى مستوى حي شعبي مكتظ بالسكان، ويتميز بقدم مبانيه، وتوفر المرافق الضرورية للعيش به. مع تسجيل ارتفاع نسب الإجرام على مستوى القاطنين فيه. أما فيما يخص مسكن العائلة فهو ملك لها، وقديم نوعا ما، به 5 غرف، ويعيش فيه 11 فردا. يتوفر المنزل على معظم الشروط ماعدا المدفئة.

من ناحية الحياة الأسرية، كون (شريف) أسرته في سنة 2002، مع زوجة تصغره بسنتين، أنجبت منه سنة 2004 الابن الوحيد(*)، لم تستمر الحياة الزوجية طويلا حيث في 2006 انفصلت عنه بعد دخوله السجن.

من ناحية المستوى الاقتصادي، عاشت أسرة (شريف) في ظروف مادية متوسطة الحال.

*** ولد الابن وشريف مسجونا.**

من الناحية العلائقية، جمعت (شريف) علاقة جد سيئة بزوجته السابقة، وذلك لانعدام التفاهم فيما بينهما، وكثرة الصراع وشدته إلى درجة ضربه وشتمه إياها، وقد كان يُفض الشجار فيما بينهما إما بالتحاور أو بتدخل الوالدة.

من الناحية الإيكولوجية، أسرة (شريف) كانت تعيش مع العائلة.

التفسير:

انطلاقا مما تقدم من عرض يمكن إجراء محاولة لربط ظروف هذه الحالة بما جاء على مستوى الإطار النظري للدراسة، وذلك على النحو الآتي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

تصنف هذه العائلة من حيث الشكل على أنه ا نووية ذات الوالد الواحد، أما من حيث الانتساب فهي عائلة توجيه في حين من حيث الإقامة فهي مستقلة.

تعاني هذه العائلة من تفكك مادي يتعلق بوفاة الأب من جهة وبالظروف الإيكولوجية الخاصة بإقامة العائلة وهي من الممكن أن يكون لها تأثير إيجابي في إجرام القاطنين بها.

من الناحية المعنوية تعاني العائلة من تفكك، يرتبط أساسا بطبيعة الجو العلائقي والتربوي بداخلها، حيث كان بمثابة عامل طرد أدى بشكل ما إلى هروب الحالة إلى الشارع وتفضيل العيش مع الأصدقاء.

أما فيما يخص الأسرة الخاصة بالحالة، فهي من حيث الشكل أسرة نووية أحادية الوالد (بسبب الطلاق)، وهي من حيث الانتساب أسرة تناسل، أما من حيث الإقامة فهي مع عائلته (والدته).

من جانب آخر الحياة الزوجية لم تدم كثيرا، كما أنها كانت غير مستقرة يشوبها النزاع والصراع بين الزوجين، فهي تعاني من التفكك المعنوي، وكذلك من التفكك المادي بسبب غياب الحالة في السجن وكذلك بالنظر للعيش في ظروف إيكولوجية من الممكن أنها كانت مشجعة على الانحراف والعودة إليه.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء ما جاءت به بعض النظريات:

سيكولوجيا تعتبر هذه الحالة -نسبيا- ضحية تنشئة اجتماعية غير سوية مما جعلها -في الغالب-غير اجتماعية وغير قادرة على الاندماج في المجتمع وهذا الطرح ينسجم مع بعض ما جاء به هـ-إيزنك، وكذلك مع بعض ما جاءت به نظرية نمط التفكير الإجرامي.

من جهة الطرح السوسيولوجي، من الممكن جدا أن تكون هذه الحالة ضحية ظروف ايكولوجية مشجعة على العود إلى الانحراف.

من ناحية أخرى تميزت الحالة بعدم الاستقرار الأسري وهذا ما قد يتماشى مع بعض نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال، مثل دراسة بلاكلار سنة 1966، وماندال سنة 1965.

وعلى ضوء ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية والظروف الإيكولوجية الخاصة بالعائلة ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

الحالة رقم 16:

العرض:

يمثل هذه الحالة (يزيد) [*] وهو شاب في سن 36 سنة، مولود بولاية بجاية، وهو الابن الثاني والأخير في العائلة، يعاني من الناحية الصحية من مرض السكري، وهو حاليا غير متزوج.

لم يرتق (يزيد) في السنوات الدراسية، فهو قد انقطع في مرحلة جد مبكرة من التعليم الابتدائي، وهو حاليا لا يقرأ ولا يكتب، وحسب (الحالة) هجرة الأب إلى العمل في فرنسا هي السبب وراء انقطاعه عن الدراسة. لم يتابع أي تكوين ولم يمارس أي نشاط تكسبي في حياته، من جهة أخرى هو من المهتمين بممارسة الرياضة والسياحة.

فيما يخص سلوكه الانحرافي – والإجرامي– فهو لا يصل ومن ناحية أخرى من المدمنين على تعاطي الأدوية المخدرة والكيف مع شرب الخمر واستهلاك الشمة.

يزيد بدأ مسيرته الإجرامية في سن 25 سنة حينما أقدم على الاعتداء بالضرب على إحدى الضحايا، ليعاقب بـ 9 سنوات سجن، وهو يرجع سبب الإقدام على هذه الجريمة إلى تعاطي المخدرات وتناول الخمر. بعد انقضاء المدة سجل (يزيد) تغير العلاقة مع مجتمعه نحو السيئ.

بعد مدة وجيزة من خروجه من السجن يورط نفسه هذه المرة في قضية المتاجرة في المخدرات: وهو في سن 36 سنة، ليحكم عليه بـ 5 سنوات سجن. هو الآن بصدد تمضية هذه العقوبة. وكان هدفه من وراء هذه الجريمة جمع الأموال، من جهة أخرى، يواصل (يزيد) تسجيل نظرة الناس إليه بطريقة سلبية.

من الناحية العائلية، الوالدان على قيد الحياة، وهما متزوجان منذ ما يقارب 50 سنة، لكن لم يعيشا معا إلا مؤخرا بصفة مستمرة، وهذا بالنظر لغياب الوالد عن البيت نظرا لعمله بفرنسا [*]. لهما من هذا الزواج 3 أولاد غير متزوجين، أكبرهم سنا له 46 سنة في حين الأصغر 29 سنة.

من الناحية الاقتصادية، تعيش العائلة حياة مادية جد مريحة بالنظر لعمل الأب الشيخ (85 سنة) لعدة سنين بفرنسا: في ظل عدم عمل الأبناء الثلاث.

من الناحية العلائقية، هناك عشرة طيبة تربط الوالدين الشيخين، رغم غياب الأب لمدة طويلة عن الدار. هذا الغياب أثر سلبيا على البيت بالنظر لغياب سلطة ضابطة من جهة، وغياب رعاية الأب من جهة أخرى.

*** أجرت المقابلة النفسانية (بوركبة) على مستوى مؤسسة إعادة التأهيل، وقد كانت لها عدة لقاءات مع الحالة، كان أولها بتاريخ: 2006/05/31.**

*** استقر الأب نهائيا بالجزائر سنة 1999 وهو في عمر 79 سنة، بعد هجرة دامت 29 سنة أي منذ أن كان يزيد عمره عاما!**

فيما يخص العلاقة فيما بين الأخوة فهي تميزت بقوة من حيث درجة التفاهم والحب المتبادل في حين هناك تماسك متوسط فيما بينهم.

كما أن (يزيد) له علاقة جد إيجابية مع أخيه الصغير الذي يبادله الحب والاحترام.

من الناحية التربوية، في ظل غياب الأب المستمر عن العائلة عملت الأم على توفير جو من الرعاية والاهتمام ساده الحب والعطف والاهتمام بأمور الأبناء، الأب بالرغم من أنه عطوف ومهتم بأمور أبنائه المادية إلا أنه ظل بعيدا طيلة طفولة ومراهقة ونضج (يزيد)، فالأب كان طيلة 29 سنة يزور أبنائه خلال الصيف، ويرسل إليهم بالملابس.

من الناحية الإيكولوجية، تعيش العائلة في خارج المنطقة الحضرية وعلى مستوى شارع راق يتوفر على جميع مستلزمات الحياة، من ناحية أخرى تعيش العائلة في فيلا جديدة، يقطن فيها 6 أفراد. من جهة أخرى، يتوفر هذا المسكن على الشروط الضرورية للحياة الكريمة.

التفسير:

يمكن على ضوء ما سبق إجراء محاولة لربط ظروف هذه الحالة مع بعض ما جاء على مستوى الإطار النظري للدراسة، وذلك على النحو التالي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

من حيث الشكل تصنف هذه العائلة على أساس أنها نووية، أما من حيث الانتساب فهي عائلة توجيه، في حين هي مستقلة من حيث السكن.

عانت هذه العائلة على مدار 28 سنة من تفكك مادي له علاقة وثيقة بهجرة الأب من أجل العمل بفرنسا.

من جهة أخرى، في ظل غياب مستمر للأب عن أسرته عانت هذه الأخيرة من غياب سلطة الوالد من جهة، ومن جهة أخرى عانى الأبناء من غياب رعاية واهتمام وتوجيه الوالد، وهذا كله جعل العائلة كذلك إضافة للتفكك المادي تعاني طيلة 28 سنة من تفكك معنوي.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء بعض النظريات على النحو الآتي:

سيكولوجيا عانت هذه الحالة من الإهمال واللامبالاة النسبية من طرف الأب وهذا من الممكن أن يفسر توجه الحالة نحو الانحراف والعود إليه من جهة أخرى، وهذا يتماشى مع بعض ما جاءت به نظرية نمط التفكير الإجرامي.

ويمكن النظر إلى هذه الحالة على أنها غير قادرة على الاندماج في المجتمع. وهذا حسب ما جاء به بعض الطرح النظري لـ (هـ. إيزنك).

سوسيولوجيا من جهة أخرى، يمكن القول أن هذه الحالة احتكت أكثر بصفة مباشرة بنموذج سلوكي انحرافي، ربما يكون قد ساهم في توجه صاحبها نحو الانحراف والعود إليه، أكثر من تأثره بصفة غير مباشرة بأبيه الذي كان بالمهجر، وهذا الطرح ينسجم مع بعض نظريات التعلم الاجتماعي مثل نظرية التقليد الاجتماعي لـ (تارد)، والاختلاط التفاضلي لـ (سذرلاند).

وعلى ضوء ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية العائلية ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

الحالة رقم 17:

العرض:

يمثل هذه الحالة (نوري)[*] وهو شاب له 35 سنة، مولود بولاية عنابة هو الثالث في الترتيب بين أخوته. من الناحية العضوية يشتكي من أمراض عصبية، حاليا غير متزوج.

له مستوى الابتدائي، انقطع عن الدراسة بالنظر لظروف معيشية صعبة. لم يلتحق فيما بعد بأي مركز للتكوين المهني، وإنما احترف مهنة بيع السمك وذلك منذ 17 سنة، من جهة أخرى له ميول نحو تربية الحيوانات.

فيما يخص سلوكه الانحرافي – والإجرامي – هو لا يصل، من جهة أخرى هو من المدمنين على شرب الخمر والكحول وتعاطي الأدوية المخدرة، مع استهلاكه للدخان والشمة.

(نوري) يفتتح مسيرته الإجرامية في سن 15 سنة وذلك بإقدامه على ضرب زوجة أبيه، فيما بعد وفي السن ذاته يقدم على الاعتداء بالضرب المفضي للجروح على ضحية، يدخل بموجب هذه الجريمة مركز إعادة التربية لمدة شهرين. في هذه المدة عانى (نوري) من اضطراب علاقته بالعائلة، وعن إقدامه على جريمة الاعتداء فهو يرجع ذلك إلى تعاطيه للمخدرات والكحول وحاجته المادية.

بعد مدة قصيرة جدا، يقدم على ارتكاب جريمة السرقة مع الضرب المفضي إلى الجروح، حيث يعاقب بالوضع بالحبس لمدة 14 شهرا. ويرجع سبب توجهه نحو مثل هذا السلوك –حسب الحالة – إلى تعاطي المخدرات والكحول مع عامل الفراغ. من جهة أخرى تظل علاقته بأهله مضطربة.

مرة أخرى في سن 17 يقدم على الضرب، ويدخل من جديد الحبس لمدة 3 أشهر. وهذه المرة بسبب الانتقام.

في سن 18 سنة يعود من جديد إلى جريمة السرقة مع استخدام الضرب المفضي إلى الجروح، يرجع إلى الحبس لمدة 6 أشهر، ويُرجع سبب هذه الجريمة (4) إلى جلساء السوء، مع تسجيل أن الحالة تظل مضطربة العلاقة مع العائلة.

يستمر (نوري) بعد ذلك في الجريمة ذات نفس الطبيعة: الضرب المفضي إلى الجروح على مدار 5 جرائم أخرى متتالية! انطلاقا وهو له 19 سنة إلى غاية 24 سنة– يعاقب بفترة 9 سنوات سجن يقضي فقط أقل من نصفها ويخرج في كل مرة قبل الوقت. ويرجع سبب إقدامه على هذه الجرائم بالأساس إلى تعاطيه المخدرات والكحول والفراغ وجلساء السوء. في الوقت ذاته يسجل استمرار اضطراب العلاقة مع الأهل.

في الجريمة رقم (10) يقدم على تكسير ممتلكات الدولة، وهو تحت تأثير المخدرات، يعود من جديد في سن 26 سنة إلى السجن ليقضي عقوبة 5 سنوات.

*** أجريت المقابلة من قبل النفسانية (تيتح) وذلك على مستوى مؤسسة إعادة التأهيل، وذلك على مدار لقاءين، كان الأول في: 2006/05/30.**

في سن 31 سنة يعاود من جديد الضرب المفضي إلى الجروح فيدخل بالتالي إلى السجن لمدة شهرين آخرين، مع استمرار اعتقاده أن جلساء السوء هم السبب في ذلك.

الآن هو في السجن من أجل ارتكاب الجريمة (رقم 12) وهو في سن 34 سنة، حيث صدر في حقه الأمر بالوضع بالسجن لمدة 5 سنوات – قضى منها سنة – وهذه المرة تعاطي المخدرات هو سبب ارتكابه لهذه الجريمة، ويسجل في كل مرة اضطراب علاقته مع أهله.

من الناحية العائلية، الأبوان على قيد الحياة، لكنهما منفصلين منذ 25 سنة بسبب المشاكل العائلية، بالرغم من كونهما من أبناء الأخوال – أي جرى الطلاق و(نوري) في العاشرة من عمره -ليعاود الزواج الأب مرة ثانية و(نوري) يبلغ من العمر 14 سنة. عدد أفراد عائلة نوري من الأم والأب 4 أبناء، نصفهم متزوج.

من ناحية المستوى التعليمي، الأبوان أميان، في حين أعلى مستوى بين الأبناء فهو المستوى الثانوي، أما أدناه فهو المستوى الابتدائي.

من الناحية الاقتصادية، عاشت العائلة في مستوى فقير، مع تسجيل خروج الأم للعمل كمنظفة بأجر زهيد جدا.

من الناحية العلائقية، كانت تربط الوالدين علاقة غير قوية يسودها الصراع في بعض الأحيان وقد يصل إلى الضرب والخصام، وكثيرا ما كان يؤدي ذلك إلى هجر الأم للبيت. هذه العلاقة المضطربة بينهما أثرت سلبيا على (نوري) مما أدى إلى تأخره في الدراسة والطرد منها، مع عهده إلى جدته من أجل التكفل به. من جهة أخرى أدت به هذه العلاقة إلى افتقاره للعاطفة والحنان الوالدي، والكبر بعيدا عن العائلة.

من ناحية العلاقة الأخوية، فقد كانت قوية جدا من حيث درجة التفاهم في حين كانت متوسطة من حيث التماسك، مع تسجيل حب متبادل فيما بينهم: من جهة أخرى عانى الأخوة من المعاملة السيئة لزوجة الأب لهم.

من جهة أخرى ارتبط (نوري) بعلاقة جد سلبية ومتأزمة منذ الطفولة مع الأب وزوجته وهذا نتيجة المعاملة القاسية من قبلهما نحو (نوري) وإخوته، فالأب كان كثير ما يقدم على شتم إخوته في حين كان التمادي إلى درجة الضرب المبرح لنوري.

(نوري) من ناحية أخرى تربطه علاقة جد طيبة مع الجدة من جهة الأب، وهذا منذ طفولته، النظر للحنان والرعاية التي حظي بهما من جهتها.

من الناحية التربوية، في ظل هذه العلاقات والظروف العائلية المضطربة لم ينل (نوري) نموذجا سويا –من الناحية النفسية والاجتماعية والتربوية – يسهل عليه اندماجه في المجتمع بسلاسة، فهو لم يتم رعايته ماديا ولا معنويا من قبل الأب. كما أنه تربى بعيدا عن الجو الأسري السليم، في ظل حنان وعطف

الأم له. مع تسجيل حقد وعداوة الأب وشتمه وتجريحه لنوري من جهة. وكذلك مع تسجيل خوف الأب من (نوري) لما اشتد عنفه.

من الناحية الإيكولوجية نشأ (نوري) في وسط منطقة حضرية، وعلى مستوى حي شعبي به الظروف الملائمة للعيش، مسكن العائلة كان مؤجرا، وهو عبارة عن بيت مكون من غرفتين يعيش فيه 3 أفراد – بعد خروج الأخوين الكبيرين إثر زواجهما. بتوفر المسكن بصفة عامة على معظم ظروف الحياة المقبولة.

التفسير:

يمكن انطلاقا مما تم عرضه سابقا إجراء محاولة ربط ظروف هذه الحالة مع بعض ما جاء على مستوى الإطار النظري للدراسة، وذلك على النحو الآتي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

من حيث الشكل يمكن تصنيف العائلة على أساس أنها نووية ذات الوالد الواحد، أما من حيث الانتساب فهي توجيهية(*)، في حين من حيث الإقامة فهي مستقلة المسكن ولكنه في إطار الإيجار.

تعاني هذه العائلة منذ 25 سنة من تفكك مادي راجع لطلاق الوالدين. أما من الناحية المعنوية عانت العائلة من تفكك معنوي سواء قبل حدوث الطلاق أو حتى بعده، حيث خلال زواج الأبوين سادت بينهما علاقة مضطربة وغير مستقرة أثرت سلبيا على حياة الأفراد بداخل العائلة.

أما بعد الطلاق فقد كانت العلاقة كذلك متأزمة وعنيفة، يتبين ذلك التفكك كذلك على مستوى طبيعة التربية التي تلقاها صاحب الحالة حيث كانت غير سوية ولا وظيفية في ضبط سلوكه.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء بعض النظريات وهذا على النحو الآتي:

سيكولوجيا يمكن تفسير هذه الحالة باعتبار أنها غير قادرة على التكيف مع المجتمع وهذا بالنظر لمعطيات شخصية خاصة بها. وهذا الطرح ينسجم مع نظرية (هـ. إيزنك).

كما يمكن أن تفسر هذه الحالة انطلاقا من بعض ما جاءت به نظرية كل من (يوشلسون وساميونوف) باعتبار أن الإهمال واللامبالاة يساعد على توجيه الحالة نحو الانحراف والعود إليه باستمرار.

يمكن تفسير هذه الحالة انطلاقا مما جاءت به نظرية (سذرلاند) باعتبار أن هذه الحالة في ظل الظروف العائلية غير المستقرة اتجهت نحو التأثر بعوامل خارجية ساهمت في التوجه إلى الانحراف والعود إليه.

وعلى ضوء ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية العائلية ساهمت في توجيه الشخص نحو العود إلى الانحراف.

*** في بداية حياته كانت عبارة عن عائلة تكفلية حيث عهد به للجدة.**

الحالة رقم 18:

العرض:

يمثل هذه الحالة (حمودي)[*] وهو شاب له 38 سنة، مولود بولاية عنابة، وهو الابن السابع والأخير في العائلة، من الناحية الصحية يعاني من مرض على مستوى العين. وهو حاليا متزوج.

بعد الانقطاع عن الدراسة في المستوى الأساسي، بسبب الظروف المعيشية الصعبة، توجه (حمودي) نحو تلقي تكوين مهني في الخياطة، ومن ثم سيعمل في البداية في هذا الميدان ثم لينتقل لمدة معينة نحو العمل بالمطبعة المركزية، لكن يستقر به الحال من جديد في ميدان الخياطة. في أوقات فراغه له ميول نحو ممارسة الرياضة وتربية الحيوانات.

حاليا (حمودي) يدخن ولا يمارس الصلاة، من جهة أخرى الماضي الانحرافي والإجرامي للحالة انطلق في سن ما قبل 18 سنة، حيث في هذا العمر سنة يحكم عليه بعامين سجن بسبب إقدامه على السرقة وهو يرجع توجهه هذا إلى تأثير جلساء السوء.

بعد الخروج من السجن يستمر (حمودي) في مسيرته الإجرامية مع محافظته على عوده إلى جريمة السرقة في 4 جرائم متتالية ابتداء من سن 22 إلى غاية سن 36 سنة، ليعاقب في المجموع بـ 16 سنة ونصف – العقوبة الأخيرة 10 سنوات، لم يمض منها سوى عامين، وفي جميع هذه الجرائم ينسب (حمودي) تورطه في السرقة إلى تأثير جلساء السوء، مع تسجيل عدم استقراره في العمل.

من الناحية العائلية، توفي أب (حمودي) منذ 5 سنوات بسبب المرض، كما أنه فقد أمه وهو بالسجن منذ شهرين فقط. تم إنجاب على مستوى هذا الزواج 7 أبناء كلهم متزوجون ولهم الأطفال.

من الناحية الخاصة بالمستوى التعليمي العام للعائلة، فالأب له مستوى ابتدائي في حين الأم أمية، أما الأبناء فأعلى مستوى كان جامعي وفي أدناه كان ابتدائي (ابن واحد).

من الناحية الاقتصادية، عاشت العائلة في ظروف معيشية متوسطة الحال، في ظل عمل أغلب الأفراد بها.

من الناحية العلائقية، جمعت علاقة قوية من حيث التفاهم والاحترام بين أبوي (حمودي)، هذه العلاقة ساهمت إيجابا في التأثير على الأبناء. من ناحية أخرى تميز الجو العلائقي فيما بين الإخوة بالقوة من حيث درجة التماسك والتفاهم والحب المتبادل فيما بينهم. مع تسجيل نوع من سوء التفاهم جمع (حمودي) بأخيه الأكبر خلال مرحلة المراهقة، وهذا بسبب الغيرة.

من ناحية أخرى ارتبط (حمودي) بعلاقة جد إيجابية مع أخته الكبرى منذ فترة المراهقة، وهذا بالنظر لعطفها وحنيتها عليه.

*** أجرت هذه المقابلة النفسانية (شكاطي) على مستوى مؤسسة إعادة التأهيل، وقد جمعها مع المبحوث العديد من اللقاءات أولها في: 2005/05/29.**

من الناحية التربوية، تلقى (حمودي) اهتمام كبير من قبل الوالد على عدة مستويات من حيث:
الاهتمام بأموره المادية والمعنوية، السهر على تقويم سلوكه ولو في بعض الأحيان بانتهاج القسوة، كما أشبع حاجته إلى الحب والحنان من جهة الأب. في مقابل ذلك هناك نوع من الإهمال والتقصير من جهة الأم، مع معاملتها له بالتسامح والصفح.

من الناحية الإيكولوجية، نشأ (حمودي) في منطقة حضرية – وسط المدينة – وعلى مستوى حي شعبي. من ناحية المسكن عاش حمودي في بيت – دار عرب، جديد نوعا ما، متكون من 9 غرف يعيش فيه 12 فردا مكونين لثلاث عائلات، من ناحية أخرى يفتقر المسكن لكل من الغاز والمدفئة.

من الناحية الأسرية، تزوج (حمودي) حديثا قبل دخوله إلى السجن في المرة الأخيرة – حوالي منذ 4 سنوات – من زوجة تصغره سنا بـ 7 سنوات، وتفوقه مستوى تعليمي (مستوى تعليمي ثانوي). أنجبا بنتا عمرها الآن عامين.

من ناحية المستوى الاقتصادي، عاشت أسرة (حمودي) في ظروف مادية متوسطة الحال.

من الناحية العلائقية، هناك تفاهم متوسط بين الزوجين، من حين إلى آخر هناك بعض التوتر فيما بينهما، ولكن بالتشاور والتحاور يسوي النزاع. وفي بعض الأحيان تهجر الزوجة البيت نحو أهلها. هذه العلاقة جعلت (حمودي) يخاف من حين لآخر على مستقبل البنت.

من حيث التربية الممارسة من قبل الزوجين والموجهة نحو البنت الوحيدة، فهي منسجمة على مستواهما، تقوم من جهة أخرى على الحب والعطف والتسامح، مع توفير الأب للحاجات المادية لعيش البنت.

من الناحية الإيكولوجية، تقطن أسرة (حمودي) مع عائلته منذ بداية الزواج.

التفسير:

يمكن انطلاقا مما سبق عرضه إجراء محاولة لربط هذه الظروف مع بعض ما جاء على مستوى الإطار النظري للدراسة، وذلك على النحو التالي:

<u>من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:</u>

من حيث الشكل يمكن تصنيف هذه العائلة على أنها ممتدة، أما بين حيث الانتساب فهي توجيهية، في حين من حيث الإقامة فهي مستقلة.

من الناحية المادية يسجل تفكك مادي على مستوى العائلة بسبب وفاة كل من الأب -بسبب المرض- والأم.

من الناحية المعنوية نلاحظ كذلك أنه هناك تفكك معنوي يميز العائلة من ناحية العلاقة غير السليمة التي جمعت الحالة بالأم، من جهة أخرى عجز التربية المعمول بها داخل العائلة في ضبط سلوك الحالة.

أما فيما يخص أسرته الخاصة فهي تتميز بأنها من حيث الشكل هي عبارة عن أسرة نووية، أما من حيث الانتساب فهي أسرة تناسل، في حين من حيث الإقامة فهي أسرة لها مسكن مع والد الزوج.

من الناحية المعنوية هناك تفكك -نسبي- خاص بعلاقة الزوجين ببعضهما البعض.

يمكن تفسير هذه الحال على ضوء بعض النظريات، وهذا على النحو التالي:

سيكولوجيا يمكن تفسير هذه الحالة -نسبيا- انطلاقا من الطرح التحليلي الفرويدي باعتبار أن الحالة كان لها علاقة نوعا ما سيئة تجمعها مع الأم، امتازت بالإهمال والتقصير، وهذا من الممكن جدا أن يكون لهذه العلاقة –خاصة وإن كانت منذ الطفولة المبكرة- ذلك الدور الذي ساهم في عود الحالة إلى الانحراف المستمر.

وتنسجم ظروف هذه الحالة من ناحية علاقتها مع الأم، مع ما جاء ت به نتائج دراسات وبحوث السجون في فرنسا –في بعضها- باعتبار أن العائد يعاني من حرمان ورعاية الأم.

سوسيولوجيا و في ظل توجه الحالة نحو الانحراف في سن المراهقة وبصفة مستمرة ح تى بعد العقوبات المتتالية من الممكن أن يكون الانحراف لديها قد ترسخ فيها ، في ظل لاوظيفية التربية الممارسة على الحالة، مما فتح المجال أمام ها إلى التأثر بنماذج سلوكية انحرافية كانت أكثر تأثير ا من تأثير ا التربية والظروف الأسرية الأخرى، وهذا ما ينطبق ولو جزئيا مع طرح نظرية الاختلاط التفاضلي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية العائلية ساهمت في توجه الشخص نحو العود إلى الانحراف.

الحالة رقم 19:

العرض:

يمثل هذه الحالة (جهيد)[*] وهو كهل يبلغ 41 سنة من العمر، المولود العاشر –ما قبل الأخير – في العائلة، يعاني من أمراض نفسية، هو حاليا غير متزوج.

من ناحية المستوى ارتقى (جهيد) إلى المرحلة الثانوية، وكان بإمكانه مواصلة دراسته، لكن ظروفه المعيشية الصعبة حرمته من ذلك. بعد الانقطاع عن الدراسة اتجه لمتابعة تكوين مهني تخصص حدادة.

عمل قبل دخوله السجن في المرة الأخيرة، بمؤسسة لمدة 9 سنوات، ومن ثم كتاجر لمدة 8 سنوات، وفي أوقات فراغه يحب مزاولة الرياضة.

من الناحية الانحرافية –والإجرامية– يتعاطى (جهيد) الكيف مع شرب كل من الخمر والكحول، بالإضافة لاستهلاك كل من الدخان والشمة، حاليا هو يصلي.

في سجل المسيرة الإجرامية (لجهيد) جريمتين، الأولى كانت في سن 24 سنة، وهذا جراء المشاجرة الذي أفضت إلى الضرب والجروح، قضى بموجبها شهرين بالسجن، وهو يعتقد أن هذا الشجار حدث صدفة.

بعد هذه الجريمة يبدو أن (جهيد) لم ينقطع عن ممارسة سلوك العنف الموجه نحو الآخرين، ليتوج مسيرته الإجرامية في سن 35 سنة بإقدامه على القتل العمدي لضحية بريئة. حيث يعاقب بالسجن المؤبد وبحثا عن سبب إقدامه على القتل فهو يرجعه إلى الشجار.

من الناحية العائلية، أب (جهيد) على قيد الحياة، في حين الأم متوفية منذ سنتين جراء المرض.

أنجب الوالدان إحدى عشرة طفلا السبع الأوائل متزوجون ولهم أطفال.

من ناحية المستوى التعليمي والاقتصادي [**]، فالأب (أمي) والحالة لها المستوى الثانوي، أما من الناحية المادية، فالعائلة عاشت في ظروف متوسطة الحال.

من الناحية العلائقية، يبدو أن الجو العلائقي فيما بين الوالدين كان مستقرا ويسوده التفاهم والاحترام.

وهذا ما أفرز جو مريح من الناحية المعنوية بالنسبة للأبناء، ولم يؤثر سلبا على نموهم بصفة عامة – مع تسجيل انسياق أخ (جهيد) في قضية استهلاك مخدرات.

فيما يخص العلاقة فيما بين الأسرة، فهناك علاقة قوية من حيث التفاهم والتماسك والحب المتبادل ما بين الأخوة.

من ناحية أخرى هناك علاقة جد إيجابية جمعت (جهيد) بوالديه منذ الصغر،وهذا بالنظر لتوفير الحنان والعطف من جهتهما نحو الحالة.

*** أجريت المقابلة من قبل النفسانية (تيتح) وهذا على مستوى مؤسسة إعادة التأهيل، وقد جمعتها عدة لقاءات مع الحالة، كان أولها في 2006/05/31.**

**** فيما يخص هذا الإطار يجهل (جهيد) كل شيء تقريبا عن أفراد عائلته!**

من الناحية التربوية، اقتصر الحال – حسب ما أدلى به (جهيد) – على احترام وتقدير الأب مع تسجيل حب وعاطفة الأم اتجاهه أكثر من الأب.

من الناحية الإيكولوجية، نشأ (جهيد) في وسط المدينة، وعلى مستوى شارع يتوفر على جميع المرافق الضرورية، أما فيما يخص المسكن العائلي فقد كان سكن وظيفي، وعبارة عن شقة بها 3 غرف، وهي قديمة من حيث البناء، كان يقطنها 13 فردا. من جهة أخرى يتوفر المسكن على الشروط الضرورية للحياة المقبولة.

التفسير:

يمكن انطلاقا مما سبق عرضه إجراء محاولة لربط ظروف هذه الحالة ببعض ما جاء على مستوى الإطار النظري للدراسة، وذلك على النحو التالي:

من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:

من ناحية الشكل تصنف العائلة ضمن الشكل النووي، أما من حيث الانتساب فهي عائلة توجيه، في حين من حيث الإقامة فهي ذات المسكن المستقل ولكن سكن وظيفي.

من الناحية المادية، تعاني العائلة من تفكك مادي تجلى في كبر حجمها : 13 فرادا من بينهم 11 ابنا يقطنون في مسكن وظيفي مكون من 3 غرف فقط، وهذا ما ولد ازدحام على مستوى البيت.

من الناحية المعنوية، يبدو أن هذه العائلة لا تشكو من السلوك الانحرافي للحالة فقط وإنما كذلك هناك سلوك انحرافي آخر يسجل على مستوى أخ الحالة. انتشار الانحراف على مستوى فردين –كما هو ظاهر- يسلط الضوء على فعالية عملية التربية الممارسة من قبل الوالدين اتجاه 11 ولدا.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء بعض النظريات، وهذا على النحو التالي:

سيكولوجيا يمكن تفسير هذه الحالة باعتبارها عاجزة على أن تكون سوية ومندمجة اجتماعيا وهذا بالنظر لطبيعتها الشخصية وهذا ما جاء على مستوى نظرية (هـ. إيزنك).

سوسيولوجيا يمكن تفسير هذه الحالة على أساس تو اجد فرد من أفراد العائلة يقدم نموذج سلوكي انحرافي من الممكن أنه أثر في سلوك الحالة وعودها إلى الانحراف، وهذا ما ينسجم مع ما جاءت به نظرية الاختلاط التفاضلي.

كذلك يمكن تفسير ظروف هذه الحالة على ضوء الطرح الايكولوجي الانحرافي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية والظروف الايكولوجية الخاصة بالعائلة ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

الحالة رقم 20:

العرض:

يمثل هذه الحالة (عمار)[*] هو كبير في العمر له 51 سنة، ولد في ولاية عنابة وهو الخامس في ترتيب الأبناء، يتمتع بصحة حسنة، وهو حاليا متزوج.

عمار لم يستمر طويلا في الدراسة إذ انقطع عنها في المرحلة الابتدائية، وهذا بالنظر لعدم رغبته في المواصلة، لكنه فيما بعد تابع تكوينا في الحدادة وعمل بهذا التخصص في البلدية. بالمقابل فيما مضى كان سائق أجرة لمدة 7 سنوات، وعمل بالتجارة لمدة 12 سنة وبالبحر لمدة 5 سنوات. في أوقات فراغه يمارس عمار (المصارعة الحرة)، والتجوال.

من ناحية المسار الانحرافي –والإجرامي– بداية هو لا يصل، من جهة أخرى انطلاق (عمار) في الانحراف كان في بداية مرحلة المراهقة 14 سنة، حيث أقدم على السرقة، واستمر فيها إلى غاية سن 16 سنة، وقبل ذلك يدان أمام المحكمة في جريمة السرقة -15 سنة– ويُفرج عنه لصغر سنه، وعن سبب إقدامه على السرقة يرى (عمار) أن الفقر الشديد والحاجة المادية كانا وراء ذلك، مع العلم أنه لم يكن يعمل آنذاك. في سن 17 سنة يدان من جديد في جريمة أخرى متعلقة هذه المرة بحمله لسلاح أبيض، يمكث لفترة في السجن. وفيما يخص أسباب هذا التوجه –نحو هذه الجريمة – فهو يرجعه إلى الفراغ من جهة والاستمتاع بحمل السلاح الأبيض.

في سنة 23 سنة يدخل السجن من جديد في جريمة الاعتداء بالضرب، هذه المرة يعتقد (عمار) أن لجلساء السوء دور في عمله هذا. مع اعتقاده أنه كان خطأ غير مقصود. بعد هذه الفترة يستقر (عمار) من الناحية الاجتماعية ويتزوج في سن 30 سنة.

بعد 18 سنة من الزواج، يتحول (عمار) من جديد إلى عالم السجون حيث يقضي بمؤسسة إعادة التأهيل عقوبة جريمة المتاجرة بالمخدرات مع العلم رغم أنه –في سن 48 سنة– كان تاجرا، إلا أنه كان يشتكي من الحاجة المادية!

من ناحية الظروف العائلية، توفي أب (عمار) منذ ست سنوات بسبب المرض، في حين الأم على قيد الحياة ولكن مريضة، مستواها التعليمي أمي. الأب كان عاملا بمصنع الحجار. أنجب هذان الزوجان 13 ابنا[**].

من الناحية الاقتصادية، عاشت عائلة (عمار) ولمدة طويلة في ظروف مادية جد صعبة، حيث تميزت بالفقر الشديد خلال مرحلة طفولته، وبالفقر خلال مرحلة المراهقة، وكانت متوسط الحال خلال مرحلة النضج.

*** تم إجراء هذه المقابلة - عبر عدة لقاءات – من طرف النفسانيين: بوركبة، بن يحي، لعجال، كان أول لقاء في: 2006/06/01.**

**** لم يزود صاحب الحالة المختصين بمعلومات حول إخوته وهذا بالنظر لمكوثه المتواصل بالسجن.**

من الناحية العلائقية، كانت هناك حسب (عمار) علاقة قوية من حيث التفاهم والاحترام تجمع بين والديه، من جهة العلاقة الأخوية فقد كانت من حيث التماسك والتفاهم قوية بالإضافة إلى تبادل الحب فيما بين الأخوة بدرجة قوية كذلك.

أما فيما يخص (عمار) فقد كانت لديه علاقات إيجابية مع أفراد عائلته، إلا أنه ربطته علاقة أكثر إيجابية بأمه لاهتمامها وعنايتها به.

من حيث التربية التي مورست عليه، فقد كانت متفق عليها من قبل الوالدين، وتتميز بالاعتدال في درجة العناية وتوفير الظروف المعنوية المناسبة لنشأة عمار بصفة سليمة، إلا أنه بسبب ضيق الحال، لم يتمكن الوالد من تلبية حاجات ابنه المادية.

من الناحية الإيكولوجية، ترعرع (عمار) في وسط المدينة، وعلى مستوى حي شعبي يتوفر على المرافق الضرورية للحياة، مع تسجيل كثافة سكانية مرتفعة به، بالموازاة إلى ارتفاع نسب الإجرام بين القاطنين به. ومن حيث المسكن كانت العائلة تقطن بمنزل مؤجر، متكون من 3 غرف، قديمة جدا من حيث البناء، عاش على مستوى هذا المسكن ما يقارب 15 فردا!

أما فيما يخص الأسرة الخاصة بالحالة، (فعمار) متزوج [*] بالزوجة الحالية منذ 13 سنة، وهي تصغره بـ 5 سنوات، تتمتع بصحة جيدة، وهي تستطيع الكتابة والقراءة، كما أنها لا تعمل. أنجبت من عمار أربع أطفال، أكبرهم سنا يبلغ 11 سنة، يشتكي من فقر الدم، ومن التأخر الدراسي، وأصغرهـم له 4 سنوات.

العلاقة مع الزوجة سادها التفاهم والانسجام، وكان أثرها –حسب الحالة- إيجابي على كل أفراد الأسرة.

فيما يخص المستوى الاقتصادي، فقد عاشت الأسرة في ظروف مادية متوسطة الحال، في ظل إنفاق عمار على (أسرته).

من الناحية التربوية، هناك تربية متوازنة يمارسها الوالدان اتجاه البنات مع تسجيل غياب الأب عن الدار بسبب السجن.

من الناحية الإيكولوجية، تعيش أسرة (عمار) مع العائلة حاليا، حيث يضم المسكن 12 فردا بما فيهم الأخ المتزوج وأبنائه.

التفسير:

يمكن على ضوء ما سبق إجراء محاولة لربط ظروف هذه الحالة ببعض ما جاء على مستوى الإطار النظري للدراسة، وذلك على النحو التالي:

<u>من حيث الظروف المميزة للبيئة الأسرية الخاصة بالعائد:</u>

*** تجدر الإشارة أن عمار سبق له الزواج من قبل ولكنه طلق زوجته منذ 8 سنوات، كما أنه أنجب منها طفلا، توفي جراء مرض السرطان.**

من حيث الشكل تصنف هذه العائلة على أنها ممتدة، في حين هي توجيهية من حيث الانتساب، أما من حيث الإقامة فقد كانت مستقلة من حيث المسكن لكن كان ذلك في إطار الإيجار.

من الناحية المادية عانت العائلة من تفكك مادي اتضح على مستوى كثرة الأولاد على مستوى العائلة 13 فردا من جهة والازدحام الشديد على مستوى المسكن 15 فردا. وهذا بالموازاة إلى اكتظاظ السكان على مستوى إقامة العائلة مع تسجيل ارتفاع نسب المجرمين بذات المكان.

من الناحية المعنوية يسجل تفكك معنوي يتمثل في عجز التربية الممارسة اتجاه الحالة من تلبية الحاجة المادية وهذا في ظل محدودية دخل العائلة.

من ناحية الأسرة الخاصة بالحالة فقد تميزت من حيث الشكل بأنها نووية، أما من حيث الانتساب فهي تناسلية، في حين من حيث المسكن فهي تتواجد مع والد الزوج.

تعاني هذه الأسرة من تفكك مادي يتعلق بقضية الازدحام على مستوى المسكن العائلي ، ومن جهة أخرى يتعلق الأمر بغياب الأب عن البيت بسبب تواجده بالسجن منذ 3 سنوات.

من الناحية المعنوية هناك اضطراب على مستوى التربية المقدمة وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة سلوك الأب من جهة، فهو يمثل قدوة انحرافية إجرامية، ويتعلق كذلك بغياب سلطته عن الأسرة مما قد يفسر سبب التأخر المدرسي للبنتين الأوليين.

يمكن تفسير هذه الحالة على ضوء بعض النظريات، وهذا على النحو الآتي:

سيكولوجيا يمكن تفسير وضعية هذه الحالة باعتبار أن التنشئة الاجتماعية التي تلقتها لم تكن وظيفية بالنظر لعدم تمكن القائمين على تنفيذها من إشباع كل الحاجات الضرورية لنمو الحالة. وبالتالي من الممكن أن تكون الحالة غير قادرة على أن تكون اجتماعية، وهذا الطرح ينسجم نسبيا مع ما جاء به هـ. إيزنك.

أما من ناحية الطرح البيئي السوسيولوجي فوضعية هذه الحالة تنسجم كثيرا مع الطرح الايكولوجي الانحرافي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن استنتاج ما يلي:

- التربية والظروف الإيكولوجية الخاصة بالعائلة ساهمت في عود الشخص إلى الانحراف.

المبحث الثاني: النتائج العامة للدراسة.

انطلاقا مما تقدم عرضه من حالات مع محاولة تحليل وتفسير كل حالة على ضوء ما تقدم من طرح نظري تم اعتماده –ولو جزئيا- على مستوى هذا البحث، يمكن الخروج بالنتائج العامة التالية.

1- فيما يخص الظروف العائلية المميزة للعائدين للانحراف فهي:

أ- من حيث الشكل عبارة عن عائلات نووية في أغلبها وهذا بنسبة 90 % ، في حين 10 % عبارة عن عائلات ممتدة.

ب- أما من حيث الانتساب فكل الحالات لها عائلة توجيهية.

جـ- أما فيما يتعلق بالإقامة فكل العائلات لما مسكن مستقل، وتعود ملكيته في الغالب بنـسبة 85 % للعائلة.

د- من جهة أخرى تتميز عائلات العائدين بظروف أخرى من الناحية البنائية (المادية) والوظيفية (المعنوية)، حيث أن أغلب العائلات بنسبة 90 % تعاني من تفكك مزدوج (مادي ومعنوي) ، في حين 10 % تعاني من تفكك معنوي فقط.

- وقد تعلق التفكك المادي –على مستوى عائلات العائدين- في الغالب: بوفاة أحد الوالدين، كذلك كدرجة أقل ارتبط هذا التفكك بالاكتظاظ داخل المسكن، وبنسبة أقل من هذا، تعلق الأمر بالطلاق والمرض والغياب والهجر على مستوى أحد الوالدين.

من جهة أخرى ارتبط هذا التفكك من الناحية الخارجية – مقارنة لعائلة العائد- بارتفاع نسب الإجرام واكتظاظ السكان على مستوى الحي السكني.

- أما فيما يخص التفكك المعنوي على مستوى عائلات العائدين فقد تمثل في أغلب الحالات وبنسبة 95 % في تربية غير فعالة في إنشاء شخص سوي من الناحية الاجتماعية والنفسية.

وتعلق الأمر كذلك بنسبة 50 % بسيادة جو علائقي مضطرب فيما بين أفراد عائلة العائد، سواء فيما يخص (الوالدين فيما بينهما) أو (الوالدين والإخوة)، أو (العائد وأفراد العائلة).

من جهة أخرى تميزت عائلات العائدين بمستوى أخلاقي متدني وذلك بنسبة 25 %.

2- أما فيما يخص الظروف الخاصة بأسر العائدين - الذين سبق لهم تكوين أسرة – فهي تتميز من حيث:

أ- الشكل: أنها أسر نووية في جلها.

ب- الانتساب: فكلها أسر تناسل.

جـ- الإقامة: فنصف الحالات أسرها تقطن مع الأولياء، حيث ثلاثة منها مع أحد والدي الزوج في حين أسرة واحدة تسكن مع والد الزوجة.

د- من ناحية أخرى تتميز الأسر الخاصة بالعائدين بظروف أخرى من الناحية المادية والمعنوية، حيث أغلبها وهذا بنسبة 75 % تعاني من تفكك مزدوج (مادي ومعنوي)، في حين 12,5 % منها تتميز بتفكك مادي، أما البقية تعاني من تفكك معنوي.

- ويرتبط التفكك المادي على مستوى هذه الأسر أساسا بغياب الحالة عن أسرته بسبب المكوث في السجن، وبدرجة أقل ارتفاع نسب الإجرام بالحي السكني، وكذاك الاكتظاظ إما على مستوى المسكن الأسري أو على مستوى الحي السكني.
- أما فيما يخص التفكك المعنوي فقد تعلق الأمر بالنسبة لنصف الأسر بتوتر العلاقة فيما بين الزوجين بالأساس، وبدرجة أقل ارتبط هذا التفكك باعتبار أن الحالة تعتبر قدوة مشجعة على الانحراف من الناحية التربوية.

3- ومن أجل محاولة إعادة ربط الجانب الميداني للدراسة بجانبها النظري، يمكن اعتبار – ولو نسبيا في الغالب- أنه هناك نظريات نفسية وأخرى اجتماعية، فيما يخص ما تم معالجته على مستوى هذه الدراسة أقرب إلى عملية إجراء قراءة أولية لظاهرة العود إلى الانحراف من ناحية دراسة الظروف الأسرية.

- فيما يخص الطرح البيئي السوسيولوجي فأقرب نظرية يمكن محاولة قراءة أغلب الحالات في ضوئها هي نظرية (سذرلاند) وذلك بالنسبة لـ 65 % من الحالات. وبدرجة أقل هناك كذلك الطرح الإيكولوجي لدى (كليفاورد شو) وهذا بالنسبة لـ 45 % من حالات الدراسة.

4- إن محاولة دراسة ظاهرة العود إلى الانحراف من ناحية الظروف الأسرية – انطلاقا من تبني الدراسة الاستكشافية ومنهج دراسة الحالة، ووفقا لبعض الطرح النظري المعالج على مستوى هذا البحث- توجه الباحث إلى الخروج بهذه الفرضية الرئيسية:

الظروف الأسرية من الناحية التربوية والإيكولوجية لها تأثير عميق في عود الشخص إلى الانحراف.

ويبقى التحقق من هذه النتيجة من خلال دراسات أعمق وأشمل.

قائمة المصادر والمراجع

<<مرتبة حسب ورودها في البحث>>

I- باللغة العربية:

أولا: الكتـــب.

1- مصطفى العوجي: **التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية.** ط1، مؤسسة بحسون، بيروت، 1993،

2- عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**. ط 3، منشورات ذات السلاسل، الكـــويت، 1984.

3- منير العصرة: **إنحراف الأحداث ومشكلة العوامل**. ب ر ط، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1974

4- أحمد حبيب السماك : **ظاهرة العود إلى الجريمة (في الشريعة الإسلامية و الفقه الجنائي)** . ب ر ط، ذات السلاسل للطباعة و النشر، الكويت، 1985.

5- فاروق سيد عبد السلام : **العود إلى الجريمة من منظور نفسي إجتماعي** . تقديم : فاروق بن عبد الرحمـن مراد، ب ر ط، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الريـاض، 1989.

6- صـالح السعد : **علم المجني عليه (ضحايا الجريمة)** . ط 1، دار الصفـاء للنشر و التوزيع، عمـان، 1999.

7- عبد القادر القهوجـي : **قـانون العقوبات (القسم العـام)** . ب ر ط، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1994.

8- عبد القادر عودة : **التشريع الجنائي الإسلامي (مقارنا بالقانون الوضعي)** . مجلد 1، ط 8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.

9- رمسيس بهنام: **النظرية العامة للمجرم و الجزاء**. ب ر ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، ب ت النشر.

10- عبد الله سليمان: **شرح قانون العقوبات الجزائري (القسم العام، الجزء الأول : الجريمة)** . ب ر ط، ديـوان المطبوعات الجامعية، الجزائـر، 1996.

11- مصطفى عبد المجيد كارة: **السجن كمؤسسة اجتماعية (دراسة عن ظاهرة العود)** . ب ر ط، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الريـاض، 1987.

12- فرانك ب.ويليامز III و آخرون: **السلوك الإجرامي (النظريات)** . ترجمة وتعليق: عدلي السحري، تقديم: محمد الجوهري، ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكنـــدرية، 1999.

13- دون سي جيبونز وجوزيف ف.جونز: **الانحراف الاجتماعي (دراسة في النظريات والمشكلات)**. ترجمة: عدنان الدوري، ط 1، ذات السلاسل، الكويت، 1991.

14- فوزية عبد الستار: **مبادئ علم الإجرام و علم العقاب**. ط 5، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.

15- عبد الرحمـن محمد أبو توتة: **علم الإجرام**. ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

16- محمد سلامة محمد غباري: **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين (ودور الخدمة الاجتماعية معهم)**. ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

17- السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة**. ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

18- بدر الدين علي: "عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة". **النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي**. ب ر ط، أبحاث الندوة العلمية السادسة، الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولـى، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1987.

19- صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: **التدين علاج الجريمة**. ط 2، مكتبة الرشد، الرياض، 1999.

20- نبيل توفيق السمالوطي: **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**. ط 1، دار الشروق، جدة، 1987.

21- محمد شحاته ربيع و آخرون: **علم النفس الجنائي**. ب ر ط، دار غريب، القاهرة، 2004.

22- سليمان بن عبد المنعم سليمان: **أصول علم الإجرام القانوني**. ب ر ط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1994.

23- سامية حسن الساعاتي: **الجريمة في المجتمع (بحوث في علم الإجتماع الجنائي)**. ط 2، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

24- حسن عيسى: "بيئة السجين (في ماضيه وحاضره) وتأثيرها على سلوكه". **السجون (مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإسلامية)**. تقديم: فاروق عبد الرحمن مراد، ط 2، أبحاث الندوة العلمية الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1984.

25- محمود فتحي عكاشة: **المدخل إلى علم النفس الاجتماعي**. ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت النشر.

26- عدنان الدوري: **جناح الأحداث (المشكلة والسبب)**. ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984.

27- ابن الشيخ فريد زين الدين: **علم النفس الجنائي**. ب ر ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

28- رؤوف عبيد: **أصول علمي الإجرام والعقاب**. ط8، دار الجيل للطباعة، مصر، 1989.

29- مراد زعيمي: **علم الاجتماع (رؤية نقدية)**. ط1، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، 2004.

30- محمد علي محمد: **علم اجتماع التنظيم**. ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

31- عبد العاطي السيد: **الإنسان والبيئة**. ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

32- محمد شلال العاني وعلي حسن طوالبة: **علم الإجرام وعلم العقاب**. ط1، دار المسيرة، عمان، 1998.

33- أكرم نشأت إبراهيم: **علم الاجتماع الجنائي**. ب ر ط، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ب ت النشر.

34- فنوح عبد الله الشاذلي: **علم الإجرام وعلم العقاب (الجزء 1: علم الإجرام العام)** . ط1، دار الهدى للمطبوعات، الإسكندرية، 1993.

35- عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع النشأة والتطور** . ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

36- محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم ناصر: **علم الاجتماع العائلي (دراسات التغيرات في الأسرة العربية)**. ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

37- إقبال محمد بشير وآخرون: **ديناميكية العلاقات الأسرية (دراسة عن الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة)**. ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت النشر.

38- محمد حسني العزة: **الإرشاد الأسري (نظرياته وأساليبه العلاجية)** . ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

39- السيد عبد العاطي وآخرون: **الأسرة والمجتمع**. ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

40- أحمد يحي عبد الحميد: **الأسرة والبيئة** . مراجعة وتقديم : عبد الهادي الجوهري، ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

41- محمد شفيق: **الإنسان والمجتمع**. ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.

42- يوسف ميخائيل أسعد: **رعاية المراهقين**. ب ر ط، دار غريب، القاهرة، ب ت النشر.

43- تماضر حسون وحسين الرفاعي: **المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها** . تقديم: فاروق عبد الرحمن مراد، ب ر ط، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1988.

44- جعفر عبد الأمير الياسين: **أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث**. ط1، عالم المعرفة، بيروت، 1981.

45- حسين عبد الحميد رشوان: **الجريمة (دراسة في علم الاجتماع الجنائي)** . ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت النشر.

46- محمود حسن: **الأسرة ومشكلاتها**. ب ر ط، دار النهضة العربية، بيروت، ب ت النشر.

47- فهمي توفيق مقبل: **العمل الاجتماعي ودوره العلاجي داخل المؤسسات العلاجية في المجتمع العربي** . ب ر ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ب ت النشر.

48- فاطمة المنتصر الكتاني: **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال (دراسة ميدانية نفسية اجتماعية على أطفال الوسط الحضري بالمغرب).** ط1، دار الشروق، الأردن، 2000.

49- السيد عبد العاطي السيد: **المجتمع والثقافة والشخصية (دراسة في علم الاجتماع الثقافي)**. ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

50- محمود عقل: **مقدمة في علم الإجرام (دراسة في علم اجتماع الجريمة)**. ط1، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، 1991.

51- محمد شفيق: **الجريمة والمجتمع (محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي)**. ب ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت النشر.

52- علي محمد جعفر: **الأحداث المنحرفين (عوامل الانحراف –المسؤولية الجزائية- التدابير)**. ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.

53- نظير فرح مينا: **الموجز في علمي الإجرام والعقاب**. ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

54- عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**. ب ر ط، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982.

55- حسين عبد الحميد رشوان: **في مناهج العلوم**. ب ر ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

56- عبد الله عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: **مناهج وطرق البحث الاجتماعي.** ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

57- فضيل دليو وآخرون: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**. تقديم : عبد الحميد جكون، ط 1، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

58- عبد العزيز بودن: **منهجية وتقنيات البحث في علم الاجتماع الحضري**. ب ر ط، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية (2003-2004).

ثانيا: الدوريات.

59- معتصم زكي السنوي: "أسباب العود إلى الجريمة". **الأمن والحياة (مجلة أمنية ثقافية إعلامية)**، العدد 247، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة السعودية، 2003.

ثالثا: المعاجم والموسوعات.

60- أحمد العابد و آخرون: **المعجم العربي الأساسي**. ب ر ط، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، دون مدينة النشر، .1989

61- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1993.

62- دينكف ميشال: **معجم علم الاجتماع**. ترجمة: إحسان محمد حسن، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1986.

63- فريديريك معتوق: **معجم العلوم الاجتماعية (إنجليزي – فرنسي – عربي)**. مراجعة وإشراف: محمد دبس، ط2، أكاديميا، بيروت، 1998.

64- كرم البستاني وآخرون: **المنجد في اللغة والأعلام**. ط36، دار المشرق، بيروت، 1997.

65- ابن منظور: **لسان العرب**. تقديم: عبد الله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأول في الكلمة: يوسف الخياط، ب ر ط، دار لسان العرب، بيروت، 1988.

66- جيرار كورنو: **معجم المصطلحات القانونية** . ترجمة: منصور القاضي، الجزء II، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

67- محمود أبو زيد: **المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب** . ط1، دار غريب، القاهرة، 2003.

68- أحمد فتحي البهنسي: **الموسوعة الجنائية في الفقه الإسلامي** . ح4، ب ر ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1991.

69- عبد الفتاح مراد: **موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات (إنجليزي – فرنسي- عربي)**. د ر ط، ب د ن، مصر، ب ت النشر.

70- فريد الزغبي: **الموسوعة الجزائية**. المجلد 5، ط3، دار صادر، بيروت، 1995.

71- ابتسام القرام: **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري (عربي – فرنسي)**. ب ر ط، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992.

72- مصلح الصالح **: الشامل قاموس (إنجليزي – عربي)** . ط1، دار عالم الكتب، المملكة السعودية، 1999.

73- محمد علي محمد وآخرون: **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية (لطلاب قسم علم الاجتماع)** . تقديم: عاطف غيث، ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

74- محمد عبد الخالق محمد فضل وآخرون**: الموسوعة العربية العالمية** . المجلد 8، ط2، مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.

رابعا: الرسائل الجامعية.

75- عقيلة خالف: **نظام العود في قانون العقوبات الجزائري** . (أطروحة لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، معهد العلوم القانونية والإدارية بن عكنون، جامعة الجزائر)، إشراف: د.دليلة فركوس، 1987.

76- نوار الطيب: **ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر (أسسها وطرائق علاجها)** . (أطروحة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار)، إشراف: د.خير الله عصار، 1990.

خامسا: مواقع الإنترنت.

77- عبد الحليم العطري: **المؤسسة العقابية وإعادة إنتاج الجنوح**. *www.reggar.com/debat*

سادسا: الجريدة الرسمية.

78- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، بعد مصادقة البرلمان، قانون 05-04، مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ 06 فبراير سنة 2005، يتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، المادة 28 .(الجريدة الرسمية)، رقم 12، الصادرة بتاريخ 04 محرم عام 1426 هـ الموافق لـ 13 فبراير سنة 2005.

سابعا: الجرائد.

79- حميد يس: "45 بالمائة من المحبوسين متعودون على السجن". **جريدة الخبر اليومي**، (الجزائر)، العدد 4402، 24 ماي 2005.

II- باللغة الأجنبية:

1- Ouvrages :

*80- P.Courvat et d'autres : "Le récidivisme: ses dimensions". **Le Récidivisme**. 21 congrès de l'association de criminologie, 1ère édition, presse universitaires de France, paris, 1982.*

*81- Philippe Combessie: **Sociologie de la prison**. SNE, la découverte, Paris, 2001.*

*82- Albert Ogien: **Sociologie de la déviance**. 2ème édition, Armand Colin, Paris, 1999*

*83- Jean-Michel Bessette: "La Sociologie criminelle". **Sociologie Comtemporaire**. Sous la direction de j.p Durand et Robert Will. SNE, édition Vigot, France, 1998.*

*84- J-P Pourtons et H.Desnet : "Les Fondements du processus éducatifs". "**Regards sur l'éducation familiale (Representation – Responsabilité –***

Intervention)*". Sous la direction de A-M. Fontaine et d'autres, SNE, Boeck University, Belgique, 1998.*

2– Dictionnaires et encyclopédies :

*85- Gillion et d'autres: **Petit Larousse en couleurs**. SNE, Librairie Larousse, Paris, 1972.*

*86- Sally et d'autres : **Oxford advanced learner's**. Sixth edition, Oxford University press, London, 2000.*

*87- J.F. couet, A Davie : **Dictionnaire de l'essentiel en sociologie**. 1ère édition, Liris, Paris, 1998.*

*88- François de Singly : "Sociologie de la famille". **Dictionnaire de sociologie**. Sous la direction de: André Akoun et Pierre Ansart, SNE, Le Robert/Seuil, Paris, 1999.*

3– Sites d'Internet :

***Les Récidivistes chez les auto chtones** :*

89- www.csc-scc.gc.ca/test/pdlct/forum/E053/E053d_f.shtml

*90- Rey Belcourt et d'autres : **La Récidive chez les délinquantes**.*

91- www.csc-scc.gc.ca/test/pdlct/forum/2053/2053d_f.shtml

تدور هذه الدراسة حول موضوع الظروف الأسرية المميزة للشخص العائد إلى الانحراف، حيث تم التركيز على دراسة الظروف الأسرية كبيئة اجتماعية يتواجد على مستواها العائد إلى الانحراف.

من جهة أخرى تم التطرق بشكل من الاستفاضة إلى محاولة تحديد تعريف لمفردة العود إلى الانحراف، وهذا بعد معالجة العديد من التعريفات الاصطلاحية.

وكخطوة موالية تم فتح النقاش حول ما قدمته بعض المداخل النظرية المعالجة لظاهرة الانحراف وهذا من الناحية الأنتروبولوجية الجنائية والطرح السيكولوجي والطرح السوسيولوجي، مع التركيز على إجراء مقاربة لهذه المداخل النظرية –وخاصة منها السوسيولوجية- من أجل المعالجة النظرياتية لموضوع العود إلى الانحراف.

وبعد المعالجة النظرية في شقيها المفهمي والنظرياتي، تم معالجة موضوع الدراسة من الناحية المنهجية الميدانية من جهة، ومن جهة أخرى تم تحليل وتفسير المعطيات الميدانية.

ومن جملة النتائج المتحصل عليها عقب اعتماد الدراسة الاستكشافية وتوظيف منهج دراسة الحالة -على 20 نزيل ماكثين على مستوى مؤسستين عقابيتين بولاية عنابة- هناك:

- ❖ العائد إلى الانحراف -كمنطلق- هو عبارة عن شخص يتميز من الناحية الذاتية بأنه له مستوى تعليمي ضعيف في الغالب حيث أن 65 % من العائدين لم يتخطو ا المرحلة الابتدائية. ويشتكي من الناحية الصحية سواء عضويا أو نفسيا أو عقليا. أما المسيرة الانحرافية والإجرامية لدى العائد فهي جد ثرية ومتعددة من جانب الماضي الإجرامي والسوابق القضائية والسجنية. من باب آخر قلما يستقر العائد إلى الانحراف من الناحية الاجتماعية –المدنية.
- ❖ من ناحية الظروف الأسرية، تتميز البيئة الأسرية للشخص العائد إلى الانحراف بجملة من الخصائص والمميزات من أهمها:
  - ✓ كل عائلات العائدين هي توجيهية من حيث الانتساب، ولها محل إقامة خاص بها. كما أن 90 % منها هي عبارة عن عائلات نووية من حيث الشكل.
  - ✓ أغلب العائلات – بنسبة 90 % منها- تتميز بتفكك مزدوج (مادي – معنوي).
    - ♦ حيث تمثل التفكك المادي في وفاة أحد الوالدين والاكتظاظ داخل المسكن والطـلاق والمرض...الخ. وكذلك تعلق بتوفر ظروف إيكولوجية - تميز الحي السكني لمحل إقامة العائلة - مشجعة على الانحراف والجريمة.

- أما من حيث التفكك المعنوي فقد تجلى ذلك وبنسبة 95 % في تربية غير فعالة في إنشاء الشخص السوي من الناحية النفسية والاجتماعية ومن جهة أخرى وبنسبة 50 % في جو علائقي مضطرب.

❖ أما فيما يخص الحياة الأسرية الخاصة بالعائد إلى الانحراف فقد تميزت بـ:

- ✓ جل الأسر هي تناسلية من حيث الانتساب، وأغلبها نووية من حيث الشكل، في حين 50 % من الأسر تعيش مع الأولياء.
- ✓ أغلب الأسر - أي بنسبة 75 % - تعاني من التفكك المزدوج (المادي–المعنوي).
  - وقد تجلى التفكك المادي أساسا بغياب العائد عن أسرته بسبب التواجد بالسجن، وبدرجة أقل تميز الحي السكني بظروف إيكولوجية مشجعة على الانحراف.
  - أما فيما يخص التفكك المعنوي فقد ارتبط وبنسبة 50 % بتوتر العلاقة فيما بين الزوجين.

وبغية إعادة ربط شقي الدراسة (النظري والميداني) يمكن اعتبار – ولو نسبيا- من الناحية السوسيولوجية أن الطرح البيئي السوسيولوجي لدى (سذرلاند) هو أقرب معالجة نظرية يمكن إجراء قراءة على ضوئها لموضوع الدراسة.

وانطلاقا مما تقدم من الناحية النظرية والميدانية يمكن الخروج بالفرضية الرئيسية التالية:

الظروف الأسرية من الناحية التربوية والإيكولوجية لها تأثير عميق في عود الشخص إلى الانحراف.

Les conditions familiales concernant le récidiviste font l'objet de cette étude, qui se base essentiellement en relief sur le traitement de ces conditions, autant qu'environnement d'encadrement pour le récidiviste.

D'autre part, l'essai d'obtenir une définition du terme récidive fût abordé, après un laborieux traitement, sur le plan de plusieurs définitions conventionnelles. En second lieu, une discussion a eu lieu concernant les données théoriques fournis tour à tour par l'anthropologie – criminelle, la psychologie et la sociologie ; ayant comme but faire approche de quelques théories de la déviance pour le traitement théorique de la récidive.

En outre, l'étude s'est prolongée – après le traitement théorique – en vers le traitement méthodologique du terrain, d'une part. D'autre part en vers l'analyse et l'explication des données obtenues sur le terrain.

Cette étude aurait été incomplète sans une approche pratique faite sur le terrain -basée sur l'adoption de l'étude exploratrice et la méthode d'étude de cas- qui a permis de réaliser la rencontre de vingt détenus, au niveau de deux prisons qui se trouvent dans la wilaya d'Annaba. Le constat a été le suivant :

- Le profil d'un récidiviste est souvent le même, échec scolaire ; où 65 % des récidivistes ont pas réussi à surmonter le primaire, problèmes de santé physique ou psychologique ou mental. De plus des antécédents judiciaires / pénitentiaires et un lourd passé déviant sont tout les deux le point commun entre la plupart des récidivistes. D'autre part la stabilité sociale est rarement marquée dans leur vie.

Notant, sur le plan des conditions familiaux que :

- Sur le plan d'origine toutes les familles sont directionnelles. Et elles ont leur propre résidence. Aussi 90 % d'elles sont des familles monoculaires formellement.
- La plus part des familles -90 % d'elles- se caractérisent d'un double désorganisation (Matériel - Moral).

✓De côté matériel, il s'agissait de la mort d'un des parents, aussi d'encombrement au niveau de la résidence familiale, du divorce et la maladie d'un/ou des deux parents. En outre il s'agissait de conditions écologiques -concernant là où résident les familles des récidivistes– qui dirigent vers la déviance et la criminalité.

✓Quant à la désorganisation morale, se manifeste avec 95 % l'inefficacité de l'éducation familiale dans le processus de construire une personne normale du point de vue social et psychique. D'autre part, le rapport relationnel entre les membres de ces familles est trouble dans le cas de 50 % d'elles.

Egalement, de côté de la vie familiale privée du récidiviste, on marque que :

- Toutes les familles sur le plan d'origine sont procréatrices.
- La plus part d'elle sont monoculaires formellement.
- Par contre 50 % d'elles résident avec les parents.
- 75 % de ces familles se caractérisent d'une double désorganisation (Matériel - moral).

✓Ce qui concerne le coté matériel il s'agissait – d'une manière fondamentale- de l'absence du récidiviste au niveau de la famille, qui est dû à l'emprisonnement. Et d'une façon secondaire il s'agissait de caractéristiques écologiques qui encouragent la déviance.

✓De point de vue moral, 50 % des familles manifestent un trouble relationnel entre les maries.

Dans le but de relier à nouveau les deux parties d'étude (théorique, pratique), on peut considérer relativement de point de vue sociologique que l'approche socio-environnementale chez sutherland est la plus adaptée pour essayer d'expliquer le phénomène de la récidive.

Pour conclure; il parait supposable que:

Les conditions familiales de côté éducatif et écologique ont des influences profondes sur la récidive chez la personne.

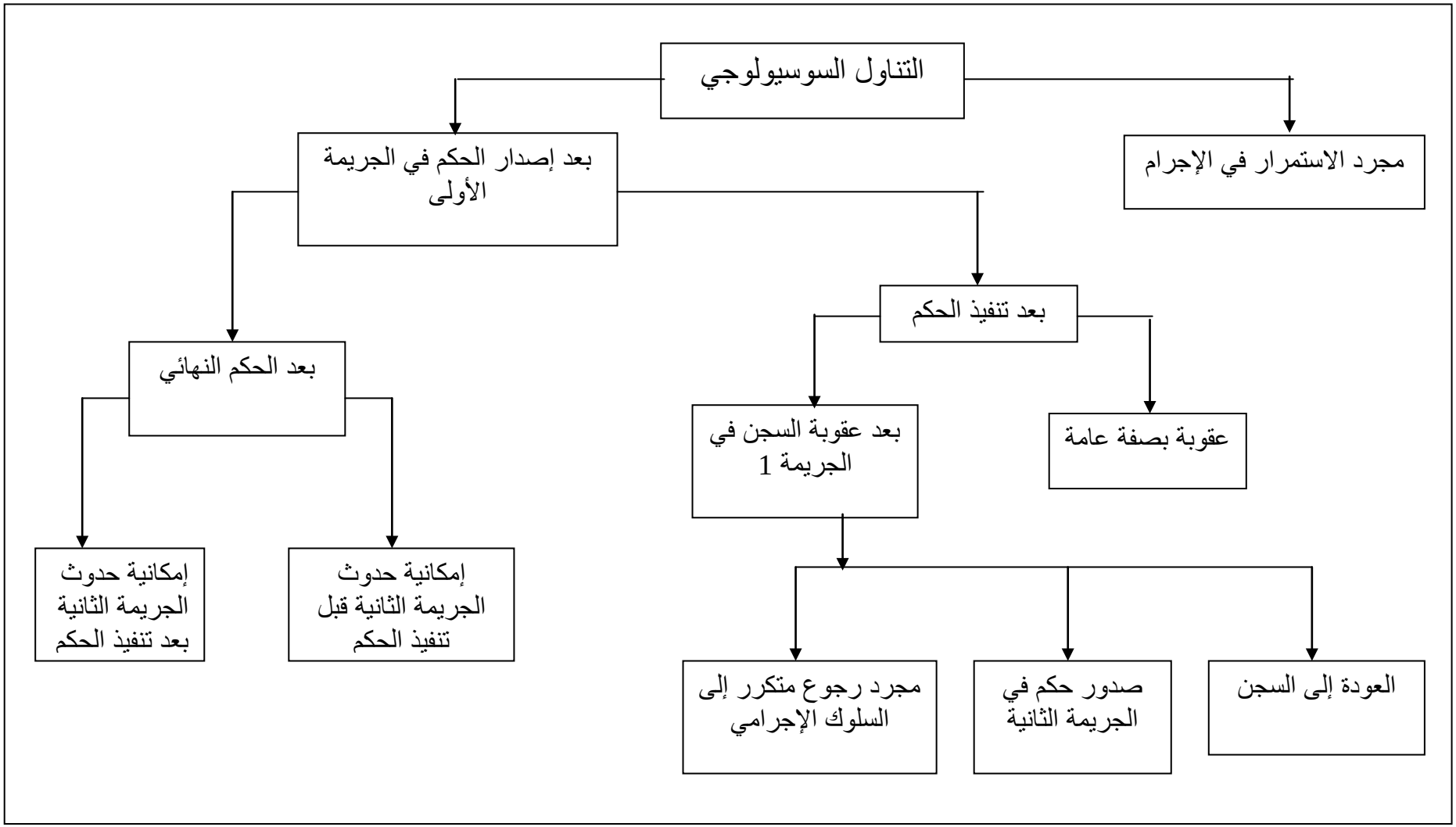

مخطط رقم (5): يبين أهم تعاريف التناول السوسيولوجي لمفردة العود.